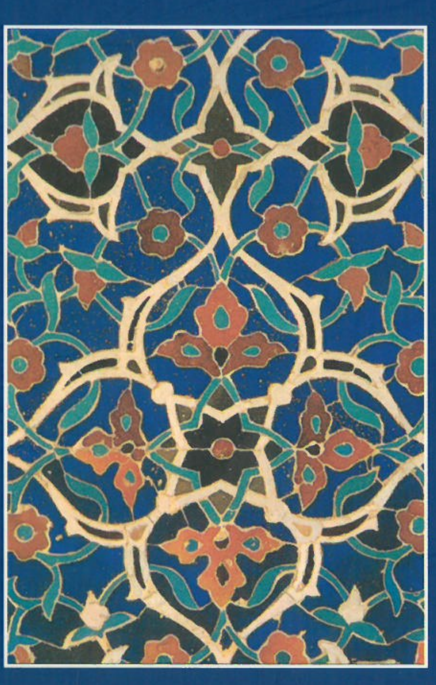
طلال عتريسي

الجمهورية الصعبة

إيران

في تحوّلاتها الداخلية
وسياساتها الإقليمية



دار الساقي

طلال عتريسي



إيران في تحوّلاتها الداخليّة وسياساتها الإقليميّة



الطبعة الأولى ٢٠٠٦

ISBN 1-85516-747-6

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

تمهيـد

عندما انتخب محمود أحمدي نجاد رئيساً سادساً لإيران في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ ذهل معظم المراقبين والمحللين الذين لم يتنبأوا بمثل هذا الفوز. إذ كانت كل التقديرات والتوقعات من داخل إيران وخارجها ترجح فوز الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني نظراً للفارق الكبير بين الرجلين في خبرتهما السياسية أو في شهرتهما الداخلية والدولية. كما أن الشيخ هاشمي هو أحد أركان الثورة والنظام نظراً لبقائه ٩سنوات رئيساً للسلطة التشريعية وثماني سنوات رئيساً للجمهورية، وهو في الوقت نفسه رئيساً لمجلس تشخيص مصلحة النظام، في حين أن أحمدي نجاد قادم من الظل بعد سنتين في رئاسة بلدية طهران قضاهما بين الناس يتفقد أحوال فقرائهم ويزور بيوتهم ويذهب في ملبسه ومسكنه مذهب البساطة والتواضع. وعندما قدم كشفاً بممتلكاته بعد توليه الرئاسة تبين أن سيارته الشخصية تعود إلى موديل ١٩٧٧. ولعل هذه البساطة التي جعلته أكثر قرباً من الناس دفعته إلى التمايز عن المرشحين الآخرين وإلى التركيز في حملته الانتخابية على التوزيع العادل للثروة ولعائدات النفط «من أجل تحسين أحوال الفقراء والمستضعفين». في حين ذهب الشيخ هاشمي رفسنجاني على سبيل المثال إلى الإدعاء بقدرته على الحوار مع الغرب، وحتى مع الولايات المتحدة الأميركية لحل الملف النووي العالق مع إيران. إلا أن نسبة الأصوات التي حصل عليها أحمدي نجاد والتي تجاوزت ما حصل عليه منافسه بنحو ستة ملايين صوت وأتت كما تبين لاحقاً من أصوات هؤلاء الفقراء ومن التأييد القوي للحرس الثوري وقوات التعبئة ومن الطلاب

الجامعيين وسكان طهران نفسها، ألمحت إلى أن الداخل الإيراني يتغير. فقد هزم رجل دين هو الشيخ هاشمي رفسنجاني ولم تشفع له شهرته ولا «التنمية الاقتصادية» التي رفع لواءها بعد انتهاء الحرب مع العراق، و لا حتى قدرته على الحوار مع الغرب. كما لم يشفع للإصلاحيين تجربة ثماني سنوات من الحكم ومن «التنمية السياسية والثقافية» في ظل رئاسة خاتمي الذي أعطاه الناخبون حينها عشرين مليوناً من الأصوات. وقد اسقطت الإنتخابات أيضاً مرشحي الإصلاحيين (مصطفى معين ومهدي كروبي ومحسن مهر علي زاده)، الذين تفرقوا وتنافسوا في الدورة الأولى من الإنتخابات ولم يتوافقوا حول مرشح واحد. وهم الذين فقدوا قبل عام فقط معظم مقاعد مجلس الشورى ومعظم المحافظات والبلديات بما فيها بلدية طهران نفسها. مما فتح آفاق التساؤل والشكوك حول مستقبل الإصلاحيين وحول تجربة الإصلاح التي خسرت الزخم والتأييد اللذين كانا لها بين الشباب والطلاب قبل أعوام.

لكن أحمدي نجاد ينتمي إلى تيار المحافظين أيضاً. وهو جزء من النظام، وانتخابه مثابة اعتراض على ما يجري في داخل النظام وليس على النظام نفسه. وقد سبق أن تجلى هذا الإعتراض أيضاً حين أدلى ملايين الناخبين بأصواتهم للسيد خاتمي عام ١٩٩٧. لكنها المرة الأولى منذ ستة عشر عاماً (بعد رئاستي رفسنجاني وخاتمي) التي يحصل فيها مثل هذا التقارب إلى حد التطابق بين مواقع اتخاذ القرار من مجلس الشورى بأغلبيته المحافظة إلى رئاسة الجمهورية وإلى قيادة المرشد العليا. مما أثار المخاوف الداخلية من التفرد والخارجية من التشدد، في حين رأى آخرون في هذا التطابق «ضرورة وطنية وقومية» لمواجهة التهديدات والضغوطات الخارجية.

لم تنقض بضعة أشهر على انتخاب أحمدي نجاد حتى لاحت تباشير «التشدد» الذي توقعه الغرب وحذّر منه. فقد سارعت إيران إلى رفض استئناف التفاوض بشأن ملفها النووي مع الترويكا الأوروبية عندما قدمت هذه الأخيرة عرضاً اعتبرته إيران غير مقبولاً وهددت بالعودة إلى تخصيب اليورانيوم، في حين هددت أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فها هو الرئيس الإيراني الجديد يطلق «تصريحات متلاحقة، غير مألوف سماعها حتى من رئيس دولة إسلامية، ضد شرعية وجود إسرائيل في فلسطين، ويقترح

نقل هذه الدولة إلى أوروبا، أثارت «قلق» واعتراض الأمم المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية معاً، ولقيت الاستحسان والقبول في العالم الإسلامي.

ولكن إذا كان وصول أحمدي نجاد يعبّر عن تحولات متواصلة سياسية واجتماعية في الداخل الإيراني، فإن ذلك لن يعني بالضرورة تغييراً جذرياً في سياسات إيران الإقليمية التي يظهر الرئيس الجديد متشدداً تجاهها. لأن صناعة القرار ومؤسساته في إيران، وثنائية المصالح والمبادئ في سياساتها، وعلاقة هذه الثنائية بالواقع الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر، والوضع الإقليمي بعد احتلال العراق، أكثر تعقيداً من مجرد تغيير الرئيس، حتى لو كان من تيار المحافظين.

فعندما قررت الولايات المتحدة الأميركية شن «الحرب على الإرهاب» بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانت إيران مثل باقي الدول العربية والإسلامية لا ترغب حقيقة في حصول الحرب، وتخشى النتائج المفتوحة على المستويات كافة التي ستترتب عنها. إلا أن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش كانت قد حسمت أمرها لصالح تلك الحرب بعد التنازع في داخلها بين «تيارين» يميل أحدهما إلى تجنب أي انقلاب في النظام العالمي حتى بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، وإلى التعاون مع الحلفاء، واستخدام الأمم المتحدة؛ في حين يريد الآخر تأكيد أحادية السيطرة الأميركية على العالم، بذريعة «الدفاع عن الديمقراطية وحماية الحرية»، من دون الحاجة إلى أي من المؤسسات الدولية التي قد تعيق ذلك. وقد استمر التنازع بين هذين التيارين، مع أرجحية للتيار الأول الأقرب إلى خيار «السياسة الداخلية» الذي يفضله الرئيس جورج بوش نفسه، على خيار «خارج الحدود» الذي يفترض التدخل وإرسال الجنود وإنفاق الأموال، إلى أن حسمت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هذا التردد، لمصلحة التدخل العسكري المباشر تحت شعار «الحرب على الإرهاب»؛ وبات رهان السياسة الأميركية الخارجية بعد ذلك التاريخ هو إعادة هيكلة النظام العالمي وفق خط أيديولوجي وصفه الكثيرون بأنه مشروع «محافظ متجدد» (سيطلق على أصحاب هذا المشروع «المحافظون الجدد» في الإدارة الأميركية)[١].

---

(١) راجع لمزيد من التفصيل حول «المحافظين الجدد»: ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، «التفرد الاميركي، المحافظون الجدد والنظام العالمي» دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥ وكذلك: =

أما هيكلة هذا النظام فستبدأ من الشرق الأوسط بكسر «الحلقة المفرغة» والانتقال إلى الهجوم أينما كان باسم قيم الخير والحرية والديمقراطية التي تحملها الولايات المتحدة الأميركية، لوضع حد فاصل بين «الأمم المتحضرة» والدول المارقة. وفق ما جاء في «مشروع قرن أميركي جديد» الذي رفعته مجموعة من هؤلاء المحافظين إلى الرئيس بيل كلنتون[١] حتى لو تطلب ذلك التدخل المباشر «للإطاحة بالأنظمة القائمة التي فشلت في تأمين الحد الأدنى من التقدم الاجتماعي لشعوبها... وحيث يعم الفساد ونزعة الاستبداد...» أما الإعتبار الآخر والأهم لضرورة ذلك التدخل المطلوب فهو أمن إسرائيل. إذ لا يثق المحافظون الجدد لا «باتفاقيات أوسلو»، ولا بمنطق «الأرض مقابل السلام»، الذي يشل إسرائيل ويحمل الكثير من المخاطر، وهو علامة ضعف لها، وينبغي استبداله بمنطق «السلام من أجل السلام». ولهذا يوصي هؤلاء المحافظون في «الاستراتيجية البديلة» التي تقدموا بها قبيل انتخاب جورج بوش «بأن تستعيد الدولة العبرية مبادرتها الاستراتيجية الخاصة، وأن تتجاوز كل الموجبات التي ترتبت عن سلام أوسلو... وأن يتم احتواء سوريا أو دحرها.. والتركيز على الإطاحة بصدام حسين في العراق». أما خط إسرائيل الجديد بحسب تلك الاستراتيجية البديلة فيجب «أن يمثل انقطاعاً صريحاً مع ما سبق. وعلى إسرائيل أن تتخلى عن سياسة لا تقوى فيها على شيء سوى تحمل عواقب الضعف، ولا تفتح أمامها سوى سبيل التقهقر الاستراتيجي...». ولهذا يجب أن تنطلق الاستراتيجية الأميركية الشاملة بحسب بول وولفوفيتز أحد أبرز رموز المحافظين الجدد «من مبدأ أن أمن الدولة العبرية وديمومتها لن يكون متيسراً ومضموناً إلاّ بشرط الإطاحة بالطغم الحاكمة في الدول العربية المجاورة وإيران». وأن تحطيم الحلقة المفرغة لن يتم إلاّ بصدمة تطيح بهؤلاء الحكام وتدعو إلى بديل ديمقراطي عن كل منهم، « حتى إذا حلّ الحكام الجدد، لم يستشعروا

= جيل كيبل: «الفتنة، حروب في ديار المسلمين»،(الفصل الأول، ثورة المحافظين الجدد). دار الساقي، بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

(١) ريتشارد أرميتاج، دونالد رامسفيلد، إليوت ابرامز، جون بولتون، زلماوي خليل زاده، ريتشارد بيرل، بول وولفوفيتز، وفرنسيس فوكوياما.

الحاجة إلى تعبئة شعوبهم ضد إسرائيل... بل سيرى هؤلاء الحكام أن الشراكة مع الدولة العبرية هي خير سبيل لهم ولشعوبهم»[١].

أما الخطوة الأولى في هذا المسار، والتي سيقدَّر لها أن تقلب السياسة الخارجية الأميركية رأساً على عقب « فينبغي أن تكون الإطاحة بنظام صدّام حسين في العراق... لأنه نموذج الدولة المارقة، وهو تهديد لإسرائيل.» فإذا اختفى هذا النظام سوف يسهل الانتقال إلى النظام الديمقراطي وإلى افتتاح عهد من الازدهار في الشرق الأوسط... وسوف يحث المثال العراقي شعوب الدول المجاورة على الإطاحة بحكامها...[٢].

وفّرت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر «الفرصة الذهبية» للولايات المتحدة الأميركية للإنتقال من دون تردد، إلى كسر «الحلقة المفرغة»، بإعلان «الحرب على الإرهاب». التي ستبدأ بالدعوة إلى إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، مستفيدة من تعاطف الرأي العام الدولي، وبتأييد من الأمم المتحدة وأوروبا، وباقي الدول الكبرى... لأن ما حدث على مستوى التدمير والاختراق الأمني وسقوط الضحايا كان يفوق التصور ويثير في الوقت نفسه الخشية من تكراره في أي مكان آخر... قبل أن ينكفئ كل هؤلاء عن المرحلة الثانية من تلك الحرب التي أرادتها الولايات المتحدة الأميركية لإسقاط النظام في العراق.

كانت إيران أكثر قلقاً من أية دولة أخرى بسبب الحرب التي ستجري في أفغانستان على حدودها الشرقية، ولا تستطيع منعها أو ردها تنفيذاً لخطوة «المحافظين الجدد» الأولى في «إعادة هيكلة الشرق الأوسط «التي تفترض الإطاحة بأكثر من نظام فيه، ومن بينها النظام الإسلامي في إيران، على ما تذهب إليه رؤى المحافظين واستراتيجياتهم. إلاّ أن إيران في الوقت نفسه لم تكن على علاقة جيدة مع نظام طالبان الحاكم في أفغانستان، الذي ستبدأ الحرب بالهجوم عليه وللقضاء على «تنظيم القاعدة «المتهم بتنفيذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لا بل وصلت العلاقات المتردية بين البلدين حد الاستنفار المتبادل على حدودهما، كاد يشعل حرباً خطيرة لو

(١) جيل كيبل. المرجع السابق ص ٩٦.

(٢) جيل كيبل المرجع السابق ص ٩٧.

لم يتم تداركها. ولم تتوقع إيران يوماً أن تتخلص من هذا النظام الذي شكّل تهديداً لأمنها القومي، من دون حرب تخوضها بنفسها ضده. وكان من غرائب الدنيا بالنسبة لها أن تكون الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر» عدوها وخصمها، هي التي «ستخدم مصالحها القومية» وتطيح بنظام الطالبان في أفغانستان.

لم تكد إيران تحصي الأرباح والخسائر من إسقاط نظام طالبان، حتى جددت الولايات المتحدة الأميركية رغبتها في إسقاط النظام العراقي أيضاً. واذا كان هذا الأخير نفّذ تهديداً استراتيجياً فعلياً لإيران بحرب ضروس خاضها ضدها طيلة ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) أزهقت مئات الآلاف الأرواح، وكلّفت مئات مليارات الدولارات، وإذا كان ذهاب هذا النظام سيتم أيضاً من دون حرب تخوضها إيران، ولا تستطيع في الوقت نفسه منعها، فسيكون ذلك مبعث ارتياح عند الإيرانيين. أما أن يعقبه قواعد أميركية واحتلال يستكمل الطوق في الغرب (العراق) بعد الشرق (أفغانستان)، وبعد الشمال (جمهوريات آسيا الوسطى وجورجيا) والجنوب (منطقة الخليج)، فسيبعث على القلق الذي لا ريب فيه. وهكذا سيعتقد كثيرون من داخل إيران وخارجها أن التطويق الأميركي لإيران هو الوجه الآخر لإسقاط النظامين في أفغانستان والعراق. وأن ما حصل هو مقدمة لمشاكل كثيرة ستواجهها طهران، لأن قوى التغيير العميقة في المجتمع الإيراني ستندفع إلى السطح، بما فيها تلك المؤيدة لتدخل «الخارج» في هذا التغيير... في حين سيرى آخرون أن التطورات الإقليمية، والمشاكل القادمة ستزيد من قبضة «الجناح المحافظ» على السلطة.

وستتفاوت التقديرات أيضاً بين حجم الفرص المتاحة لإيران في مقابل حجم التهديدات التي ستتعرض لها بعد الإحتلال الأميركي للعراق الذي سيهدد من الجهات الأربع بعزلة إيران. ويقلّص، بعد تطويقها، فرصها للمناورة ويزيد من هشاشة أمنها الإقليمي.

وستشعر إيران بالتهديد على المستوى الإقتصادي أيضاً. لأن رفع العقوبات عن إنتاج النفط العراقي وعودة الشركات الغربية لتحديث المنشآت النفطية العراقية سيساهم في زيادة إنتاج النفط العراقي الذي يفوق احتياطه احتياط النفط في إيران (١٠,٨٪

الإحتياط العراقي من النفط العالمي حتى عام ٢٠٠٠ مقابل ٨,٦٪ من الإحتياط الإيراني. بينما يبلغ احتياط الغاز في إيران ١٥,٧٪ والعراق ٢,١٪ فقط). وهذه الزيادة المحتملة في إنتاج النفط إذا حصلت، ستفضي إلى هبوط أسعاره. وإلى الإضرار بالاقتصاد الإيراني الذي يعاني أوضاعاً صعبة سيكون لها تداعيات سلبية على المستويات الاجتماعية والسياسية. ومن المحتمل أن تؤدي زيادة إنتاج النفط العراقي على المدى البعيد إلى تهميش إيران في السوق العالمي لعدم قدرتها على تحديث منشآتها النفطية التي تحتاج إلى التكنولوجيا الأميركية، وبسبب استهلاكها الداخلي المتزايد، ما قد يحوّل إيران إلى مصدِّر ثانوي على الرغم من قدرتها...[1].

كما ستخشى إيران بعد سقوط النظام العراقي من فدرالية تمنح الأكراد استقلالاً يدغدغ أمال الأقليات الكردية ويثير النزعات الانفصالية مهما كانت كامنة، في داخل إيران. ولهذا السبب ستكون إيران دائماً وبقوة في كل الاجتماعات التي سيبحث فيها مستقبل العراق، وخصوصاً بين دول الجوار، مع وحدة العراق من دون أي تردد.

وسيرتفع منسوب القلق الإيراني في منظور الأمن القومي، على الرغم من زوال التهديد العراقي. إذ ستشهد العلاقات الإيرانية الأميركية المزيد من التدهور والتوتر. لأن واشنطن ستضع طهران في «محور الشر»، وستتهمها بدعم الإرهاب وبالتشجيع على عدم الاستقرار في العراق وبالتدخل في شؤونه. وستقود حملة دولية لإثارة المخاوف من السلاح النووي الإيراني على الأمن الإقليمي والعالمي. وستلوِّح باستخدام القوة، الأميركية تارة، والإسرائيلية تارة أخرى، لتدمير المنشآت النووية الإيرانية... وبجعل إيران هدفاً للقوات الأميركية بعد العراق.

هذا التلازم سيفتح بين الفرص والتهديدات التي استجدت بعد احتلال العراق أبواب الاختلاف و«الاجتهاد» في الداخل الإيراني حول كيفية إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية «الجار الجديد» بعدما بات أكثر قرباً من أي وقت مضى. بين من

(١) M. Reza Djalili: «L'après Saddam: espérances et incertitudes iraniennes» politique étrangère N. 3 (P567 - 582) 4/2003.

أما ما حصل فعلياً فهو خلاف ذلك التوقع تماماً، إذ ارتفعت اسعار النفط عدة أضعاف واستفادت منها إيران حتى نهاية عام ٢٠٠٥ بنحو عشرة مليارات من الدولارات.

سيجد في ما يحصل «فرصة مناسبة» ينبغي عدم تفويتها، وتحتاج فيها واشنطن إلى تعاون طهران، لبدء حوار إيراني - أميركي يفضي إلى علاقات»طبيعية» و«متوازنة» بين الطرفين، فتتجنب إيران مخاطر التهديد والتهميش. وبين من سيتمسك باستمرار القطيعة والتنديد بالسياسات الأميركية، من دون الدعوة إلى المواجهة بالضرورة.

وكمحصلة لكل تلك المخاوف والفرص والاجتهادات، ستلجأ إيران إلى ما أطلقت عليه «الحياد الإيجابي» في أثناء التحضير للحرب على العراق التي اندلعت في ٢٠ آذار / مارس ٢٠٠٣. فأحجمت عن أي تدخل في العمليات العسكرية وأغلقت حدودها. ومنعت تسلل قوى المعارضة العراقية إلى داخل العراق. وسيعني هذا «الحياد» بالنسبة إلى إيران الإلتزام أيضاً بـ:

١ - عدم التصادم المباشر مع الولايات المتحدة الأميركية.

٢- عدم مساعدتها في الحرب، وعدم الالتحاق بها أو تسهيل عملياتها.

٣- عدم مساعدة النظام الذي يتعرض للحرب، أو القتال إلى جانبه.

أما القاعدة الرابعة في مرتكزات ذلك الحياد بالنسبة إلى إيران، وفي محصلة التهديدات والفرص، فهو سعيها بالوسائل كافة لمنع نشوء نظام جديد معاد لها يكرر التهديد الاستراتيجي السابق الذي تخلصت منه بسقوط النظامين في أفغانستان وفي العراق. لأن إيران تعلم تماماً أن «الحياد الإيجابي» مهما قيل في واقعيته ومرونته، لن يحميها من مخاطر التطويق الأميركي ولا من مشاريع التهديدات الأميركية والإسرائيلية بعدما أصبحت القوة الإقليمية الأبرز، خاصة في منطقة الخليج بعد احتلال العراق. ولهذا السبب ستتجنب إيران أية مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وأي استفزاز مباشر لقواتها. لكنها لن تقف مكتوفة الأيدي تتفرج على ما تصنعه واشنطن في العراق «حيث النفوذ الإيراني أقوى من نفوذ أية دولة إقليمية أخرى»[1].

إن أي تقدير لسياسات إيران الإقليمية لا يمكن أن يفهم فقط على ضوء ما جرى بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ وبعد الحرب الأميركية المفتوحة على

(١) P. Jean Luizard. La Question Irakienne, Paris Fayard. 2002 P 235.

الإرهاب التي أربكت دول المنطقة كافة وبدلت الكثير من حساباتها وأولويات مخاوفها. فقد بدأ التحول في تلك السياسات بعد توقف الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ وبعد وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩. إذ ستتجه إيران بعد ثماني سنوات من الحرب ومن الخسائر الفادحة البشرية والمادية والاقتصادية التي لن تمحى من ذاكرة الإيرانيين بسهولة[1] ولا تزال آثارها إلى اليوم، إلى أولوية «إعادة الإعمار والبناء» التي رفع لواءها الرئيس هاشمي رفسنجاني بين ١٩٩٠ و١٩٩٧ وما تفرضه من تجنب التوتر والاستفزاز والاعتراف بالمصالح المشتركة مع دول العالم ومع الجوار الإقليمي. ثم مع الرئيس محمد خاتمي الذي شدّد على أطروحة التنمية السياسية داخلياً وعلى الحوار والانفتاح والقبول المتبادل خارجياً. ما كان يعني عملياً تراجع المعيار الأيديولوجي في علاقات إيران الخارجية الذي كان يصنف الحكومات إلى «شرعية» «وغير شرعية» أو «ثورية» «وغير ثورية»، وتقدم واقعية «المصالح المتبادلة». ولم يكن الأمر سهلاً «فقد احتاجت إيران بضع سنوات ومجيء خاتمي حتى تكسب صورتها الجديدة كقوة إقليمية تسعى إلى الاستقرار، ولا تريد تغيير الستاتيكو السياسي في الشرق الأوسط، بعض الصدقية في الدول المجاورة»[2].

كما كان أي توقع لدخول إيران الحرب إلى جانب العراق ضد «الشيطان الأكبر» العدو المشترك، تقديراً في غير محله في كثير من الأوساط الثقافية والسياسية العربية والإسلامية، رغم خيبة الأمل الذي تسبب بها ذلك التقدير لأصحابه. لأن هذا الاعتقاد لم يحسب عواقب بقاء إيران، وحيدة في ساحة الحرب. . . ولا معنى المشاركة إلى جانب نظام ليس صديقاً ولا حليفاً، بل خاض حرباً ولم يعقد سلاماً، يتمنى الإيرانيون إزاحته والتخلص من تهديده. وهو إلى ذلك نظام معزول دولياً وغير مرغوب عربياً. . .

(١) «لا يمكن أن نفهم الموقف الإيراني من سقوط صدام من دون أن نلتفت إلى أن الشعب الإيراني لم يتضرر من أي قائد أجنبي منذ قرنين على الأقل، مثل ما تضرر من صدّام حسين. على الرغم من أن المحافظين المتشددين في السلطة يقللون من أهمية الشعور القومي، ويرفعون من قيمة الروابط الدينية فقط».

M. Reza Djalili، مرجع سابق ص ٥٧١.

(٢) Farhad Khosrokhavar: La Politique Étrangère en Iran: De la révolution à l'axe Du Mal. Politique Étrangère. No 1/2003, P 77.

ولم يصدر من أية حكومة عربية أو إسلامية دعوة إلى الوقوف بجانبه أو إلى القتال دفاعاً عنه.

وكانت بعض تلك التقديرات تفترض أن إيران ستعمد إلى تحريض شيعة العراق على قتال القوات الأميركية أثناء دخولها إلى العراق وبعد احتلاله. حتى ذهب البعض بكل بساطة إلى إلقاء تبعية سقوط النظام العراقي بتلك السهولة على غياب ذلك التحريض، وليس إلى عجز النظام على سبيل المثال، أو إلى محاصرته طيلة سنوات... وتجاهلت تلك التقديرات في الوقت نفسه مدى استعداد شيعة العراق أنفسهم لمثل هذا القتال بعد أكثر من ثلاثين عاماً من التهميش والظلم والتهجير والترهيب الذي أصابهم من النظام السابق أكثر من أي جماعة أخرى في العراق. ولم تلتفت حتى إلى معنى أو دلالة تجاوز «المرجعية الإيرانية» مثيلتها في النجف التي اختارت «المقاومة السلبية». وما يمكن أن يثيره هذا «التجاوز» من إثارة لعصبيات كامنة، ومن استحضار لتاريخ التنافس بين النجف وقم. علماً بأن مرشد الثورة في إيران أعلن مباشرة بعد سقوط النظام العراقي «أن إيران ستقف إلى جانب المقاومة ضد الاحتلال».

ولم يلتفت البعض إلى طبيعة المرجعية في العراق ذات النفوذ الواسع والاحترام الكبير في أوساط العراقيين كافة، ولكن ذات التجربة السياسية المختلفة في التصدي للتعقيدات الداخلية والإقليمية عن تجربة المرجعيات الشيعية الأخرى في إيران أو في لبنان. خاصة وأن تلك التعقيدات التي نجمت عن الإطاحة بالنظام العراقي، «انفجرت» كلها دفعة واحدة، وأربكت الجميع في داخل العراق، وفي جواره، وصولاً إلى قوات الاحتلال نفسها.»كما لم يلتفت المراقبون في الشرق الأوسط إلى التطور الديني والسياسي المختلف للشيعة العراقيين والشيعة الإيرانيين، ومدى افتراق الجماعتين في القرن العشرين. ولكن كفة الأدبيات الخاصة بالمذهب الشيعي عموماً كانت تميل نحو إيران، تاركة ثغرات هامة تتعلق بعملية تكوين المجتمع الشيعي العراقي الحديث، والقيم الثقافية والاجتماعية المميزة للشيعة العراقيين والأنماط المختلفة من الشكل العشائري والتنظيمي الذي اكتسبه الإسلام الشيعي في العراق وإيران»[(١)].

---

(١) اسحاق نقاش: شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار المدى، دمشق، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ ص ١٧ ـ ١٨.

إن إيران التي آثرت «الحياد الإيجابي» لمواجهة ما يحصل في شرقها وغربها كانت تعيش تحولات داخلية بعد نحو ربع قرن على انتصار الثورة وتجربة «الجمهورية الإسلامية». وقد بلغ تعداد سكانها نحو سبعين مليوناً، وازدادت أزماتها الاجتماعية والاقتصادية. واتسع الالتفاف حول «الخطاب الإصلاحي» في أوساط الطلاب والمثقفين والسياسيين، الذي شدد على أولوية «مصالح إيران القومية» في إدارة سياستها الخارجية؛ ولم تشعر إيران بأي حرج من «حيادها الإيجابي» مهما كانت دوافعها إليه، في بيئة أقليمية ـ عربية تجاوزت ذلك الحياد إلى تقديم التسهيلات اللوجستية وفتح المطارات والمرافئ أمام القوات الأميركية تمهيداً للحرب على العراق.

وعلى رغم «واقعية» إيران، ومرونتها السياسية، لم يتركها المحافظون الجدد في واشنطن وشأنها. فما أن انتهت الحرب على أفغانستان حتى جعلوها في «محور الشر». وما أن سقط النظام في العراق، حتى أثاروا المخاوف من برنامجها النووي، ولوحوا باستهدافها عسكرياً، وبتغيير النظام من الداخل... ولكن إيران ستعمل بالمقابل على رفع وتيرة استعدادها العسكري والتسليحي، ولكنها لن ترغب في التورط في أية حرب إقليمية جديدة. وهي لن تبادر إلى أي استفزاز مباشر أو معلن للقوات الأميركية التي تحتل العراق. ولن تغرد خارج السياسات الإقليمية والدولية التي تدعو إلى وحدة العراق واستقراره ودعم العملية السياسية فيه (الإنتخابات)...

لكن إيران تدرك جيداً أن بقاء القوات الأميركية في العراق، يعني بالنسبة لها حالة دائمة من التأهب العسكري والأمني. ولذا فهي مثل باقي دول المنطقة تريد رحيل تلك القوات بأسرع وقت ممكن... ومع مجيئ رئيس جديد (محمود أحمدي نجاد) ينتمي إلى تيار المحافظين، ستزيد إيران من تشددها تجاه رحيل الأميركيين من العراق، وفي التفاوض حول برنامجها النووي. خاصة وأنها المرة الأولى بعد ستة عشر عاماً التي يحصل فيها مثل هذا الإنسجام «السياسي ـ الايديولوجي» بين القائد والرئيس ومجلس الشورى الذي يهيمن المحافظون على غالبيته أيضاً. فالرئيسان السابقان الشيخ هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩ ـ ١٩٩٧) والسيد محمد خاتمي (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥) وعلى الرغم من إقرارهما بموقع القائد «الولي الفقيه» وصلاحياته التي نص عليها الدستور إلا أنهما كانا

متمايزان عنه ويشعران بندية تجاهه، وكان لدى كل منهما وجهة نظره الخاصه في إدارة الحياة السياسية الداخلية أو في العلاقة مع الغرب، أو في حل المشاكل العالقة مع الولايات المتحدة الأميركية. وسينعكس هذا الانسجام بين «القائد والرئيس» على الملفات الخلافية الاخرى مع الولايات المتحدة الأميركية مثل (دعم الارهاب) أي المقاومة في لبنان وفلسطين. إذ سيتوحد «الخطاب الإيراني» حول استمرار هذه المقاومة، بعدما كان خطاب «الرئيس» براغماتياً معتدلاً، وخطاب «القائد» إيديولوجياً متشدداً... من دون أن يعني ذلك تبدلاً في استراتيجية إيران الإقليمية التي باتت منذ سقوط كابول إلى ما بعد سقوط بغداد استراتيجية دفاعية تتجنب التورط، مع الاستعداد الدائم للردع والدفاع.. ومع ذلك لن تشعر إيران بالاطمئنان. لأن الولايات المتحدة الأميركية «جارتها الجديدة» لن تتركها ببساطة، تتحول إلى القوة الإقليمية الأبرز، مع استمرار القطيعة بينهما، ومع استمرار إيران في «دعم الإرهاب» وفي رفض التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وفي التمسك بحقها النووي.. ولا يبدو في الأفق القريب ما يشير إلى تبدل جوهري في هذه السياسات المتقابلة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران.. مما يعني أن التوتر سيستمر بين الطرفين وفي الشرق الأوسط، من دون أن يفضي بالضرورة إلى مواجهة عسكرية لا تبحث عنها إيران ولا تريد الولايات المتحدة الأميركية التورط فيها بعد العراق...

الفصل الأول

«النموذج الإسلامي»

تقع إيران في قلب منطقة الشرق الأوسط، وعلى طريق الحرير وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها. وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز. ومساحتها تزيد عن مليون ونصف مليون كيلومتر مربع (١,٦٤٨,٠٠٠ كلم^{٢}). وعدد سكانها يصل إلى نحو سبعين مليوناً غالبيتهم العظمى من الشباب. وهي من الدول الكبرى المصدِّرة للنفط. واحتياط الغاز فيها هو الثاني في العالم بعد روسيا. وتطل من الجنوب على تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعنية بمستقبل هذا النفط. ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز... وبسبب هذا الموقع وتلك الثروات والقدرات البشرية والعسكرية، لا يمكن تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي أمني أو سياسي أو اقتصادي. لأن بمقدورها أن تعرقل، على الأقل، ما لا تشعر معه بالإطمئنان، أو ما ينذرها بالتهميش والاستبعاد. فالإضطراب الذي شهدته على سبيل المثال منطقة الخليج ودولها في الثمانينات كان من أهم أسبابه المحاولات الأميركية، العربية لتطويق الدور الإقليمي الإيراني في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، ورد الفعل الإيراني السياسي والأمني عليه.

وإيران، إلى جانب موقعها وثرواتها، هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تبدّل نظامها تبدلاً جذرياً عام ١٩٧٩، وانتقل من نظام شاهنشاهي (ملك الملوك) إلى نظام إسلامي. ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسات إيران الداخلية

والخارجية موضع ترقب واهتمام الشعوب العربية والإسلامية، والحكومات في دول العالم كافة، بسبب ثلاثة «متغيرات استراتيجية» لم يعرفها الحكم الإيراني السابق وربما لم تجتمع في أي نظام آخر في المنطقة نفسها، وهي:

أولاً: تأسيس نظام إسلامي جاءت به ثورة شعبية حقيقية، وقدّم نفسه كنموذج خاص يختلف عن باقي نماذج الحكم الإسلامية أو الشرقية والغربية.

ثانياً: موقف النظام الجديد من إسرائيل. «الغدة السرطانية» التي يجب إزالتها. والتي لا يجوز الإعتراف بوجودها.

ثالثاً: موقف النظام من الولايات المتحدة والقطيعة معها، والتحريض المباشر ضد سياساتها.

وهكذا ستكون هذه المتغيرات الثلاثة التي ألزم النظام الجديد نفسه بها موضع الترقب والاهتمام ليس فقط لمعرفة مدى نجاح «التجربة الجديدة» واخفاقاتها، بل لانعكاس الالتزام بهذه المتغيرات على استقرار المنطقة وأمنها وعلى كيفية حل الصراعات فيها التي ستكون إيران عنصراً قوياً ومؤثراً فيها.

ـ فتجربة الدمج بين سلطة «الولي الفقيه» وبين سلطة الشعب (حق التعيين وحق الإنتخاب) هي تجربة غير مسبوقة. وستكون موضع التأمل والمحاسبة في قدرتها على إدارة الحياة الداخلية في إيران سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً... وفي إدارة علاقاتها «وصراعاتها» مع الخارج. وهي إلى ذلك، المرة الأولى في التاريخ الحديث، التي تتحمل فيها «حركة إسلامية» بمفردها مسؤولية بناء دولة، بعدما كانت التجارب الإسلامية الأخرى قبل ذلك «تجارب نظرية» على مستوى الدولة والحكم وإدارة الصراعات، تستلهم تارة تجربة «الخلافة الراشدة» أو «السلف الصالح»، وطوراً تجارب من محطات أخرى في التاريخ العربي الإسلامي... وما زاد من حجم الترقب تجاه التجربة الإيرانية أن هذه الأخيرة باتت منذ توقف الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ أكثر اهتماماً ب»إعادة الإعمار وبناء الدولة» بعدما فرضت الحرب طيلة ثماني سنوات «الدفاع المقدس»[1] أولوية مطلقة على ما سواها.

(١) التسمية الإيرانية للحرب.

إذ ستتيح تلك الاستراتيجية في الوقت نفسه المزيد من الاهتمام «ببناء الدولة» التي سيختلف «الإصلاحيون» «والمحافظون» على كيفية ذلك البناء خاصة في مرحلة صعود الرئيس خاتمي، وعلى فرص تمكين تلك الاستراتيجية الإقليمية، ولكن ليس حول أهدافها وثوابتها.

ـ موقف النظام الإسلامي من إسرائيل (من مبادئ الثورة) لا يعني فقط أنه انتقال إلى دعم الفلسطينيين وتأييدهم. بل هو في المنظور الاستراتيجي الإقليمي خروج إيران أيضاً من المثلث الأميركي السابق(التركي-الإسرائيلي) لمواجهة النفوذ السوفياتي ولحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط ولتطويق الحركات أو الحكومات المؤيدة للسوفيات في أثناء الحرب الباردة. ودخولها إلى قلب الصراع ضد هذه الدولة، وضد خط التسويات معها. في الوقت الذي وقّعت فيه مصر، كبرى الدول العربية اتفاقيات كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل قبل سنة واحدة فقط (١٩٧٨) من انتصار الثورة في إيران. وستتأثر سلباً علاقات إيران العربية الإقليمية والدولية بسبب موقفها من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١. وستتعرض إيران إلى التطويق والحصار والاتهام بدعم الإرهاب بسبب تأييدها لحركات المقاومة ضد إسرائيل في لبنان وفلسطين. وستزداد هذه الضغوط بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لتجعل إيران في «محور الشر» على الرغم من «واقعية» سياستها الإقليمية، وعدم استفزاز الولايات المتحدة الأميركية، وعلى الرغم من «مرونة» الإصلاحيين ورغبتهم في الحوار، ومن التزام النظام سياسة الاستقرار مع دول الجوار و«تقدير» المصالح، وصولاً إلى «تفهم» مبررات التفاوض... لأن المطلوب بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، والإتحاد الأوروبي هو أن تكف إيران تماماً عن دعم حركات المقاومة (الإرهاب) ضد إسرائيل وليس الاكتفاء فقط بعدم الإعتراض على عملية التفاوض.

ـ أما الموقف العدائي من الولايات المتحدة الأميركية فسيبدأ بقطيعة للعلاقات بادرت إليها واشنطن عام ١٩٧٩ بعد احتلال السفارة الأميركية... «وكر التجسس» في طهران واحتجاز موظفيها ٤٤٤ يوماً. ثم سيتحول إلى «احتواء» لها، وحصار لموقعها، وعقوبات عليها ودعم لخصومها. وسيصبح البحث عن كيفية إدارة هذه «العلاقة» مع «الشيطان الأكبر»، نقطة افتراق داخلي بين الإصلاحيين والمحافظين. ومبعث قلق

ومخاوف دول أخرى في المنطقة خشية تقارب إيراني ـ أميركي. . . «وبسبب التحريض السياسي والأيديولوجي الإيراني المتواصل ضد الولايات المتحدة الأميركية ظن البعض أن العلاقة معها تقع في دائرة «الحرام الشرعي» الذي حدده الفقهاء. أو أن القطيعة معها هي بند من بنود الدستور الإيراني. . . ولأن «العلاقة» الأميركية ـ الإيرانية بالتصالح أو بالتصادم تتجاوز البلدين إلى موازين القوى والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فقد حظيت دعوة الرئيس خاتمي في مقابلته الأولى مع شبكة CNN إلى الحوار مع الولايات المتحدة الأميركية على قاعدة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون إيران، باهتمام إقليمي ودولي غير عادي تصدّر عناوين الصحف والنشرات الإخبارية في اليوم التالي لتلك المقابلة.

أما بعد انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً، فستزداد المخاوف الداخلية والخارجية من عودة إيران إلى ما يسمى بسياسة التشدد مع جوارها الإقليمي ومع العالم. وستشن الولايات المتحدة الأميركية حملة على الرئيس الجديد حتى قبل أن يتسلم مهامه الدستورية باعتباره أحد الذين خططوا لاحتلال السفارة الاميركية في طهران (١٩٧٩) وأحد الذين شاركوا في تنفيذ عمليات اغتيال ضد معارضين أكراد في أوروبا ... في حين ستسارع أوروبا إلى التلويح بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، من دون أن تقفل باب التفاوض نهائياً حول هذا الملف مع طهران. وسيزداد الترقب الإقليمي لمؤشرات التقارب أوالتصادم الإيراني الأميركي، وكذلك الجدال الداخلي في إيران، كلما «اقتربت» الولايات المتحدة الأميركية من «الجمهورية الإسلامية». إذ سيرفع على سبيل المثال بعض النواب الإصلاحيين في البرلمان الإيراني توصية إلى الرئيس خاتمي تدعوه فيها إلى «اغتنام» حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى إيران، أثناء استعدادها لشن الحرب على أفغانستان من أجل حوار «في الوقت المناسب» تحفظ فيه إيران أمنها ومصالحها. . .في حين سيعتبر الرئيس الجديد أحمدي نجاد أن إيران لا تحتاج إلى العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ولا حتى إلى الحوار معها ومع كل تهديد تطلقه الولايات المتحدة الأميركية أو مشروع تطرحه في الشرق الأوسط، أو تستعد لشن الحرب على هذا البلد أو ذاك ينظر الجميع إلى إيران. ماذا ستفعل؟ كيف سترد؟. ما هي المخاطر التي ستتعرض لها؟ وما هي الفرص التي ستغتنمها؟

هذه الخيارات التي ألزم النظام الإسلامي في إيران نفسه بها في موقع استراتيجي له أهمية استثنائية هي التي جعلت كل ما تقوم به طهران داخلياً وخارجياً محل مقياس ومقارنة، وترقب في منطقة جوفها مليء بالنفط والغاز، وعلى سطحها أزمات قابلة للإشتعال في أية لحظة. . فإذا حصلت الإنتخابات النيابية أو الرئاسية في مواعيدها، وإذا نجح مرشح معارض (مثل الرئيس خاتمي) قبل بأن التجربة الإيرانية تقدم نموذجاً إسلامياً مختلفاً عن جوارها. أما اذا نجح المرشح المحافظ أحمدي نجاد، فإن ذلك لا يمت إلى الديمقراطية «لأن مرشد الثورة كان إلى جانبه وطلب من الحرس الثوري وقوات التعبئة الشعبية العمل لمصلحته. . .» وإذا أقفلت بعض الصحف، أو أودع بعض الصحافيين السجن، قيل بأن التجربة لا تقدم جديداً بل تستنسخ القمع في محيطها وأن الإسلام لا يحتمل تعدد الرأي أو حرية الفكر. . . وهكذا إذا تدخل «مرشد الثورة» أو «مجلس صيانة الدستور» ضد مشروع يرفعه «مجلس الشورى» حتى لو كان هذا التدخل من الصلاحيات التي نص عليها الدستور. أما الصراع بين «إصلاحيين» و«محافظين»، فهو في أي بلد من مظاهر الديمقراطية والتعدد والحيوية السياسية، كما في الديمقراطيات التي يتنافس فيها حزبان رئيسيان لا ثالث لهما: جمهوري وديمقراطي، أو عمالي ومحافظ. . أما في إيران فينظر إلى مثل هذا الصراع على أنه بين إسلام منفتح، أو بين من هو مع سلطة الشعب (الإنتخاب)، ومَن هو مع سلطة رجال الدّين (التعيين).

ومهما اقتربت تلك التفسيرات من الصواب أو جانبته، فإنها تستند في جوهرها إلى محاسبة «النموذج الإسلامي» الذي قدّمته إيران وإلى كيفية إدارته للإختلاف الداخلي أو لسياساته الدفاعية ولحفظ مصالحه والدفاع عن مبادئه.

وعندما بدأت الولايات المتحدة الأميركية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التحضير للحرب على أفغانستان. كانت إيران من أكثر دول الجوار الأفغاني في دائرة الترقب لما ستكون عليه سياستها إزاء تلك الحرب. ثم في دائرة الشك والاتهام في مبادئ الثورة (في أوساط إسلامية وغير إسلامية) لأنها لم تقاتل «الشيطان الأكبر» الذي تريد له الموت منذ انتصار الثورة. وستتكرر الشكوك والاتهامات نفسها في الحرب الأميركية على العراق. لأن البعض كان يعتقد أن نظام المبادئ يفرض على إيران القتال

إلى جانب نظام طالبان، ثم إلى جانب النظام العراقي ضد «الشيطان الأكبر»، أو لأن «الدولة الإسلامية» لا يجب أن تهتم «بنظام المصالح». . . كما فعلت إيران في «حيادها الإيجابي» في أثناء الحرب على أفغانستان، ثم على العراق. في حين لم تطرح مثل هذه الأسئلة والشكوك على دول أخرى عربية أو إسلامية كبيرة ومهمة. على الرغم من تعاونها المباشر على أكثر من صعيد أمني، وعسكري، وسياسي مع الولايات المتحدة الأميركية.

أو ربما لأن ما يتوقعه كثيرون من إيران ليس هو نفسه ما يُتوقع من باقي الدول العربية الإسلامية «لأن إيران أعطت للإسلام السياسي بعداً جديداً على مستوى دولة كبيرة، وعلى المستوى العالمي في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية أثناء الحرب الباردة»[1].

وعندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية فمن «الطبيعي» أن تكون إيران إلى جانب المقاومة وضد التسوية. وقد التزمت إيران ذلك منذ انتصار الثورة. وعوقبت بالحصار وبالاتهام بدعم الإرهاب. فإذا دعت بعض الأصوات في الداخل الإيراني إلى محاولة التفلت من ذلك الحصار، اقتداء بما تفعله الدول العربية والإسلامية تجاه القضية نفسها، أو نصحت «بالقبول بما يقبله الفلسطينيون» قيل بأن المصالح غلبت المبادئ. .

ومهما كانت الدوافع إلى «محاسبة» السياسات الإيرانية، بين من يخشى نجاح التجربة أو استمرار تميزها، وبين مَن يريد لها مثل هذا التميز فإن «الجمهورية الإسلامية» نفسها هي التي قدمت المسوغات لتلك الآمال والتوقعات. عندما أرادت أن تكون نموذجاً مختلفاً، من ولاية الفقيه إلى سياساتها الداخلية والخارجية. خاصة وأن من غير الممكن تفسير ما يحصل في إيران بأنه مواجهة بين «تقليد» و«حداثة» بأن نجعل الإسلام مباشرة في صف التقليد. لأن الهوية الإيرانية الجديدة تدمج في وقت واحد وبطريقة شديدة التعقيد الأمة والإسلام والعالم. وتفرض إعادة النظر في كل المفاهيم والتحليلات التي استخدمت طيلة ثلاثين سنة ولم تسمح برؤية الثورة الإسلامية القادمة[2].

(١) Bernard Hourcade: L'Iran entre nation, Islam et monde, Revue Etudes Mars 2005 P 309.

(٢) Hourcade Page 310.

إن التحديات المطروحة على «الجمهورية الإسلامية» والأسئلة التي تُوجَّه إليها من داخلها ومن الخارج في وقت واحد بعد ربع قرن على قيامها، ربما تتلخص في مقدرتها على إنقاذ ذلك «التميز» حتى لا تلتحق بالنماذج الأخرى العربية والإسلامية المحيطة بها. فهل يمكن على سبيل المثال أن تستمر إيران لوحدها في القطيعة مع الولايات المتحدة الأميركية وفي تحمّل أعباء المواجهة معها (مهما قيل في قنوات الحوار) بعد غياب الإتحاد السوفياتي، وفي بيئة إقليمية (عربية وإسلامية) تذهب في اتجاه مغاير تماماً لتلك القطيعة ولذلك التحدي؟

وهل يمكن، كما تقول بعض الأصوات الإيرانية، أن تنجح إيران في بناء دولة إسلامية قوية وقادرة (نموذج ناجح) وهي مهددة ومحاصرة وعلاقاتها سيئة ومتوترة مع أهم وأكبر وأقوى دولة في العالم؟

وهل يمكن لإيران التي تطمح إلى دور إقليمي واسع، وإلى تقدير دولي «إيجابي» أن تتمكن من ذلك، وأن تكون جزءاً من «المجتمع الدولي» (بمعاييره الأميركية الأوروبية) من دون القبول بشروط هذا المجتمع في قضايا كثيرة داخلية وخارجية يفرضها ويتشدد في تطبيقها؟

وإلى متى ستستمر إيران في اعتبار «القضية الفلسطينية» ودعم المقاتلين في سبيلها إلتزاماً مبدئياً لا ينفصل عن شرعية الثورة وثوابتها الإسلامية في الوقت الذي يجلب لها فيه هذا الإلتزام، كما تشدد بعض الاتجاهات الإسلامية الإيرانية، التهمة بالإرهاب، والحصار والتضييق المتواصل الذي يعرقل بناء الدولة الإسلامية القوية.

ثمة من يحاول من المفكرين والسياسيين الإيرانيين الإجابة عن تلك الأسئلة القلقة بالدعوة إلى فك الارتباط بينها، وإلى التصالح مع الخارج والتفاهم معه لإنقاذ الداخل.

وثمة من لا يزال يعتقد أن هذا الخارج هو الذي لا يريد التصالح وهو الذي يتعمد الحصار والتضييق حتى لا تنجح «التجربة الإسلامية». وأن أي تراجع عن مواجهة أهدافه السياسية والثقافية سيشجّعه على المزيد من الضغوط. وسيؤدي إلى تضييع رسالة الثورة وإلى التخلي عن هويتها. . .

ولعل هذا البحث القلق عن الإجابات المناسبة لتلك التحديات التي تزداد بالنسبة إلى إيران صعوبة وتعقيداً مع التغيرات السياسية والاستراتيجية «والتطويق» الاميركي لها بعد سقوط نظامي أفغانستان والعراق يذكِّرنا إلى حد بعيد بذلك البحث الذي يدور منذ عقود بين الاتجاهات الفكرية والسياسية العربية حول شروط النهضة وأولوياتها. بين من يذهب إلى القول بأولوية قتال الخارج/ الاحتلال الذي يشكل تهديداً مباشراً لأي تقدم تحرزه الأمة، وبين مَن يريد التصالح مع هذا الخارج أوحتى التعاون معه لمواجهة استبداد الداخل وتذليل معوقات النهضة...

هذه الخيارات الاستراتيجية التي تتمسك بها إيران داخلياً وإقليمياً: النظام الإسلامي (ولاية الفقيه)، ولا شرعية الكيان الصهيوني، وعدم التصالح مع الولايات المتحدة الأميركية هي التي تجعل التجربة الإيرانية «تجربة صعبة» ومتمايزة عن تجارب وسياسات الدول الإسلامية الأخرى. فإذا تخلّت «الجمهورية الإسلامية» عن هذه الخيارات والأهداف؛ أو أخفقت في الوصول إلى غاياتها لأسباب مختلفة داخلية وخارجية أو حتى خارجة عن إرادتها فستفقد على الأرجح التميز الذي أرادته لتلك التجربة أو ادعته لنفسها...

ولا شك بأن ما يجري في محيط إيران الإقليمي بعد الاحتلال الأميركي المباشر لأفغانستان والعراق، يمس أمنها ومصالحها ويهدد تجربتها. ويفرض عليها تحديات دقيقة ومعقدة، في البحث عن معادلة التوازن بين «مصالحها القومية» ومبادئها الإسلامية.

ولا شك بأن طبيعة استجابة إيران لتلك التحديات ستترك بصماتها الواضحة على السياسات الإقليمية وعلى مستقبل الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى مستقبل مشاريع المواجهة مع الولايات المتحدة، أو مشاريع الإلتحاق بها وبسياساتها...

الفصل الثاني

صعود الإصلاحيين

- «إن الأمة هي الحاكم الأصلي.. وأن أساس الموضوع أن السلطة مستمدة من الشعب»

(محمد خاتمي)

- «يجب أن نتوقف عن إدعاء أن الإسلام يتضمن تعاليم موافقة لجميع حاجات المجتمع الحديث وسقطت بفعل الزمن مؤسسات الحق الإلهي والحدود الإسلامية...»

(عبد الكريم سروش)

- «لا يوجد في الإسلام شكل ملزم من مؤسسات الدولة... وولاية الفقيه مؤسسة سياسية، ليست دينية»

(مجتهد شبستري)

أسفرت انتخابات مجلس الشورى الإيراني التي جرت في ١٨/٢/٢٠٠٠ عن فوز كبير للتيار الإصلاحي، كان متوقعاً إلى حد بعيد، بعد نحو ثلاث سنوات من الإنتخابات التي أوصلت الرئيس «الإصلاحي» محمد خاتمي عام ١٩٩٧ إلى سدة الرئاسة في إيران.

كانت هذه الإنتخابات، وما سبقها، والنتائج التي أفضت إليها تعكس تحولات في المجتمع الإيراني باتت موضع اهتمام ومراقبة من داخل إيران ومن دول العالم كافة. وخصوصاً أنها الإنتخابات الأولى التي تجري في ظل عهد «الشفافية» الذي دشنه الرئيس خاتمي، وعبّرت عنه الصحافة الإيرانية، بتلاوينها المختلفة، في أثناء الحملة الإنتخابية، من خلال «الملفات» التي أثارتها والشعارات التي رفعتها والشخصيات السياسية والأمنية والقضائية التي تناولتها بالنقد أو بالتشهير. وهي «جرأة» لم تعهدها الساحة السياسية الإيرانية في السنوات السابقة.

كان هذا الفوز متوقعاً نظراً إلى التأثير المتزايد لجيل الشباب في العملية الإنتخابية. وخصوصاً أن نسبة هؤلاء زادت بعد ثلاث سنوات على الإنتخابات الرئاسية السابقة (١٩٩٧)، بنحو ٢٥ في المئة من الناخبين بعدما تمّ خفض سن الاقتراع إلى السادسة عشرة. علماً أن نسبة من هم دون الثلاثين من العمر في إيران تبلغ بنحو ٧٠ في المئة من عدد السكان.

وقد شجّع هذا التغيير البرلماني طرح الأسئلة حول مستقبل التغيير المفترض، ومستقبل العلاقة بين التيارات السياسية، بعدما استعاد الإصلاحيون سيطرتهم على مجلس الشورى بعد إقصاء عنه دام نحو عقد من الزمن. وبعدما بات الإصلاحيون أكثر قدرة على الوصول إلى مؤسسات صنع القرار الأخرى، أو على التأثير فيها. خاصة وأن هذه الإنتخابات أثبتت قدرة النظام الإسلامي في إيران على قبول التعددية السياسية، وعلى الاحتكام إلى الرأي الشعبي وإلى جيل الشباب، لإختيار من يريد من المرشحين من دون الحاجة للجوء إلى العنف أو إلى الثورة، أو حتى إلى التزوير وترتيب النتائج سلفاً، ومن دون أن تؤدي نتائج الإنتخابات إلى تهديد النظام، أو إلى عدم الاستقرار. علماً أن هذا النموذج من الاقتراع الشعبي ليس جديداً ولا يحصل لأول مرة. فقد سبقه قبل ثلاث سنوات فقط إنتخاب الرئيس خاتمي بالطريقة نفسها كما تبعته بعد سنة أيضاً عام ٢٠٠١ انتخابات أخرى للرئاسة سيفوز فيها الرئيس خاتمي مجدداً بنسبة عالية من الأصوات. كما عرفت إيران منذ الثورة الإسلامية إلى اليوم (١٩٧٩-٢٠٠٦) أكثر من ثلاثة وعشرين إقتراعاً شعبياً حول الدستور والرئاسة ومجلس الشورى وتعديل الدستور ومجلس الخبراء والبلديات وهيئات أو مجالس أخرى. ولا يمكن في حقيقة الأمر أن نفهم هذا الحرص المتواصل على اللجوء إلى الرأي العام والإنتخابات من خلال الرغبة في الديمقراطية فقط كما يراها النظام الإسلامي في إيران، بل وكذلك خوفاً من «عقدة» الاستبداد التي هيمنت على حياة الإيرانيين طيلة قرون سابقة. ولهذا السبب تؤكد المادة الأخيرة في الدستور الإيراني (السابعة والسبعون بعد المائة) في معرض تفصيلها للحالات التي يتم فيها إعادة النظر في الدستور، «على أن إدارة أمور البلاد بالإعتماد على الآراء العامة... هي من الأمور التي لا تقبل التغيير»[1].

كما نجم عن هذه الإنتخابات صعود رموز شابة، على قائمة التيار الإصلاحي، لم يكن لها أي تاريخ سياسي بارز في إدارة البلاد في العقدين الماضيين. مثال محمد رضا خاتمي (شقيق الرئيس خاتمي، الذي نال أكبر عدد من الأصوات وكان أول الفائزين في طهران) وعلي نوري (شقيق عبدالله نوري، الذي اعتقل بتهمة الإساءة إلى

(١) راجع أيضاً: Far had Khosrok havar: La politique étrangère en Iran: de la revolution à l'axe du Mal Politique étrangère. N. 1-2003 P 77-91

الإسلام) وفاطمة كديور (شقيقة محسن كديور الذي اعتقل بالتهمة السابقة نفسها) وسقوط رموز «تاريخية» مثل هاشمي رفسنجاني (آخر الفائزين في طهران)، وحصول مهدي كروبي أمين عام رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيون ـ يسار إصلاحي) على نسبة متدنية في ترتيب الفائزين في طهران.

وإذا كانت هذه النتيجة تعكس مزاج التغيير الشعبي الذي التقطه الإصلاحيون، فإن وصول مرشحيه، أمثال (خاتمي ونوري وكديور) لا يبعد أن يكون له علاقة مباشرة بتأييد أشقائهم، بينما كان إسقاط فائزة رفسنجاني مثابة رسالة وموقف من ترشيح والدها، الشيخ هاشمي، على قائمة المحافظين.

تراجعت من حلبة التنافس في هذه الإنتخابات، مفردات الخطاب الثوري (الإيديولوجي) بين الإصلاحيين والمحافظين، لمصلحة خطاب «الدولة»، وعالم إيران الداخلي، كالتنمية والعدل والشعب والإصلاح وفرص العمل وإيران لكل الإيرانيين.

وكشفت هذه الإنتخابات بداية صعود التيار الإصلاحي الذي كان عفوياً مع إنتخاب الرئيس خاتمي في عام ١٩٩٧ وسيصبح أكثر تنظيماً في إنتخابات مجلس الشورى في عام ٢٠٠٠ ثم في إنتخابات الرئاسة عام ٢٠٠١ م على الرغم من الاتجاهات المختلفة والمتباينة التي يتشكل منها هذا التيار.

من هم الإصلاحيون؟

إن رموز الدعوة إلى الإصلاح والتغيير في الداخل، والإعتدال في العلاقة مع العالم بعد عقدين من الثورة، هم أولئك الذين كانوا متشددين أو راديكاليين في العقد الأول منها. فمنهم من شارك في حكومات سابقة ومنهم من كان ممثلاً للإمام الخميني أو مندوباً له في أكثر من هيئة أو مؤسسة. ولا يعني ذلك أن التيار الإصلاحي الذي بدأ التشكل بعد إنتخاب الرئيس خاتمي في ١٩٩٧ هو تيار موحد أو أن القوى التي يتألف منها متفقة على الأهداف النهائية لعملية الإصلاح، والتغيير. فهو يضم بين جوانبه ثمانية عشر حزباً ومنظمة. لعب السيد خاتمي دور الرمز وليس القائد لها. ويمكن تقسيم هذا التيار إلى ثلاثة إتجاهات أساسية:

* «إتجاه إسلامي «معتدل»، يرغب في تطبيق القانون وتطوير بنى الدولة الإدارية وتخليصها من الفساد، وإقامة علاقات متوازنة مع العالم بما فيه الولايات المتحدة الأميركية. ولا يجعل هذا الاتجاه النظام الإسلامي نفسه موضع شك أو مساءلة في مجال اعتراضه على ممارسات بعض أجهزته وعمل بعض مؤسساته. وإذا كان بعض رموزه لا يخفي رغبته في تعديل صلاحيات المرشد أو الحد منها لمصلحة مؤسسات الدولة الأخرى (كرئاسة الجمهورية) فإن آخرين من ضمن هذا التيار يرون أن السيد القائد (المرشد) يريد التغيير أيضاً من خلال التعاون مع الرئيس خاتمي. مثال رفضه تعديل الدستور والتمديد للرئيس السابق هاشمي رفسنجاني ـ ويرجع هؤلاء أسباب التردي الإقتصادي إلى الإدارة السيئة، ما يفرض نزع الفاسدين من هذه الإدارة. كما ينبغي؛ بالنسبة إليهم، أن يطاول التغيير منهج التعاطي مع الحريات لكي لا تمارس الضغوط المختلفة، أو تعقد المحاكمات بسبب أمزجة شخصية. إذ يجب أن تتولى هيئات مرجعية واضحة (مجلس الشورى، أو مجلس صيانة الدستور، أو القضاء) تحديد شرعية أو عدم شرعية هذا الجانب أو ذاك من الجوانب الإعلامية أو السياسية أو الاجتماعية... وهذا التغيير بالنسبة إلى هذا الإتجاه، لا يمس أساس النظام.

* إتجاه أكثر «راديكالية» ويلتقي من حيث المبدأ مع الإتجاه الأول في دعوته إلى تطبيق القانون، وإلى توسيع فضاء الحريات الشخصية والإعلامية، لكنه غير متحمّس لموقع المرشد، ويشكك في أصل الدور الذي تقوم به الحكومة الإسلامية في «فرض» المعايير الدينية على الناس، داعياً إلى جعل الدين خارج سلطة الفقهاء أو العلماء، واقتصاره على العلاقة الفردية المباشرة بين الإنسان وربه. مثال ما يذهب إليه عبد الكريم سروش: (يجب أن نتوقف عن إدعاء أن الإسلام يتضمن تعاليم موافقة لجميع حاجات المجتمع الحديث... وسقطت بفعل الزمن مؤسسات الحق الإلهي ـ ولاية الفقيه ـ الحدود الإسلامية ـ إعدام المرتد..) ومجتهد شبستري: (لا يوجد في الإسلام شكل ملزم من مؤسسات الدولة. والدولة الإسلامية غير ذات معنى في النصوص المقدّسة ـ ولاية الفقيه مؤسسة سياسية وليست دينية). ومحمد رضا خاتمي: شقيق الرئيس خاتمي وزعيم حزب جبهة المشاركة الإسلامية الذي طالب في افتتاح المؤتمر الخامس للحزب «بتقليص سلطات مرشد الجمهورية.. الذي يقوض مع مؤسسات

النظام غير المنتخبة، الديمقراطية في إيران». وقال: إن رؤية المحافظين في البلاد بأن المرشد خامنئي يجب ألاّ يخضع للمساءلة سوى من الله، تساوي الديكتاتورية. وأن القائد يفقد شرعيته في الحكم عندما يستعمل القوة لفرض ما يراه صحيحاً.. وأن المضي في هذا النمط من الحكم ليس إسلامياً[1].

أما القوى الشابة، العمود الفقري للتيار الإصلاحي، فتكاد أهدافها تقتصر على طلب المزيد من الحريات الشخصية وعلى توفير فرص العمل والحد من البطالة وتحسين الوضع الإقتصادي. ولا تقتصرهذه الرغبة في التغيير على مؤيدي التيار الإصلاحي وحدهم. بل تكاد تكون طموحاً عاماً في إيران يتطلع إليه الجميع على مستوى تطوير الإدارة ومحاربة الفساد، وتحسين الوضع الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتوسيع فضاء الحريات. إلاّ أن ما يفصل بين الاتجاهات السياسية والفكرية في قضية التغيير والطموح إلى تحقيقه، هو الموقف من المرشد ومن صلاحياته ودوره بالنسبة إلى البعض، وكذلك الموقف من الحكومة الإسلامية، ومن ربط الدين بالسياسة، ومن «وصاية» الحكومة على المجتمع بالنسبة إلى البعض الآخر إذ يفترق حول هذه القضايا، الإصلاحيون والمحافظون. فيميل الإصلاحيون باتجاهاتهم كافة (مع ملاحظة التعاون بينهم) إلى الحد من جعل الدين شأناً فردياً وليس سياسة حكومية، بينما يتمسك المحافظون، خلافاً لهم، بدور المرشد وموقعه وبصلاحياته المطلقة.. وبوظيفة الحكومة في السهر على تطبيق الإسلام وعلى عدم مخالفة أحكامه.

* اتجاه قومي: لا يعتقد بنظام الجمهورية الإسلامية ولا يرغب سوى في استعادة إيران الفارسية السابقة ولا يكترث للعلاقات مع العرب، أو مع جوار إيران الإسلامي.

أتجاهات المحافظين:

يسود تيار المحافظين، الذين تتوزّعهم اتجاهات مماثلة لتلك الموجودة في التيار الإصلاحي، من حيث الشدة والإعتدال، أكثر من تفسير لما حصل منذ انتخاب الرئيس خاتمي، ولنتائج إنتخابات مجلس الشورى، ولصعود التيار الإصلاحي عموماً. وعلى الرغم من ضعف في هذا الاتجاه، فإن المتشددين منهم لا يرون في ما أحرزه

(١) السفير، بيروت في ٢٠٠٣/١٠/١٧.

الإصلاحيون من تقدم في الساحة السياسية والإنتخابية سوى «إنقلاب ثقافي» له صلة بالاستكبار الخارجي، كما أوحى بذلك رئيس البرلمان السابق، الشيخ ناطق نوري، وكرره رئيس السلطة القضائية السابق، آية الله محمد يزدي. كما يذهب آخرون في تفسير هذا الحضور الإصلاحي إلى متانة النظام، وإلى حكمة المرشد وحياده وإلى استمرار الرغبة الشعبية في دعم النظام الإسلامي. ولا يرى هؤلاء في كل ما حصل أي مشروع للتغيير، أو أي رغبة في الإعتراض على سياسات النظام السابقة. بل إن بعضهم يرى في تراجع شعبية الشيخ رفسنجاني وحصوله على المرتبة الأخيرة في سلم الفائزين في العاصمة طهران، في الإنتخابات النيابية لعام ٢٠٠٠ أمراً طبيعياً ولا يعبر عن موقف ضد الثورة، وهو ما يتعرض له كل من كان في موقع تنفيذي في أي بلد في العالم. كما لا يشعر هؤلاء بالقلق من النسبة المتدنية للمشاركة في الإنتخابات البلدية التي جرت في العاصمة طهران عام ٢٠٠٢ والتي كانت أقل من عشرين في المئة وبالتالي ليس ما يدعو إلى القلق أو إلى إعادة النظر في عمل المؤسسات أو في الخطاب الثقافي أو في الممارسة السياسية والاجتماعية والادارية... ويجعل أصحاب هذا الاتجاه موقع المرشد فوق النقد وخارج المساءلة، علماً أن الدستور نفسه يتيح لمجلس الخبراء مثل ذلك. والثورة بالنسبة إليهم ليست ضعيفة فهي تتكامل وتتطور وهي التجربة الأولى لعلاقة الدين بالديمقراطية التي لم تشهدها أي أمة سابقة. وقد اعتادت إيران مثل هذه التغيرات. وإذا تم ذلك بنجاح، فستكون إيران أكبر نموذج في العالم الإسلامي.

يقول حجة الإسلام محسن غرومان أحد المقربين من الشيخ مصباح يزدي (أحد أبرز رموز المحافظين): (إن الحرية التي يدعو لها خاتمي هي التي تنتهي إلى الحريات الغربية.. والغالبية ليست معياراً للشرعية لأن التاريخ أثبت أن الأمة قد تخطئ أحياناً...)[(١)].

أما آية الله مهدوي كهني ـ زعيم التيار المحافظ، فيعلن دعمه للإصلاحات بعد فوز خاتمي بولاية ثانية. شرط أن تكون في إطار الدستور ولا تخرج عليه. محذراً من معارضي النظام الذين يتحينون الفرص للإصطياد في الماء العكر[(٢)].

(١) النهار في ١١ تموز/٢٠٠١.

(٢) الحياة في ١٥ حزيران/٢٠٠١.

بين الإصلاحيين والمحافظين:

على الرغم من التداخل أو التقارب بين بعض الاتجاهات «المعتدلة» في داخل تياري ما يسمى بالإصلاحيين والمحافظين، فإن التباين الأساسي بينهما يكمن في جوهر خطابهما الثقافي والسياسي ومفرداته التي يمكن رصدها والمقارنة بينها من خلال الجدول الآتي:

محافظون	إصلاحيون
- إستخدام المصطلحات القرآنية (حزب الله، الإستكبار العالمي، المستضعفون، الشيطان الأكبر). - التأكيد على الشعارات الأيديولوجية (الموت لأميركا... الموت لأعداء ولاية الفقيه...). - التشدد في موقع ولي الفقيه ودوره وصلاحياته المطلقة. - الإعتقاد بمقولة الغزو الثقافي. - رفض نمط الحياة الغربية. - «حفظ الثقافة الإسلامية»، (منع الفساد الإجتماعي، ضبط الحجاب والاختلاط، ومنع الفضائيات...). - حفظ النظام من خلال تقنين حرية الصحافة وضبط الإعلام. - مركزية الثقافة (الأيديولوجية) في العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية.	- إستخدام المصطلحات الحديثة (المجتمع المدني، حوار الحضارات، الديمقراطية...). - رفض الشعارات الأيديولوجية (رفض شعار الموت لأميركا...). - لا قدسية لموقع المرشد ودعوة إلى تقليص صلاحياته وإلى تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية، وإلى أولوية دور الشعب على الولي الفقيه). - الإعتقاد بالتفاعل الثقافي مع العالم. - الإعتقاد بجوانب إيجابية في الحضارة الغربية؛ (بما في ذلك الحضارة الأميركية). - مع إطلاق الحريات الشخصية ومع استخدام الصحون اللاّقطة (الفضائيات) ومع حرية الصحافة والسينما والإعلام. - تأكيد على تطبيق القانون. - دعوات إلى فصل الدين عن السياسة. - أولوية المصلحة الإيرانية الإقتصادية والسياسية في العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية.

يتضح من خلال المقارنة بين الخطابين، أن الخلاف يدور حول ثلاث قضايا أساسية يعتقد كل طرف إنطلاقاً من «اجتهاده» الخاص أنها هي التي تحمي النظام الإسلامي وديمومته وهي: حجم الحريات، أولوية الثقافة في إدارة الداخل وفي العلاقة مع واشنطن، وموقع المرشد ومكانته. بينما يغيب الخلاف بين الطرفين حول القضايا الإقتصادية أو حول العلاقة مع أوروبا أو مع العالم العربي.

ويفسِّر المحافظون خطابهم؛ بالمحتوى الثقافي للثورة الإسلامية الذي شدّد عليه الإمام الخميني والذي ينبغي الحفاظ عليه من خلال منع إنتشار الفساد أو تشويه الهوية (عبر الصحف أو وسائل الإعلام..) بينما يرى الإصلاحيون أن التحولات العميقة الإجتماعية والإقتصادية التي حصلت في المجتمع الإيراني، والتطورات الهائلة في تقنيات الإتصال العالمية تفرض تغييراً في الخطاب ومفرداته. كما تفرض إعادة ترتيب للأولويات الثقافية والإقتصادية والوطنية في العلاقة مع الإيرانيين في داخل إيران أو في العلاقة مع العالم. (والولايات المتحدة الأميركية).

وإذا كان صحيحاً أن الثورة كانت ذات بُعد ثقافي (أيديولوجي) في الدرجة الأولى، أو هكذا أرادها الإمام الخميني، فإن من الضروري الإشارة إلى أن السنوات العشر الأولى من عمر الثورة، (التي قادها إصلاحيو اليوم)، فرضت التمسك بهذا البعد الثقافي على جميع المستويات بسبب الحرب مع العراق، والقطيعة التي كانت سائدة مع الغرب. لكن ما جرى طوال العقد الثاني من الثورة، أي بعد قبول إيران بالقرار الدولي رقم ٥٩٨ الذي نص على وقف الحرب مع العراق، وبداية مرحلة الإعمار والبناء في إيران في عهد الشيخ رفسنجاني، واستعادة العلاقات مع أوروبا والعرب، جعل هذا الخطاب الثقافي نفسه أقل حرارة، وخصوصاً في أوساط الجيل الشاب الذي لم يعرف معاناة حكم الشاه، ولم يشارك في صنع الثورة ولا يذكر من الحرب مع العراق شيئاً. لا بل ساهم انخفاض الأمية واتساع التعليم الجامعي بعد الثورة، في تمكين هذا الجيل، من الإطلاع على ما يجري في العالم (بعيداً من خطاب الثورة الثقافي)، مع ما بلغته تقنيات الإتصال، والمعرفة والحصول على المعلومات من تطور هائل يكاد يستحيل ضبطه أو السيطرة عليه. ولم يعد من الممكن في ظل هذه المتغيرات، ومع

اتساع الأزمة الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب، الاستمرار في استخدام المفردات «الثورية» نفسها.

لقد قدّم الرئيس خاتمي وهو الرمز الذي التف حوله تيار متعدد المشارب يرغب في الإصلاح لأهداف متباينة، كما أشرنا، خطاباً معاصراً، وجد فيه الجيل الشاب اختلافاً كبيراً عن الخطاب السائد، فمفردات الحرية، والمجتمع المدني، وحوار الحضارات، والعيش بسلام مع العالم، وتطبيق القانون، أثارت حماس هذا الجيل الذي شعر بأن هذا الخطاب مع هذا الرجل سينقله إلى حيث يرغب في إزاحة الحاضر (تدهور معيشي، بطالة وبيروقراطية وفساد في الإدارة وضغط أيديولوجي) وفي الإنطلاق إلى حياة أفضل أكثر انسجاماً مع ما يجري في العالم. وخصوصاً أن الرئيس خاتمي تجاوز في أطروحاته الفكرية والسياسية مفردات الخطاب التقليدي للثورة وللمسؤولين في إيران الذي تردد طيلة عشرين عاماً. فقال «إن الأمة هي الحاكم الأصلي، وأن السلطات الاعتبارية أو المناصب إنما تنبثق عن إرادة الأمة وصوتها. وأن أساس الموضوع أن السلطة مستمدة من الشعب..»[١].

وعن الحرية قال «لا بد من توفير أرضيات تتيح حرية التفكير والتعبير عن الرأي.. وأن هناك حدوداً لحرية التعبير لا يمكن أن تتجاوز مبادئ الإسلام، لكن المهم أن يتولى القانون والمجلس النيابي تعيين تلك الحدود، لا أن يتولى ذوق خاص رمي الآخرين بأنهم أعداء الإسلام أو أعداء ولاية الفقيه والدين وأنهم أعداء لرسول الله أو إتهامهم بالليبرالية..»[٢].

وأن أولئك الذين يحاولون بناء مجتمع يحمل ذوقاً واحداً وتوجهاً واحداً عبر تعميم رسمي صادر عن الجهات العليا، إنما يسيرون في الحقيقة على عكس الوجهة التي يتحرك نحوها الخلق... لأن المجتمع ذو الصوت الواحد هو أسوأ المجتمعات..»[٣].

(١) راجع كتاب: «محمد خاتمي: التنمية الاقتصادية. ترجمة سرمد الطائي. دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق. الطبعة الأولى، ٢٠٠٠. وقد ضمّ هذا الكتاب مجموع الخطب والكلمات التي ألقاها الرئيس خاتمي في مناسبات مختلفة خصوصاً أثناء ولايته الرئاسية الأولى بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠. (ص ٥٣)..

(٢) المرجع نفسه (ص ٥٧-٥٨).

(٣) المرجع نفسه (ص ٩٦).

وفي إشارة إلى رؤيته لدور الولي الفقيه وعلاقته بالشعب، يقول خاتمي: «ثمة في بلادنا قراءات متعددة للإسلام. ولدينا من يعتقد أن الشعب قاصر وغير مؤهل لأن يحكم نفسه بنفسه. بل هو يحتاج إلى قيم ووصي على سلوكه، وليس الشعب هو من ينتخب هذا الوصي وإنما يتم تعيينه من قبل جهات أخرى. بل يمكن أن يقول هؤلاء: أن الوصي هذا قد عين من قبل الله، كي يكون في وسعه بهذا المبرر أن يفعل بالأمة ما يشاء. لكن هذا الفهم لا يمثل قراءة الإسلام التي اعتمدتها الثورة الإسلامية لأن ثمة وثيقة تمت المصادقة عليها من قبل الشعب والإمام الخميني والمرشد الحالي تقول بصراحة أن الشعب يمتلك حق السيادة على مقدراته»[(١)].

ولا يعارض خاتمي في الوقت نفسه ولاية الفقيه بوصفها «قيادة وركناً» ومحوراً للنظام.. ولكنه لا يريد لهذه الولاية أن تتجاوز الدستور «الذي يقرر أن ولاية الفقيه هي أساس النظام»[(٢)].

أما أبرز ما كان يردده خاتمي في معظم المناسبات التي يشترك فيها، أو الخطب التي يلقيها فكان موضوع الحرية. الذي كان له وقعه الخاص وجاذبيته الشديدة عند الشباب.. وكان خاتمي يذهب إلى الربط بين مستقبل النظام والدين والمجتمع المدني.. وإلى الإعلان بصراحة «أن مصير الدين ومساره الإجتماعي مرهون بأن نكوّن فهماً وقراءة له تنسجم مع الحرية.. وبين الدين والحرية تأثير متبادل. إذ يعزز الدين الحرية ويوجهها نحو التكامل المادي والمعنوي، كما تسبغ الحرية على الدين طابعاً محبباً»[(٣)].

لكن هذا الخطاب نفسه أثار الإعتراض والمخاوف في أوساط المحافظين نظراً إلى ما ستؤدي إليه هذه المفردات بالنسبة إليهم من إضعاف الثقافة والهوية الإسلاميتين. فيردون على هذه المصطلحات بأخرى يرونها إسلامية، فالحرية يقابلها الضوابط الشرعية، والمجتمع المدني، مفهوم غربي لا علاقة له بالإسلام، ويهدف في ظل

---

(١) محمد خاتمي المرجع السابق (ص ٦٧-٨٦).
(٢) المرجع نفسه (ص ٨٢).
(٣) المرجع نفسه (ص ١١٣).

العولمة إلى تقويض سيادة الدولة. أما حوار الحضارات فغير ممكن في ظل الهيمنة الغربية السياسية والعسكرية والإقتصادية على العالم، وفي ظل عدم اعتراف الغرب أصلاً بالحضارة الإسلامية.

لكن هذا الخطاب «الجديد» الذي قدمه الرئيس خاتمي، تحول على المستوى العملي إلى توسيع فضاء الحريات الشخصية والصحافية والفنية (السينما والمسرح والموسيقى). وهذا التحول هو جوهر ما يقصده بعض رموز المحافظين عندما يعتبرون أن ما يقوم به التيار الإصلاحي، هو انقلاب ثقافي أشد خطراً من الإنقلاب العسكري[(١)]. وخصوصاً أن صحافة الإصلاح التي انتشرت بعد وصول الرئيس خاتمي، لم تخف معارضتها لرجال الدين ولتدخلهم في السياسة ولإدارتهم شؤون البلاد، كما لم يخف بعضها تأييده للعلمانية. ولم يتردد آخرون في إجراء مقابلات مع شخصيات من النظام السابق، أو نشر صورة على الصفحة الأولى لزوجة الشاه الراحل...

ماذا غيّر الإصلاحيون؟

يسيطر المحافظون على مؤسسات صنع القرار في إيران. وهي ـ مجلس صيانة الدستور، (الذي يدقق في إسلامية القرارات التي تصدر عن مجلس الشورى). ومجلس الخبراء (الذي ينتخب القائد) إضافة إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي ينسق بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ويعتبر مجلساً استشارياً للقائد. (ويرأسه حالياً الشيخ هاشمي رفسنجاني ويضم قادة البلاد ومسؤولي المؤسسات كافة بمن فيهم رئيس الجمهورية).

وقد فقد المحافظون مجلس الشورى في الإنتخابات التي جرت في ١٨ شباط / فبراير ٢٠٠٠، لمصلحة التيار الإصلاحي الذي سيطر على نحو ثلثي هذا المجلس.[(*)] والسؤال الذي طرح نفسه على الإصلاحيين وعلى المحافظين معاً بعد نتائج تلك

---

(١) راجع خطاب آية الله يزدي، الرئيس السابق للسلطة القضائية، في الصحف العربية في ٢٠٠٠/٣/١١.
(*) عاد المحافظون واستعادوا السيطرة على غالبية المجلس في انتخابات عام ٢٠٠٤.

الإنتخابات: ماذا سيتغير أيضاً بعد مجلس الشورى؟ وإلى أين يريد الإصلاحيون أن تصل عملية التغيير داخلياً وخارجياً التي بدأت مع الرئيس خاتمي في عام ١٩٩٧؟ وهل سيطال التغيير المحتمل بنية النظام على مستوى صلاحيات المجالس السابقة أو حتى صلاحيات ولي الفقيه كما يطالب بعض رموز الإصلاحيين؟

إن الإنتخابات التي أوصلت التيار الإصلاحي إلى المجلس التشريعي بقوة كبيرة، كانت بداية انتقال لمواقع القوة. فبعدما كانت قوة المحافظين الاساسية في سيطرتهم على المؤسسات، وقوة الإصلاحيين في الدعم الشعبي المباشر، بدأ هؤلاء يتقدمون أيضاً في اتجاه المؤسسات. ما يفترض نظرياً أن أي انتخاب شعبي مقبل لأي من مجالس صنع القرار سيعكس النتيجة نفسها التي حملتها الإنتخابات التشريعية لمصلحة الإصلاحيين.

لكن الواقع قد يكون عملياً أكثر تعقيداً. ذلك أن المؤسستين الأساسيتين في هذا الإطار هما مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء. أما آلية انتخاب أعضاء المجلس الأول وعددهم ١٢ عضواً (ستة من الفقهاء وستة من الخبراء في القضايا القانونية.) فتتم وفقاً للدستور على الشكل الآتي: يختار القائد الفقهاء الستة الآخرين، ويرشح رئيس السلطة القضائية الخبراء الستة، ويوافق عليهم مجلس الشورى.

وهذا يعني أن نصف هذا المجلس سيبقى دائماً من «حصة» القائد، بينما سيكون النصف الآخر محل توافق بين رئيس السلطة القضائية (الذي يعينه القائد) وبين مجلس الشورى. ما يعني في المحصلة صعوبة التغيير الجذري في طبيعة هذا المجلس حتى لو تمكن الإصلاحيون من إيصال الخبراء الستة غير الفقهاء إليه. لأن الرئاسة فيه تعود إلى أحد الفقهاء وليس إلى أحد الخبراء. وهذا ما أدى إلى المواجهة بين مجلس الشورى (الإصلاحي) وبين مجلس صيانة الدستور، قبل أن تستقر العلاقة بينهما على قاعدة الإعتراف المتبادل. وقد حصلت هذه «المواجهة» عندما بدأ مجلس الشورى يطالب هذا المجلس مع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس خاتمي الثانية (٢٠٠٤) بضرورة توضيح معايير اختيار المرشحين (للرئاسة أو لمجلس الشورى) وإعلان مبررات رفض ترشيحهم. في محاولة من الإصلاحيين للحد من نفوذ هذا المجلس وتأثيره على تقدم

مرشحيهم إلى الإنتخابات.. باعتبار أن من مهمات مجلس صيانة الدستور الإشراف على الإنتخابات التي تجري في البلاد..

أما مجلس الخبراء الذي يتكون من نحو ٧٠ إلى ٨٠ مجتهداً، ووظيفته انتخاب القائد، ومراقبة عمله ومحاسبته، فينتخب مباشرة من الشعب. وعندما حان موعد تجديد أعضاء هذا المجلس، لم يكن في مقدور الإصلاحيين على مستوى الخطاب والتجربة الحصول على تأييد مثل هذا العدد الكبير من الفقهاء المجتهدين. وليس بإمكانهم الذهاب بعيداً في طلب تعديل الدستور لجعل انتخاب القائد نفسه مباشرة من الشعب وليس عبر مجلس الخبراء. ما يعني أن قطار التغيير الذي يقوده الإصلاحيون، لن يصل بالضرورة إلى محطة «القيادة». وإنما عليه أن يتوقف قبل ذلك في محطات أخرى.

وقد بيّنت نتائج انتخابات مجلس الشورى (مطلع عام ٢٠٠٤) التي حصد فيها المحافظون غالبية أعضاء هذا المجلس، وانقسم فيها الإصلاحيون على أنفسهم بين ممتنع عن المشاركة في الإنتخابات (احتجاجاً على إقصاء مجلس صيانة الدستور للمرشحين الإصلاحيين) ومؤيد لها، ومرشح على قوائمها، إن قطار الإصلاح خسر كثيراً. ليس فقط بسبب ما تعرض له من الطرف المنافس الذي يسيطر على المؤسسات وعلى مواقع القرار وإنما لأن تيار الإصلاح المتعدد الاتجاهات والأهداف، بذل جهوده طيلة سنوات لتعزيز مواقع نفوذ مؤيديه على حساب نفوذ المحافظين، ولم يحقق أياً من الوعود التي قطعها للناس، ولم يتقدم بأي خطوة لإصلاح الأحوال الاجتماعية أو الاقتصادية التي يتطلع إليها غالبية الإيرانيين. وهكذا تراجعت نسبة الإقبال على انتخابات مجلس الشورى (في دورة عام ٢٠٠٤) وتراجعت نسبة التأييد للإصلاحيين، وتجرأ قادة الطلاب في رسالتهم إلى الرئيس خاتمي على دعوته إلى «الإقدام» بشجاعة على الاستقالة من منصبه، وألاّ يستمر في تبرير السياسات الظالمة والقمعية...»[١] من دون أن يعني ذلك أن ملف الإصلاح قد طوي في إيران، أو أن تيار الإصلاح لم يترك أثراً في المجتمع أوفي الحياة السياسية.

(١) رسالة قادة الطلاب الإيرانيين إلى خاتمي: «أخرج من صمتك أو استقل واتركنا نواجه السلطة»./ راجع الرسالة في الفصل السابع.

الإصلاحيون، المنظمات والأحزاب:

لا يشكل الإصلاحيون في إيران تياراً واحداً أو حزباً منظماً، له قيادة موحدة يلتزم الأعضاء بما يصدر عنها. فالرئيس خاتمي الوجه الأبرز في الحركة الإصلاحية، هو الرمز الذي التفت حول موقعه إتجاهات عدة معظمها حديث النشأة في نهاية التسعينات، ومن أهمها:

١ ـ رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز): وينتمي الرئيس خاتمي أصلاً إلى هذا التيار منذ انتصار الثورة. ويتزعمه رئيس البرلمان السابق الشيخ مهدي كروبي، ويتولى منصب الأمانة العامة فيه (قبل أن يقدم استقالته بعد خسارته في الانتخابات الرئاسية التي جرت صيف ٢٠٠٥ وفاز فيها محمود أحمدي نجاد). ومن أبرز وجوهه وزير الداخلية السابق علي أكبر محتشمي، ورئيس تحرير صحيفة «سلام»، موسوي خوئينيها، ووزير الداخلية السابق عبد الواحد موسوي لاري.

وُلدت هذه الرابطة إثر انشقاقها عن رابطة «علماء الدين المجاهدين» (محافظين) (روحانيين مبارز) عام ١٩٨٨ بعد خلاف في وجهات النظر بين أعضاء هذه الأخيرة حول معايير اختيار المرشحين لثالث برلمان في الجمهورية الإسلامية في عهد الإمام الخميني. وعاشت هذه الرابطة في شبه عزلة سياسية طيلة سنوات. إلاّ أن عودتها الكاملة إلى الحياة السياسية كانت مع وصول أحد أعضائها محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة بفوز كاسح في عام ١٩٩٧.

٢ ـ منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية: وهي من القوى المهمة في التيار الإصلاحي (اليسار) نظراً لوجود شخصيات بارزة فيها ومعروفة من وجوه الثورة. أمثال بهزاد نبوي نائب رئيس سابق للبرلمان، ووزير سابق للصناعة. ومحمد سلامتي وهو أمين عام المنظمة، ووزير سابق للعمل في حكومة مير حسين موسوي. ومحسن آرمين نائب سابق لرئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية. وكان مستشاراً ثقافياً في لبنان.

وتعرضت هذه المنظمة لانشقاق عام ١٩٨٥ بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين اتجاهين في داخلها (يمين ويسار). ومنذ عام ١٩٩١ برز الجناح اليساري فيها داعياً

إلى «تعزيز الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتطور الاقتصادي». وكان بعض رموز هذا التيار قبل انتخاب الرئيس خاتمي وصعود التيار الإصلاحي، من المتشددين الرافضين لأي علاقة مع الدول العربية (الرجعية أو المتصالحة مع إسرائيل). وتعتبر هذه المنظمة خصماً عنيداً للتيار المحافظ.

٣ ـ حزب كوادر البناء: تعود جذور هذا الحزب إلى اليمين المحافظ، الذي ظهر بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، ومع بداية ما عُرف في إيران بمرحلة «إعادة الإعمار والبناء»، في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني الذي شدّد في هذه المرحلة على ضرورة الانفتاح على الخارج وطلب المساعدة والقروض من المؤسسات الدولية، وعلى جذب الخبرات الإيرانية المهاجرة، وعلى أولوية المصلحة الإيرانية وبناء إيران أولاً.

أما الولادة الرسمية للحزب فكانت عشية الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦ (قبل الإنتخابات الرئاسية التي سيفوز بها الرئيس خاتمي) بعد انفصاله عن لائحة علماء الدين المجاهدين (المحافظين). ويدعو أعضاء هذا الحزب، ومعظمهم من التكنوقراط، إلى الاقتصاد الحر. ويعتبر حزباً «براغماتياً». وهي الصفة التي أطلقت أيضاً على الشيخ رفسنجاني عندما كان رئيساً ويدعو إلى أولوية البناء الداخلي وإلى الانفتاح الخارجي.

أما معظم الذين نشطوا تحت لواء هذا الحزب فكانوا بغالبيتهم من موظفي الدولة في عهد رفسنجاني، ولم يعرفوا سابقاً أي تجربة حزبية. وقد جذبتهم، بحكم انتمائهم إلى الطبقة الوسطى، الشعارات الاقتصادية للرئيس رفسنجاني، حول البناء والإصلاح وتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية. تحالف هذا الحزب مع الرئيس محمد خاتمي، ويعتبر من الأحزاب الإصلاحية. وترأسه رئيس بلدية طهران السابق غلام حسين كرباستشي الذي سُجن بتهمة الاختلاس والتصرف بالمال العام (لدعم المرشحين الإصلاحيين). ومن أبرز وجوه الحزب وزير الثقافة والارشاد السابق عطاء الله مهاجراني، وفائزة رفسنجاني ابنة الشيخ هاشمي، وعلي ابن أخيه،(،نائب سابق) ومحسن نور بخش (رئيس سابق للبنك المركزي). ومحمد عطر يانفر عضو اللجنة المركزية للحزب، ومساعد سابق لوزير الداخلية.

وللشيخ رفسنجاني تأثير قوي على هذا الحزب خصوصاً على التيار الذي يدعو

إلى عدم قطع الصلة مع الخط المعتدل من الجناح المحافظ، وفي مواجهة من لا يريد أي صلة مع هذا الجناح.

٤ ـ حزب جبهة المشاركة الإسلامية: أعلن ما يقرب من مئة إصلاحي في شهر أيار / مايو ١٩٩٧ عن تكوين ما سمي بجبهة المشاركة الإسلامية التي تحولت تدريجياً إلى «حزب المشاركة» عام ١٩٩٨ بعد فوز الرئيس خاتمي وأصبحت أكبر حزب إصلاحي داخل «جبهة الثاني من خرداد» (الجبهة التي تشكلت يوم انتخاب الرئيس خاتمي).

حظيت جبهة المشاركة في بداية نشأتها بتأييد شعبي واسع، وحصد أعضاؤها خلال انتخابات مجالس الشورى المحلية عام ١٩٩٩ معظم المقاعد. ومائة نائب في الدورة السادسة لمجلس الشورى عام ٢٠٠٠. ومن أبرز وجوه هذا الحزب: أمينه العام محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس محمد خاتمي. ومرتضى حاجي وزير التعاون في حكومة خاتمي الأولى، وعضو هيئة رئاسة البرلمان السابق علي شكوري راد.. واستطاع هذا الحزب، نظراً لقربه من الرئيس خاتمي ولدعواته إلى التنمية السياسية، والحريات، وتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية أن يحقق فوزاً كبيراً في الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠، لكنه سجل تراجعاً لافتاً في انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠٠٤ وفقد القوة السابقة التي كانت له في ذلك المجلس. وقد خاض هذا الحزب معركة قاسية ضد الشيخ هاشمي رفسنجاني في الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠١، ونجح في جعله في آخر قائمة الفائزين في طهران. إلاّ أن الشيخ رفسنجاني عاد وقدم استقالته. ويعتبر حزب جبهة المشاركة الإسلامية من أبرز الأحزاب الإصلاحية التي برزت على الصعيدين البرلماني والسياسي طيلة ولايتي الرئيس خاتمي (من ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥).

٥ ـ حزب التضامن: ولد هذا الحزب قبيل الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧. من أهدافه «العمل على منجزات الثورة الإسلامية، وتأمين الرفاهية والحرية وتطبيق القانون» ويدعو إلى الاعتدال والبُعد عن التطرف.

٦ ـ حزب العمل الإسلامي: ولد أيضاً بعد عام ١٩٩٧. ويتركز خطابه على

تعزيز دور الطبقة العاملة في صناعة القرار السياسي والسعي لحفظ جميع مكتسبات الثورة. وعرف عن هذا الحزب متابعته الدؤوبة لقضايا العمل والأجور. وكان كذلك من الداعمين للرئيس محمد خاتمي.

٧ ـ تجمع قوى خط الأمام: وهو من قوى اليسار الإصلاحي. ليس له أي علاقات مع التيار المحافظ. ويقف على رأسه النائب السابق هادي خامنئي شقيق مرشد الثورة السيد علي خامنئي.

٨ ـ مكتب تعزيز الوحدة: ويعبّر عن القوى الطلابية في الجامعات الإيرانية. كان من أشد المؤيدين للتيار الإصلاحي، وللرئيس خاتمي في ولايته الأولى (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١). قبل أن يتحول لاحقاً إلى انتقاده بشدة وإلى الابتعاد عنه لأنه لا يواجه المحافظين «ويبرر سياساتهم الظالمة» (٢٠٠٣). وتعرضت هذه الحركة إلى انشقاقات في داخلها وفاز بعض أعضائها في الإنتخابات النيابية عام ٢٠٠٠. وينسب إلى بعض قيادات هؤلاء الطلاب عملية اقتحام السفارة الأميركية في طهران (وكر التجسس) بعيد انتصار الثورة مباشرة واحتجاز الدبلوماسيين العاملين فيها مدة ٤٤٤ يوماً.

* * *

في مقابل هذا التنوع الإصلاحي الذي نشأت معظم أحزابه بعد عام ١٩٩٧، تجتمع قوى التيار المحافظ، تحت ما يسمى جبهة السائرين على خط الإمام والقائد المرشد. وعلى رأسهم جماعة علماء الدين المجاهدين (روحانيت مبارز)، وهي تجمُّع كبير لعلماء الدين تشكلت بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩. وقد انشقّ عن هذا التجمع ما عرف بـ «رابطة أو تجمع رجال الدين المناضلين» (روحانيون) عام ١٩٨٨ التي تحولت إلى محور القوى الإصلاحية. كما خرج منه «حزب كوادر البناء» المقرب من الرئيس هاشمي رفسنجاني. وتولى الأمانة العامة لجماعة «علماء الدين المجاهدين» آية الله مهدوي كني، الذي يقوم في الوقت نفسه بالإشراف المباشر على جامعة الإمام الصادق في طهران. وقد تولّت شخصيات بارزة مقاعد الشورى المركزية فيها، مثل الشيخ رفسنجاني، وعلي أكبر ناطق نوري (الرئيس السابق للبرلمان) ومحمد يزدي (الرئيس السابق للسلطة القضائية) والشيخ حسن روحاني (أمين عام المجلس الأعلى للأمن

القومي). وتعتبر «جمعية المؤتلفة» من أقوى الفئات المحافظة التي تحالفت مع جماعة «علماء الدين المجاهدين». وقد تأسست عام ١٩٨٣. ويشكل تجار البازار في طهران معظم أعضائها. وكان لها دور في مقاومة الشاه عبر الدعوات إلى إقفال البازار وتأييد الإمام الخميني. واستطاعت أن تسيطر على البرلمان مع بقية القوى المحافظة على مدى ثماني سنوات (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠). ويتولى أمانتها العامة حبيب الله عسكر أولادي، وأمانة الهيئة التنفيذية فيها أسد الله بادامجيان. ولهذه الجمعية نفوذ كبير في كثير من المؤسسات مثل المجلس الدستوري، ومؤسسة السجون، ومؤسسة الإمداد الخيرية، وهي المسؤولة عن إقامة صلاة الجمعة في إيران كافة.

ومن القوى الأخرى داخل التيار المحافظ مجموعة «أنصار حزب الله». التي تشكلت بُعيد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٨) من شباب شاركوا في تلك الحرب وعادوا بعد سنوات إلى مدنهم وقراهم ليواجهوا تحولات «مفاجئة» وغير متوقعة بالنسبة إليهم مثل الفساد الإجتماعي والرشوة وسوء الإدارة... وهم يرفعون شعارات مواجهة تلك الآفات «والغزو الثقافي». وإلى هذه المجموعة تنسب في بعض الأحيان الصراعات التي تحصل في الجامعات مع قوى إصلاحية، وبعض التظاهرات ضد «الحجاب السيء» وضد بعض السفارات الغربية.

ولكن ماذا عن التوجهات الحزبية الجديدة بعد انتخابات الرئاسة في صيف ٢٠٠٥ التي أتت بالرئيس أحمدي نجاد من صفوف المحافظين وكشفت قدرة هؤلاء بتياراتهم المتعددة على التماسك في مقابل الانقسام والتشتت وعدم الاتفاق على مرشح واحد في صفوف الإصلاحيين؟

لقد بدأت معظم القوى السياسية الإيرانية بعد «مفاجأة» الإنتخابات الرئاسية،

(*) راجع حول جدول توزع خارطة القوى السياسية في إيران:
ـ محمد نون: القوى الإصلاحية والمحافظة: تجمعات وهيئات وأندية سياسية ومدنية. (جريدة الحياة. في ٧/٦/٢٠٠١، ص ٨.
وكذلك
ـ سعيد برزين: التيارات السياسية في إيران ١٩٨١ ـ ١٩٧٩. سلسلة دراسات عالمية، العدد ٣٢. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى ٢٠٠٠ (الفصل الثالث).

بإعادة النظر في استراتيجياتها تجاه القضايا الداخلية والخارجية، كما نشأت أحزاب وجبهات جديدة لمواجهة المرحلة المقبلة التي سيبحث فيها كل تيار عن الاسباب التي أدت إلى تقدم هذا وتراجع ذاك، وعن إمكانيات الوحدة (بالنسبة إلى التيار الإصلاحي)، وعن المحافظة على التقدم الذي أحرزه التيار المحافظ. فها هو الشيخ مهدي كروبي الأمين العام السابق لمجمع روحانيون مبارز (تجمع رجال الدين المناضلين) يقدم استقالته من جميع مناصبه بعد فشله في الدورة الأولى من الإنتخابات الرئاسية، ويعلن عن تأسيس حزب جديد هو: «حزب الاعتماد الوطني». كما تم في الفترة نفسها انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً للجنة المركزية لمجمع روحانيون مبارز السابق نفسه، «على أن يعاد النظر في الهيكل التنظيمي للمجمع، وتفعيله على الساحتين الفكرية والثقافية من أجل مقاومة شاملة ومواجهة فاعلة وعلمية للأفكار الأحادية والفكر المتحجر والرجعي الذي يطرح باسم الإسلام في المجتمع الفكري والسياسي». كما شرع «حزب كوادر البناء» في تشكيل جبهة واحدة لتحقيق مطالب الإصلاحيين وآمالهم السياسية شاملة، هي جبهة الديمقراطية وجبهة الاعتدال الإسلامي. على أن تكون الأولوية لتفعيل الأحزاب المتجانسة، وتشجيع الاحزاب الإصلاحية على التعاون حتى تلعب دوراً أكثر فاعلية. واعتبر عضو اللجنة المركزية للحزب محمد عطريانفر: «أن على كوادر الحزب أن تخرج من حالة الاسترخاء، وأن تكون لديها القدرة على وضع مشروعات جديدة تتوافق مع المطالب السياسية».

المرشح الإصلاحي للانتخابات الرئاسية مصطفى معين الذي لم يحالفه الحظ، أعلن في لقاء مع القوى القومية الدينية وحركة الحرية عن تشكيل جبهة الديمقراطية وحقوق الانسان، من أجل الاستمرار في حركة الإصلاحات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهذه الجبهة «ليست مقصورة على القوى الدينية الإصلاحية بل هي دعوة شاملة لكل الجماعات، وكل إيراني له مكان في هذه الجبهة». أما منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية فرأت، بعد خروج الإصلاحيين من دائرة السلطة وساحة اتخاذ القرار الحكومي، التأكيد على استراتيجيتها السابقة التي تقوم على نقد السلطة خشية الاستبداد بعد توحد هذه الأخيرة، وأن هذا النقد هو من واجباتها الحزبية، كما تؤكد المنظمة على ضرورة وجود الدين في الساحة السياسية الاجتماعية، وتعتبر الحفاظ على

جمهورية النظام وإسلاميته جزءاً من برنامجها. وتأمل المنظمة مع إعادة بناء جبهة الإصلاحات، ودخول قوى إصلاحية أخرى، التصدي للتحديات التي تواجه إيران على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى الجبهة المقابلة فقد تقدم «إئتلاف أنصار تعمير إيران الإسلامية»، الجناح الأصولي من التيار المحافظ المعروف باسم المحافظين الجدد بطلب تشكيل حزب رسمي واختار لنفسه اسم «جمعية أنصار التعمير». وكان هذا الإئتلاف الذي ارتبط بمجلس بلدية طهران هو الجهة السياسية التي دعمت بقوة محمود أحمدي نجاد في الدورة الأولى من انتخابات رئاسة الجمهورية. في حين اكد حزب المؤتلفة الإسلامي الأصولي على ضرورة تجاوز الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها الجبهة الأصولية أثناء الإنتخابات. وعلى إعادة بناء وتحديث هذه الجبهة. كما طالب الحزب بتطوير القاعدة الاجتماعية للجماعات المتوافقة معه فكرياً، وبالتكاتف لبناء مجتمع نموذجي إسلامي، «لنثبت أننا نستطيع بالوحدة والتوافق دعم حكومة أحمدي نجاد»[1].

---

(١) راجع حول هذه التوجهات الحزبية الجديدة بعد انتخاب أحمدي نجاد، في جريدة «شرق» (الشرق) في ٢٠٠٥/٨/٧. وكذلك دراسة محمد قوجاني «المجتمع السياسي الايراني الجديد، تصور لتقسيمات القوى السياسية في مرحلة ما بعد الاصلاحات «في الجريدة نفسها في ٢٠٠٥/٩/٣. «مختارات ايرانية»، مرجع سابق عدد ٦٢ سبتمبر ٢٠٠٥ وعدد ٦٤ نوفمبر ٢٠٠٥ .

الفصل الثالث

إيـران وأميـركا «نـافذة الفـرص»

«تقع إيران في قوس الأزمة في الشرق الأوسط ولها علاقات متشابكة مع العراق وأفغانستان. ومن الضرر الذي يلحق بالمصالح الأميركية، الافتقار إلى الاتصال المستمر معها»...

(زبيغنيو بريجنسكي)

شهدت العلاقات الإيرانية ـ الأميركية «انقطاعاً» استراتيجياً مهماً. فقد انتقلت إيران من مربع احتواء النفوذ السوفياتي وتطويق المد الشيوعي جنوباً إلى جانب إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية[1] بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى دولة تناهض السياسات الأميركية وتجاهر بالاختلاف معها وتدعوها إلى الكف عن التدخل في شؤونها وفي شؤون العالم منذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

ولم يكن بوسع الولايات المتحدة الأميركية أن تتجاهل هذا التحول الذي حصل في إيران. ليس فقط بسبب خسارتها كحليف وتحولها إلى عدو بل وكذلك بسبب موقعها الاستراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط وحيث يتم استخراج وتصدير أهم مصدر للطاقة في العالم (النفط).

وقد شهدت العقود الأربعة الماضية منذ مطلع الأربعينات إلى نهاية السبعينات تدخلاً مباشراً للولايات المتحدة الأميركية في شؤون إيران السياسية والاقتصادية وفي تسليح الجيش وتدريبه، وفي حماية نظام رضا شاه ثم نظام ابنه محمد رضا شاه الذي أطاحت به الثورة عام ١٩٧٩. ولم تتردد واشنطن في التدخل المكشوف لإعادة هذا الأخير إلى السلطة. بعد خروجه من البلاد إثر انقلاب «مصدق» عليه في عام ١٩٥٤؛ فقد اتخذ الرئيس الأميركي ترومان في ذلك الوقت قراراً بإسقاط حكومة «محمد مصدق»

---

(١) راجع جون كوولي، الحصاد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت. ١٩٩٢.

وعودة محمد رضا شاه بمساعدة مباشرة من وكالة المخابرات المركزية الأميركية.

كما انضمّت إيران إلى الأحلاف الأميركية مثل «حلف بغداد» عام ١٩٥٢ ضد الإتحاد السوفياتي. وعقدت الاتفاقيات الأمنية مع واشنطن وحصلت على المساعدات العسكرية منها، فتحولت منذ نهاية الخمسينات إلى أهم قوة عسكرية في منطقة الخليج الاستراتيجية والغنية بالنفط. ووصلت المشتريات الإيرانية من الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٧٤ إلى نحو أربعة مليارات دولار. ولا تزال إيران إلى اليوم تعاني من هذا الاعتماد التام السابق على الولايات المتحدة الأميركية. إذ تفتقد إلى الكثير من قطع الغيار لطائراتها المدنية والعسكرية الأميركية الصنع، ولا يمكنها الحصول عليها بالطرق العادية بسبب الحصار الأميركي لإيران، وانقطاع العلاقات بين الطرفين.

حاولت الولايات المتحدة الأميركية احتواء تداعيات انتصار الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه. فدعا السفير الأميركي في إيران وليم ساليفان «إلى عدم إغلاق الأبواب أمام إيران المستقبل إذا ما رغبت يوماً بإقامة العلاقات معنا.. لأن سلوكنا يجب أن ينبع من إدراكنا بأن هناك مصالح مشتركة بين إيران والولايات المتحدة..»[1].

إلاّ أن احتجاز الدبلوماسيين الأميركيين في السفارة الأميركية مدة ٤٤٤ يوماً ومحاولات الرئيس الأميركي جيمي كارتر الفاشلة لإطلاقهم، أدّى إلى القطيعة التامة بين البلدين بمبادرة من واشنطن وإلى القضاء على أية محاولة لإعادة التقارب، أو مد جسور الحوار أو التفاهم بينهما كما كان يطمح إلى ذلك بعض من تولى مسؤوليات حكومية مع بداية انتصار الثورة أمثال مهدي بارزكان ومحمد يزدي من حركة تحرير إيران. وبدأت منذ ذلك الوقت «رحلة المواجهات» الباردة حيناً والساخنة حيناً آخر، المباشرة وغير المباشرة، بين إيران والولايات المتحدة الأميركية (دعم العراق في الحرب ضد إيران، محاولات الانقلاب على النظام، وسياسة الاحتواء...) وخصوصاً أن هذه الحقبة التي امتدت عقدين كاملين شهدت تحولات استراتيجية وسياسية مهمة ستلقي بظلالها على العلاقات الإيرانية ـ الأميركية من دون أن تغيّر في طبيعتها العدائية

(١) راجع وليم ساليفان: أميركا وإيران. ترجمة نجدت الشواف. دار الملتقى للطباعة والنشر. بيروت ١٩٩٨.

والمتوترة. فقد تفكك الإتحاد السوفياتي، وانتهت الحرب الباردة. وزالت المخاوف الأميركية من النفوذ السوفياتي، وانتهجت واشنطن سبيل التفرد في قيادة العالم وفي منع أية قوة إقليمية أو دولية من مشاركتها النفوذ أو السيطرة. واحتلت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ وأخرجت منه منظمة التحرير الفلسطينية، ووقفت إيران ضد هذا الاحتلال، وعملت على دعم المقاومة وعلى تأسيس «حزب الله» الذي سيقود لاحقاً المقاومة ضد الاحتلال. كما نجحت واشنطن عام ١٩٩١ في تشكيل وقيادة تحالف دولي (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت بعد احتلالها من العراق. ثم حصار هذا الأخير والعقوبات التي ستستمر عليه حتى عام ٢٠٠٣ إلى حين الإطاحة بنظامه.

كما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، وتوفي الإمام الخميني عام ١٩٨٩، وبدأت إيران ما سمته رحلة «إعادة الإعمار والبناء» بعد ثماني سنوات من حرب مدمرة وقاسية. وشهدت منطقة الشرق الأوسط لأول مرة منذ بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي واحتلال فلسطين، مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل (مؤتمر مدريد عام ١٩٩١) وتوقيع إتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين (إتفاق أوسلو ١٩٩٣) ووقفت إيران ضد هذه المفاوضات وضد تلك الإتفاقيات. وأيدت المعارضين لها من فلسطينيين ولبنانيين. وازداد دعم إيران لحزب الله في لبنان ولحركات المقاومة في فلسطين، ومعه ازداد التوتر في علاقاتها مع واشنطن التي استخدمت استراتيجية «الاحتواء المزدوج» لها وللعراق في وقت واحد. وشهدت إيران في المرحلة الأخيرة من عقد التسعينات بداية صعود «التيار الإصلاحي» (انتخاب الرئيس خاتمي عام ١٩٩٧) الذي سيطرح وللمرة الأولى بعد انتصار الثورة الإسلامية «رؤية غير مألوفة» إيرانياً لعلاقات إيران مع العالم، بما فيه الولايات المتحدة الأميركية، تقوم على الحوار والتفاهم بدلاً من التوتر والتصادم، أما في واشنطن فستتبدل الإدارة الديمقراطية عام ٢٠٠٠ لتبدأ حقبة جديدة مع الجمهوريين الذين سيعمل من عرف منهم بـ «المحافظين الجدد»، في ظل الرئيس جورج بوش الإبن، على توسيع الهيمنة الأميركية على العالم من أجل «قرن أميركي جديد»، وستكون هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على واشنطن ونيويورك، الذريعة المناسبة والفرصة الثمينة التي سيلتقطها المحافظون من أجل بداية ذلك «القرن» في حرب مفتوحة على «الإرهاب» وعلى كل من لا يلتحق بها.

وستحصد تلك الحرب في جولتها الأولى نظام طالبان في أفغانستان، ثم النظام العراقي في أقل من سنة واحدة.. وستصبح الولايات المتحدة «فجأة» جاراً مباشراً بعد احتلالها العراق لكل من إيران وسوريا والأردن ولدول الخليج. وترافق ذلك مع قرع لطبول الحرب في واشنطن وتهديدات بتغيير أنظمة بلدان الشرق الأوسط وحكوماتها. فضمت إيران إلى العراق وكوريا الشمالية في ما سمي «محور الشر» الذي يهدد السلام العالمي وأمن الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها...

وكان على دول العالم كافة أن تبحث في ظل هذا الاندفاع العسكري الأميركي، وفي ظل نفوذ «المحافظين الجدد» داخل الإدارة الأميركية عن السبل والخيارات المناسبة للتعامل «بواقعية» مع هذا التحول الأميركي الذي جعل معظم دول العالم تتحسس رأسها خشية الإطاحة به. وإذا كان حلفاء واشنطن التقليديين في الشرق الأوسط قد شعروا بالقلق من هذه الاستراتيجية الأميركية، فإن إيران يفترض أن تكون أكثر قلقاً، بسبب علاقاتها المقطوعة مع الولايات المتحدة الأميركية، والعداء المتبادل بينها وبين واشنطن. وكان من بداهة الأمور بالنسبة إلى إيران، أن تبحث في كيفية حماية أمنها، وفي كيفية التعامل مع هذا الواقع الاستراتيجي الجديد الذي تغير على حدودها من أفغانستان إلى العراق...

عهد الإصلاحيين:

لن تشهد إيران في حقبة صعود الإصلاحيين إلى المواقع التنفيذية والتشريعية أي تغيير جذري في علاقاتها مع العرب، أو مع أوروبا وباقي العالم. فاستقرار هذه العلاقات والحرص على عدم عودتها إلى مراحل التوتر والتصادم أصبح استراتيجية ثابتة في إيران منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبداية الفترة الرئاسية للشيخ هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩) الذي دشّن تلك الفترة التي استمرت ثماني سنوات باعتبارها فترة «إعادة الإعمار والبناء». ولهذا من الخطأ الاعتقاد بأن الانفتاح والتهدئة مع جوار إيران الإقليمي قد بدأ في عهد الرئيس خاتمي (١٩٩٧). لا شك انه ازداد رسوخاً، لكنه بدأ قبل ذلك. وقد سبق للشيخ رفسنجاني ولوزير خارجيته في ذلك الوقت علي أكبر ولايتي أن قاما بزيارات عدة وعلى رأس وفود كبيرة، إلى دول الخليج العربية وفي

مقدمها المملكة العربية السعودية. أما التغيير الأبرز، الذي يمكن ملاحظته منذ عام ١٩٩٧ بعد وصول السيد خاتمي إلى الرئاسة الأولى فهو في طبيعة النظر إلى العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً أن الرئيس خاتمي ذهب في مقابلته الأولى مع شبكة CNN الأميركية بعد انتخابه عام ١٩٩٧ إلى تجاوز «ثوابت» الثورة التقليدية تجاه الولايات المتحدة الأميركية. فبدلاً من الإشارة إليها بالنقد أو الاتهام أو بتسميتها بـ«الشيطان الأكبر»، دعا إلى التمييز بين السياسة الأميركية وبين الشعب الأميركي، مشيداً بالحضارة العظيمة لأميركا ومعتذراً عن الإساءة إلى الشعب الأميركي عما تسبب به احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران من أذى.. ولم يكن مثل هذا الكلام عادياً في إيران. ولا حتى في الولايات المتحدة الأميركية.

كان خاتمي المسؤول الإيراني الأول منذ عشرين عاماً الذي يعلن صراحة احترام انتخاب الشعب الأميركي لإدارته، من دون أي تهجم أو تنديد أو «دعوات إلى الموت». وهي المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول بهذا المستوى (رئيس الجمهورية) عن الولايات المتحدة بطريقة إيجابية من خلال التمييز بين سياستها وشعبها وحضارتها داعياً في الوقت نفسه إلى الحوار بين الحضارات وإلى الحوار الفكري «الذي يقرب من ظروف السلام أكثر فأكثر».

أثارت هذه التصريحات من جهة حفيظة التيار الموالي للمحافظين في داخل إيران. ولفت اهتمام العالم في خارج إيران من جهة ثانية. لكن تلك التصريحات التي تبين لاحقاً أنها تستند إلى رؤية شاملة للرئيس خاتمي تقوم على الحوار والانفتاح، لم تستطع أن تحجب واقع العلاقات المعقدة والمتوترة بين واشنطن وطهران. وخصوصاً أنه لم يكد يمضي سوى سنتين فقط على توقيع الرئيس كلينتون عام ١٩٩٥ على العقوبات الاقتصادية ضد إيران التي تمثلت بمجموعة من الإجراءات ومنها:

- حظر تصدير البضائع والتكنولوجيا من الولايات المتحدة الأميركية إلى إيران، وكذلك إعادة التصدير من دولة ثالثة.

- حظر أي استثمارات في إيران تقوم بها شركات أميركية أو أفراد أميركيون. وعدم تقديم تسهيلات بهذا الشأن.

ـ استمرار الحظر على استيراد بضائع وخدمات من مصدر إيراني إلى الولايات المتحدة الأميركية.

كما صوّت الكونغرس لاحقاً لصالح توسيع هذه العقوبات من خلال فرض عقوبات اقتصادية حتى على الشركات الأجنبية التي تساعد إيران في الاستثمار النفطي لحقولها. وهو اقتراح تقدم به السناتور الفونس داماتو، وعُرف لاحقاً عند تطبيقه عام ١٩٩٦ «بقانون داماتو»، والذي يمنع على أي دولة أن تستثمر في إيران بمبالغ تزيد على ٤٠ مليون دولار وإلاّ تعرضت هي نفسها لعقوبات اقتصادية..

تزامن وصول خاتمي إلى الرئاسة ودعوته إلى «مقاربة» جديدة للعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، مع دعوات أميركية (منتصف ١٩٩٧) إلى إعادة النظر في «سياسة الاحتواء المزدوج» والعقوبات التي فرضت على إيران، من خلال تقرير شهير شارك في كتابته كل من زبغنيو بريجنسكي وبرنت سكوكروفت وريتشارد مورفي[*]، بعدما باتت هذه السياسة «مكلفة وعديمة الجدوى..» ولا يمكن أن تشكل سياسة أميركية طويلة الأمد.. ولأن المطلوب أن تكون هذه السياسة أكثر دقة وتمايزاً فتبدأ بالاعتراف بأن المحاولات الأحادية من جانب الولايات المتحدة الأميركية لعزل إيران مكلفة وغير فعّالة.. وأن تطبيق هذه العقوبات بدون تأييد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية هو مثابة منخل مثقوب، وعلى الولايات المتحدة الأميركية أن تستعيض عن هذه السياسة بأخرى أكثر ديناميكية تعتمد مبدأ تبادل المصالح.» كما سبق لمارتن أنديك نفسه، مهندس «سياسة الاحتواء» أن اعترف بأن «مهمة احتواء إيران أكثر صعوبة لأنها لا تمتلك وسائل التغيير نفسها كما هو الحال في العراق. إذ ليس لدينا قرارات صادرة عن الأمم المتحدة ولا ذلك النوع من الإجماع الدولي.»

وقام واضعو التقرير بتحديد مرتكزات سياسة الاحتواء المتمايز التي دعوا إليها من خلال النقاط التالية:

ـ تصحيح سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه إيران من خلال مشاركتها

(*) كان بريجنسكي مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس كارتر وسكوكروفت مستشاراً للرئيس بوش الأب لشؤون الأمن القومي ومورفي مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس ريغان.

وجهات نظر الأوروبيين واليابانيين وحلفائها الخليجيين لتحديد سياسات متعددة الأطراف تجاه إيران.

ـ استمرار الوجود العسكري الأميركي في الخليج لتبديد أي قلق من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية، ولصد أي تهديد إيراني من أي نوع.

ـ المضي في عملية السلام في المنطقة، ومعارضة دولة ما لهذه العملية لا يجب أن يكون سبباً لعزلها دولياً.

ـ يجب على الولايات المتحدة الأميركية عدم تحويل الإسلام إلى «خطر أخضر» وإلى شيطان مقارنة مع «الخطر الأحمر» حتى لو استخدمت إيران الدين كغطاء للإرهاب. لأن عدم فاعلية الحكم الإيراني أفقده الكثير من البريق في الداخل والخارج. كما أن الانقسامات الطائفية والدينية والجغرافية في العالم الإسلامي تدل إلى عدم إمكانية ظهور خطر موحد بقيادة إيران.

ـ إن تأييد إيران للعنف يحتاج إلى إدانة شديدة من المجتمع الدولي ورداً أميركياً واضحاً. أما لمواجهة الإرهاب عامة فالرد لا يكون بالاحتواء.

ـ إن ما يثير القلق من سلوك الإيرانيين هو سعيهم للحصول على القدرات النووية. وعلى الولايات المتحدة الأميركية بدلاً من السعي لمعاقبة إيران، أن ترد بتفعيل التفتيش والمراقبة، وأن تحد من تدفق المساعدات لبرنامج التسلح النووي الإيراني. وأن تدعو إيران إلى الموافقة على إخضاع منشآتها النووية لمراقبة وكالة الطاقة الدولية، بالإضافة إلى وضع القيود على برنامجها النووي المدني. كما أن من شأن هذه السياسات أن تتم بترتيب مع الصين وروسيا، وأن تخفف بدرجة كبيرة من التوتر في المنطقة.

ـ على الولايات المتحدة الأميركية أن تنفتح على عودة شركات النفط الأميركية إلى إيران. فعندما ألغت الحكومة الأميركية عام ١٩٩٥ عقداً بقيمة بليون دولار بين إيران وشركة «كونوكو» الأميركية، فإن المستفيد الوحيد من هذا الإجراء كان شركة «توتال» الفرنسية.

ورأى واضعو التقرير في نهايته «أن المرونة في التعامل مع إيران قد تمهد لاتصالات دبلوماسية بين البلدين»[1].

(١) راجع بشأن هذا التقرير مجلة: Foreign-affairs, May/June ١٩٩٧ وكذلك «العلاقات =

وبموازاة هذه الدعوة الأميركية إلى إلغاء «الإحتواء المزدوج» واستبداله «بالإحتواء المتمايز» للعراق وحده من دون إيران، كان الرئيس خاتمي يؤكد منذ انتخابه على توجه «الإنفتاح والحوار». وعلى ابتداء رحلة جديدة في «التخاطب» الإيراني ـ الأميركي ستتم بالبحث عن المصالح المشتركة، واغتنام الفرص.. ما لم يكن مألوفاً أو يجرؤ أحد على الجهر به في الأوساط الإيرانية.

ومنذ عام ١٩٩٧، بعد انتخاب الرئيس خاتمي، وبعد تقرير «الإحتواء المتمايز»، وبعد تعثر احتواء إيران، سوف تلجأ الولايات المتحدة إلى سياسة مزدوجة، تقوم على «الضغوط والوعود» (العصا والجزرة) في وقت واحد، بدلاً من سياسة الضغوط الأحادية على إيران. وستبدأ المواقف والتصريحات الأميركية تتحدث عن ضرورة الإنفتاح على «حكومة المعتدلين» في إيران، وعلى الحوار في ظل حكومة خاتمي. فأعلنت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على سبيل المثال عام ١٩٩٨ أنها مستعدة «لمناقشة آفاق مختلفة جداً مع إيران. وأن قيام إيران بتخفيف القيود التي تفرضها على منح التأشيرات لدخول الأميركيين إلى أراضيها وتسهيل الرحلات الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة من شأنه أن يسهم في إزالة جدار الشك بين البلدين».. كما أضافت أولبرايت «أن الرئيس خاتمي يستحق الاحترام وأن أكثر الإيرانيين شأنهم شأن الأميركيين يتطلعون إلى المستقبل..».

كما وضعت إدارة كلينتون في الفترة نفسها «منظمة مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة، على لائحة الإرهاب التي تمنع أفرادها من الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتمنع تقديم التبرعات لها. ما اعتبر مثابة «إشارة إيجابية» عملية إلى إيران..

وفي الوقت نفسه وعلى «الجبهة الإيرانية» كان الرئيس خاتمي يدعو إلى «حوار الحضارات» وإلى رفض شعار «الموت لأمريكا» الذي كان يتردد في التظاهرات الإيرانية منذ انتصار الثورة. وبدلاً من «أيديولوجيا التحريض» ضد الولايات المتحدة الأميركية

= الأميركية ـ الإيرانية بين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩» رسالة دكتوراه غير منشورة أعدها مثنى حمدي توفيق التويني في جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية. بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد نوري النعيمي. ١٩٩٩ (الفصل الرابع).

و«الشيطان الأكبر»، التي كان المحافظون في إيران يتمسكون بها. بدأ «الإصلاحيون الدفاع عن «أيديولوجيا المصالح المشتركة». مشترطين في الوقت نفسه على الولايات المتحدة «أن تقرن الأقوال بالأفعال» عندما تدعو إلى تحسين العلاقات أو إلى التقدم فيها...

فعلى هامش قمة الألفية التي عقدت في نيويورك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ عقد لقاء للبحث بشأن مستقبل أفغانستان بين الدول المجاورة لها، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا، جلست فيه إلى طاولة واحدة ولأول مرة، وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ووزير الخارجية الإيرانية كمال خرّازي من دون أن يتحدثا مباشرة. كما أعلنت أولبرايت استعدادها للإجتماع بخرازي لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين. وعلى الرغم من أن هذا الاجتماع لم يحصل، فإن الوزير الإيراني استطاع التجول خارج نيويورك وإلقاء المحاضرات وإجراء المقابلات في المدن الأميركية الأخرى.

كما حصلت على هامش القمة نفسها لقاءات بين رئيس مجلس الشورى الإيراني مهدي كروبي وبين أعضاء في الكونغرس الأميركي. وكذلك مع منظمات يهودية..

واللافت في ذلك النوع من اللقاءات، ليس تبرير «الصدفة» الذي لجأ إليه الإصلاحيون في صحفهم، بل رد فعل المحافظين، الذي لم يكن بتلك القساوة المعهودة في حالات مماثلة. وترافق ذلك «الإنفتاح» مع «تسامح» رسمي متبادل إزاء المباريات الرياضية، والزيارات إلى مؤسسات ثقافية وصحافية وبحثية، وإلى مؤتمرات يدعى إليها أساتذة وجامعيون من الطرفين. ما كان عملياً إيذاناً بفتح كوة في الجدار النفسي الذي تأسس على العداء طيلة عشرين عاماً من عمر الثورة.

كما أكّد الرئيس كلينتون نفسه، تأييداً لدعوات وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت «أن واشنطن تريد مصالحة حقيقية مع طهران على أساس المعاملة بالمثل مؤكداً أن إيران تتغير بطريقة إيجابية وأن الولايات المتحدة الأميركية تدعم هذا التغيير مشدّداً على أن يعمل الإيرانيون على الابتعاد عن دعم الإرهاب وعن نشر الأسلحة الخطيرة وعن معارضة عملية السلام في المنطقة.

أما «ذروة» ذلك التغير في اللهجة الأميركية تجاه إيران فقد وصل إلى حد «الإعتذار» عما اقترفته الولايات المتحدة الأميركية بحق الشعب الإيراني في السنوات

الماضية. فقد صرّح الرئيس كلينتون في ١٧/ ٤/ ١٩٩٩ «من المهم الإقرار بأن إيران بحكم أهميتها الاستراتيجية والجغرافية الكبيرة تعرضت على مر العصور لشتى أنواع التحديات من قبل دول غربية عدة. واعتقد أن من الضروري القول إلى الناس (الإيرانيين) من حقكم الشعور بالغضب حيال ما اقترفته بلادي أو ثقافتي أو دول أخرى حليفة للولايات المتحدة الأميركية تجاهكم منذ خمسين أو ستين أو مائة وخمسين عاماً، يجب أن نتوصل إلى سبيل لبدء الحوار. فإنكار كل شيء ليس الطريقة المثلى للتحدث مع من كان خصماً لك، مع بلد قلق على استقلاله وسيادة أراضيه مثل إيران»[1].

ردّ القادة الإصلاحيون على تلك «التحية» بمثلها. وليس بأحسن منها. فقد علّق الرئيس خاتمي على الإقتراحات الأميركية بشأن الحوار المباشر: «آمل أن يكون هذا التغيير في اللهجة دليل على تفهم أفضل من القادة الأميركيين للمواقف الإيرانية وللشعب الإيراني وللوضع الدولي. وسنحكم على صدق ذلك من خلال المبادرات الملموسة وليس من خلال الكلمات». كما كرر وزير الخارجية كمال خرّازي الدعوة نفسها «إلى أعمال ملموسة» لتغيير سياسة الولايات المتحدة الأميركية العدائية تجاه إيران وإلى إجراءات تثبت أن واشنطن صادقة. . .

وفي زيارة له إلى الفاتيكان رد الرئيس خاتمي على دعوة الولايات المتحدة الأميركية إلى اندماج إيران في المجتمع الدولي بعد تغيير سياساتها. . . أنه موافق على فتح الحوار مع الولايات المتحدة ولكن على قدم المساواة والإحترام المتبادل. . داعياً إلى عالم متوازن وإلى تعزيز المؤسسات الدولية. .

كما دعا كمال خرازي الولايات المتحدة إلى السماح للشركات الأميركية للمساهمة في صناعة النفط والغاز في إيران. . معرباً عن تأييده لاستئناف التبادل التجاري بين البلدين. لأن السياسة الأميركية تجاه إيران تسيء إلى الشركات الأميركية.

أما حول «اعتذار» كلينتون فقد رد الرئيس خاتمي قائلاً: «إذا كان الرئيس الأميركي جاداً فمن الممكن حل المشاكل وإيجاد علاقات جيدة بيننا وهو أمر يصب في

---

(١) «واشنطن بوست»، ١٨/ ٤/ ١٩٩٩.

مصلحة العالم. ورغم أنني أجد في وجهة نظر كلينتون وجهة نظر شجاعة. . إلاّ أنني لا أعتقد أن بوسعه أن يغيّر بسهولة سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران والمنطقة. لأن سلوك الولايات المتحدة هو سلوك قوة وعلى الآخرين أن يرضخوا لها. وهذا أمر سيء في العلاقات بين الدول. . يجب تغيير النظرة الأميركية التي تريد أن تفرض معاييرها على العالم. .[1].

ومن أجل أن «تقرن واشنطن الأفعال بالأقوال» كما يشترط الجانب الإيراني لإثبات حسن النية وبداية التغيير في السياسات الأميركية، طرحت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في ١٨/ ٣/ ٢٠٠٠ «مبادرة تخفيف العقوبات الإقتصادية عن إيران بالسماح لها بتصدير المنتوجات غير النفطية كالسجاد والفستق والكافيار والفاكهة المجففة إلى السوق الأميركية. ثم قدمت أولبرايت نقداً للسياسة الأميركية على إسقاطها حكومة مصدق في مطلع الخمسينات، وعلى دعمها للشاه، ثم للعراق في حربه ضد إيران. ورحبت في الوقت نفسه بتسريع وتيرة العلاقات إذا رغب الجانب الإيراني في ذلك. . .» إلاّ أن وزيرة الخارجية الأميركية لم تنس التأكيد على «وجود مؤسسات في إيران ترعى الإرهاب وغير منتخبة ديمقراطياً». وفي مقابل هذه «الوعود» كانت الضغوط مستمرة. ففي الفترة نفسها التي دعت فيها أولبرايت إلى تسريع العلاقات بين البلدين كان قائد القوات الأميركية في الخليج يعلن أن إيران وليس العراق هو الخطر الأقرب. وكانت واشنطن تمنع البنك الدولي من تقديم قروض لإيران. وتوجه إنذاراً إلى روسيا بمواجهة العقوبات إذا استمرت في بيعها تكنولوجيا متقدمة إلى إيران، وإلى تشيكيا لمنعها من بيع معدات لمحطة بوشهر النووية الإيرانية. ولم ترفع واشنطن في الوقت نفسه أية عقوبات سابقة ضد إيران.

أما مبادرة أولبرايت لتخفيف تلك العقوبات فلم يجد فيها الإيرانيون تغييراً مهماً. فما تريده إيران هو دخول السوق الأميركية على مستوى تصدير الغاز، وليس الفستق الذي تنتج منه الولايات المتحدة كميات كبيرة أو السجاد الذي يملأ المستودعات الأوروبية منذ سنوات. لأن حصة إيران من الغاز تبلغ صفراً في الأسواق العالمية على

---

(١) خاتمي في مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية في ٢٣/ ٥/ ١٩٩٩.

الرغم من احتلالها المرتبة الثانية في العالم بعد روسيا من حيث احتياط الغاز. . .[1].

أرادت واشنطن من الإعتراف بما تعرضت له إيران، وما لحق بها من السياسات الأميركية السابقة، أن تلتقي الإصلاحيين الذين يدعون أيضاً إلى مراجعة سياسة بلادهم تجاهها وتجاه العالم في «منتصف الطريق». وأن تقدم لهم من «الاعتذار»، إلى المبادرة بتخفيف العقوبات، ما يسمح لهم بالتقدم في هذا الطريق.

لكن العلاقات لم تتقدم فعلياً. فعلى الرغم من «اختراق» الخطاب التقليدي الإيراني «المحافظ» الذي لا يرى في الولايات المتحدة سوى «الشيطان الأكبر». بخطاب «جديد» يبحث عن «مصالح إيران» وعن «حل مشاكلها. .». وأصبح جزءاً من السجال اليومي الإيراني في الجامعات وفي الصحف. . فإن «الموقف الرسمي» الذي يعبر عنه «مرشد الثورة» بقي على حاله من «التشدد» تجاه رفض هذه العلاقات، على قاعدة مخاطرها الثقافية. كما بقيت واشنطن أيضاً على سياستها الفعلية تجاه طهران، وعلى قيودها التي تبرر استمرار تطويقها والتشدد ضدها.

وما تريده الولايات المتحدة من إيران، حتى تستأنف العلاقات معها، وتكف عن مضايقتها ورفع العقوبات عنها. . . يمس في جوهره قدرات إيران، وسياستها الإقليمية:

- فعلى إيران أن تتوقف عن جهودها لحيازة أسلحة تدمير شامل. وعليها أن تثبت أن منشآتها النووية هي لأغراض سلمية. وأن تخضع لتفتيش ومراقبة وكالة الطاقة الدولية.

- على إيران أن تكف عن «دعم المنظمات الإرهابية». مثل حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى في فلسطين. أي المنظمات المقاتلة ضد إسرائيل وأن تمنع تسلل «الإرهابيين» إلى العراق.

- أن تتوقف إيران عن معارضة «العملية السلمية» في الشرق الأوسط. وأن لا تعمل على عرقلتها أو إفشالها. . وأن تؤيد أي تسوية يتوصل إليها الفلسطينيون والإسرائيليون. وإلى هذه الشروط التي لا تعني عملياً سوى تهميش دور إيران

(١) تصريح نائب وزير النفط الإيراني، مهدي الحسيني، جريدة النهار ٢٩/٢/٢٠٠٠.

الإقليمي، ومنعها من معارضة السياسة الأميركية أو دعم قوى المواجهة ضد إسرائيل، فإن النفوذ الصهيوني في داخل الإدارة الأميركية كان في الوقت نفسه ضد أي تطبيع للعلاقات مع إيران. وكان يريد المزيد من الضغوط عليها. ولا تزال إسرائيل، في مناسبات عدة تمارس حملات إعلامية وسياسية، ضد قدرات إيران النووية، وضد دعمها للإرهاب، باعتبارها تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ولإسرائيل وللإستقرار في الشرق الأوسط.[1].

وفي مقابل هذه الشروط الأميركية لاستئناف العلاقات مع إيران كان لهذه الأخيرة شروطها أيضاً، وأبرزها:

- عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لإيران. وأن تلتزم بالامتناع عن أي مسعى لإسقاط النظام، وعن أي دعم للمعارضة الإيرانية في الخارج (مجاهدي خلق. .)

- الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة في المصارف الأميركية منذ سقوط الشاه.

- رفع الحظر الإقتصادي.

- الإعتراف بدور إيران الإقليمي.

كما شدد «المحافظون» في إطار التجاذب والصراع مع الإصلاحيين وقطع الطريق عليهم إلى الولايات المتحدة على معارضة العلاقة مع «الشيطان الأكبر» وعلى معارضة عملية التسوية في الشرق الأوسط. وقال مرشد الثورة في كلمته في جلسة افتتاح الدورة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران ١٩٩٧ «إن معارضتنا لما يسمى بمباحثات السلام في الشرق الأوسط لأنها غير عادلة واستكبارية ومهينة. ثم لأنها غير منطقية. مبدأ الأرض مقابل السلام يعني أن الصهاينة يعيدون أرض البلدان المجاورة ليأخذوا الاعتراف بملكيتهم لفلسطين. أي كلام أكثر إجحافاً من هذا الكلام؟».

(١) رأى رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» مئير داغان في مداخلة نادرة جداً أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، أن البرنامج النووي الإيراني يشكل أكبر «تهديد لوجود» إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨. النهار ١٨/١١/٢٠٠٣.

وفي رد على مقترحات أولبرايت، أشار مرشد الثورة إلى أن «لهجة اللطف الظاهري تتسم بالنفاق السياسي، وتعكس تحليلاً سيئاً للوضع الداخلي في إيران».. مكرراً في مناسبات عدة معارضته أي احتمال لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

هكذا بقيت الدعوة إلى «الحوار» بين واشنطن وطهران تراوح مكانها. ولم تتقدم فعلياً نحو البحث عن «المصالح المشتركة» التي يريد كل طرف المحافظة عليها، ويحتاج إلى الإتفاق مع الآخر لمنع تهديد تلك المصالح أو التعرض لها. فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تتجاهل موقع إيران الاستراتيجي على الرغم من زوال الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، الذي يجعلها ذات تأثير مهم في أي ترتيب أمني لهذه المنطقة التي تربطها واشنطن بمصالحها الاستراتيجية.

وهذا الموقع هو في قلب المنطقة النفطية التي تعتبر منطقة حيوية للمصالح الأميركية والعالمية في الشرق الأوسط. ما يجعل لإيران دوراً مهماً ومؤثراً على تلك المصالح، أو على زعزعة الاستقرار... ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتغافل عن أهمية الدور الإيراني في أي مشروع تريد تحقيقه سواء في آسيا الوسطى وبحر قزوين وأفغانستان، أو في العراق.. وخصوصاً أن سياسة «الإحتواء المزدوج» قد فشلت وسببت خسائر فادحة للشركات الأميركية لمصلحة الشركات الأوروبية الفرنسية والإيطالية والألمانية. ولم تمنع هذه السياسه دور إيران الإقليمي ولا حتى روسيا وأوروبا والصين من استمرار التعاون مع إيران سياسياً واقتصادياً . كما فشلت كل محاولات إسقاط النظام الإيراني. وباتت كل التحليلات الأميركية تؤكد ثبات هذا النظام واستقراره.

ولعل هذا ما يفسر مخاوف بريجنسكي مع هيئة الخبراء الأميركيين من «الضرر الذي يلحق بالمصالح الأميركية» بسبب «الإفتقار إلى الاتصال المستمر مع إيران». ولذا دعت هذه الهيئة في تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية إلى إجراء حوار انتقائي مع إيران «يشمل تقديم حوافز واحتمال قيام علاقات تجارية بدلاً من اللجوء إلى القوة من أجل تهدئة المخاوف الأميركية من سلوك إيران».

ولفتت هذه الهيئة التي يرأسها مستشار الأمن القومي السابق زيغنيو بريجنسكي والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إي» روبرت غايتس «أن إيران تقع في قوس الأزمة في الشرق الأوسط، ولها علاقات متشابكة مع العراق وأفغانستان، وهما من مناطق العمليات العسكرية الأميركية الكبرى، وأنها «تمثل عاملاً حاسماً»في تحولات ما بعد الحرب في الدولتين»[1].

وفي مقابل ذلك لم تستطع إيران تجاهل حجم الضغوط الأميركية الاقتصادية والأمنية والسياسية، وتأثيرات تلك الضغوط في المجالات الداخلية والخارجية. وخصوصاً أن أصواتاً كثيرة في إيران بدأت بعد سياسة الإنفتاح في عهد الرئيس خاتمي بالدعوة «إلى التعلم أنه ليس لنا صديق دائم أو عدو دائم.. وأن عدم وجود علاقات مع أميركا لا يساهم في حل مشاكلنا بل يزيدها تعقيداً.. وأن استئناف هذه العلاقات يصب في مصلحة الشعب الإيراني..»

وأدركت إيران أن انتهاء الحرب الباردة جعل الولايات المتحدة ذات تأثير مباشر، وتقريباً من دون منازع على كل القضايا العالمية والإقليمية. وأن دول العالم بما فيها أوروبا وروسيا واليابان والصين تسعى إلى عدم التصادم مع هذه القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة في العالم. وأن من مصلحة إيران بعد هذا الاختلال في التوازن الدولي أن تتجنب بدورها أي استفزاز مباشر للولايات المتحدة، وأن تبتعد عن التصادم معها.

هذا التقدير لطبيعة الوضع الدولي، وللمصلحة الإيرانية، ولحجم أدوار الدول الأخرى الإقليمية والدولية سيحدد استراتيجية إيران الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد عاصفة الصحراء، وبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بعدما قررت الولايات المتحدة أن تشن حرباً مفتوحة على «الإرهاب العالمي» وعلى الدول التي تساعده أو تأويه... وعلى الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل «وتشكل تهديداً لأمنها أو لأمن حلفائها..» وبعد احتلال أفغانستان والعراق...

(١) مسؤولون سابقون أوصوا واشنطن بحوار «انتقائي» مع طهران، جريدة النهار، بيروت، في ٢٠/٧/٢٠٠٤.

«التهديد النووي»

لا يعتبر الملف النووي الإيراني «كتهديد إقليمي»، جديداً أو مفاجئاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فقد اشتد التركيز على مخاطر هذا الملف وعلى قدرات إيران النووية، وعلى قرب امتلاكها السلاح النووي في مطلع التسعينات بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٨). وبعد محاصرة النظام العراقي السابق إثر تحرير الكويت (١٩٩١). وقد طالب وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر على سبيل المثال، الدول الأوروبية عام ١٩٩٣ بالامتناع عن بيع المعدات المتقدمة لإيران لوقف مساعيها للحصول على الأسلحة النووية وسائر الأسلحة المتقدمة.

ويقول في خطاب آخر له أوائل عام ١٩٩٥: «تنطوي جهود إيران لامتلاك الأسلحة النووية على أخطار هائلة، وكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي له مصلحة في إفشال هذه الجهود ولا مجال للتهاون»...

وفي تقرير صادر عن مكتب وزير الدفاع الأميركي «وليام بيري» حول استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط يشير إلى «القلق الكبير على المدى الطويل من تصميم إيران الواضح على تطوير أسلحة الدمار الشامل...» وفي الفترة نفسها يقول جوزف إس ناي مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي: «إن تصميم إيران على تطوير أسلحة الدمار الشامل ينطوي على مضاعفات خطيرة على الاستقرار في المنطقة. وربما على قدرتنا على حماية مصالحنا فيها».

أما أنطوني كوردزمان المؤرخ والمحلل الاستراتيجي الأميركي فلا يرى في القدرة الإيرانية خطورة كافية وتهديداً «كبيراً» إذا ما حصلت دول جنوب الخليج على مساندة القوات الأميركية..[1].

والمقصود من هذه الإشارات التي تعود إلى بداية التسعينات إن تسليط الضوء على «التهديد الإيراني» ليس جديداً، ولا يرتبط بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة. بل بالإدارة الديمقراطية السابقة أيضاً. أما الفارق فيكمن في حجم التركيز

---

(١) راجع انطوني كوردزمان: «القدرات العسكرية الإيرانية» في سلسلة دراسات عالمية العدد ٦، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية (الطبعة الأولى) ٢٠٠٠.

على هذا الخطر بين الإدارتين. وفي طريقة «التخلص» منه. ففي حين اعتمدت الإدارة السابقة «الإحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق لجأت الإدارة الحالية إلى الحرب في العراق، وإلى التهديد المباشر لإيران وللدول الأخرى في المنطقة. لكن الهدف واحد للإدارتين، منع إيران من امتلاك القدرة النووية لأنها «تضر بمصالح الولايات المتحدة وبالاستقرار في المنطقة».

أما إيران فتعتبر أن الولايات المتحدة تتبنى منذ انتصار الثورة الإسلامية ثلاثة أهداف ضدها:

١ - منعها من الحصول على الأسلحة الحديثة ومن تعاظم بنيتها العسكرية.

٢ - فرض القيود الإقتصادية والتجارية عليها، وعرقلة وصولها إلى الأسواق العالمية.

٣ - منعها من الوصول إلى التقنية المتقدمة، لأن الولايات المتحدة عارضت منذ البداية إنشاء محطات نووية لإنتاج الكهرباء. وقد بدأ تنفيذ المقاطعة الإقتصادية في عهد كلينتون، كما عملت الولايات المتحدة على تعبئة الدول الأوروبية والصين واليابان وروسيا ضد إيران، وأن سياسات بوش هي امتداد لسياسات كلينتون. وأن الولايات المتحدة عملت بعد احتلال العراق على التحريض ضد إيران من النقطة التي لن تواجه مشكلة المعارضة الأوروبية اليابانية، وهي القدرة النووية الإيرانية.. وأن جذور الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران ترتبط أكثر من أي شيء آخر بالأمن الإسرائيلي وبتهديد هذا الأمن[1].

هذا التركيز «المبكر» على «الخطر النووي الإيراني»، في مطلع التسعينات، يمكن أن نرده أيضاً، إلى محاولة التأثير السلبي على بدايات التقارب الإيراني مع دول الخليج، بعد توقف الحرب مع العراق التي كانت سبباً مهماً من أسباب التوتر مع تلك الدول. وبعدما بدأ التغير في نظرة العرب إلى إيران التي وقفت مثلهم ضد احتلال الكويت. أي أن «المطلوب» من إثارة المخاوف من «البرامج النووي الإيراني» في ذلك

---

(١) حسن روحاني، أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني: «التوجه الأحادي الأميركي وأساليب الحفاظ على مصالحنا القومية» مجلة (رهبرد) الاستراتيجية، العدد ٣٠ شتاء ٢٠٠٣، مختارات إيرانية عدد ٤٤ آذار/مارس ٢٠٠٤.

الوقت هو استمرار شعور دول الخليج بالقلق أو بالخوف (من إيران) حتى بعد تراجع التهديد العراقي. وهذا التهديد لا يمكن دفعه، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إلاّ باستراتيجية الأمن الجماعي الإقليمي التي أعلن عنها وزير الدفاع الأميركي أمام لجنة العلاقات الخارجية في ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٥ والتي تتكون من ثلاثة عناصر: الأول هو تدعيم القدرة الدفاعية الفردية لكل دولة من دول الخليج. الثاني هو العمل على تعزيز القدرة الجماعية لدول الخليج لتتمكن من الدفاع عن نفسها من خلال مجلس التعاون... والثالث هو عبارة عن سلسلة من الإتفاقيات لاستخدام المرافق... علماً بأننا أبرمنا مثل هذه الإتفاقيات مع جميع شركائنا في الخليج[1].

وفي الإطار نفسه من «التهويل الاستراتيجي» من القدرة النووية الإيرانية، كانت توقعات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA منذ ١٩٩٢ بأن إيران ستمتلك سلاحاً نووياً عام ٢٠٠٠. وكذلك التقديرات الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٥ بأن إيران ستمتلك مثل هذا السلاح بعد خمس سنوات (٢٠٠٠)، وتكررت التقديرات نفسها في ٢٠٠٤، ثم عادت الاستخبارات الاميركية لتقول في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ أن إيران لن تنتج سلاحها النووي قبل عشر سنوات أخرى، أي نحو عام ٢٠١٥.

إن التركيز على عدم الاستقرار الذي يثيره البرنامج النووي الإيراني بمثل ذلك التحريض، والتهديد، الذي لجأت إليه الولايات المتحدة لا ينفصل لا عن طبيعة العلاقات الأميركية الإيرانية، ولا عن الاستراتيجية الأميركية تجاه العالم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ او تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال العراق. فما معنى أن تربط الولايات المتحدة بين امتلاك إيران السلاح النووي المفترض وبين عدم الاستقرار؟

كما أن تخويف دول الخليج من إيران لم يعد له المفعول السابق نفسه قبل عشر سنوات. فقد حصلت تطورات كثيرة في داخل إيران وخارجها في غير مصلحة ذلك التخويف المطلوب. فقد انتقلت إيران إلى سياسة البناء والإعمار وإلى البحث عن المصالح المشتركة مع دول الجوار، وإلى الانفتاح على العالم. وقد عادت في حقبة

(١) كوردزمان مرجع سابق ص ٨.

التسعينات علاقات إيران مع كل دول الخليج علاقات طبيعية من التعاون والزيارات في المجالات السياسية والأمنية والتجارية والرياضية. كما أن استراتيجية الحرب الأميركية المفتوحة على الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على كل دول المنطقة وخصوصاً على بعض دول الخليج والاتهامات التي وجهت إلى تلك الدول (وخصوصاً إلى المملكة العربية السعودية) بالعلاقة مع الإرهاب وبتقديم الدعم المالي له.. ثم بعد ذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير والإصلاح المفروض من الخارج.. والحديث عن تغيير البنى السياسية العربية بعد إسقاط النظام العراقي، ونقل الديمقراطية إلى شعوب تلك الدول.. أثار المخاوف المباشرة مما تفعله الولايات المتحدة، وما تنوي القيام به، وأفقد مقولة التهديد الإيراني صدقيتها ومبرراتها. فها هو على سبيل المثال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في افتتاح اجتماعات المجلس الوزاري الخليجي في جدة في ٨/ نيسان إبريل ٢٠٠٠ يقول «إن علاقات دول الخليج مع إيران ركيزة أساسية في أمن المنطقة واستقرارها». ويكرر الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الكويتي السابق الدعوة نفسها في الندوة التي نظمها المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في لندن بالتعاون مع وزارة الدفاع البريطانية عن «مستقبل أمن الخليج وسياسات بريطانيا، مؤكداً «أن الكويت تنظر إلى إيران كدولة ذات أهمية كبرى في المنطقة وهي دولة إسلامية كبيرة تنعم بعلاقات ودية معها». وفي الاجتماع التشاوري الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في جدة في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٢ وخصص للشأن الخليجي، تم الترحيب بزيارة وزير الخارجية الإماراتي إلى إيران، وباهتمام القادة بالعلاقات الخليجية ـ الإيرانية، وبحرصهم على استقرار المنطقة بدولها كافة...[1].

وفي مؤتمر «أمن الخليج ـ حوار الخليج» الذي عقد في البحرين عام ٢٠٠٤ ونظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومقره في لندن، ينتقد الأمير سعود الفيصل التركيز على إيران في الموضوع النووي، رغم كونها من الدول الموقعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مع تجاهل إسرائيل التي لا توافق على المعاهدة

(١) الحياة في ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٢.

ومتطلباتها. . . معتبراً أن التوصل إلى إطار أمني فعّال للمنطقة هو «يمن مزدهرة وعراق مستقر وإيران صديقة»وهو الضمان الأفضل للسلام والاستقرار[١]. وفي بيان وزارة الداخلية الكويتية بعد زيارة حسن روحاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران في ٧/٦/٢٠٠٥: «حرص الكويت على تعزيز علاقاتها الطيبة مع إيران ,مشيراً إلى العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين».

كما وقّعت إيران في الفترة نفسها اتفاقيات تعاون وتقارب أمني في مكافحة المخدرات والإرهاب والتسلل والأنتربول، وقضايا أخرى. . . مع الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. اعتبرها وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني «نقطة تحول في علاقات إيران مع دول الخليج».

فإذا كان «عدم الاستقرار» لم يعد يصلح لإثارة المخاوف الخليجية من إيران كما كان يحصل في السابق. فإن القلق الناجم عن استمرار هذا الملف هو في المقام الأول قلق إسرائيلي دائم ومتواصل[٢] وهو قلق أميركي أيضاً لأنه بات للولايات المتحدة الأميركية أكثر من ١٥٠,٠٠٠ جندي بجوار إيران بعد احتلال العراق وعلى حدود تمتد إلى أكثر من ١٤٠٠ كلم.

أما مصادر القلق الإسرائيلي فتعود إلى ما يسميه بعض كبار الخبراء العسكريين والاستراتيجيين في إسرائيل «تراجع قوة الردع الإسرائيلية»، التي بدأت بالنسبة إليهم بعد تشرين الأول/أوكتوبر عام ١٩٧٣ ثم استمرت في الانحدار وصولاً إلى تحرير جنوب لبنان عام ٢٠٠٠. وأن إسرائيل بحسب هؤلاء الخبراء عاجزة عن الانتصار في ما يطلقون عليه «الحروب الصغيرة» مثل المقاومة في جنوب لبنان والانتفاضة في فلسطين. (وهذا حقيقي، لأن إسرائيل عجزت عن الانتصار في واحدة من هذه الحروب، أي الانتفاضة، وخسرت في الثانية أي المقاومة في لبنان). ما يعني أن الاعتماد الأساس في قدرة الردع الاستراتيجي الإقليمي الإسرائيلي هو على القدرة النووية التي لا يجب أن يقف أي عائق في وجهها. فإذا فقدت إسرائيل مثل هذا التفوق

(١) جريدة النهار في ٢٦/١٢/٢٠٠٤، ص ١٠.
(٢) راجع مقالة رياض قهوجي: «إسرائيل وإيران. توازن الرعب والمواجهة شبه الحتمية وعواقبها المحتملة»، الحياة (١٠/١١/٢٠٠٤).

ومثل هذا التميز على الدول الأخرى، فستشعر بتهديد فعلي، خصوصاً مع استمرار «الحروب الصغيرة» على حالها. ما يعني عدم الاستقرار (أي عدم استقرار إسرائيل في المنظور الأميركي) إذا امتلكت إيران سلاحاً «نووياً». وهذا ما يشير إليه سلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي في مؤتمر هرتسيليا في معرض حديثه عن إيران بالقول: «إن إيران هي التحدي الوجودي الذي ينتصب أمام إسرائيل. فإيران تزعزع الاستقرار في المنطقة والعالم بأسره. . . وهي صلب المشكلة ولب الخطر. . وفي معرض التحريض على الخطر إيراني يضيف شالوم: «هناك أهمية لأن يرى المجتمع الدولي أيضاً أن التهديد الإيراني ليس موجهاً نحو إسرائيل فحسب، إن أوروبا تدرك أن علينا أن نعمل لتحويل الموضوع إلى مجلس الأمن لتترك إيران خطط تسلحها النووي[١]. ثم تكرر ربط تلك المخاوف من السلاح النووي الإيراني بتصريحات الرئيس أحمدي نجاد حول نفي المحرقة ولا شرعية وجود إسرائيل. . .

وتؤكد فضيحة التجسس الإسرائيلية في وزارة الدفاع الأميركية، وبطلها لاري فرانكلين هذا القلق الإسرائيلي، لأن من مهمات ذلك الجاسوس كانت مد إسرائيل بالمعلومات عن السياسات الأميركية تجاه إيران، لاعتقادها أن الإدارة الجمهورية لا تتخذ إجراءات كافية لمنع إيران من امتلاك القنبلة النووية. . .[٢].

إن ما يجعل المخاوف الإسرائيلية مخاوف جدية من المستقبل النووي الإيراني، أن الدولة التي تصل إلى مرحلة القدرة على تخصيب اليورانيوم، مثل إيران، ستكون قادرة فعلياً على إنتاج السلاح النووي متى أرادت ذلك. و«أن إيران ستصل في نهاية العام ٢٠٠٥ إلى نقطة اللاعودة من الناحية التكنولوجية، وهي مرحلة يمكن لإيران خلالها إنتاج مادة مخصبة من دون مساعدة خارجية. وفي تلك المرحلة، الطريق إلى القنبلة النووية قصير. . . وحين يحوز المرء تكنولوجيا التخصيب، يصبح طليق اليدين.»[٣].

(١) النهار في ١٦/١٢/٢٠٠٤.
(٢) جريدة همشري المواطن/ إيران في ١٥/٩/٢٠٠٤.
(٣) رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) مئير دغان في تقريره السنوي أمام «لجنة الخارجية والأمن» في الكنيست. السفير، ٢٥/١/٢٠٠٥، ص ١٥.

إن المخاوف من إيران على هذا الصعيد هي مخاوف جدية وليست تهويلاً فقط. علماً بأن الدولة التي توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، (وإيران من الدول الموقعة منذ ١٩٧٠) يحق لها الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والحصول على مساعدات في هذا المجال، ولكن إيران منعت من تلك المساعدات بسبب الحصار طيلة العقدين الماضيين، لأنها كما تبرر واشنطن «دولة أيديولوجية»، إذا حصلت على القوة «فإنها ستعرّض أمن المنطقة للخطر». كما أن إيران وفي مقابل ذلك كله تؤكد باستمرار وعلى أعلى المستويات السياسية فيها (مرشد الثورة) أنها لا تنوي تصنيع القنبلة النووية، وأنها تحرم استخدام مثل هذا السلاح...

لقد برز الملف النووي الإيراني بقوة كقضية شائكة بعد احتلال العراق مترافقاً مع تهديدات أميركية بمن سيأتي عليه الدور بعد ذلك، سوريا أم إيران؟. وتعرضت إيران لحملة إعلامية منظمة من الولايات المتحدة، ثم انتقلت إلى أوروبا، وتركزت هذه الحملة على التهديد الذي تشكله إيران إذا استمرت في إخفاء نشاطاتها النووية، ومورست عليها في الوقت نفسه ضغوط سياسية واقتصادية بدأتها ألمانيا وفرنسا للتوقيع الفوري على ما يُعرف بـ«البروتوكول الإضافي» الذي يتيح تفتيش المنشآت النووية في أي وقت، تحت التهديد برفع هذه القضية إلى مجلس الأمن. وتقول طهران بلسان مسؤول الملف النووي فيها (أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي حسن روحاني) أن من أبرز الأمثلة على اتساع دائرة تلك الضغوط أن اليابان ربطت التعاون مع إيران في مشروع حقل النفط في «آزادجان» بالتوقيع على ذلك البروتوكول. كما يقول أحد الباحثين الإيرانيين أنه «خلال خمسة أيام فقط من صدور قرار وكالة الطاقة الذرية الدولية بدعوة إيران للتوقيع على البروتوكول النووي الإضافي خرجت من إيران استثمارات بقيمة مليار ونصف المليار دولار. والكثير من المستثمرين الكبار من أوروبا واليابان وغيرها طلبوا من إيران اعتماد سياسة طبيعية بدلاً من السياسات الصدامية»[١].

كما أيّد وزراء الإتحاد الأوربي في اجتماعهم الذي عقد في بروكسل في ١٦حزيران/يونيو ٢٠٠٣ «اللجوء إلى القوة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل».

(١) محمود سريع القلم، «خيارات إيران»، مجلة شؤون الأوسط عدد ١١٧ شتاء ٢٠٠٥، ص ١٠.

ودعا البيان الذي صدر عنهم إيران إلى «توقيع وتطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية على نحو عاجل»، وربط البيان بين «التقدم في التدقيق في النشاطات النووية لإيران وبين تعزيز الحوار والتعاون مع الإتحاد الأوروبي، باعتبارها عوامل متعلقة ببعضها ولا يمكن تفريقها»[١].

لقد وجدت إيران نفسها بعد بدء التفاوض مع الأوروبيين، وفي ظل أجواء التهديد والضغوط النفسية والإعلامية والسياسية أمام أحد الخيارات الثلاثة التالية:

١ ـ الإمتناع عن التصديق على هذا البروتوكول. الذي لن يترتب عليه أي مسؤولية دولية مفروضة على إيران. إلا أن هذا الخيار غير مرغوب فيه من الناحية السياسية لأنه سيؤدي إلى عزلة إيران وإلى تصعيد الاتهامات ضدها. وإلى تبرير المخاوف الأميركية من إخفاء إيران لنشاطاتها النووية. وإلى قطع التفاوض مع الأوروبيين الذي لا ترغب طهران في الوصول إليه.

٢ ـ تأجيل التصديق على تلك المعاهدة. وهذا أيضاً لا يخالف القانون الدولي، ويفيد إيران من جهة كسب بعض الوقت، إلا أنه يؤدي مثل الخيار الأول إلى الاتهامات نفسها. من دون أي نتائج عملية لذلك التأجيل.

٣ ـ التصديق المشروط على المعاهدة. وهو الخيار الذي توصلت إليه إيران. والشروط المقصودة تتعلق بالتعاون الأوروبي مع إيران في مجال الوقود النووي، وفي مجالات أخرى سياسية واقتصادية وتجارية.

وفي مواجهة هذه «الأزمة النووية» برز نوعان من المواقف على الساحة الإيرانية الداخلية:

الأول، يمثله بعض الإصلاحيين الذين دعوا إلى عدم التأجيل في بت هذا الملف وإلى المسارعة في الموافقة على ما تطلبه الوكالة الدولية وعدم إغضاب الولايات المتحدة لأن الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق لا يسمح بذلك. ولأن مثل هذه الموافقة كما يقول البعض الآخر قد تكون رسالة مناسبة للولايات المتحدة لفتح قنوات الحوار حول القضايا الأخرى المعلقة بين البلدين منذ سنوات.

(١) جريدة النهار في ١٧/٦/٢٠٠٣.

والاتجاه الثاني، من بعض المحافظين، دعا خلافاً للاتجاه الأول إلى رفض التوقيع على أي اتفاق وإلى الخروج من معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي، والتمثل بكوريا التي تحدت الولايات المتحدة الأميركية دون أن تقدر هذه الأخيرة على أن تفعل شيئاً ضدها سوى الدعوة إلى التفاوض وإلى الحلول الديبلوماسية.

وقد اختارت القيادة الإيرانية، وهي تدرك جيداً طبيعة الظروف الإقليمية والدولية، فتح باب التفاوض مع الأوروبيين والتباحث معهم لحل هذه القضية داخل الوكالة الدولية للطاقة النووية وليس خارجها، في مقابل التعاون الأوروبي معها على هذا الصعيد. وعلى أساس رفض الضغوط أو تحديد المواعيد لوقف التخصيب. وهكذا تجنبت إيران المسارعة إلى رفع ملفها إلى مجلس الأمن، أو فرض العقوبات عليها، كما ترغب الولايات المتحدة. واستفادت من حيث المبدأ من القانون الذي يسمح لها بعد التوقيع على البروتوكول الإضافي بالاستغلال السلمي للطاقة وبالحصول على المساعدات (من الدول الأوروبية) وهذا ما حصل في نهاية مفاوضات شاقة وطويلة ومعقدة (تبنى أعضاء الوكالة الدولية الاتفاق حولها بالإجماع). إلا أن الولايات المتحدة لم تخف امتعاضها من نتيجة المفاوضات. ومن إعلان عدم ثقتها بالنظام في إيران وبحقها في رفع القضية إلى مجلس الأمن متى أرادت. علماً بأن مدير عام وكالة الطاقة محمد البرادعي، أصدر تقريراً ينفي فيه وجود أي دليل أو إثبات على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني.

لقد تعرضت إيران أثناء التفاوض مع الأوروبيين إلى تهديدات إسرائيلية مباشرة بقصف منشآتها النووية وإلى التلويح الأميركي بالتعامل معها على غرار العراق. وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين طبيعة النظام العراقي والنظام الإيراني وبين الظروف الدولية لكل منهما (عزلة النظام العراقي داخلياً وخارجياً) التي تمنع تكرار تجربة الحرب على إيران بسهولة، فإن المقصود من تلك التهديدات، التي لا يمكن التقليل من مخاطرها،[1] كان إضعاف عزيمة الإيرانيين ودفعهم إلى قبول كل ما يطلب منهم، (في

(١) راجع مقالة لواء (م) د. جمال مظلوم «سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية». السياسة الدولية، العدد ١٥٩ /يناير ٢٠٠٥ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

ظل المعادلة الإقليمية الجديدة بعد احتلال العراق والتي يفترض أن تضيق هامش المناورة لدى الإيرانيين) أو دفعهم إلى الانسحاب من كل عملية التفاوض (كما بدأت بعض الأصوات في الداخل الإيراني تدعو إلى ذلك). إلا أن إيران اعتمدت سياسة مزدوجة في التعامل مع هذا الواقع المعقد. فأظهرت من جهة استعدادها القوي للرد العسكري على أي محاولة إسرائيلية للاعتداء على منشآتها. وقامت باستعراض صواريخ شهاب ٢ وشهاب ٣ التي باتت تصل بعد تطويرها إلى نحو ٢٠٠٠ كلم. أي إلى عمق الأراضي الإسرائيلية. واعتمدت من جهة ثانية المرونة والديبلوماسية في التفاوض. فلم تسمح لا بالتهويل الإسرائيلي، ولا بالتهويل الأميركي وأظهرت أنها تمتلك القوة الرادعة والقرار باستخدام تلك القوة، ولم تقاطع في الوقت نفسه الوكالة الدولية ولم تقطع التفاوض مع الأوروبيين...

ويمكن أن نلاحظ بعد ذلك كيف تراجعت التهديدات الإسرائيلية بقصف المنشآت النووية الإيرانية،[1] ولكن لم تتوقف الحملة على مخاطر السلاح النووي الإيراني حتى بعد التوصل إلى الاتفاق مع الأوروبيين وبعد اجماع وكالة الطاقة على سلمية البرنامج النووي الإيراني الراهن.. كما تراجعت التهديدات الأميركية واستبدلت بالتلويح بالعقوبات. من دون التخلي تماماً عن تلك التهديدات.[2] ودون التخلي عن الرسائل المتناقضة التي توحي تارة باللجوء إلى الديبلوماسية، وتارة إلى الخيار العسكري مثل ما فعل نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني عندما قال في المقابلة مع

(١) رد وزير الخارجية الإسرائيلي، سلفان شالوم، أثناء زيارته لاهاي عن سؤال «إذا كانت إسرائيل تؤيد شن ضربات عسكرية لمنع إيران من إنتاج قنبلة نووية»، فأجاب: «إسرائيل ستفعل كل ما في استطاعتها بطريقة ديبلوماسية لوقف الإيرانيين عن امتلاك القنبلة النووية. وأن مجلس الأمن هو الذي يقرر اتخاذ أي خطوات إضافية ضد إيران..» (السفير ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤).

(٢) انتقد الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» لاري ديريتا مقالاً نشرته مجلة «النيويوركر» مفاده أن فرقاً من القوات الخاصة الأميركية موجودة في إيران منذ منتصف العام (٢٠٠٤) لتحديد مواقع تصنيع الأسلحة المشتبه بها لتكون أهدافاً لضربات جوية أميركية محتملة، ووصفه بأنه «محرف جداً». وقال أن المقال الذي كتبه الصحافي الشهير سيمور هيرش «مليء بالمغالطات في شأن حقائق أساسية مما قوض صدقية مقاله تماماً» وأوضح أن التقرير لا يستند إلى حقائق وأن «مصادر السيد هيرش تغذيه بالشائعات والتلميحات والتأكيدات عن اجتماعات لم تعقد وبرامج لا وجود لها وتصريحات لمسؤولين لم يدلوا بها قط». النهار ١٨/١/٢٠٠٥، ص ١٢.

شبكة «أن بي سي» الأميركية «ستستمر إدارة الرئيس بوش في محاولة استخدام الديبلوماسية والعمل مع الأوروبيين لمعالجة «المخاوف الخطيرة من برنامج إيران للأسلحة النووية وعلاقتها بالإرهاب». . . لكنه شدّد على أن أحد مخاوفه هو أن تقوم إسرائيل بعمل ضد إيران من غير أن يطلب منها ذلك. . . أما إسرائيل فرأت أن تصريحات تشيني غير موجهة إليها بل إلى الأوروبيين لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران. . .»[١] وأضاف شيمون بيريز (نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي) «إن العمل العسكري ضد إيران، إذا حصل في النهاية، ينبغي أن تقوم به الولايات المتحدة وليس إسرائيل. لأن للولايات المتحدة أدوات أكثر من تلك التي نمتلكها، ومجال أوسع للمناورة». وأن إيران بخلاف الرئيس العراقي وزعت مفاعلاتها النووية في أنحاء البلاد، ما يجعل شن هجوم عسكري صعباً. يجب أن نعترف بحدودنا. (السفير ٢٥/ ١/ ٢٠٠٥).

أما لماذا التلويح الأميركي بالعمل العسكري؟ فلأن «توظيف هذه الخيارات يمكن أن يسبب الألم لنظام طهران، وأن يظهر الأثمان التي سيدفعها لقاء سعيه للحصول على الأسلحة النووية. . . فلا تعد إيران تنظر إلى الأسلحة النووية كشيء يعزز أمنها، وإنما كعائق يزيد من احتمالات النزاع مع الولايات المتحدة ويهدد قبضة رجال الدين على السلطة». . . كما أن إبقاء التهديد بغزو أميركي لإيران مطروحاً على الطاولة «يدعم قوة الديبلوماسية الرادعة لإجبار إيران على وقف التسلح النووي وقبول تفتيش دولي والإذعان لمعاهدة عدم الانتشار النووي»[٢].

وفي كل الأحوال كانت الدولتان، أي إسرائيل وأميركا، تفضلان وصول المفاوضات بين إيران ووكالة الطاقة الدولية ومع أوروبا إلى طريق مسدود يعزل إيران، ويثبت الاتهامات النووية الموجهة إليها. ويمهّد لحصارها الدولي ولمضاعفات أخرى سياسية وعسكرية. . . وهذا يفسر رد الفعل الغاضب والسريع لكل من هاتين الدولتين بعد الاتفاق الأوروبي ـ الإيراني.

---

(١) «تشيني يتحدث عن ضربة إسرائيلية محتملة لإيران»، جريدة النهار ٢٢/ ١/ ٢٠٠٥.

(٢) ريتشارد راسل: «إيران في ظل الوضع العراقي: التعامل مع رهان طهران على الأسلحة النووية، شؤون الأوسط، عدد ١١٧ شتاء ٢٠٠٥، ص ٥١ ـ ٥٢.

إن قبول أوروبا التفاوض مع إيران لم يعبر سوى عن الاختلاف مع واشنطن على كيفية إدارة هذا الملف. ففي حين تستعجل واشنطن التهديد بالقوة، وبالحل العسكري لوضع حد للبرنامج النووي الإيراني. تسعى أوروبا إلى الهدف نفسه ولكن من خلال التفاوض. ويبدو أن واشنطن أيضاً وجدت في التدخل الأوروبي على الرغم من انزعاجها من النتائج التي توصل إليها، فرصة للتعرف على حقيقة ما وصلت إليه القدرات النووية الإيرانية لأن الولايات المتحدة لم تكن تملك معلومات دقيقة تماماً عن تلك القدرات بسبب القطيعة الكاملة للعلاقات بين البلدين. وهذا ما أشار إليه تقرير مجلس العلاقات الخارجية الذي وضعته هيئة من الخبراء والمسؤولين الأميركيين السابقين الذي اعتبر «أن الافتقار الحالي إلى اتصال مستمر مع إيران يضر بالمصالح الأميركية في منطقة حساسة من العالم. . .» واصفاً طموحات إيران النووية بأنها واحدة من أكثر القضايا التي تواجهها الولايات المتحدة إلحاحاً[١].

كما يبدو أن الولايات المتحدة وافقت على «الوساطة الأوروبية» لأنها لم تتحمس إلى ضربة عسكرية إسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية قد تؤدي إلى ردود فعل غير مضمونة النتائج وغير متوقعة من إيران، ستزيد الأمور تعقيداً واشتعالاً في الشرق الأوسط، حيث الأولوية القصوى بالنسبة إلى واشنطن هي في إخماد نيران «الملف العراقي». كما أن اللجوء، بدل الخيار العسكري، إلى عقوبات دولية على التجارة الإيرانية في السوق العالمية خصوصاً صادرات النفط لزيادة الضغط على إيران. . . يحتاج إلى فترة طويلة لإلحاق الضرر بالاقتصاد الإيراني، وعندما يحصل هذا الضرر فإنه سيصيب معيشة السكان عموماً أكثر مما سيصيب نخب النظام. ونتيجة لذلك ربما تخفض واشنطن سقف طموحاتها بأن يقود الشعب الإيراني حركة تغيير سياسي في طهران. إذ أن الشعب تحت ضغط هكذا عقوبات دولية سيلتف حول النظام بدلاً من العمل السياسي ضده»[٢].

لقد استخدمت واشنطن الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى مخاوفها الجدية

---

(١) «مسؤولون سابقون أوصوا واشنطن بحوار انتقائي مع طهران» النهار ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٤.

(٢) ريتشارد راسل، المرجع السابق، ص ٥٠.

مما وصل إليه، وسيلة ضغط على إيران بعد احتلال العراق (كما استخدمت في الوقت نفسه أكثر من ورقة من أوراق الضغط على حليفتها سوريا كالقرارالدولي ١٥٥٩ الذي أدى إلى إخراج قواتهامنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٥) لأن الولايات المتحدة تريد بحسب تصوراتها أن تعيد تشكيل الشرق الأوسط من دون أي قوة اعتراضية على سياستها أو على سياسات إسرائيل. وتريد أن تستبعد إيران من أي صيغة لأمن إقليمي جماعي في منطقة الخليج (تفضله واشنطن ثنائياً مع كل دولة، بما فيها الدول الصغيرة على حساب الدول الكبيرة). وتريد أن تمنع أي دولة من دول الجوار العراقي وخصوصاً سوريا وإيران من التأثير في ما يجري سواء على المستوى السياسي أو على مستوى المواجهات مع القوات الأميركية (وهذا معنى الاتهامات التي تتكرر على لسان مسؤولين عراقيين وأميركيين عن مسؤولية سوريا وإيران عن عدم الاستقرار في العراق،) على الرغم من المرونة القصوى للبلدين في التعامل مع الأوضاع الجديدة في العراق سواء لجهة الاعتراف بالحكومة المؤقتة أو لجهة دعم العملية السياسية والإنتخابات، أو لعدم التأييد المباشر للمقاومة. علماً بأن البلدين حافظا على ثوابت رفض الاحتلال والدعوة إلى خروجه من العراق. لذلك كانت الضغوط على إيران في الملف النووي إحدى الرسائل القوية أيضاً لإبعادها عن الساحة العراقية وإشغالها بمواجهة من نوع آخر مع المجتمع الدولي، ربما تؤدي إلى عزلتها. خصوصاً وأن لإيران تأثير قوي في داخل العراق، ليس فقط من خلال علاقاتها التاريخية مع الشيعة ومع المرجعية في النجف الأشرف، بل من خلال علاقاتها الراهنة أيضاً مع كل الأوساط العراقية دون استثناء تقريباً.

لقد حرصت إيران طوال أزمة المواجهة في هذا الملف على التأكيد على ثلاثة مبادئ:

- أن إيران لا تسعى للحصول على أسلحة دمار شامل. ولا مكان لهذه الأسلحة في نظرية إيران الدفاعية، ولا يمكن من الناحيتين الشرعية والدينية الموافقة على إنتاج هذا النوع من الأسلحة.

- إن الحصول على التقنية النووية السلمية هو حق مشروع لإيران وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

- تصر إيران على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وفي مواجهة التهديدات والضغوط النفسية والسياسية والأميركية اعتمدت إيران أيضاً «ثلاثة مبادئ»:

- يجب أن تشعر الولايات المتحدة بأنها غير قادرة على تغيير النظام أو إضعافه «ولهذا يجب استخدام اللهجة المناسبة والحاسمة، وإظهار القوة نفسها في العمل أيضاً».

- يجب أن تشعر الولايات المتحدة بالحاجة إلى إيران. ويجب أن تفهم أنه دون الدور الإيراني لن تحل القضايا الإقليمية، وأنه لا يمكن عزل إيران.

- يجب إقناع الرأي العام العالمي بعدم صحة الاتهامات الأميركية، ويجب خلق علاقات وطيدة جداً مع المؤسسات والمنظمات الدولية على الرغم من نفوذ القوى العظمى في هذه المنظمات[1].

نجحت القيادة الإيرانية من خلال مفاوضات شاقة وطويلة ومعقدة، وباعتراف المفاوضين الأوروبيين أنفسهم، وباعتراف مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية الذي تنصتت الولايات المتحدة على الاتصالات بينه وبين إيران، وفي ظروف دولية وإقليمية ضاغطة وغير مؤاتية، في تخطي الأزمة وفي تخطي الإيقاع بها من خلال الملف النووي. وقد استطاعت إيران أن تعزل التهديد الأميركي من خلال الحوار مع الأوروبيين، ومن خلال حركة ديبلوماسية قوية لتوضيح وجهة نظرها خصوصاً لدول الجوار العربية (التي يشعر معظمها بتلك الضغوط الأميركية) ون تعزز تحالفها مع روسيا وتعاونها مع الصين، وأن تعلن تحريم اللجوء إلى استخدام السلاح النووي، وأن تعلق نقل القضية إلى مجلس الأمن من خلال فتح التفاوض حولها في داخل الوكالة الدولية نفسها. وتمكنت من إزالة الشكوك الدولية حول غموض برنامجها النووي بطلب المساعدة في تطوير ذلك البرنامج من الأوروبيين دون التخلي عن حقها في استمرار تخصيب اليورانيوم إذا لم يفِ الأوروبيون بالتعهدات التي قطعوها. والتي كانت كما أشرنا فرصة إضافية إلى إيران لتوسيع سلة التفاوض معهم حول قضايا سياسية واقتصادية

(١) محاضرة للدكتور حسن روحاني أمام حشد من ممثلي الجمهورية الإسلامية في الخارج، مختارات إيرانية عدد ٤٤- آذار/مارس ٢٠٠٤، ص ٧٤.

وتجارية وغيرها . . وقد لجأت إيران فعلياً إلى التخصيب في منشأة أصفهان في ٨/٨/٢٠٠٥ عندما وجدت أن المقترحات الأوروبية «غير ملائمة».

إن الملف النووي الإيراني الذي أثار الاهتمام والمخاوف والضغوط والتهديدات لا يمكن عزله عن طبيعة العلاقات الأميركية الإيرانية. وهي علاقات مقطوعة ومتوترة منذ انتصار الثورة إلى اليوم. وهذا الملف هو في قلب الاهتمام الأميركي الدولي بأمن إسرائيل (من أهم الشروط الأميركية لإعادة العلاقات مع إيران، التوقف عن دعم الإرهاب في لبنان وفلسطين). ولا ينفصل عن السيناريوهات الأميركية لشرق أوسط جديد أو كبير. . . يفترض أن يبدأ من العراق! ولهذا السبب ستستمر تعقيدات الملف النووي الإيراني. وها هي التهديدات المتبادلة تعود مجدداً بعد أشهر من «التفاوض البناء» بين إيران وأوروبا، عندما تأخر المفاوضون الأوروبيون في تقديم مقترحاتهم الشاملة إلى إيران (السياسية والتجارية والأمنية والنووية. . .) والتي وجدتها إيران لاحقاً غير كافية ولا تلبي حاجاتها النووية فقررت العودة إلى التخصيب بعد إبلاغ الوكالة الدولية في حين اعتبرت فرنسا أن ذلك يشكل «أزمة دولية كبيرة». (راجع تلك المقترحات في ملحق الفصل، وكذلك رسالة أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي ومسؤول الملف النووي حسن روحاني قبل تنحيه عن منصبه بعد انتخاب أحمدي نجاد)

وفي ذروة الأزمة تعلن إيران أنها أنجزت مرحلة التخصيب وأن اندفاعاتها النووية كالشلال المتدفق الذي لا يمكن وقفه . . . وأنها ستواصل بثبات برنامجها النووي»[(١)].

إن هذه الأزمة المفتوحة التي تهدأ حيناً وتشتعل حيناً آخر ستبقى على حالها من التردد والتفاوض، وتحت سيف التهديد الأميركي بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن. علماً بأن مثل تلك الاحالة ستؤدي إلى فرض عقوبات على إيران، سيتضرر منها أيضاً شركاؤها الأوروبيون، ولكن تلك العقوبات ستجعل في الوقت نفسه من نشاط إيران النووي بعيداً من اي مراقبة دولية. وهذا ما لا ترغب فيه واشنطن ولا أوروبا. ولكن ثمة من يعتقد أن إيران تستغل التفاوض لكسب الوقت الثمين الذي يمكنها من مواصلة برنامجها النووي، وإن بشكل بطيء وأكثر حذراً[(٢)]. ولم تنجح في هذا المجال

(١) تصريحات الرئيس الإيراني في ١٢/٤/٢٠٠٦، ومسؤول الملف النووي علي لاريجاني في ١٨/٤/٢٠٠٦.

(٢) اميلي لانداو وافرايم اشكولاي: «برنامج ايران النووي والمفاوضات مع الترويكا الاوروبية»، مجلة الوحدة الاسلامية، بيروت، العدد خمسون، كانون الثاني ٢٠٠٦.

المحاولات الأوروبية الأميركية لاحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران بعدما أكد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في خطابه في الأمم المتحدة في منتصف أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ عدم استعداد بلاده للمساومة حول حقها في انتاج الطاقة وفي تخصيب اليورانيوم. «فقد تبين أن الولايات المتحدة وأوروبا لا تتمتعان بالدعم الكافي من قبل أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يفترض أن تتبنى قرار الاحالة إلى مجلس الأمن لفرض العقوبات». لأن إيران عملت على تقديم مساعدات إلى دول العالم الثالث (الاعضاء في الوكالة الدولية) في مقابل دعم برنامجها النووي. كما أن العديد من الدول التي عارضت المطلب الأوروبي انطلقت من النفط في اعتباراتها، فقد وقعت الصين واليابان على سبيل المثال عقوداً نفطية وغازية كبيرة مع إيران[(١)]، وهو ما أعاق قدرة محافظي الوكالة في أوائل شهر ايلول / سبتمبر ٢٠٠٥ على اتخاذ قرار يلزم إيران بتعليق عمليات التخصيب[(٢)].

وهذا يعني أن إعادة التوتر إلى هذه الأزمة ممكن في أي وقت، وكذلك استئناف التفاوض وتبادل الاقتراحات لأن المطلوب هو تقييد إنتاج إيران للطاقة النووية وتأخير هذا الإنتاج وجعله في حده الأدنى، حتى لا تتمكن من تحويله إلى السلاح النووي. ومن الطبيعي أن يستمر التجاذب بهذا الشأن النووي طالما استمرت استراتيجية المصالح الأميركية على حالها في حماية أمن إسرائيل وفي عزل واحتواء أدوار الدول الإقليمية المهمة. لكن ذلك لن يمنع، على الرغم من كل الجهود المبذولة والعراقيل والتهديدات الموجهة إلى إيران من أن يجد المجتمع الدولي نفسه أمام «إيران نووية» في السنوات القليلة المقبلة.

(١) تبحث إيران في جعل الصين شريكاً استراتيجياً موازياً أو بديلاً لروسيا من خلال المصالح النفطية المتبادلة. فمن المرجح أن ترتفع نسبة النفط الخام الذي تستورده الصين من الشرق الأوسط من ٥١ في المئة الى ٧٠ في المئة عام ٢٠١٥. وهذا يعني أن مصالح الصين القومية ستصبح جزءاً من أمن منطقة الشرق الأوسط. وقد تم الاتفاق بين إيران والصين، بواسطة شركة «سينوبيك»، وهي ثاني أكبر شركة نفطية صينية، على عقد لشراء الغاز الطبيعي الإيراني LNG بقيمة تتراوح بين ٧٠ و١٠٠ مليار دولار، وتشمل شراء الصين ٢٥٠ مليون طن من هذا الغاز لمدة ٣٠ عاماً، فضلاً عن توسيع حقول النفط الإيرانية الواقعة في جنوب غرب إيران .

(٢) المرجع نفسه ص ١٧ .

ملحق (١)

تقرير المجلس الأعلى للأمن القومي حيال الملف النووي

سعادة حجة الإسلام والمسلمين.

سيد محمد خاتمي.

رئيس الجمهورية المحترم، ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي.

أجد لزاماً عليّ، وقد أوشكت مسئوليتكم على الانتهاء، أن أرفع لسيادتكم تقريراً يتضمن تفاصيل سير التعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني للإطلاع.

إنه منذ قيام إيران بثورتها الإسلامية، وقد ذهبت المواقف الغربية بزعامة الولايات المتحدة الاميركية إلى حرمان نظامنا الإسلامي من الطاقة النووية، كما قامت الولايات المتحدة بإلغاء جميع المعاهدات التي كانت حكوماتها قد أبرمتها مع الحكومة الإيرانية في العهد البهلوي في ما يتعلق بالبرامج النووية، وكذا سعت إلى إلغاء كافة الاتفاقات التي أبرمتها الحكومة الألمانية حول مفاعل بوشهر الإيراني، وكذا كان حال مذكرات التفاهم المرتبطة بمشروع مفاعل دارفوين، وعمليات تحويل فلورايد اليورانيوم، كما وضعت عقبات كثيرة أمام الشركات الفرنسية والبريطانية المتعاملة في هذا المجال، وقد تبع ذلك فرض جملة من العقوبات الشاملة، خاصة تلك التي تتعلق بالحصول على تكنولوجيا الطاقة النووية.

وفجاة تطور الأمر إلى فرض عقوبات إقتصادية كبرى على إيران من قبل الغرب والولايات المتحدة، للحيلولة دون امتلاك إيران تكنولوجيا الطاقة النووية.

والواقع ان هذا الموقف غير القانوني كان جزءاً من حالة العداء الغربية تجاه إيران، والذي بدأ يظهر في الأفق وبطرق عدة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، فلم تكن قيادات النظام الإسلامي، وأمن إيران القومي، وإستقلالية أراضيها تلقى اي

ترحيب على مدار الست وعشرين عاماً الماضية، حيث أن هؤلاء لم يكن ليرضوا ولن يرضوا عن التوجه الإيراني، وإرادة هذا الشعب الفدائي، ولا عن استقراره، ومبادئه التي تتجسد في الديمقراطية الدينية والعدالة.

ومن هذا المنطلق، لم تتسم العلاقات الإيرانية - الغربية بعد الثورة بالتعاون. وعلى أقصى تقدير، تركزت المفاوضات التي أجريت حول توجيه النقد لإيران، ورغم إستمرار هذه المفاوضات لسنوات إلا أنها ظلت كذلك تتسم بالطابع الإنتقادي، ولم ترق في أي وقت من الأوقات إلى أي تعاون سياسي، وأمني وإقتصادي بين الجانبين، والواضح أن الأوروبيين في أثناء مفاوضاتهم مع الجانب الإيراني كانوا يميلون إلى النهج الأمريكي المعلن القائم على تغيير السلوك، او حتى تغيير النظام بأكمله.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المهمة الأساسية للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني منذ تأسيس هذا المجلس تتجسد في الوقوف على أهم القضايا الإستراتيجية والتصدي لكافة التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية، والإرتقاء بالأمن القومي للبلاد، عن طريق زيادة الإقتدار الوطني، وكشف مؤامرات الأعداء ومواجهتها، والمحافظة على أمن واستقرار هذا الوطن.

وقد تصدى هذا المجلس على مدى الستة عشر عاماً الماضية لكثير من القضايا القومية والدولية في مجالات الدفاع، والأمن والسياسة والإقتصاد وغيرها، بعد دراسات لإختيار الآليات المناسبة. ولعل مسألة الأمن القومي الإيراني، كانت من أبرز تلك القضايا التي أخذت منه القسط الأوفر من الاهتمام، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، تصدى هذا المجلس لبحث قضية الأسرى الإيرانيين في المباحثات الأمنية مع العراق، كما استشرف المستقبل وتوقع نتائج انهيار الإتحاد السوفيتي، وما أدى إليه من إنقسامات لجمهوريات الشمال الأمر الذي جعله يتخذ الإجراءات الضرورية حيال ذلك. الأمر نفسه حدث قبل الغزو العراقي للكويت، وما تبعه من دخول القوات الأجنبية إلى المنطقة، وقد اتخذ الموقف المناسب أمام هذه التحولات، والأهم أنه قد استطاع اجتياز الازمة الأفغانية بعد حكم طالبان في أفغانستان، واختطاف هذه الحركة للدبلوماسيين الإيرانيين، والتي كادت أن تتسبب في نشوب حرب بين الجانبين، وكذا

الأمر بعد إحتلال كل من أفغانستان والعراق، وتغيير الأنظمة في الدولتين، ناهيك عن التطورات السياسية الأخيرة التي شهدها لبنان بعد خروج القوات السورية من أراضيه. وفي كل مرة، كانت إيران بفضل هذا المجلس تجتاز الأزمة. وفي هذا السياق من الضروري ألا ننسى الأزمات الاقتصادية الداخلية، حيث استطاع المجلس إتباع سياسات إقتصادية ناجحة إزاء تحويل جزء كبير من سلة العملة إلى احتياطي نقدي أجنبي، مكنت إيران من المحافظة على مستوى نموها الاقتصادي.

ولا شك إن جملة هذه السياسات إنما كانت بفضل الدراسات الدقيقة والوقوف الكامل على كافة الأوضاع الداخلية والخارجية، وكذا التخطيط الواقعي والعملي للأمور، خاصة وأن إيران كانت تواجه المعاداة الغربية منذ البداية، وقد أخذ في الاعتبار ان هذا الموقف لن يتغير سريعاً، وبالتالي سعت إيران للرقي بقدراتها على جميع المجالات والأصعدة، بما يؤهلها لإقامة علاقات متوازنة وعادلة مع الآخرين، ورغم كل ما سبق، إلا إننا استطعنا بفضل العناية الإلهية، وإيثار هذا الشعب، وعلى ضوء صمود القيادات الفائقة تحقيق الجزء الأهم من أهدافنا، والمحافظة على أمن البلاد القومي وسيادته.

ولقد كان الملف النووي الإيراني من أهم وأبرز القضايا المطروحة لدى مهندسي السياسات الأمنية الإيرانية خلال الفترة الماضية، خاصة وأن العقوبات المفروضة على إيران من قبل الغرب والتي تحول دون استخدام تكنولوجيا الطاقة النووية السلمية لم تعد مقبولة لدى الجمهورية الإسلامية، وقد بات من الواضح لدينا أنه ليس في الإمكان الاستمرار في الاعتماد على مصادر الطاقة الهيدروكربونية، وأن الفترة القادمة سوف تشهد تحولاً كبيراً في الاعتماد على الطاقة النووية من منطلق كونها اهم المصادر للحصول على الطاقة، لذا تيقنا بأن المحافظة على هذه الطاقة وتنميتها باتت تمثل ضرورة قومية، رغم كافة العراقيل الدولية إزائها.

جدير بالذكر أننا أجرينا خلال السنوات الأخيرة الماضية إتصالات عدة مع جميع الدول خاصة من لديه استعداد لإبداء التعاون، إلا أن معظم تلك المحاولات لم تكن مرضية، ولم تفض إلا إلى استعمال مفاعل بوشهر فقط الذي تعرض لكثير من

المشكلات حيث ظلت الولايات المتحدة تثير دول الغرب، خلال ثلاث دورات رئيسية متتالية للحيلولة دون إستكمال العمل بهذا المفاعل، وهو ما بدا جلياً من خلال المباحثات الثنائية الأميركية ـ الروسية، وكذا لم تبتعد أوروبا كثيراً عن هذا الموقف الأمريكي. ومن ثم لم يكن أمام إيران أي خيارات أخرى إلا تصنيع هذه التكنولوجيا ـ بقدر الإمكان ـ محلياً في إيران.

وعلى مدى السنوات الست الماضية، كنا قد عقدنا الكثير من الجلسات المشتركة مع جميع القيادات والمسؤولين في الدولة، لتعبئة كافة الإمكانات من أجل تحقيق هذا الهدف، وإن شاء الله، وعلى ضوء إرشادات وتوجيهات مرشد الثورة وجهود المسؤولين من الخبراء والعلماء في هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، سوف نقترب من تحقيق الهدف تدريجاً، لتكون إيران من الدول الحائزة على هذه التكنولوجيا بإرادتها التي لا يمكن انتزاعها.

وفي هذا السياق، كان من المقرر، حينما نتمكن من الوصول لتحقيق الهدف، الإعلان عن البرنامج الذي تم تنفيذه لإمتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وشرح التجربة أمام الشعب والمجتمع الدولي، لكن العملاء وأعداء الدولة يبدو أنهم قد أرادوا غير ذلك، فعملوا على إشاعة أن استخدام هذه التكنولوجيا في إيران لا ينطوي على أغراض سلمية، ليتحول هذا البرنامج إلى مصدر للمشكلات، غير أن علماءنا في هيئة الطاقة الذرية قد إجتهدوا منذ البداية مع مسؤولي وزارة الخارجية لتوضيح المسألة، من خلال مباحثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن شيء. وتدريجاً بدأت الأزمة تتفاقم، حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها في سبتمبر ٢٠٠٣، حينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد ما شعرت بسهولة الحرب على العراق، لتحديد العمل بسياسة العقوبات على إيران وبدأت التلميح إلى إمكانية تكرار النموذج العراقي في إيران، الأمر الذي أفضى بنا إلى عقد جلسة طارئة من شهر أكتوبر في العام نفسه، لبحث سبل مواجهة تلك الأزمة، ومن ثم اتخذنا الإجراءات التالية:

المرحلة الاولى: العمل على تهدئة الأزمة ورفع التهديد المفروض على إيران.

المرحلة الثانية: حماية وصيانة المنشآت الإيرانية بالإمكانات المتاحة.

المرحلة الثالثة : تعبئة كافة الموارد المتاحة.

المرحلة الرابعة : دعم المواقف الإيرانية قانونياً.

المرحلة الخامسة: تحويل تلك الأزمة إلى فرصة.

واجهتنا خلال تنفيذ المرحلة الاولى، صعوبات عدة، خاصة وأن ارتكاب أي خطأ، كان من الممكن إستخدامه كذريعة من قبل الولايات المتحدة لإحالة الملف إلى مجلس الأمن، مثلما فعلت مع العراق تماماً.

لقد ادركنا ان عدم إبداء التعاون الكامل مع مفتشي الوكالة الدولية، وعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن، يعطي الولايات المتحدة فرصة توجيه ضربتها العسكرية، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه للإطاحة بنظامنا الإسلامي، والحقيقة إنه كان هناك وجهتا نظر مطروحتان إزاء هذه الأزمة، إحداهما متشددة والأخرى تظهر الضعف والإستيلاب، الاولى ترى ضرورة المواجهة المباشرة، وعدم الالتفات لقرارات الوكالة، بل والخروج من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية (N.P.T.)، أي اتباع النموذج الذي طبقته كوريا الشمالية، أما وجهة النظر الأخرى، فترى ضرورة الانصياع للمطالب الأمريكية وصرف النظر عن الطاقة النووية في مقابل الحصول على بعض الامتيازات المطروحة من الغرب. ولعل القرار الليبي بالتخلص من المعدات النووية يمثل هذا النموذج، لكن كليهما لم يلق القبول لدى إيران، نظراً لأننا لم نكن على إستعداد تام بقرار المواجهة آنذاك، ولم يكن لدينا في الوقت نفسه الإستعداد للتنازل عن الخطوات التي تحققت في هذا السبيل بهذه السهولة، لذا قررنا إتخاذ كافة التدابير اللازمة من جميع النواحي، لمواجهة أي تهديد، وكذا المضي قدماً في سبيل تحقيق الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، لإستعادة الموقع الإستراتيجي الإيراني، ومن ثم اتخاذ القرار بمواجهة كافة المعوقات الفنية والقانونية القائمة على متابعة البرنامج النووي، مع إبداء التعاون الكامل مع الوكالة الدولية. لذلك قبلنا التوقيع على البروتوكول الإضافي للمعاهدة، وفي هذا الوقت، تابعنا السير في المباحثات والطرق الدبلوماسية مع الدول المعنية على الساحة الدولية للخروج من تلك الأزمة.

لكن من ناحية أخرى، كان علينا الحمل الأكبر للتصدي للمخاطر المحتملة،

خاصة في ظل الادعاءات بإمتلاك السلاح النووي التي تتردد من قبل الولايات المتحدة الأكثر تصميماً في هذه المسألة من الآخرين، والتي لا تريد منا غير التسليم الكامل ومن دون أي تفاهم. وكانت إيران تعلم من خلال التجارب السابقة مع الولايات المتحدة ان المباحثات معها لن تفضي إلى شيء، وكذلك تعلم أن روسيا الطرف الضعيف في المحاولات السياسية لا ترغب في خوض المعترك السياسي الدولي، فضلاً عن عدم رغبتها في إستقلالية إيران في المجال النووي، وكذلك حال الصين وبعض الدول الأخرى، لتعقد المصالح وتشابكها، ورغم أن أوروبا (الإتحاد الأوروبي)، كانت من ضمن الأطراف المعارضة لإمتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، إلا أن الفجوة التي حدثت مع الولايات المتحدة إبان الحرب على العراق، وتصاعد معارضة كل من فرنسا وألمانيا لتكرار الأزمة العراقية، كان عاملاً مساعداً في قبول دخول المباحثات مع الجانب الأوروبي الذي تمثله دول الترويكا : فرنسا ـ ألمانيا ـ وبريطانيا، للتفاوض حول البرنامج النووي الإيراني.

تركزت المرحلة الأولى من المفاوضات مع وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث في طهران حول تقديم ضمانات بعدم التعرض لأمن إيران القومي في مقابل الإلتزام بوقف تحويل دورة الوقود النووي. والواقع إن المباحثات كانت خصبة في بادئ الأمر، لكننا في النهاية وافقنا طواعية على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم كنوع من إظهار حسن النوايا.

أما في المرحلة الثانية، فقد كان القرار هو المحافظة على المنشآت من أي تهديدات محتملة، من أجل بقاء عملية التوازن في القوى مطروحة.

وفي المرحلة الثالثة، واجهنا مسألة إستكمال كافة نواقص عملية متابعة السير في طريق تلك التكنولوجيا، وكانت الحاجة انذاك تقضي بتنظيم وتنسيق الأوضاع السياسية، حتى نتحاشى العراقيل سواء في الداخل أو الخارج، فعملنا على تمهيد عملية البدء في مفاعل أصفهان لمحاولة تحويل فلورايد اليورانيوم، مع إستكمال أجهزة الطرد المركزية المستخدمة في تلك العملية لتحقيق المرحلة الأولى من عمليات تخصيب اليورانيوم. وبالفعل بدأنا مواصلة الطريق، رغم كافة العراقيل والصعوبات

المعروفة، ولم يبق سوى الوقت لتحقيق الأهداف المرجوة، أما في مرحلة السياسات الدفاعية ومواجهة التهديدات الخارجية، فقد اجتمع المجلس وإتخذ السياسة اللازمة، ولا شك أن الهدف من تعبئة كافة الإمكانات والظروف في هذه المرحلة لا ينصب على مواجهة كل من أوروبا والغرب، إنما المراد بها تحقيق الإطمئنان لحين التوصل إلى صيغة لتفاهم مشترك، وحتى ذلك الحين فالعملية ستكون مستمرة.

وفي المرحلة الرابعة، أي مرحلة دعم مواقفنا القانونية، فالمعروف أن الولايات المتحدة تدّعي منذ البداية انتهاك إيران لبنود معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لحرمانها من حقوقها الطبيعية الواردة في البند الرابع من المعاهدة، أي من إمتلاك تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية، إذ كانت كافة المباحثات السياسية تدور حول ضرورة توقف إيران عن انتهاكات بنود المعاهدة، وإبداء التعاون الكامل مع أعضاء الوكالة الدولية، إلا أن فريقنا كان يركز في تلك المباحثات على الجزء القانوني والفني للمعاهدة، ومحاولة إقناعهم بعدم انتهاك أي بنود، وتفنيد تلك الادعاءات والتأكيد على حق إيران في المقابل بالحصول على حقوقها الكاملة، كما أوضحوا شفافية إيران في تعاملها مع المنظمات الدولية فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

أما المرحلة الخامسة، فقد بدأت بإتفاق باريس الموقع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، وقد كانت نقطة البداية في هذا الطريق، وليست النهاية، على عكس ما يتصور البعض حيث تضمن الاتفاق البنود التالية:

١ ـ هدف المباحثات هو الوصول لحل يرضي جميع الأطراف والعبارة توضح وتؤكد مضي إيران قدماً في عمليات تخصيب اليورانيوم، حيث أنه الحل المقبول (المرضي) لدى طهران.

٢ ـ الاعتراف بالحق الإيراني في إمتلاك تكنولوجياتها النووية سلمياً، دون ممارسة أي عنصرية في هذا الحق، ورغم أن معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية تنص على هذا الحق، إلا أن تضمين هذا البند جاء لمزيد من التأكيد عليه.

٣ ـ اشتمل الاتفاق على أخذ عينات لضمان إستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ولعل أخذ العينات في حد ذاته، يشير إلى مواصلة البرنامج وليس إلغاؤه.

٤ ـ تقديم الدول الأوروبية كافة سبل التعاون لإيران، سواء التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، ويتضمن ذلك تطبيع العلاقات الثنائية ورفع مستوياتها مع إيران، وهذا يخلق الثقة بين الجانبين. وبالتالي فإن الحديث عن قبول عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية كمراقب، يعد خطوة أولى في هذا الطريق.

٥ ـ يعد التعاون الإقليمي إزاء الأزمات المطروحة، وكذلك التعاون الدولي لمواجهة الحركات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، ومنظمة مجاهدي خلق خطوة مكملة للعنصر السابق، ورغم أن أوروبا لم تتخذ حتى الآن أي إجراءات حيال منظمة مجاهدي خلق، ألا ان هذا الإتفاق يعد خطوة إيجابية في سبيل تحقيق هذا الهدف.

على أية حال فقد بذل الفريق الإيراني المكلف بمتابعة سير المباحثات مع الجانب الأوروبي أقصى جهد، وتتابعت الأحداث، وسرعان ما طلب الجانب الأوروبي وقف المباحثات حتى بعد الإنتهاء من إجراء الإنتخابات الرئاسية في إيران، لإنتظار الحكومة الجديدة، وقد كان ذلك فرصة جيدة لمواصلة أنشطة مفاعل أصفهان، لتحقيق الأهداف المرجوة، وهنا تجدر الإشارة إلى توضيح بعض المواقف الأوروبية من السياسة الإيرانية:

١ ـ تظهر المباحثات مع الجانب الأوروبي، تأييد هذا الجانب لبرنامجنا، خصوصاً في ما يتعلق بتوفر بعض الاحتياجات الأساسية للبرنامج.

٢ ـ تقديم ضمانات بعدم التعرض للسيادة الإيرانية وأمنها وإستقلالية أراضيها.

٣ ـ دعم العلاقات السياسية والأمنية والإقليمية.

٤ ـ الإعتراف بإيران كدولة منتجة للطاقة (بترول ـ غاز) بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي.

٥ ـ رفع كافة العوائق أمام التجهيزات الأساسية المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

٦ ـ تأييد إنضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية.

وأخيراً، يجدر بنا إدراك أن ذكر أسماء القائمين والمسؤولين عن الجانب الإيراني الذين أداروا هذه الأزمة بجدارة فائقة، سيكون من الصعوبة بمكان، لكننا على أية حال

نخص الجميع بخالص الشكر والإمتنان لهؤلاء الذين لم يتوانوا في خدمة قضية وطنهم من العلماء والخبراء في المجال النووي، وأعضاء المباحثات من المسؤولين والقيادات الإيرانية ورجال القانون الدولي، ونخص بالذكر هنا السيد كمال خرازي، والمهندس اقازاده، وأمير شمخاني، وحجة الإسلام والمسلمين على يونسي، والمهندس جها نكيري، والدكتور حسين تاش، والدكتور على ولايتي، والدكتور على لاريجاني، والسيد بروجردي، والسيد هاشمي رفسنجاني، وكذلك تجدر الإشارة إلى دور فضيلة المرشد الأعلى في هذا الصدد، الذي إتخذ قرارت، ساعدت على إيجاد الوفاق بين جميع أجهزة الدولة في إيران.

وفي النهاية أرفع هذا التقرير لسيادتكم، للإطلاع عليه، وللوقوف على آخر المستجدات بالنسبة للملف النووي، لتقديم توصياتكم حيال ذلك للرئيس الجديد، مع توجيهات مرشدنا، من أجل ضمان تحقيق مصالح وأمن إيران القومي.

إيران امروز ٢٠٠٥/٧/٣١

مختارات إيرانية ٦٢ /سبتمبر/ايلول ٢٠٠٥

ملحق (٢)

نص المقترحات الأوروبية إلى إيران بشان ملفها النووي

مقدمة:

بدأت المباحثات الحالية بين الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) والإتحاد الأوروبي وإيران عقب التوقيع على اتفاق باريس في ١٥/١١/ ٢٠٠٤، والذي جاء فيه : «إن الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي وإيران قد اتفقوا بشأن قيام إيران بتعليق عمليات تخصيب اليورانيوم، وكذلك تعليق البدء في الأنشطة الجديدة المتعلقة بإجراء التجارب على كل أنواع اليورانيوم، ويوفر هذا الإتفاق ضمانات عينية قائمة على أساس أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج مقتصر فقط على أهداف سلمية وهو يقدم أيضاً ـ أي اتفاق باريس ـ ضمانات ثابتة بشأن التعاون التكنولوجي النووي والاقتصادي وأيضاً تعهدات قطعية حول القضايا الأمنية.

وقد قامت الدول الأوروبية الثلاث ومعها الإتحاد الأوروبي بتقديم نموذج لمسودة هذه التعهدات ـ استناداً لاتفاق باريس ـ وذلك في اكتوبر ٢٠٠٤ وهو النموذج الذي يرسم او يضع تصوراً محتملاً لما يمكن أن يكون عليه إتفاق تعاون طويل الأجل مع إيران.

وفي مارس ٢٠٠٥ تقدمت إيران بعدة إقتراحات. لكن هذه الإقتراحات قامت على أساس الإستئناف المبدئي لإنتاج الذرة القابلة للإنشطار Fissile وذلك دون توضيح شامل بشان الإستفادة غير العسكرية من هذه المواد النووية.

وفي ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥ إلتقى وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث وخافيير سولانا منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، بالوفد الإيراني برئاسة الدكتور حسن روحاني في جنيف.

وقد إتفقوا جميعاً على ان الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي سوف يقدمون مقترحات جامعة وشاملة بشأن عقد إتفاق تعاون وطويل الأجل مع إيران وذلك في نهاية شهر يوليو/تموز ٢٠٠٥ أو في بداية شهر أغسطس/آب ٢٠٠٥، وبناء على ذلك قام الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الثلاث، بتقديم إطار لإتفاق طويل الأجل إلى إيران وذلك في الخامس من أغسطس ٢٠٠٥.

إن الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي أقروا بأن لدى إيران نماذج أو أنماط أخرى في هذا الصدد وأن هذه الإقتراحات سوف تحتاج إلى بحث ومناقشة. ولهذا فإن الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الثلاث لا زالوا مقتنعين بأن هناك أفكاراً أخرى يمكن أن تطرح وأنه من الممكن جداً قبول كل هذه الإقتراحات التي يمكن أن تؤدي إلى عقد إتفاق طويل الأجل وفقاً لإتفاق باريس.

وقد جاء الإطار الخاص بالإقتراحات الأوروبية في ٣٤ صفحة مكتوبة باللغة الإنجليزية وبشكل مفصل لكل العناصر المحتملة للإتفاق الذي تسعى إليه جميع الأطراف، وفي هذا الصدد يلزم التنويه إلى أن الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي قد وضعوا في حسبانهم وإعتبارهم كثيراً من الموضوعات التي كانت قد طرحت من جانب المفاوضين الإيرانيين. ونورد في ما يلي النقاط الأساسية التي تضمنتها الإقتراحات الأوروبية.

لقد إقترحت الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا) وكذلك الإتحاد الأوروبي بأن مقدمة الإتفاق النهائي يجب أن تتضمن المبادئ العامة التي سوف تقوم على أساسها العلاقة بين الدول الأوروبية الثلاث وكذلك الإتحاد الأوروبي وبين إيران. ويجب أن تؤكد هذه المبادئ العامة على أهمية العلاقات بشأن بسط الثقة والتعاون بين الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي وبين إيران من أجل حفظ السلم والاستقرار الدوليين.

من ناحية أخرى، فإن الدول الأوروبية الثلاث، والإتحاد الأوروبي تضع في إعتبارها المادة الرابعة لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وحقوق الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض وأهداف سلمية. وأنها (أي الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد

الأوروبي) توافق على إعداد إتفاق طويل الأجل يتم على أساسه تقديم ضمانات عينية لإيران. وإن هذا الإتفاق يؤكد على أن البرنامج النووي الإيراني مقصور فقط على تحقيق أهداف سلمية، وفي الوقت نفسه يؤدي هذا الاتفاق إلى خلق تعاون في جميع المجالات على مستويات أعلى مما هو كائن الآن من علاقات ومستويات التعاون المختلفة.

التعاون الأمني والسياسي :

مبادئ عامة : تقترح الدول الأوروبية الثلاث وكذلك الإتحاد الأوروبي إعلان تعهدات ثنائية متبادلة مع إيران تقوم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على مبادئ العدالة والقوانين الدولية بما يؤدي إلى إبتعاد الطرفين في العلاقات الدولية عن إستخدام التهديد او الإستفادة من القوة ضد وحدة أراضي أو إستقلال أي دولة وكذلك الإبتعاد عن كل سلوك آخر يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة، فضلاً عن إقرار الطرفين بإحترام ورعاية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نقص أو إخلال.

الضمانات الأمنية :

في حالة إبرام إتفاق كامل وتنفيذ إيران لتعهداتها وفقاً لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية فإن بريطانيا وفرنسا تذكران مجدداً بالضمانات الأمنية التي قدمت لإيران في ٦/٤/١٩٩٥، كما تشير الدولتان أيضاً إلى قرار ٩٨٤ لعام ١٩٩٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

مجالات المصالح الخاصة :

تقترح الدول الأوروبية الثلاث وكذلك الإتحاد الأوروبي، أن يتقدم كل طرف (أي الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي من جهة وإيران من جهة أخرى) بتقديم تعهدات قاطعة في المجالات الآتية على أن تكون هذه التعهدات جزءاً من الاتفاق الشامل.

عدم نشر التكنولوجيا النووية :

تجدد الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي وإيران، تعهداتها بشأن حفظ الأمن وبشأن الإلتزام بإتفاقية منع انتشار وإنتاج الأسلحة الذرية.

كذلك يؤكد جميع الأطراف على أهمية تقوية إعداد الآليات الخاصة بإتفاقية منع إنتشار وإنتاج الأسلحة النووية والإنجاز الكامل لحماية إتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الملحقة بها، كما يوافقون جميعاً على تحديد تعهدهم من أجل الوصول إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل ووسائل انتقالها.

الأمن الإقليمي :

ترحب الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي بإستمرار الحوار الموسع مع إيران في مجال القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي ويعتبرون أن هذا الأمر هو جزء من الإتفاق الشامل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الدول الأوروبية الثلاث : ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والإتحاد الأوروبي تعتبر نفسها متعهدة بالتعاون مع إيران من اجل القيام بالإجراءات والخطوات التي تخلق الثقة ومقدمات الأمن الإقليمي، وتتعهد بأن يكون هذا الأمر جزءاً من الإتفاق الشامل، ويجب أن تصبح مثل هذه القضايا جزءاً مهماً في المباحثات الدقيقة التي تتم مع جميع دول المنطقة.

الإرهاب :

إن الدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي وإيران تعتبر نفسها متعهدة بمكافحة الإرهاب وبتقديم دعمها المالي في هذا الصدد.

مكافحة تهريب المواد المخدرة :

تؤيد الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي تفعيل البرامج والخطط الدولية الخاصة بالتصدي لمشكلة المواد المخدرة في إيران. هذه البرامج تتضمن زيادة التعاون بين حرس الحدود في إيران وأفغانستان، وتدريب مسؤولي الجمارك، وإقامة المشروعات والبرامج المرتبطة بهذا الأمر.

التأييد طويل الأجل للبرامج غير العسكرية :

مبادئ عامة :

تؤيد الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي حقوق إيران في البحث والدراسة وإنتاج - والإستفادة من - الطاقة النووية بدون أي تفرقة في إطار الإتفاق على إلتزامات إتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وعلى أساس المادة الرابعة في إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية.

وتؤيد الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي في حال الاتفاق الشامل مع إيران امتلاك التكنولوجيا النووية وبرنامج البحوث السلمي النووي الإيراني، وتؤيد عملية تأمين توفير الوقود الإقتصادي المناسب وإنتاج القدرة النووية غير العسكرية التي تتفق وإحتياجات الطاقة الإيرانية، كما تؤيد وتدعم التعاون طويل الأجل في مجال الطاقة النووية غير العسكرية القائم بين إيران وروسيا.

وفقاً للإتفاق الشامل يجب أن يزداد التعاون بين الدول الأوروبية الثلاث : ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا والإتحاد الأوروبي وإيران في المجال النووي.

يجب ان تصل إيران إلى السوق الدولية للطاقة النووية وفقاً للإقتراحات والمبادئ الخاصة بالمنافسة الحرة.

إن التعاون في هذه المجالات بين الدول الأوروبية الثلاث : ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والإتحاد الأوروبي وإيران مشروط بالتنفيذ الكامل من جانب إيران لجميع الإلتزامات والتعهدات الدولية التي سوف تنشأ عن الإتفاقيات الطويلة الأجل بين الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي وإيران، وكذلك تنفيذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع المواضع الخاصة بحفظ وحماية هذه الإتفاقية والبروتوكول الإضافي والتعاون المستمر (من جانب إيران) مع الوكالة الدولية.

وفقاً لقرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والقوانين الدولية، والأوروبية، والقومية فإن الدول الأوروبية الثلاث : ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا والإتحاد الأوروبي وإيران تعتبر ملزمة بتنفيذ المعاهدات والاتفاقات والقواعد التي يصدرونها. كما أن الدول الأوروبية الثلاث: ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، تعتبر نفسها

متعهدة بتنفيذ هذه القواعد دون تمييز، وأن تخلق وتهيئ المجالات والظروف الجديدة التي من شأنها أن تخلق مزيداً من الثقة من جهة، وتسيير تنفيذ التعهدات التي سوف تتحملها إيران في إطار الإتفاق الشامل من جهة أخرى.

الوصول إلى سوق الوقود النووي والتعاون النووي:

في إطار الإتفاق على هذه المبادئ وفي حال وجود إتفاق شامل وزيادة الثقة بين الطرفين فإن الدول الأوروبية الثلاث : ألمانيا، فرنسا، بريطانيا والإتحاد الأوروبي يؤيدون تطوير ودعم البرامج النووية الإيرانية غير العسكرية وذلك عن طريق المساعدة في تحديد المواد التي تحتاج إليها إيران لإجراء البحوث النووية والمستقبلية والتعاون في المجالات السلمية الأخرى الخاصة بالإستفادة من الطاقة النووية وذلك بإستثناء الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي.

كذلك تؤيد الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي، مسألة التعاون في المجالات الأخرى مثل منتجات الـ «راديو إيزوتوب» وأيضاً البحوث الأساسية الرئيسية والإستفادة السلمية من الطاقة النووية في المجالات الطبية والزراعية والتعاون بين المسؤولين في الدول الثلاث والإتحاد الأوروبي والمسؤولين في إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف وضع وتركيب المواصفات النووية والأمنية.

توفير الوقود :

تعترف الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي رسمياً بأن إيران يجب أن تحصل على الوقود اللازم للمفاعلات البحثية التي تستخدم الماء الخفيف، Light Water والتي تشكل الصناعة النووية الإيرانية غير العسكرية.

وقد تعهدت روسيا رسمياً أن تقدم وبشكل دائم الوقود النووي للمفاعلات التي أقامتها في إيران.

وتعمل الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي من أجل إيجاد إطار بضمانات إضافية وتأمين وتوفير التجهيزات الخارجية الخاصة بالوقود الإيراني على المدى البعيد،

وستعمل هذه الدول على توفير مثل هذه الضمانات سريعاً. في هذا الصدد قامت الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي بتقديم الإقتراحات الخاصة بتوفير مثل هذه الضمانات التي تعمل على إيجاد ميكانيزمية فاعلة وإحتياطي من الوقود.

بناء الثقة:

ان التعاون المثمر المؤثر طويل الأجل بين إيران والمجتمع الدولي في المجال النووي العسكري يحتاج دائماً إلى إيجاد الثقة المستمرة في فترة محددة. فكما أن إيران تحتاج إلى ضمانات بشأن توفير الوقود خلال السنوات القادمة فإن هذا الأمر نفسه يمكن أن يحتاج إلى ثقة موازية بشأن عدم إستئناف الأنشطة الخاصة بدورة الوقود وذلك بخلاف ـ أي بعيداً عن ـ عملية بناء وتشييد مفاعلات بحثية جديدة قائمة على إستخدام الماء الخفيف Light Water. إن هذا التعهد يتم دراسته بشكل دائم ومستمر من خلال ميكانيزمات خاصة بالمراقبة وفي إطار الإتفاق الشامل. في هذا الصدد من الضروري جداً أن تقبل إيران ـ وفي إطار هذه الميكانيزمات ـ أن تقدم تعهداً بعدم الإنسحاب من إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية، وأن تتم مراقبة جميع المؤسسات النووية الإيرانية في إطار قوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA في جميع الأوقات والظروف، وان تصدق على البروتوكول الإضافي في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥ وذلك بالتوازي مع بقية التعهدات الموجودة. خلال هذه الفترة تبدأ إيران الخطوات الخاصة بتوفير الوقود الجديد من الخارج وتتعهد بإعادة جميع مخلفات هذا الوقود إلى المورد الأصلي له.

تنتظر الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي القرارات الصادرة عن الوكالة للطاقة الذرية، وأن تقوم إيران بوقف بناء المفاعلات البحثية التي تعمل بالماء الثقيل في منطقة أراك لأن وجود هذه المفاعلات يزيد من المخاوف الخاصة بإنتشار التكنولوجيا النووية.

وتتعاون الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي، مع إيران بهدف تكوين مجموعة من الكوادر بهدف التعرف على الإيجابيات المختلفة الناتجة عن عملية التجهيزات، وتوافر المنشآت والمواد التي تعد جزءاً من الصناعة النووية الإيرانية طويلة الأجل، ويمكن أن تضم هذه المجموعة المجالات المختلفة الخاصة بتوظيف العلماء، والفنيين والعمال والذين تم توظيفهم الآن في المنشآت والتجهيزات النووية الإيرانية.

التعاون التكنولوجي والاقتصادي:

يجب ان يتم الإنتهاء من إتفاق شامل بهدف بسط وزيادة برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع إيران، إستكمال EC وينتهي بإتفاق تجارة وتعاون دائمين مع إيران. هذا الاتفاق يعد أداة ووسيلة مهمة بخصوص تنمية العلاقات الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي وإيران.

في إتفاق طويل الأجل بين الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي وإيران يجب أن يتوفر أو يتحقق الآتي :

- أن تعترف الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي بأهمية تدشين تعاون طويل الأجل مع إيران، وأن تكون مستعدة لإصدار بيان يهدف إلى تحديد خطها الرئيسي في هذا الصدد، وأن يتضمن هذا البيان الإعتراف بأن إيران تعد مصدراً طويل الأجل للإتحاد الأوروبي في مجال توريد النفط والغاز، فضلاً عن إتخاذ خطوات أخرى من أجل إفتتاح مركز لإدارة الطاقة والتكنولوجيا بين إيران والإتحاد الأوروبي يعمل في الأساس على دعم التعاون العلمي في هذين المجالين.
- دعم الاستثمار وانتقال التكنولوجيا مع وفي إيران.
- أن تسارع الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي من أجل الوصول إلى نتائج سريعة بشأن وضع مسودة إتفاق تعاون تجاري بين إيران والإتحاد الأوروبي وكذلك تدشين إطار للحوار السياسي بين الإتحاد الأوروبي وإيران.
- تقوم الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي بتقديم الدعم السياسي لقبول إيران في عضوية منظمة التجارة العالمية، وكذلك مساعدتها فنياً في إنشاء وإقامة التنظيمات والمؤسسات الضرورية في إقتصادها على سبيل المثال :
- أن يعمل الطرفان من أجل تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة الصادرات ومن أجل تبادل وجهات النظر في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤ .
- تتعهد الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي بدعم التعاون التكنولوجي والعلمي طويل الأجل مع إيران في المجالات الخاصة مثل تكنولوجيا البيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التعليمية والحرفية. .الخ.

- تدعيم أواصر التعاون في مجالات أخرى مثل النقل الجوي، والطرق الحديدية والبحرية، والتنبؤ بالزلازل والبنى التحتية، والزراعة، والصناعات الغذائية والسياحة.

بحث وإيجاد الآلية اللازمة:

- توافق الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي وإيران على أن تنفذ هذه الاتفاقية بنية حسنة.
- تتم إعادة النظر في هذه الاتفاقية كل عشر سنوات على مستوى الوزراء.
- أي نوع من التغيير يجب أن يتم بموافقة الدول الأوروبية الثلاث، والإتحاد الأوروبي وإيران.
- يجب أن تضع الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي وإيران في اعتبارها أن يتم نشر هذه الاتفاقية في صورتها النهائية بهدف كسب تأييد المجتمع الدولي لها.

شرق ٢٠٠٥/٨/٧
مختارات إيرانية عدد ٦٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥

الفصل الرابع

القائد والرئيس

يختصر البعض الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين في إيران، بالاختلاف بين من هو منتخب ومن هو معين. في إشارة إلى الإصلاحيين الذين برزوا كتيار قوي بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧ بنسبة عالية جداً من الأصوات. في مقابل مرشد الثورة الذي يلتف حوله المحافظون، ولا ينتخبه الشعب مباشرة. ويفسر آخرون ما يجري بين التيارين بأنه عرقلة من المحافظين ومن خارج القانون والمؤسسات لكل ما يريده الإصلاحيون. وبأن المرشد كان يتعمد تجاوز الرئيس خاتمي والانتقاص من صلاحياته. وبأن تعقيدات العلاقة بين مواقع القرار في إيران إنما استحدثت بعد صعود الرئيس خاتمي لتطويق تياره الإصلاحي الذي يرغب في التغيير والانفتاح في مقابل التيار الآخر الذي يعارض ذلك.

ليست علاقات المؤسسات وأدوارها في إيران على هذا القدر من التبسيط أو الاختزال . وما يجري على أرض الواقع يعكس إلى حد بعيد طبيعة الأدوار المنوطة بتلك المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية والقضائية... التي نص عليها الدستور. أما تجاوز تلك الأدوار، فهو الاستثناء وليس القاعدة. فما هي، وفقاً للدستور الإيراني، الصلاحيات التي أعطيت لتلك المؤسسات المختلفة والمتقابلة؟

١ ـ بين القائد والرئيس:

برز التباين بين موقع «قائد الثورة» (الولي الفقيه) وبين موقع رئيس الجمهورية

بعد وصول الرئيس خاتمي إلى منصبه لأول مرة عام ١٩٩٧. ولم يكن مثل هذا التباين واضحاً في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني، لأن هذا الأخير لم يكن ليبتعد كثيراً عن رؤية القائد ولا عن المزاج العام للمحافظين، حتى وهو يضع التنمية الاقتصادية أولوية لاهتمامه بعد توقف الحرب مع العراق عام ١٩٨٨. في حين جعل الرئيس خاتمي للتنمية السياسية والثقافية تلك الأولوية. كما جعل التيار الإصلاحي من صلاحيات القائد وموقعه هدفاً للتصويب لانتزاع بعضها إلى كفة رئيس الجمهورية.

وفي المقارنة بين هذين الموقعين بحسب الدستور سوف يتبين لنا أن رئيس الجمهورية في إيران هو أعلى منصب رسمي بعد منصب القائد. وهو موقع تنفيذي يوازي رئيس الحكومة في أي بلد آخر. وهو يتعهد أمام «القائد» بالحفاظ على الدستور. ولمجلس الشورى الذي يمنح الثقة لحكومة الرئيس حق استيضاحه عن طريقة إدارته البلاد، وعزله إذا صوتت الأكثرية المؤلفة من ثلثي النواب على عدم كفاءته.

فالرئيس إذاً ليس المرجع الأول، في البلاد ولا يعود إليه القرار الفصل في القضايا المصيرية. في حين تنص المادة العاشرة بعد المائة من الدستور الإيراني على وظائف القائد وصلاحياته، على الشكل التالي:

١ ـ تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة.

٣ ـ إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

٤ ـ نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ ـ فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب ـ أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج ـ رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

د ـ رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ ـ القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و ـ القيادة العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٥ ـ حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

٦ ـ إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب...

٧ ـ عزل رئيس الجمهورية... وذلك بعد صدورحكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية[١].

هذه الصلاحيات التي يمنحها الدستور تعني بشكل واضح أنه أكثر نفوذاً من رئيس الجمهورية. وأن موقع هذا الأخير هو جزء من المواقع الأخرى التشريعية والقضائية التي يحل «القائد» الخلافات فيما بينها. وإلى القائد يعود أمر تعيين القيادة العليا للقوات المسلحة ولقوى الأمن الداخلي وحرس الثورة، وأعلى مسؤول في السلطة القضائية. وهذا يعني أنه رأس النظام ومحوره. ولهذا السبب لا يمكن تفسير ما حصل في بداية ولاية الرئيس خاتمي بأنه صراع بين المرشد (القائد) والرئيس، ذلك أن هذا الأخير بحكم الصلاحيات الموكلة إليه هو ثاني سلطة في البلاد أي كما أشرنا مثابة رئيس للحكومة، التي تقوم بتنفيذ السياسات العليا للدولة، بعد أن يختار وزراءه شرط موافقة مجلس الشورى عليهم فرداً فرداً، وبهذا المعنى تشير المادة ١٢٢ من الدستور إلى أن رئيس الجمهورية «مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى».[٢] علماً بأن القائد يتم إنتخابه من «مجلس الخبراء» وهم من الفقهاء الذين ينتخبهم الشعب مباشرة.

مجالس القرار:

ثمة مجالس أخرى إلى جانب موقعي الرئاسة والقيادة تساهم في عملية صنع

(١) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران المادة العاشرة بعد المائة. منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

(٢) لمزيد من الإطلاع على هذه العلاقة بين المرشد والرئيس يمكن مراجعة دراسة بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى. في «إيران والخليج، البحث عن الاستقرار». إعداد جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٩٩٦. ص٧٣ ـ ١٠٢.

القرار في إيران. وتتوزع هذه المجالس الأدوار والصلاحيات إلا أن العلاقة فيما بينها تبقى خاضعة للصلاحيات التي يمنحها الدستور لكل منها، وأهمها خمسة:

ـ مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي. بالإضافة إلى مجلس الشورى ومهمته التشريعية المعروفة.

أ ـ مجلس خبراء القيادة:

ومهمة هذا المجلس إنتخاب القائد والإشراف على عمله. وعزله إذا تبين عدم أهليته. أما أعضاء هذا المجلس فهم من العلماء (رجال الدين) الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد وعددهم نحو ٨٦ عالماً. وينتخب هؤلاء من أفراد الشعب مباشرة، ولا يتم تعيينهم. (المادة السابعة بعد المائة والمادة الثامنة بعد المائة من الدستور)[١].

ويعتبر رئيس هذا المجلس آية الله مشكيني من كبار رجال الدين المحافظين، وقد سبق أن عقد هذا المجلس أكثر من اجتماع في السنوات الماضية جدد فيها دعم «القائد» مؤكداً أهليته وجدارته.. وفي إطار التفاوت بين صلاحيات المجالس التمثيلية في إيران فإن من غير الممكن لأي مجلس، حتى لو سيطر عليه الإصلاحيون تماماً، مثلما كان الحال مع مجلس الشورى، أن يتمكن من تغيير مهمة مجلس الخبراء. «لأن، النظر في وظيفة هذا المجلس أو أي تغيير في قوانينه، والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء، يكون ضمن صلاحيات مجلس الخبراء» (المادة الثامنة بعد المائة) وهذا يفسر كيف تراجعت دعوات بعض الإصلاحيين، بعد فوز الرئيس خاتمي في ولايته الأولى، عن تغيير الدستور، وتقييد صلاحيات «الولي الفقيه» كما أن إعادة النظر بالدستور لا تتم هي الأخرى إلا بناء على «تشاور القائد مع مجمع تشخيص مصلحة النظام وفق حكم موجه إلى رئيس الجمهورية باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها..» (وفق المادة السابعة والسبعون بعد المائة). أي أن موضوع «ولي الفقيه» وصلاحياته التي اتسع النقاش حولها في السنوات الأربع الأولى من ولاية خاتمي يبقى

(١) راجع في ملحق الفصل رسالة الشيخ مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى السابق الى الشيخ مشكيني رئيس مجلس الخبراء حول «تعديل قانون انتخاب مجلس الخبراء».

رهن قرار مجلس الخبراء، ورهن قرار إعادة النظر بالدستور الذي يدعو إليه «الولي الفقيه نفسه..»

ب ـ مجلس صيانة الدستور:

ومهمة هذا المجلس التأكد من مطابقة القرارات التي تصدر عن مجلس الشورى للأحكام الإسلامية وللدستور. ويتكون أعضاء هذا المجلس من ستة فقهاء يختارهم «القائد». ومن ستة أعضاء آخرين من المسلمين المتخصصين في مختلف فروع القانون الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى. ومدة هذا المجلس ست سنوات (المادة الحادية والتسعون، والمادة الثانية والتسعون). وتؤكد المادة الثالثة والتسعون من الدستور، أن «لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي من دون وجود مجلس صيانة الدستور.»

كما يتولى المجلس الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام (المادة التاسعة والتسعون). وهذا يعني أن مجلس الشورى الذي قد تسيطر عليه أي أغلبية (من تيار إصلاحي أو أي تيار آخر...) لا يستطيع أن يصدر القوانين أو يتخذ القرارات المتعلقة بشؤون إيران الداخلية أو الخارجية بشكل مستقل عن رقابة مجلس صيانة الدستور. وإذا عدنا إلى الأعضاء الذين يتكون منهم هذا المجلس وهم ستة من الفقهاء الذين يعينهم القائد، وستة من الحقوقيين الذين يعينهم رئيس السلطة القضائية، (الذي يعينه القائد). أدركنا أن هذا المجلس لا يمكن أن يبتعد عن القائد وتوجهاته ورؤيته إلى إيران وعلاقاتها الإقليمية والدولية. ولهذا السبب يتردد دائماً في طهران أن موضوع إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية ليس شأناً رئاسياً، ولا شأن مجلس الشورى، مهما ساهم هؤلاء في جعل الموضوع مادة للنقاش العلني وعلى صفحات الجرائد، بل هو شأن القائد، الذي يعود إليه وحده البت في موضوع ذي خصوصية استراتيجية من هذا النوع. ويمكن أن نقول الأمر نفسه بشأن علاقات إيران العربية. فقد شدد كثير من الباحثين على الانفراج الذي حصل في هذه العلاقات بعد وصول الرئيس خاتمي، استناداً إلى خطابه المنفتح ودعوته إلى حسن الجوار ونزع التوتر. ولكن مثل هذا

الانفتاح في الواقع لم يبدأ مع وصول الرئيس خاتمي في العام ١٩٩٧ بل سبقه بسنوات، وتحديداً في مرحلة الرئاسة الثانية للشيخ هاشمي رفسنجاني من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧. ففي أواخر تلك المرحلة قام الشيخ رفسنجاني بزيارة إلى المملكة العربية السعودية، وكذلك فعل وزير خارجيته علي أكبر ولايتي. كما تراجع التوتر مع مصر وتطورت العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من استمرار التنازع على الجزر الثلاث بين البلدين. وقفزت التجارة الخارجية غير النفطية بين دبي وإيران من ٥٧١ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ١٣,١ مليار دولار عام ١٩٩٣ أي ما يمثل نحو ٤٦,٦ من إجمالي التجارة الخارجية لدبي، وهي لا تزال على حالها من التقدم علماً بأن العلاقات السعودية ـ الإيرانية كانت قد استؤنفت في عام ١٩٩٢، أي في نهاية الرئاسة الأولى للشيخ رفسنجاني.

وقد وصفت الصحافة العالمية في ذلك الوقت الشيخ رفسنجاني بال «براغماتي والمعتدل». وبأنه صاحب مشروع إعادة الإعمار والبناء الذي بدأته إيران منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨. أما عندما ظهر تيار «الإصلاح الخاتمي» فإن الشيخ رفسنجاني حافظ على صلاته مع التيار الآخر (المحافظ) من دون أن يتخلى عن توجهاته لإعادة إعمار إيران وتحسين علاقاتها مع الخارج، لكنه لم يتبن كل أطروحات الإصلاحيين فيما يتعلق بولاية الفقيه، أو بحجم الحريات السياسية والثقافية والإجتماعية. ولهذا تعرض رفسنجاني إلى هجوم عنيف من الصحافة الإصلاحية أدت إلى وصوله بصعوبة بالغة إلى مجلس الشورى الأخير، الذي قدم استقالته منه قبل أن تلتئم أعماله. كما خسر رفسنجاني أمام منافسه للرئاسه محمود أحمدي نجاد بعدما امتنع معظم الإصلاحيين عن تأييده في الدورة الثانية من الإنتخابات (حزيران / يونيو٢٠٠٥) فكانت هزيمته قاسية وغير متوقعة إلا أن الموقع الأهم والأبرز الذي سبق وحصل عليه الشيخ رفسنجاني بتعيين مباشر من «القائد» هو رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام. فما هو هذا المجلس في هرم المجالس الأخرى التي تساهم في صنع القرار في إيران؟

ج ـ مجلس تشخيص مصلحة النظام:

يتم تشكيل هذا المجلس بأمر من القائد الذي يعيّن أعضاءه الدائمين والمؤقتين.

ومهمة هذا المجلس النظر في حل الخلافات التي تنشأ بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور (المادة الثانية عشر بعد المائة). ويرأس هذا المجلس الشيخ هاشمي رفسنجاني. وعندما حصل على سبيل المثال، النزاع في ٢٠٠١/٨/٦ بين مجلس الشورى وبين مجلس صيانة الدستور بشأن أعضاء هذا المجلس الذين اقترحهم رئيس السلطة القضائية ولم يوافق مجلس الشورى عليهم ما أدى إلى تأخير تنصيب الرئيس خاتمي في ولايته الثانية تدخل «مجلس تشخيص مصلحة النظام» ورفع إلى مرشد الجمهورية إقتراح تسوية لهذا النزاع.. وافق عليه الجميع[١]. وقد أصدر مرشد الثورة بعد نحو أربعة أشهر (أكتوبر ٢٠٠٥) على الإنتخابات الرئاسية التي فاز فيها أحمدي نجاد وخسر فيها رفسنجاني قراراً يقضي بإشراف مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه الشيخ رفسنجاني على عمل الحكومة ومجلس الشورى، أثار انتقادات في صفوف الإصلاحيين من بينها منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وجبهة المشاركة الإسلامية، وردود من جانب أمين هذا المجلس محسن رضائي حول قانونية وشرعية تلك الصلاحيات التي فوضها المرشد إلى المجلس.

د ـ مجلس الأمن القومي:

يتم تشكيل هذا المجلس من رؤساء السلطة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن، بالإضافة إلى مندوبين يعينهما القائد. ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس. وهدفه تأمين المصالح الوطنية العليا للبلاد.. (المادة السادسة والسبعون بعد المائة).

هـ ـ السلطة القضائية:

وإذا أضفنا إلى المجالس السابقة، موقع رئيس السلطة القضائية الذي يعينه «القائد» بدوره أدركنا حجم الأدوار المنوطة بكل مجلس في خارطة صنع القرار في إيران. ويكفي أن نذكر الدور المؤثر الذي لعبه القضاء في إطار «الصراع» بين

(١) راجع الصحف العربية في ٢٠٠١/٨/٦.

الإصلاحيين والمحافظين. عندما أدت القرارات الصادرة عنه في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠١ إلى إقفال معظم الصحف الإصلاحية وإلى توقيف العشرات من محرريها ورؤساء تحريرها، وقد أدى هذا الإقفال إلى حرمان الحركة الإصلاحية من أهم المنابر التي اعتمدت عليها في السنوات الثلاث الأولى من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ للتعبير عن وجهة نظرها في كل القضايا الداخلية والخارجية[1].

وتبين هذه الخارطة لمجالس صنع القرار في إيران، محورية موقع القائد فيها. والتعارض الذي يمكن أن ينشأ في حالات كثيرة بين مرجعيتين، كما حصل مع مرجعية مجلس الشورى (الإصلاحي)، ومع مرجعية مجلس صيانة الدستور. وهذا ما كانت تشير إليه الولايات المتحدة الأميركية، في أثناء تحريضها ضد النظام في إيران، عن المؤسسات المنتخبة التي تؤيدها، وعن المؤسسات غير المنتخبة التي تعارضها... وتأسيساً على ما سبق من آلية صنع القرار، والمجالس المختلفة التي تنتج تلك الآلية، و«محورية القائد» ودوره فيها، مقارنة مع المجالس الأخرى، يصعب القول أن أي استراتيجية إيرانية نحو دول الجوار أو نحو العالم يمكن أن يتم إقرارها من خارج هذا السياق لصنع القرار في إيران، أو بالتصادم معه. والمقصود بذلك أن فرضية ربط الانفتاح في عهد الرئيس خاتمي، على العرب وعلى العالم به وحده، هي فرضية غير دقيقة. لأن مثل هذا الانفتاح لم يكن بمقدوره أن يحدث فعلياً، إذا لم يكن مقروناً بموافقة «القائد» ومجلسه. والدليل على ذلك المراوحة في قضية العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

ففي الوقت الذي أعرب فيه الرئيس خاتمي منذ توليه الرئاسة عام ١٩٩٧ عن تنبه لخطاب جديد نحو الولايات المتحدة الأميركية يتسم بعدم استخدام شعارات العداء والكراهية وبالدعوة إلى علاقات سلمية واحترام متبادل، كما قال في مقابلته الشهيرة مع شبكة CNN عقب انتخابه بفترة قصيرة. وهي مفردات كانت تستخدم لأول مرة منذ انتصار الثورة في إيران، بدلاً من «الشيطان الأكبر» وبدلاً من «الموت لأمريكا». وعلى

(١) حول الحركة الإصلاحية في إيران، راجع محمد صادق الحسيني، إيران سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، دار رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠١.

الرغم من هذه الدعوة التي أطلقها خاتمي من خارج سياق المؤسسات الرسمية ومن خارج سياق الخطاب التقليدي ضد الولايات المتحدة فإن العلاقات الإيرانية ـ الأميركية لم تتقدم فعلياً، لأسباب عدة لها علاقة من جهة باستمرار السياسة العدائية لأميركا ضد إيران، واستمرار حصارها لها. ولها من جهة ثانية علاقة باستمرار موقف القائد الرافض لاستئناف هذه العلاقة. وهو الذي لم يوفر أي فرصة أو خطبة أو لقاء مع المسؤولين إلا وشن هجوماً على الولايات المتحدة وعلى مؤامراتها الثقافية والسياسية والاقتصادية ضد إيران. وعلى الرغم من تأييد الصحافة الإصلاحية وحماسها لاستئناف هذه العلاقات في فترة صعود الإصلاحيين بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤ فإن تلك العلاقات لم تتقدم إلى مستوى مختلف، أو إلى مرحلة جديدة، وبقيت على المستوى الإيراني في الإطار الذي حدده مرشد الثورة لهذه العلاقة. وقد دعا بعض الإصلاحيين، كمثال آخر، إلى الاستفادة من حاجة الولايات المتحدة إلى التعاون مع إيران في «الحرب على الإرهاب» في أفغانستان، من أجل تحسين العلاقات بين البلدين ومن أجل حفظ المصالح القومية الإيرانية. إلا أن هذه الدعوات لم تبدّل في استراتيجية إيران تجاه هذه القضية كما عبر عنها المرشد ومن ثم الرئيس وهي عدم التعاون المباشر مع القوات الأميركية، ورفض الاعتداء على أفغانستان، وفي الوقت نفسه رفض العمليات التي حصلت في واشنطن ونيويورك يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن «التوافق» الإيراني الراهن تجاه السياسة الخارجية وخصوصاً تطوير العلاقات الإيرانية العربية، والإيرانية ـ الأوروبية سبق ومرَّ بمراحل وتناقضات حاول كل طرف من الأطراف الإيرانية أن يستخدمه في مواجهة خصومه الآخرين، وخصوصاً في العقد الأول من الثورة. إلا أن الثبات في تلك السياسة أصبح أكثر رسوخاً منذ «إعادة الإعمار» مع اتجاه إيران نحو المزيد من البحث عن الاستقرار وعن الثبات في علاقاتها مع العالم الخارجي. لذا نعتقد بأن الفروقات بين الإصلاحيين والمحافظين تقلصت كثيراً في مسائل السياسة الخارجية وخصوصاً بالنسبة إلى العلاقات مع العرب أو مع أوروبا، أو حتى مع روسيا. وباستثناء العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية فإن كل العلاقات الأخرى تحظى بـ«إجماع قومي» حول تطويرها، وعلى عدم التراجع فيها. وقد طويت على سبيل المثال قضية «سلمان رشدي» من خلال التبرؤ الرسمي الإيراني

من الإلتزام بعدم تنفيذ الفتوى بقتله. وهو تبرؤ لم يعترض عليه أحد من المحافظين. ما ساهم في دفع عجلة الحوار الإيراني ـ الأوروبي وفي تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. ولهذا السبب، نرى من خلال تجربة السنوات الماضية في إيران، وخصوصاً بعد وصول الرئيس خاتمي أن الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين أصبح يتركز في المقام الأول على القضايا الداخلية وعلى رؤية كل طرف لطريقة معالجة هذه القضايا وعلى تفسيره الديني لحدود الحريات الفريدة والجماعية، ولسلطة الشعب وسلطة الولي الفقيه، وللمسائل الثقافية والسياسية والفنية والصحافية، ولقضية الحريات بشكل رئيسي[١].

ويؤكد على سبيل المثال طبيعة هذا الخلاف بين التيارين حول القضايا الداخلية زعيم التيار المحافظ آية الله محمد رضا مهدوي كني في مقابلة مع صحيفة الحياة (١٥/٦/٢٠٠١) عندما يجيب عن سؤال حول أهم القضايا التي ينبغي أن تكون في أولويات الرئيس المنتخب للسنوات الأربع المقبلة قائلاً: «أهم ما ينبغي للرئيس المنتخب وأي حكومة أن يضعاه في أولوياتهما أربعة عناصر: إيجاد الأمن، الترويج للأصول الثقافية والدينية للمجتمع، تطبيق العدالة وحراسة الحقوق العامة للشعب، وأخيراً التنمية الاقتصادية وتأمين العيش الكريم للشعب». من دون أي إشارة إلى الخلاف حول علاقات إيران مع العالم الخارجي.

لا يعني ما تقدم أن الأمور تجري من دون أي عراقيل أو أن كل فريق ملتزم بما يقره الدستور من صلاحيات في هذا الموقع أو ذاك. كما لا يعني ذلك أيضاً أنه ليس هناك قوى وهيئات وتجمعات لها تأثير ونفوذ وينبغي أن يحسب لها حساب في اتخاذ أي قرار له أهمية استثنائية على مستوى الداخل الإيراني أو على مستوى علاقات إيران بالعالم ما يجعل دراسة عملية صنع القرار في إيران على جانب من الصعوبة.. نظراً لتعدد القوى والمؤسسات.. ولخصوصية النظام الإيراني.. التي يندر أن تتقارب مع

---

(١) راجع حول الفروقات بين الإصلاحيين والمحافظين:
Ali ansari, la Revolution Iranienne, Vingt ans après. In Politique Etrangere. N.1, Printemps، وطلال عتريسي، المشهد الإيراني بعد فوز الإصلاحيين، مجلة شؤون الأوسط، عدد ٩٤/ ٢٠٠٠. ص٨١ ـ ٩٣.

حالة أخرى لدولة نامية أو غير نامية. فهناك مؤسسة الجيش ومؤسسة الحرس الثوري، وإلى جانب هاتين المؤسستين تنبغي الإشارة إلى الجمعيات والمنظمات الأهلية ذات الطابع الديني أو السياسي والتي شكلت لاحقاً العامود الفقري للتيارين الإصلاحي والمحافظ. ومن المعلوم أن كل واحد من هذين التيارين يضم بين جناحيه مجموعة كبيرة من هذه الجمعيات والمنظمات التي يتراوح انتماؤها بين اليمين التقليدي والمحافظ وبين الليبرالي والقومي واليساري الديني. وقد مارست هذه الجماعات ضغوطاً مختلفة على التيار الذي تنتمي إليه في مواجهة التيار الآخر، أكثر من تأثيراتها على رؤية هذا التيار أو ذاك لعلاقات إيران مع العالم الخارجي. ومن يراجع الصحافة الإيرانية التي تضاف بدورها إلى هذه الجمعيات والمنظمات على مستوى النفوذ والتأثير على الرأي العام، يكتشف إلى أي مدى استحوذت القضايا الداخلية على اهتمام هذه الصحافة، مثل صلاحيات الولي الفقيه، والحريات والعلاقة بين الديني والسياسي والديمقراطية والمجتمع المدني... وغير ذلك مما يختلف حوله الفريقان الإصلاحي والمحافظ[١].

وتلعب الحوزة الدينية دوراً مؤثراً في دينامية المجتمع الإيراني نظراً لأهميتها التاريخية وموقعها الخاص ودورها في تخريج علماء الدين الشيعة. وفي الحوزة أيضاً تيارات فقهية وسياسية ومراجع التقليد فيها يتمتعون باستقلالية عن السلطة وعلى الرغم من انتماء الحوزة التقليدي إلى التيار المحافظ فإن الإنتخابات الرئاسية أظهرت ميلاً واضحاً إلى تأييد الرئيس خاتمي في مدينة قم معقل هذه الحوزة. في الوقت الذي يتهم فيه فريق آخر في داخل هذه الحوزة إصلاحات خاتمي بأنها «إصلاحات أميركية»... وإلى جانب الحوزة يلعب البازار هو الآخر دوراً في التأثير على التوجهات الاقتصادية الحكومية في الدرجة الأولى، نظراً للعلاقة الوثيقة التي نشأت بين تجار البازار وبين الحوزة الدينية قبل الثورة وبعدها من خلال الدعم الذي قدمه التجار إلى الثورة ووقوفهم إلى جانبها. إلا أن هؤلاء التجار يخشون عمليات الانفتاح الاقتصادي التي قد

---

(١) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠١ ص ٩ و١٠.

تقضي على دورهم التقليدي، وخصوصاً أن إيران بدأت تشهد منذ سنوات نمو لقطاع حديث من التجار خارج منطقة البازار التقليدي في جنوب العاصمة.

أما ما يمكن أن يطلق عليه تنظيمات «المجتمع المدني» السياسية والدينية والصحافية مثل رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيات مبارز)، وتجمع علماء الدين المناضلون (روحانيون مبارز)، والجمعيات الإسلامية الأخرى (مثل جمعية المؤتلفة وغيرها) بالإضافة إلى «الأحزاب» التي ظهرت قبل سنوات عدة مثل حزب كوادر البناء، وحزب جبهة المشاركة الإسلامية، وعشرات الصحف التي توسع انتشارها بعد وصول الرئيس خاتمي في عام ١٩٩٧، فإن هذه الأحزاب والصحف والجمعيات أصبحت بمعظمها جزءاً من التيارين الأساسيين الإصلاحي والمحافظ. وعلى الرغم من تناول هذه الصحف لعلاقة إيران مع العالم وتأييد بعضها لهذه العلاقة أو اعتراضها على تلك، مثلما تفعل الصحف الإصلاحية تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة، أو مثلما تفعل «جمهوري إسلامي» المحافظة في اعتراضها على إعادة العلاقة مع مصر، فإن التأثير الأقوى لهذه الصحف يبقى في إطار القضايا الداخلية. والدليل على ذلك أن اعتراض «جمهوري إسلامي» على التقارب بين مصر وإيران، وانتقادها المتواصل للسياسة المصرية[1]، ليس هو الذي أخر استعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين التي لا تزال مرهونة بجملة من العوامل الإقليمية والدولية وبمخاوف الطرفين الأمنية والسياسية. وقد كانت الصحيفة نفسها قبل سنوات ضد استعادة العلاقات مع السعودية. ووقفت موقفاً متشدداً طالبت فيه السعودية بالاعتذار، وبدفع التعويضات لمقتل الحجاج الإيرانيين.. «إلا أن العلاقات استؤنفت بعد ذلك بين البلدين..» وقد يحصل مثل هذا الأمر مع مصر في مرحلة لاحقة، على الرغم من موقف صحيفة «جمهوري إسلامي» الرافض لاستئناف هذه العلاقات. كما أن مسار العلاقات العربية الإيرانية نفسه، تأثر في مده وجزره بالتحولات الإقليمية التي كان العرب والإيرانيون جزءاً منها. أكثر من تأثره بتباين الرؤى بين الإصلاحيين والمحافظين حول تلك العلاقات...

(١) راجع مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة عدد١١، ٢٠٠١ ص ٦، ٧.

ملحق

مقترحات لتعديل قانون إنتخابات مجلس الخبراء
رسالة مطولة من كروبي إلى مشكيني

بعد ما يقرب من شهر من صدور البيان الخاص بإنتخابات مجلس الخبراء وجه مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى السادس الأمين العام لحزب الثقة الوطنية رسالة مطولة إلى مشكيني رئيس مجلس الخبراء تتضمن الدعوة إلى تعديل قانون الإنتخابات.

وفيما يلي نص الرسالة:

حضرة آية الله مشكيني الرئيس الموقر لمجلس خبراء الزعامة

بعد تقديم التحية

تعلمون أن الدورة الثالثة لمجلس الخبراء قد بقي منها أشهر قليلة وقد بدأت في المجلس محاولات عدة إما لتثبيت الأوضاع كما هي أو لإجراء تعديلات في قانون الإنتخابات الخاصة بالمجلس، خاصة فيما يتعلق بأسلوب تحديد صلاحية المرشحين. وقد كنت منذ أكثر من أربعين عاماً جندياً تابعاً لتعاليم الإمام الراحل فقيد الثورة، وخادماً للشعب ومطالبه الخاصة بالإيمان والحرية والاستقلال. ومن هنا أشعر بأنه من الواجب عليّ كما تعودت أن أوضح وجهات نظري حول إجراء إنتخابات ناجحة وجلية لمجلس الخبراء ومشاركة المواطنين فيها مشاركة فعالة وزيادة نسبة هذه المشاركة وتدشين منافسة حقيقية بين المرشحين من النخبة على أمل أن يؤدي الاهتمام بالأمور التي أشير إليها إلى أن تكون الدورة الرابعة لمجلس الخبراء مستندة إلى أقصى دعم شعبي ممكن لأنه لا يمكن إنكار التلازم بين المحافظة على المكانة المهمة للزعامة ودورها المتميز في إدارة النظام والتأييد الشعبي الكامل للمؤسسة المنوط بها اختيار الزعيم والإشراف عليه. كما أن شرعية النظام السياسي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالمشاركة الشعبية والمنافسة بين أعضاء النخبة للإنضمام إلى المؤسسات الرقابية ومنها مجلس الخبراء.

حضرة آية الله مشكيني.

إنك تعلم جيداً إن إنتخابات الدورة الأولى لمجلس الخبراء كانت من أعظم الإنتخابات التي أجريت في نظام الجمهورية الإسلامية، حيث كانت هذه الإنتخابات تمثل حالة خاصة بين الإنتخابات في بلادنا من حيث نسبة المواطنين المشاركين فيها، ومن حيث عدد المرشحين. وفي هذه الإنتخابات تقرر وفقاً للائحة التي صاغها فقهاء الدورة الأولى لمجلس الحراس الذين يعد بعضهم الآن من مراجع التقليد وأقرها الإمام الخميني رحمة الله عليه أن يكون تحديد الأهلية وتوافر الشروط منوطاً بشهادة ثلاثة من الأساتذة المعروفين خارج الحوزات العلمية. وقد تمت صياغة هذه اللائحة الذكية على نحو ينطبق تماماً مع آراء الإمام الراحل الخاصة بمنع تدخل الحكومة في الإنتخابات وتفويض الأمور لذوي الصلاحية، مما كان من نتيجته وجود الشخصيات الدينية الكبرى ضمن المرشحين. وتمكن المجلس حينذاك ـ وهو الذي كان يحظى بأقوى دعم شعبي ـ في أكثر فترات النظام دقة من تجاوز محنة رحيل زعيم الثورة وخلو موقع الزعامة، وأختار في قرار حاسم وسريع أحد أبرز تلاميذ الإمام ليخلفه. ولكن للأسف بعد عام من هذا القرار الذي اتخذه المجلس تغيرت اللائحة التي أقرها الإمام تغييراً جذرياً، ووضعت ضوابط لتحديد صلاحية المرشحين لا تخلو من نواقص وتثير تساؤلات عدة لدى المواطنين، وكان من أول آثارها المباشرة الانخفاض الملحوظ في نسبة المشاركة الشعبية في الإنتخابات في الدورة الثانية، وتسجيل رقم قياسي في قلة الناخبين في تاريخ الإنتخابات في نظام الجمهورية الإسلامية، وهذا الأمر هو ما دفعني إلى أن أرسل لك رسالة قبل انتخابات الدورة الثالة للمجلس منذ ثماني سنوات تقريباً.

رئيس مجلس الخبراء المحترم.

إن هناك العديد من الاسئلة والشبهات حول تغيير مرجع تحديد صلاحية المرشحين والسوابق التي سبق أن ذكرتها في رسالتي السابقة تشير إلى أنك لم تكن على علم بها حتى يوم طرحها، ولذلك فإنني أطرح عليك بعض الأمور حتى لا تتكرر تلك الواقعة، وأرجو أن تلقى رعاية كافية منك ومن الخبراء وذلك من أجل إزالة الشبهات أملاً في تدعيم مكانة الزعامة عن طريق إجراء إنتخابات على أكبر قدر من النزاهة والقوة في الدورة الرابعة للمجلس.

السيد مشكيني.

لقد لمست جيداً ميلك إلى الإمام الراحل وأفكاره المتعلقة بالقيادة الشعبية، كما أنني على يقين بتمسكك بالتعاليم الدينية ومنهج الإمام علي وأفكاره فيما يخص دور الشعب في شرعية الحكومة. كما أنني على يقين كذلك من أنك ومجلس إدارتكم والخبراء الموقرون تحيطون بجميع التطورات العالمية والظروف الداخلية إحاطة تامة وتوافقوني الرأي في أنه لا يمكن المحافظة على النظام في ظل عالمنا المعاصر الملئ بالإضطرابات إلا عن طريق القضاء على كل دوافع اللامبالاة واليأس وزيادة دوافع الشعوب للمشاركة وشعورها بأن لها دوراً مؤثراً في كافة التطورات والقرارات في البلاد.

السيد مشكيني.

تعلمون أن هناك بعض السلبيات في قوانين إنتخابات مجلس الخبراء ولديّ بعض الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في إزالة هذه السلبيات وهي :

١ ـ إن تخويل بعض الأفراد المعينين من قبل الزعيم مهمة بحث صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الخبراء هو أمر يمكن أن يثير الشبهات حول إنعدام الحيادية أو عدم قدرة الأعضاء المنتخبين على أداء واجبهم الدقيق المتمثل في الرقابة على الزعيم. بينما في عهد الإمام لم يكن هناك من يمكنه التشكيك أو إثارة الشبهات فيما يتعلق بالخبراء الكبار الذين تم التصديق على صلاحيتهم من جانب علماء الحوزة الكبار وحصلوا على أصوات المواطنين ـ عند قيامهم بإنتخاب الزعيم العظيم. واليوم ايضاً تحثنا الوصية الدينية «البعد عن مواطن الشبهات» أن نعمل على تعديل الأسلوب الذي يعد، كما يقول البعض الدائرة المغلقة لتأييد الصلاحية.

٢ ـ حتى مع إفتراض الحياد التام لإعضاء مجلس الصيانة، فإنه نظراً لأن جميع الإنتخابات السابقة لمجلس الخبراء قد شهدت ترشيح فقهاء مجلس الصيانة وهو المحتمل ايضاً في الإنتخابات القادمة بنسبة تكاد تصل إلى ١٠٠٪ فإن تفويضهم البت في صلاحية المرشحين يعد أمراً غير مقبول منطقياً. كما إنه يعد من الصعب مع الأسف القول بحيادية بعض أعضاء مجلس الصيانة بعد أن أعلنوا على الملأ سعادتهم بنجاح

أحد التيارات السياسية وفشل تيار آخر في الإنتخابات التشريعية والإنتخابات الرئاسية.

فمن المؤكد أن إقتراحي الخاص بحرمان مجلس صيانة الدستور من حق البت في صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الخبراء يعد مطابقاً للقاعدة العقلانية والفقهية «رد شهادة العدول ذوي المصلحة في المحاكم والدعاوي».

٣ ـ أعاود التأكيد على أن واجب زعيم النظام لا يقتصر على القواعد الفقهية وذلك لأن مؤسس الجمهورية الإسلامية العزيز بعيد النظر قد أعلن في آخر موقف له أثناء إعادة النظر في الدستور أن المرجعية ليست شرط الزعامة وإنما تكفي مرتبة الإجتهاد لتولي هذا المنصب، لأن المرجعية ترتبط بالأحكام الشخصية والدينية للمؤمنين أكثر من إرتباطها بالأحكام السياسية والإجتماعية للدين الإسلامي، بينما يزيد منصب الإمامة والولاية عن هذا بالمسؤولية السياسية والإجتماعية الكاملة ولا مفر له من الإحاطة بالعلوم الإنسانية الحديثة. وإذا كان التمكن الكامل من الفقه هو الشرط الأساسي لتولي منصب الزعامة ضماناً للثقة في مطابقة قرارات الدولة للأحكام الدينية، وهو ما جعل من وجود الفقهاء الكبار في مجلس الخبراء أمراً لا بد منه فإن واجبات مؤسسة الزعامة تتسع إلى حد يجعل نجاحها مستحيلاً دون وجود عدد من النخبة أصحاب الرأي في العلوم المختلفة. ولحسن الحظ إن عدداً كبيراً من الفقهاء الكبار وعلماء الدين هم من أصحاب الرأي في العلوم الحديثة التي تعد إجادتهم لها من لوازم أداء واجبهم، إلا أن هذا لا يكفي. وبعبارة أخرى أقول أن إلقاء كل المسؤولية في الدائرة الواسعة من الواجبات والتكليفات على عاتق مجموعة من الأفراد الذين هم في الغالب من العلماء وأصحاب الرأي في العلوم الفقهية وعلوم الحوزة يعد في حالات عدة تكليفاً لهم بما لا يطيقون. مثلما يعد وضع العلم في الفقه والورع في الدين شرطاً لإختيار العلماء والخبراء في مختلف العلوم الإنسانية امراً غير عقلاني وغير مقبول.

ولذلك فإنني اعتقد أنه من الضروري العمل على مشاركة المرشحين المتخصصين في العلوم والفنون المختلفة ضماناً لتلبية المطالب الجادة للمحافل العلمية والسياسية، بل والحوزوية، وكذلك بث الثقة في كفاءة المجلس وقدرته على أداء واجباته المتعددة. فمفهوم الحكم في العالم المعاصر هو مفهوم واسع وجامع يحتاج،

إلى جانب علم الفقه، إلى العلوم الاخرى مثل علم السياسة والاقتصاد والإدارة والقانون والإجتماع وغيرها من العلوم. وهناك الكثير من أعضاء النخبة الدينيين غير المنتمين للحوزة من أساتذة الجامعات والثوريين الذين يمكنهم وضع تجاربهم وعلومهم الغزيرة تحت تصرف مجلس الخبراء، فلا يجب أن يحرم النظام من فكر وإلتزام مديري وأساتذة الجامعات والمفكرين المسؤولين المؤمنين ومنهم السيدات المثقفات فكيف تصل المرأة إلى مجلس خبراء الدستور (وهو الذي اضطلع بمسؤولية تأسيس الجمهورية الإسلامية) ولا تصل إلى مجلس خبراء الزعامة؟ إنه ولا شك سؤال خطير. وقد وصلت المرأة المؤمنة المسلمة في الحوزات العلمية إلى مرتبة الإجتهاد كما حققت خبرات عدة ومعارف غزيرة في الجامعات والمؤسسات الإدارية، وكما تعرف إن المفهوم العظيم للفقه والاجتهاد لا يعني فقط الاصطلاحي الحوزوي، فقد قال الإمام إن الاجتهاد بمعناه الإصطلاحي الحوزوي لا يكفي، وإنما يعني فهم الدين وبذل الجهد في سبيل إدراكه، وهذا الأمر لا يقتصر على الرجال أو على أعضاء الحوزة. ومن البديهي أن الشعب الإيراني الواعي المتدين الذي يدرك جيداً دور الفقه في إدارة البلاد والمكانة الفقهية لزعيم النظام سوف يدقق جيداً في إختياره ولن يقبل إلا بوجود علماء الدين الأعلام في مجلس خبراء الزعامة، كما إنه يمكن عند تعديل لائحة إنتخابات الخبراء إتخاذ التدابير التي تحفظ هذا الوجود.

في النهاية أعاود ثانية التأكيد على أن مقترحاتي هذه تهدف إلى إزالة بعض الشبهات المحتملة قبل أن تكون نداء في سبيل تأييد مساعي بعض الخبراء الموقرين لتعديل لائحة مجلس الخبراء. وأنني على يقين من أن النظر إلى هذه المقترحات بعين العناية من شأنه أن يكون أفضل السبل لدعم مكانة زعيم النظام الجليل الحالي الذي تم إختياره من قبل فقهاء الدورة الأولى لمجلس الخبراء بوصفه أجدر شخص يتحمل هذه المسؤولية، وأسأل الله العلي القدير التوفيق والسلامة لك وللخبراء العظام لأداء واجباتكم القانونية على أكمل وجه.

صحيفة شرق (٢٠٠٥/١١/٦) ـ مختارات إيرانية عدد ٦٥
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥

الفصل الخامس

إيران بعين العرب

- «شن النظام الخميني العنصري عدوانه المسلَّح.. وأخذ المسؤولون الإيرانيون يصرِّحون بأنهم يريدون احتلال العراق, فقررت القيادة العراقية الرد على العدوان ودخول القوات المسلَّحة العراقية الأراضي الإيرانية»

التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي،
للصف الثالث المتوسط،
العراق (قبل سقوط النظام)

- «إيران جمهورية, قامت فيها ثورة شعبية إسلامية معادية للصهيونية وتقف إلى جانب حركات التحرر وتساندها».

(مبادئ الجغرافية العامة والعالم.
الأول اعدادي، دمشق)

عرفت العلاقات الإيرانية ـ العربية مراحل من المد والجزر، ومن التقدم والتراجع. بدأت بالتوتر والاتهام المتبادل في أثناء الحرب مع العراق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). ثم اتجهت تدريجاً نحو الاستقرار بعدما تجاوزت مرحلة انتقالية تراجعت فيها الشكوك وتقدمت فيها المصالح المتبادلة ثم المخاوف المشتركة. وقد لعبت التطورات الإقليمية أدواراً أساسية مباشرة في حالات التوتر والتهدئة والاستقرار. في حين لعبت التحولات الداخلية في إيران أدواراً مساعدة على تلك التحولات. في حين لم تحصل تغييرات داخلية مهمة في الدول العربية لها تأثير على سياساتها الخارجية تجاه إيران. فما جرى في الداخل الإيراني من صعود التيار الإصلاحي (١٩٩٧) لم يبدل في اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو جوارها العربي. بل زاد من رسوخ تلك السياسة واستقرارها، على قاعدة الانفتاح ونزع التوتر. لأن جهود إيران كلها في أثناء الحرب مع العراق كانت مكرَّسة للدفاع. كما يحصل عادة في أي حرب يتعرَّض لها أي بلد. إذ تتراجع الانقسامات الداخلية، وتفرض الحرب نفسها أولوية وحيدة من الاستعداد والتعبئة. . . بدل أية أولويات أخرى تنموية أو سياسية أو ثقافية. في حين برزالخلاف بعد توقف الحرب في إيران حول أولويات تلك التنمية. كما أن التيارات السياسية الإيرانية لم تكن بمثل ذلك الوضوح من الاختلاف في التوجهات والرؤى، ولم يكن بمقدورها أن تكون كذلك، في أثناء الحرب. ولا في ظل وجود الإمام الخميني وشخصيته الكارزمية التي لم يختلف حول مرجعيتها وقيادتها أحد . .

بدأت إيران بعد توقف الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ حقبة جديدة مع رئاسة الشيخ هاشمي رفسنجاني، اتخذت من «الإعمار والبناء» استراتيجية لها. ومن هذه الاستراتيجية اشتقت تسمية الاتجاه الذي تحلّق حول الشيخ رفسنجاني «كوادر البناء». وكان من الطبيعي أن تحرص إيران، التي خرجت لتوها من حرب مدّمرة، على تجنب أي تهديد بتجربة مماثلة، وعلى الانفتاح وحسن الجوار، لتتمكن من ذلك «البناء». فبدأ ذلك الانفتاح على دول الخليج العربية، وعلى أوروبا. ثم ازداد رسوخاً في حقبة الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥). وقد ساعدت التحولات التي جرت في محيط إيران الإقليمي على تعزيز ذلك الاتجاه. فلو استمرت الحرب سنوات إضافية، على سبيل المثال، لاستحال على إيران أن تبدِّل أولويتها الدفاعية إلى أولوية تنموية. كما أن العلاقات الإيرانية ـ العربية لم تكن بين طرفين إثنين. بل بين طرف هو إيران، وأطراف هم العرب. لكل واحد منهم سياسة مختلفة إزاء إيران، وصلت إلى حد التناقض. وتراوحت بين الاستراتيجية والثابتة، مع سوريا، وبين المتوترة مع مصر ودول أخرى، إلى الحرب الضروس طيلة سنوات مع العراق.

ويطلق بعض الباحثين الإيرانيين على هذا التحول في إيران من «الدفاع عن الثورة» إلى «التنمية والإعمار» نظرية «المحور» التي مرَّت بثلاث مراحل:

ـ الأولى هي: «بسط المحور». أو ما يسمى بنظرية تصدير الثورة. التي استمرت منذ انتصار الثورة حتى انتهاء الحرب مع العراق، عام ١٩٨٨. في هذه المرحلة كانت مصالح «الأمة الإسلامية» أقوى من مفهوم «المصالح القومية». وقوبلت القومية بالرفض لأنها كانت تطرح في مقابل الإسلام.

ـ الثانية هي: «الحفاظ على المحور». أي حماية النظام كقيادة عامة للثورة الإسلامية العالمية. والحفاظ على النظام هو هدف قومي في الوقت نفسه.

ـ الثالثة هي: «تنمية المحور». وتقوم هذه النظرية على أن الدولة الفقيرة لا تستطيع تصدير ثورتها ولا تستطيع البقاء. ومع هذه النظرية بدأ استخدام مصطلحات «التنمية الوطنية والقومية»، وعدم التعارض بين «مصالح الإسلام» والمصالح القومية.

ويرى أحمد نجيب زادة أستاذ العلاقات الدولية في جامعة طهران «أن الطابع الإسلامي طغى على سياسة إيران الخارجية في السنوات الأولى من الثورة. فأخذ

المسؤولون الإيرانيون يتعاملون مع العالم العربي على أساس أنه عالم إسلامي. ثم طغى الطابع الوطني على سياسة إيران الخارجية نتيجة الحرب مع العراق. واليوم تسيطر الواقعية والرغبة في الانفتاح على العالم الخارجي ضمن شروط تلائم طهران».

في حين يعترف نائب وزير الخارجية الإيراني السابق أحمد سلامتيان، «بأن إيران اضطرت إلى تقليص طموحاتها في المنطقة العربية إلى أدنى حد، وبأنه لم تعد هناك مشاكل جدية عميقة تهدِّد التعاون بين الإيرانيين والعرب...»[١].

في مقابل ذلك يفسِّر كثير من الباحثين العرب منشأ التوتر في العلاقات الإيرانية ـ العربية بالإصرار الإيراني على «تصدير الثورة». من خلال الدعم الذي قدمته إيران إلى قوى وجماعات إسلامية وخصوصاً في بلدان الخليج لتحقيق ثورة مماثلة لتلك التي حصلت في إيران[٢].

هذا الربط «العربي» لتوتر العلاقات الإيرانية ـ العربية بـ«تصدير الثورة»، وإغفال البيئة الإقليمية كأساس لذلك التوتر، يقصد منه تحميل إيران وحدها تلك المسؤولية. علماً بأن هذه البيئة وتحولاتها هي التي سمحت بشكل رئيسي بذلك التحول في العلاقات الإيرانية ـ العربية التي مرت بأربع مراحل هي:

١. مرحلة الحرب مع العراق وتداعياتها ـ مرحلة التوتر ـ (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

٢. مرحلة احتلال الكويت ومؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية (١٩٩١ ـ ١٩٩٦) ـ مرحلة التهدئة ـ

٣. مرحلة التعثر في عملية التسوية وبدء الانتفاضة في فلسطين ـ مرحلة الاستقرار ـ (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠).

٤. مرحلة ما بعد احتلال العراق (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤) استمرار التعاون والاستقرار رغم المخاوف والتنافس.

---

(١) ندوة نظمها «معهد العالم العربي» في باريس حول «سياسة إيران العربية» راجع جريدة الوطن. (السعودية) في ٦/ يناير ٢٠٠٥.

(٢) راجع على سبيل المثال: جمال سند السويدي، «المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج العربي والولايات المتحدة الاميركية» في إيران والخليج، البحث عن الاستقرار. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

وهذا يعني أن تصدير «الثورة» لم يكن، على المستوى العملي، مشروعاً ممكناً في السنة الأولى من عمر الثورة، أي في الوقت الذي لم يشعر فيه النظام الإيراني بعد بالاستقرار أو بالثبات. وإنما كان مشروعاً «فكرياً» ومشروعاً «ثورياً» يعكس نشوة الانتصار الذي تحقق على أعتى نظام ديكتاتوري ومستبد. كما يعكس حالة من الاعتزاز والثقة المفرطة بالنفس التي رأت في نجاح «النموذج الإيراني» تجربة ينبغي على الحركات الإسلامية الأخرى الاقتداء بها أو تقليدها. من هنا تلك التصريحات التي أطلقها بعض القادة وعلماء الدين الإيرانيين من أجل تصدير الثورة. في الوقت الذي شدد فيه البعض الآخر على أهمية «تصدير» فكرة الثورة وليس الثورة نفسها. ولم يتحول مشروع «تصدير الثورة» إلى مشروع «عملي» إلا بعد الحرب العراقية الإيرانية التي وقفت فيها الدول العربية كافة، باستثناء سوريا، خلف العراق، وفي مقدمتها دول الخليج. ما دفع إيران أو بعض مراكز القوى فيها، التي كانت شديدة التنوع في تلك الفترة إلى الضغط على هذه الدول، من خلال دعم أو تشجيع بعض الحركات الإسلامية لتهديد الاستقرار الداخلي أو لزعزعة الأمن ثمناً لدعم العراق، ولإفشال المشروع العراقي ـ العربي ـ الدولي، الذي يستهدف محاصرة الثورة وتطويق نفوذها وامتداد تأثيراتها إلى دول الخليج أو إلى العراق حيث التعاطف الشعبي الإسلامي والمذهبي مع إيران كان على أشده. . . من هنا تعتبر الحرب التي شنها العراق على إيران والتي استمرت ثماني سنوات، هي أصل مرحلة التوتر والتصعيد المتبادل في العلاقات الإيرانية ـ العربية. والسبب الرئيس هو تلك الحرب وتحالفاتها أكثر مما هو طبيعة المؤسسات الحاكمة في إيران أو آلية صنع القرار فيها. وقد نتج التوتر في هذه المرحلة عن استراتيجيتين متعارضتين: الأولى عربية ـ دولية كانت ترى أن عزل إيران وتطويقها ومحاصرتها سوف يؤدي إلى «تهدئتها وإلى كبح جماحها». والثانية إيرانية كانت ترى أن مناكفة القوى المواجهة لها، وعدم الإذعان لها، ومحاولات التخريب عليها والتهديد بضرب مصالحها، سوف يُفشل أهداف الحرب ويدفع بتلك القوى إلى الاعتراف بإيران كقوة إقليمية لا يمكن تجاهل دورها في منطقة الخليج[1].

(١) راجع جيرالد جرين: «إيران وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين»، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ ص ٢٥ ـ ٣٨.

١ ـ إن المناخ الداخلي الإيراني في السنة الأولى من عمر الثورة لم يكن يسمح بأولوية «تصدير الثورة» على الرغم من التصريحات التي أطلقها بعض القادة أو بعض رجال الدين حول أهمية ذلك«التصدير» وضرورته في المفهوم الإسلامي. لأن الاهتمام الأساس بالنسبة إلى أركان النظام كافة كان متوجهاً نحو الداخل ونحو المخاطر المحدقة بالنظام الجديد. فالصراعات بين أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية وبين القيادات الدينية مثل آية الله بهشتي وسواه كانت على أشدها حول قضايا أساسية خارجية وداخلية.

والمخاوف من جنرالات الجيش الذي تربى في المعاهد الأميركية وفي حضن الشاه، لم تكن قد هدأت، وحملات تطهيره كانت لا تزال مستمرة. والقوى السياسية المختلفة ذات الأهداف المتناقضة الإسلامية وغير الإسلامية، وصراعها على السلطة مثل «حزب تودة»، وجماعة «مجاهدي خلق» «والحزب الجمهوري الإسلامي» وسواهم من جمعيات، ومنظمات، وأحزاب، كانت تزداد يوماً بعد يوم. والسلاح الذي حصلت عليه تلك القوى من ثكنات الجيش أثناء المواجهات الشعبية معه قبل سقوط ثكناته كان لا يزال بين يديها ويمكن اللجوء إليه في أي لحظة. وهذه الأوضاع غير المستقرة هي في الوقت نفسه أحد أهم الأسباب التي شجعت الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) على شن الحرب، واعتقاده أن الانتصار فيها سيكون سهلاً، وفي أسابيع أو أشهر معدودة. . .

٢ ـ بدأ الخروج من «نفق» هاتين الاستراتيجيتين المتعارضتين باتجاه التهدئة المتبادلة، مع توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية وبعد احتلال العراق الكويت. فقد بدَّل هذا الاحتلال أولويات التهديد الاستراتيجية خصوصاً في منطقة الخليج وأصبح العراق (هو التهديد المباشر) وليس إيران (التهديد المفترض). وقد ساعد على هذا التبدل الموقف الإيراني الذي ندَّد بالإحتلال العراقي، وبالتدخل الأجنبي في الوقت نفسه. . ما مهَّد لإعادة نظر عربية وخليجية وحتى دولية (أوروبية بالدرجة الأولى) في طبيعة العلاقة المفترضة مع إيران وخصوصاً أن هذه الأخيرة بدأت مع ولاية الشيخ رفسنجاني الرئاسية الأولى في عام ١٩٨٩ مرحلة إعادة الإعمار والبناء، ترافقت مع «براغماتية»

ودعوات إلى الانفتاح على العالم. . . ، إلا أن العلاقات العربية ـ الإيرانية لم تتقدم بالوتيرة المفترضة من التطبيع ومن إعادة بناء الثقة. بل بقيت في إطارها البارد نسبياً، الذي لم يخلو بدوره من التوتر المتقطع. ولكن من دون العودة إلى السخونة السابقة. وكان لموقف إيران من انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ «لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، مباشرة بعد تحرير الكويت (حرب الخليج الثانية) دوراً مهماً في عدم تقدم تلك العلاقات. فقد رفضت إيران منذ البداية فكرة هذا المؤتمر. في الوقت الذي لبى العرب دعوة واشنطن إليه. ورفضت إيران فكرة التصالح مع إسرائيل. في الوقت الذي اعتبر فيه العرب أن هذا التصالح سيمّهد لحصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة ولإنهاء هذا الصراع الذي لا يمكن حسمه بالوسائل العسكرية. . وقد جاء الموقف الإيراني الرافض لفكرة المؤتمر وللسلام مع إسرائيل معارضاً للموقف الرسمي العربي بهذا الشأن. ولم تكتف إيران برفض الاتفاقيات التي عقدها الفلسطينيون والأردن مع إسرائيل بل قدمت الدعم المادي والمعنوي والسياسي للحركات المناهضة للعملية السلمية في لبنان وفلسطين. . ما جعل إيران تبدو في نظر كثير من الدوائر العربية والدولية بأنها تستعيد دورها القديم في «تخريب السلام»، وفي البحث عن موقع إقليمي مناسب. . .

تراجعت مع ذلك نسبة التوتر في العلاقات العربية ـ الإيرانية مقارنة مع مرحلة الحرب وعرفت بعض «الإختراقات» الإيجابية وخصوصاً على مستوى العلاقة مع دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي استؤنفت العلاقات معها في عام ١٩٩٢.

٣ ـ لم تدخل العلاقات العربية ـ الإيرانية مرحلتها الثالثة، أي ما يمكن أن نطلق عليه مرحلة الإستقرار وغياب التوتر إلا في عام ١٩٩٦ بسبب التطورات في داخل «عملية التسوية» نفسها، وفي الإطار الإقليمي الأوسع.

فقد أقلق مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي روَّج له شيمون بيريز والولايات المتحدة الأميركية العرب لأنه يريد أن يجعل من التطبيع الإقتصادي بديلاً من التقدم في التسوية السياسية المطلوبة. . . كما تبين أن خليفة بيريز، بنيامين نتنياهو غير مكترث بكل العملية السلمية وغير مستعد لتنفيذ الإتفاقيات التي وقعت في أوسلو مع

الفلسطينيين. وأن الولايات المتحدة الأميركية لا تمارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل تنفيذ تلك الإتفاقيات في الوقت الذي تستمر في حصار العراق وفي اتهامه بعدم تنفيذ القرارات الدولية. . .

كما أيدت واشنطن ودعمت إتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي في العام ١٩٩٦ الذي استفز العرب وإيران معاً واعتبروه تهديداً لأمنهم القومي. وفي هذه البيئة الإقليمية، وفي هذا المناخ من التشدد الإسرائيلي والإنحياز الأميركي له، تقاربت المواقف العربية ـ الإيرانية (قبل وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة). كما أدى التراجع الحاد في أسعار النفط عامي ١٩٩٤و١٩٩٦ إلى دق ناقوس الخطر المشترك في كل من إيران ودول الخليج العربية، التي بدأت تعيش معاً أزمات إقتصادية وتضخم لم يسبق له مثيل منذ عشرين سنة. في هذا الوقت بالذات كانت إيران أيضاً تعيش تحولاتها الداخلية التي أوصلت السيد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٧ ، فأتى حاملاً معه نظرته الفكرية والفلسفية إلى التغيير والإصلاح الداخليين، وإلى الحوار والإنفتاح الخارجيين. ما خلق إرتياحاً واسعاً في الأوساط العربية التي باتت على استعداد لقبول إيران في المنظومة الإقليمية كقوة إسلامية محتملة إلى جانب القوة العربية سواء في مواجهة التعنت الإسرائيلي، أو في مواجهة «الشرق الأوسط الجديد» أو حتى في مواجهة الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي. . .

وقد عزز هذا الاستعداد العربي لقبول إيران والإعتراف بدورها ومكانتها فشل الاحتواء الأميركي لها، واقتناع دول الخليج بأن أمن الخليج لا يمكن أن يتحقق من دون مشاركة إيرانية، وتراجع المخاوف من مشاريع إيرانية لتقسيم العراق، أو للتدخل في شؤون دول المنطقة الداخلية.

كما أن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠ بانسحاب جيش الإحتلال الإسرائيلي من دون قيد أو شرط أو حتى مفاوضات، زاد من تقدير الدور الإيراني الذي ساهم إلى جانب سوريا، في هذا الانتصار من خلال الدعم المباشر الذي قدمته إيران طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي صنعت هذا الانتصار. ومن دون أن ننسى التأييد الرسمي المتواصل للإنتفاضة الفلسطينية منذ اندلعت أيضاً عام ٢٠٠٠ .

٤ ـ حافظت العلاقات العربية ـ الإيرانية على استقرارها بعد سقوط النظام العراقي. لأن الحرب الأميركية على الإرهاب والتهديدات التي أطلقتها في كل اتجاه حتى نحو الحكومات العربية والإسلامية، أربكت معظم دول المنطقة، خاصة وأن غياب النظام العراقي المفاجئ، واستبدال موقع العراق ودوره بالاحتلال الأميركي وبالفوضى وعدم الاستقرار في وقت واحد، أحدث خللاً كبيراً في المنظومة الإقليمية؛ تتحمل الولايات المتحدة الأميركية وحدها وليس أي دولة من دول المنطقة مسؤوليته المباشرة، لأنها السبب في تلك الحرب. في حين كانت الدول العربية وإيران ضد حصولها. وكانت تفضل بقاء الأمور على حالها. أي نظام محاصر غير قادر على التهديد. كما تلاقت المواقف الإيرانية والعربية في مرحلة ما بعد إسقاط النظام، من الاعتراف بالمجلس الإنتقالي، ثم بالحكومة المؤقتة، إلى دعم العملية السياسية (الإنتخابات)... مع الاتفاق الثابت على وحدة العراق ورفض أي تقسيم له...

وعلى الرغم من إتهام إيران تارة بأنها العدو الأول للعراق[1] وطوراً بأنها تتدخل في الإنتخابات.. أو بأنها تسعى لإقامة «هلال شيعي» يمتد عبر العراق إلى سوريا ولبنان[2]. لم تتراجع علاقات إيران ـ العربية. ولم يهتز الإستقرار الذي اتسمت به في السنوات السابقة؛ إلا أن القلق بدأ يتسرب إلى جسد ذلك الإستقرار بسبب المخاوف المتبادلة من طبيعة النظام المقبل في العراق، ومن حجم النفوذ المتوقع لكل طرف (إيران، العرب) في ذلك النظام.

لقد ساعد على التقارب العربي ـ الإيراني، التحولات والتهديدات التي أحاطت بالعرب والإيرانيين: من تعثر التسوية إلى اندلاع الانتفاضة إلى السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وما ساعد في هذا التقارب وجعله أكثر استقراراً، إن إيران باتت على استعداد للتعاون مع النظم العربية في إطار تفهم الخلاف، وفي إطار تبادل المصالح قبل الأولويات الأيديولوجية وبات العرب في الوقت نفسه ينظرون إلى إيران كقوة يجب التعاون معها، ولا يمكن تهميشها أو تجاهل دورها.

(١) كرر وزير الدفاع العراقي في الحكومة المؤقتة حازم الشعلان هذا الاتهام مرات عدة..

(٢) راجع تصريح الملك الأردني عبد الله بن الحسين، السفير (والصحف الأخرى) في ٩كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

كما أن اهتمام إيران المتزايد بشؤونها الداخلية في مواجهة الفساد، والأزمة الإقتصادية ومشكلة البطالة، وتعرضها المتواصل للضغوط والتهديدات الأميركية... جعلها أكثر استعداداً للإبتعاد عن بؤر التوتر في علاقاتها مع دول الجوار. وهذا هو جوهر خطاب الرئيس محمد خاتمي منذ وصوله إلى السلطة في عام ١٩٩٧. ومن يدقق جيداً في طبيعة هذا الخطاب، وفي طبيعة المشروع الإصلاحي الذي لم يرتح إليه المحافظون لن يجد أي خلاف حول طبيعة العلاقة الإيرانية العربية، أو الإيرانية ـ الأوروبية.. فمثل هذه العلاقات شهدت تحولات وتقلبات عدة حتى وصلت إلى مرحلة الاستقرار مع بداية رئاسة خاتمي. أما موضوعات الخلاف بين التيارين الإيرانيين فتتركز كما سبق وأشرنا حول إدارة البلاد إقتصادياً وحول فساحة الحرية والثقافة، وحول حدود ولاية الفقية. وهذه الموضوعات هي التي تخضع المواجهات حولها إلى طبيعة السلطة القائمة في إيران، وطبيعة صناعة القرار فيها. بينما تبدو الرغبة في علاقات إيرانية مستقرة مع دول العالم الأخرى، وفي مقدمتها الدول العربية، رغبة إيرانية شاملة لا تقتصر على تيار من دون الآخر. وقد يكون لافتاً الإشارة إلى ما أعلنه رئيس مجلس الشورى السابق ناطق نوري وهو أحد أبرز رموز المحافظين عن عدم معارضته تغيير اسم أحد شوارع طهران (خالد الإسلامبولي) إذا كان ذلك شرطاً مصرياً لإعادة العلاقات بين البلدين. ذلك أن إيران دولة كبيرة لها تقاليدها الخاصة في مجال السياسة الخارجية، وقد رأت إيران كدولة أن الظروف الخارجية والداخلية في مطلع التسعينات تسهل، بل تفرض، التقارب مع دول الجوار والإنفتاح على العالم[1]، وهذا ما حدث في المراحل اللاحقة.

الإدراك العربي الرسمي لإيران:

كيف تشكلت بموازاة هذا التطور في العلاقات الإيرانية ـ العربية، صورة إيران لدى الجانب العربي بعد انتصار الثورة الإسلامية؟

تعكس الكتب المدرسة العربية صورة ثابتة نسبياً لإيران؛ لأن هذه الكتب لم تتغير منذ عقود. (باستثناء الكتب العراقية التي تغيرت في أثناء الحرب مع إيران في ظل النظام

(١) نيفين مسعد، مرجع سابق ص ٢٤٦.

السابق). ولأن الصور الأخرى التي تقدمها وسائل الإعلام (الصحف والقنوات الفضائية...) تتبدل في كثير من الأحيان بتبدل وتيرة العلاقات العربية مع إيران مداً وجزراً. على الرغم من التأثير الأقوى لهذه الوسائل في تكوين الاتجاهات أوفي تغيير الرأي العام.

وبالعودة إلى خمس مجموعات من كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، وهي الكتب الرسمية المعتمدة في العراق (قبل سقوط النظام) وسوريا والمغرب ومصر والسعودية في السنوات الأربع للمرحلة المتوسطة، بحثنا عن تلك الصورة التي تُقدم إلى الناشئة العرب عن إيران. فتم تحليل كل سلسلة على حدة للتعرف على عناصر الصورة التي تقدمها عن إيران. وعلى مدى تطابق أو اختلاف تلك الصورة(أو الصور) عن سياسات الدولة الرسمية. وكان من الطبيعي أن تبرز صورة الذات. الوجه المقابل لصورة الآخر خصوصاً عندما تكون هذه الأخيرة سلبية. وتحتاج إلى النقد أو إلى الاتهام.

أولاً: إيران في الكتب المدرسية العراقية(*):

تشكّلت عناصر هذه الصورة من دخان الحرب مع إيران. فتغيرت محتويات الكتب لتتلاءم مع أهداف تلك الحرب ومع ضرورات التعبئة ضد «العدو»، والدفاع عن «الأمة وأمجادها». وصورة إيران هي صورة منمطة لم تتغير «منذ فجر التاريخ الإسلامي». فالإيراني هو دائماً الفارسي العنصري اللئيم الذي تآمر منذ عصر الخلافة الراشدة وصولاً إلى «قادسية صدام المجيدة» ضد الأمة العربية ووحدتها، وضد حضارتها العربية الإسلامية، وضد لغتها، وهو الذي اعتاد التعاون مع الأجنبي من أجل تحقيق هذه الأهداف وتحقيق مطامحه الخاصة أيضاً. الإيرانيون هم أولئك الغزاة، والشر المطلق الذي ينبغي ردعه عن غيه لأنه الخطر الدائم الذي يهدد الأمة ومصيرها. هذه الصورة التي تقدمها الكتب المدرسية، لا تنفصل، عن صورة الذات. أي الصورة التي تشمل الأمة العربية والعراق وحزب البعث والرئيس العراقي في وقت واحد. والعلاقة الجدلية بين الصورتين تبدو ضرورية ضرورة النور والظلام، وضرورة الضد الذي «يظهر حسنه الضد».

(*) تعذر بسبب عدم الاستقرار في العراق، واستمرار الاحتلال دراسة الكتب المعتمدة بعد سقوط النظام، التي لم تتضح طبيعة مقرراتها وأهدافها. وما إذا كانت موحدة في كل المناطق أم لا؟. كما لم تتضح أصلاً طبيعة «النظام الجديد» واتجاهاته نحو دول الجوار حتى مطلع عام ٢٠٠٦.

فقد «أخذ التآمر الفارسي يتصاعد على العروبة والإسلام بعد انتصار العرب الحاسم في معركة القادسية وتحرير العراق من سيطرتهم والقضاء على دولتهم الفارسية مستغلين خُلق العرق وإنسانيتهم»[١]وكان الفرس وراء اغتيال الخلفاء الراشدين الثلاثة (رضي الله عنهم)[٢].

وواصل الفرس عداءهم للأمة العربية ودولتها الموحدة في عصر الأمويين عن طريقين رئيسين:

أولهما العداء الديني والفكري: وهذا العداء أُطلق عليه الشعوبية والزندقة[٣] لأن الفرس أرادوا تشويه الدين الإسلامي وحاولوا تحريف القرآن والسنّة النبوية الشريفة وطعنوا اللغة العربية التي هي موضع اعتزاز العرب ورمز وحدتهم القومية...[٤].

ثانيهما العداء السياسي: الذي حاول فيه الفرس تقويض بناء الدولة القوية عن طريق إثارة الفتن والاضطرابات والإشتراك فيها[٥].

و«تصاعد العداء الفارسي للدولة العربية في العصر العباسي...»عن طريق العداء الديني والفكري، وطريق التآمر السياسي.

و«قد كانت جهود الخلافة عظيمة في وقفتها القومية والتاريخية عندما تصدت لجميع حركات الفرس الشعوبية...»[٦].

«وإن قضاء العباسيين على الفرس كان نتيجة طبيعية بعد أن أساءوا التصرف واستغلوا مراكزهم إلى درجة هُدِّد معها كيان العباسيين وعروبة دولتهم...»[٧]

ولم يقتصر عداء الفرس للعرب على العصور القديمة وحدها بل استمر عبر الحقب التاريخية المختلفة، «فالعهد الصفوي تآمر مع المستعمرين خدمة لأهدافه

(١) التاريخ العربي الإسلامي، للصف الثاني المتوسط (بغداد، وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص٢٤ - ٢٥.
(٢) التاريخ العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٧٥.
(٣) التاريخ العربي الإسلامي، الصف الثاني المتوسط، ص ٧٤.
(٤) المرجع نفسه، ص ٧٥.
(٥) المرجع نفسه، ص ٧٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ٨٧-٨٨.
(٧) تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، للصف الرابع العام، ص ٤٢.

التوسعية. والشاه رضا بهلوي احتل الأهواز وضمها إلى الأراضي الإيرانية وسيطر أيضاً على الجزر الثلاث في الخليج العربي».

والشاه إسماعيل اتخذ من الدين غطاءً لتوسعاته في إيران والمناطق المجاورة لها. وكان العراق في مقدمة الأقطار التي تطلع إليها إسماعيل الصفوي... وقد مارس سياسة عنصرية في المدينة (بغداد) مغلفة بالطائفية.. ولم يترك الصفويون إبان حكمهم للعراق أي أثر يُذكر[1]، كما تعاون الفرس مع بقية القوى الأوروبية الغازية للسيطرة على الأراضي العربية. لذلك كان على العرب أن يقاوموا التحالف الأوروبي الفارسي الطامع في أرضهم»[2].

وعندما قامت ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ كان نظام الشاه في مقدمة الأطراف التي شنت العداء ضد الثورة في العراق لأنه كان يعرف أن أطماعه الفارسية لا يمكن أن تتحقق في قيام ثورة البعث في العراق...»[3].

ويتسم الفرس بنقض المعاهدات، والانقلاب على الإتفاقيات. «فبعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ وتنسيقاً مع الكيان الصهيوني أعلنت إيران وبشكل منفرد في نيسان ١٩٦٩ إلغاء المعاهدة العراقية الإيرانية لسنة ١٩٣٧ وأخذت تخطط لخطوات توسعية جديدة...»[4].

«... وقد أتيحت فرصة لعقد معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥... وقد نفذ العراق التزاماته كاملة، إلا أن إيران قبل ما يسمى(الثورة الإسلامية) في أيام الشاه وبعدها، رفضت وماطلت في تنفيذ الفقرة الخاصة بالحدود البرية، مع أنها حصلت على نصف شط العرب»[5].

«القادسية» الثانية ضد الفرس هي «الملحمة البطولية الخالدة التي خاضها الشعب

(١) التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي، للصف الثالث المتوسط، بغداد، وزارة التربية، ١٩٩٤، ص ١٣.
(٢) التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي، للصف الثالث المتوسط، ص ١٧ و٢٢.
(٣) التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي، للصف الثالث المتوسط، ص ١٠٤.
(٤) الجغرافية العامة للصف الرابع العام، ص ٢١٨.
(٥) الجغرافيا العامة للصف الرابع، المرجع السابق، ص ٢١٩.

العراقي دفاعاً عن العراق والأمة العربية وحقق فيها النصر على العدو الفارسي الخميني العنصري، وقد سميت بقادسية صدام نسبة إلى القائد المنصور بالله صدام حسين الذي قاد المعارك البطولية الرائعة... مثلما فعل القائد سعد بن أبي وقاص في القادسية الأولى... قبل حوالي أربعة عشر قرناً من الزمن»[1].

أما الحرب فبدأت في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ لأن «النظام الخميني العنصري شنَّ عدوانه المسلَّح.. وأخذ المسؤولون الإيرانيون يصرِّحون بأنهم يريدون احتلال العراق، فقررت القيادة العراقية الرد على العدوان ودخول القوات المسلَّحة العراقية الأراضي الإيرانية..»[2].

وتشرح الدروس في سلاسل الكتب المختلفة كيف خلقت «قادسية صدام» حياة جديدة للشعب العراقي، وكانت الطريق لتحرير فلسطين وأنقذت الأمة العربية بل والعالم الإسلامي من السيطرة والعدوان الخميني الفارسي الحاقد على العروبة والمتعاون مع الصهيونية[3].

وفي مقابل خطورة الخصم وتهديداته وأطماعه التاريخية والراهنة ترسم الكتب المدرسية صورة للقائد الرئيس صدام حسين توازي في حجمها وأهميتها وشجاعتها تلك الخطورة والتحديات المفروضة على العراق والأمة. لهذا شددت فصول الكتب على دور القائد صدام حسين وعلى التطابق بينه وبين العراق، والأمة العربية. بحيث أصبح دور الأول حماية الإثنين الآخرين، والتهديد الذي يتعرَّض له الثاني تهديداً للأمة كلها، والدفاع الذي يقوده الأول، عبر الجبهة الشرقية في العراق، دفاعاً عن الأمة والعروبة قاطبة.

وفي إطار التأكيد على عدوانية إيران الذي يتكرر في معظم الكتب الدراسية تبرز من حين إلى آخر عملية ربط بين «العدوان الإيراني» و«العدوان الأمريكي الأطلسي» في

(١) التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف الثالث المتوسط، ص ١٠٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٦.
(٣) التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي، ص١٠٦ و١٠٨، والتربية الوطنية للصف الأول المتوسط ص٤٧ والتاريخ العربي الاسلامي للصف الثاني المتوسط ص ٥٠ و٦٠.

«أم المعارك». وكذلك مع المشاريع الصهيونية في المنطقة. علماً بأن «أم المعارك» التي أطلق عليها الأمريكيون «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت من احتلال العراق، لا تذكرها الكتب سوى ببضع كلمات، للإشارة إلى أنها كانت عدواناً تم التصدي له والإنتصار عليه، من دون أي توضيح لطبيعة هذه المعركة. وينطبق هذا الاختصار على إسرائيل نفسها. فباستثناء الإشارة إلى فلسطين المحتلة، كجزء من الأرض العربية ليس هناك أي تحريض يوازي التحريض ضد الفرس وإيران.

شكّلت المعلومات التي تكررت في معظم فصول كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية على امتداد ثلاث أو أربع سنوات عناصر ثابتة لصورة «الجار» الإيراني. عند الطالب العراقي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

١. إيران استمرار دائم لتاريخها الفارسي. لم يحصل فيها أي تغيّر حتى بعد الثورة الإسلامية التي لا تشير الكتب إلى حصولها على الإطلاق.

٢. الخميني وسياسته العدوانية استمرار لسياسة الشاهات السابقة في إيران، وصدام حسين استمرار لسياسة قادة العرب الأوائل.

٣. الفرس يريدون الانتقام للقادسية الأولى.

٤. الفارسي يبادر دوماً إلى الاعتداء ولا يقبل مبادرات السلام التي يعرضها عليه القائد العربي.

٥. الفرس ضد عروبة الخليج وضد الأمة العربية ووحدتها وضد وحدة الشعب العراقي.

٦. القومية الفارسية قومية عنصرية خلافاً للقومية العربية التي هي قومية إنسانية.

صورة ما قبل الحرب مع إيران:

في مقارنة مع مرحلة ما قبل الحرب نلاحظ أن إيران غابت عن المنهج الدراسي للسنوات الأربع في المرحلة المتوسطة[1]. فلا تذكر كتب التاريخ والجغرافيا والتربية أو

(١) أنظر الكتب التي تسنى لنا الإطلاع عليها، والتي تعود إلى مرحلة ما قبل الحرب مع إيران (أي ما قبل الثمانينات) وهي: التاريخ الحديث؛ تاريخ الحضارة العربية الإسلامية؛ الجغرافيا العامة، وكذلك كتب الإقتصاد، وعلم الاجتماع، والمطالعة والنصوص، والثقافة الأدبية، والمطالعة التوجيهية، والتربية الإسلامية، والتربية الوطنية.

كتب المطالعة والحضارة الإسلامية والنصوص الأدبية إيجابيات إيران ولا سلبياتها. بينما لم يختف بالمقابل تمجيد الذات والعقيدة والنظام.

أما عند الإشارات القليلة التي تذكرها تلك الكتب لإيران فنلاحظ موقفاً «إيجابياً» خلافاً للكتب التي صدرت في مرحلة الحرب، فعلى سبيل المثال يذكر كتاب التاريخ الحديث[1] في الفصل المخصص للحركات القومية في الشرق الأدنى «اليقظة القومية التي بدأت في إيران منذ أن نادى جمال الدين الأفغاني بمقارعة الاستعمار الأوروبي.. والحركة الوطنية لمقاومة استبداد الشاه والنفوذ الأجنبي عام ١٨٩٦...»[2]، كما تحمل النصوص اللاحقة من الكتاب نفسه إشارات أخرى «إيجابية» تقدّر سياسة الشاه رضا بهلوي «الذي انصرف إلى إصلاح الحالة الإقتصادية والإدارية في البلاد فاستخدم مهندسين من الألمان والإيطاليين، واستقدم خبراء ماليين أمريكيين نظموا مالية الحكومة الإيرانية.. واهتم بإنعاش إقتصاديات البلاد بإنشاء المعامل وتشجيع الصناعات الوطنية»[3]. وتأكيداً على التعاون الإيجابي التاريخي بين البلدين (العراق وإيران)، يشير النص السابق نفسه في حديثه عن سياسة إيران الخارجية إلى الميثاق الذي عقد في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧ في سعد آباد بين تركيا والعراق وإيران وأفغانستان «وبموجبه قررت هذه الدول الأربع أن تتشاور فيما بينها في السياسة الخارجية»[4].

كما لا نجد أثراً «لحقد الفرس الدفين على العرب والمسلمين» كما ورد في الكتب اللاحقة.

أما مشاكل «تخوم الوطن العربي» التي يثيرها كتاب الجغرافيا العامة للصف الرابع العام[5] فتتمثل فقط «بوجود أراض تسكنها مجموعات عربية تحت سيطرة الدول الأجنبية». ويكتفي الكتاب بالإشارة إلى مشكلتين أساسيتين منها هما «الأراضي العربية الصومالية تحت السيطرة الأثيوبية والكينية... والسيطرة على أرتريا»[6]، ويُغفل الكتاب

(١) التاريخ الحديث، للصف الخامس الأدبي، ط٢٢ بغداد: وزارة التربية، ١٩٨٠.
(٢) التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي، للصف الثالث المتوسط، ص ٢٦٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.
(٤) قارن مع «صورة الحرب» التي قدّمها: المصدر نفسه، ص ٣٠٤.
(٥) الجغرافيا العامة، للصف الرابع العام، ط٣ بغداد: وزارة التربية، ١٩٨١. [صدر قبل الحرب].
(٦) المصدر نفسه، ص ١٥٣-١٥٧.

أثر المشاكل الحدودية وغير الحدودية مع إيران التي تحولت في «كتب الحرب» إلى مصدر رئيسي لكل الأطماع بالأراضي العربية. بينما نالت الصهيونية قسطاً واسعاً من الإتهام المفصَّل حول مؤامراتها ومؤتمراتها لاحتلال فلسطين والأراضي العربية الأخرى عبر الحروب في أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٨، مع التأكيد على اعتبار هذا التوسع الصهيوني والعدوان المرافق له نازية جديدة «تعتبر أشد خطراً وتهديداً لأمن وسلام الشعوب وفي مقدمتها الشعب العربي الذي أمامه طريق واحد لمجابهتها ولا بديل عنه وهو الحرب الشعبية والكفاح المسلَّح. . . .»[١].

ثانياً: إيران في الكتب المدرسية السورية:

صورة إيران التي ترسمها الكتب المدرسية السورية في سلسلتي التاريخ والجغرافيا هي صورة هادئة الألوان. والضوء الذي يُسلَّط عليها في الإطار التاريخي والمعاصر لا يجعلها صورة عدوانية، كالصورة التي تقدمها الكتب العراقية. فليس الفرس وحدهم هم الذي هددوا الوطن العربي أو اقتطعوا أجزاء منه في ظروف تاريخية محددة منذ الدولة الأموية حتى التاريخ المعاصر. فقد سبقهم الأتراك والمغول والصليبيون. ثم الصهاينة الذين يشكلون الخطر الاستيطاني الكبير في التاريخ الحديث. أما إيران اليوم فهي «جمهورية إسلامية».

أ ـ الوجه السلبي:

تتشكل عناصر هذا الوجه من نشاط الموالي من غير العرب الذين وقفوا ضد الأمويين، واستمر لدى الزنادقة وهم «فئة ذات نزعة إلحادية ضمت العديد من الفرس»، إلى أن نافسوا الخليفة هارون الرشيد نظراً إلى خبرتهم الإدارية القديمة، وكذلك لدى الشعوبية التي حاولت الاستيلاء على العرب والحط من شأنهم، إلى أن احتلت إيران أراضي وجزراً عربية بدعم بريطاني قبل أن تتحول إلى جمهورية إسلامية[٢].

(١) المصدر نفسه، ص ١٥٣.
(٢) تاريخ العرب في العصر العباسي، الأول الإعدادي، دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ١٢.
وكذلك تاريخ العرب في العصر الأموي، الأول الإعدادي، دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ٥١.

وفي العصر العباسي «وفق أبو جعفر المنصور في ملاحقة الزنادقة، وهم فئة ذات نزعة إلحادية ضمت العديد من الفرس المتأثرين بثقافاتهم القديمة، والذين دخلوا في الإسلام تستُّراً على معتقداتهم السابقة هادفين من ذلك الوصول إلى مآربهم الخاصة والإساءة إلى العروبة والإسلام. . .»[١].

أما الشعوبية: «فهي حركة أعجمية تذرعت بالمساواة مع العرب، ثم تعدتها إلى الاستيلاء عليهم، والحط من شأنهم، والإساءة إلى الإسلام وتعاليمه، ورافق ذلك إحياء تراثها الديني والثقافي واللغوي. وتعود أسبابها:

أولاً: إلى الأسى في نفوس الفرس من زوال دولتهم العظيمة والسيطرة عليها على يد العرب، خاصة وأنهم كانوا يعدُّون العرب أقل الأمم شأناً.

وثانيا: إلى سوء حالة الموالي الإجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى نقمتهم على الخلافة العباسية، وذلك بالطعن في العروبة والإسلام».

اما موقعة القادسية التي شكَّلت مرتكزاً أساسياً في التوجيه التربوي والتاريخي وحتى الجغرافي، في الكتب المدرسية العراقية، فهي هنا معركة كالمعارك الأخرى التي عرفها العرب في تاريخ صراعهم مع الأمم المجاورة. «فقد حاول الفرس في أواخر حكمهم القضاء على المناذرة وحكمهم للحيرة إلا أن القبائل العربية تصدَّت لهم في معركة ذي قار (٦١٠م) وكان النصر حليفها. . لقد أخذت هذه المعركة طابعاً قومياً كان له أثره في حروب التحرير لطرد الفرس من الأرض العربية في معركتي القادسية والبويب»[٢].

وما «سلبته» إيران من أراضٍ عربية كإقليم الأهواز والجزر العربية في الخليج العربي، فلا يشكِّل عدواناً استثنائياً أو حقداً دفيناً، بل هو «جزء من تاريخ الصراع الاستعماري في المنطقة الذي أدى إلى اغتصاب أجزاء أخرى هي: لواء الإسكندرون، ومدينتا سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في المغرب العربي مع إسبانيا. .»[٣].

(١) تاريخ العرب في العصر العباسي، الثاني الإعدادي، ص ٢٥.
(٢) تاريخ الحضارة العربية، الأول الثانوي، دمشق: وزارة التربية ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ١٣.
(٣) تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الثالث الثانوي الأدبي، دمشق، وزارة التربية ١٩٩٤-١٩٩٥، ص٣٧٥.

وفي العرض التاريخي لسيطرة إيران على الأراضي العربية (الأهواز) يتم التركيز(في فصل من ٦ صفحات) على الملوك السابقين في إيران في فترة الصراع مع العثمانيين على الإقليم وصولاً إلى بريطانيا التي «بدأت بتقوية علاقاتها مع إيران وعملت على دعم «رضا بهلوي» المعروف بعدائه للعرب.. إلى أن تمكنت الثورة الإسلامية الإيرانية من الإطاحة بابنه الشاهنشاه محمد رضا بهلوي».

لكن ذلك لم يمنع العرض المفصَّل لقضية الأهواز في فصل خاص يتكرر فيه السرد التاريخي للصراع عليها «منذ العثمانيين إلى التآمر الاستعماري وصولاً إلى الغزو الإيراني لها»[١].

ب ـ الوجه الإيجابي:

إلى جانب الإشارات إلى الوجه السلبي لدور الفرس التاريخي المتمثِّل بالسيطرة والتغلغل إلى مواقع النفوذ في الدولة العربية في بعض عهودها، أو بالرغبة في استعادة أمجاد أمبراطوريتهم السابقة ونشر ثقافتهم.. فإن الكتب نفسها تقدِّم صورة أخرى موازية تبيِّن انتماء الفرس إلى عالم الحضارات القديمة ومساهمتهم في بنائها ومقدرتهم على التأثُّر والتأثير بالحضارات الأخرى وتأسيسهم حواضر إسلامية كبرى أصبحت من المراكز الفكرية والعلمية. «ففي بلاد الرافدين وبلاد الشام ووادي النيل وجنوبي شبه الجزيرة العربية، قامت أقدم الحضارات.. وتلا نشوءها قيام حضارات أخرى في الهند وبلاد فارس...»[٢].

وفي الكتاب نفسه، في فصل خاص بالحضارات يتم استعراض الحضارة الفارسية بعد حضارتي الهند والصين: «فتتميز الحضارة الفارسية عن غيرها من الحضارات بالتنظيم الإداري الذي تناول: تقسيم الإمبراطورية إلى ولايات: القضاء وتحقيق العدالة. العقائد الدينية، الكتابة، وفن البناء». «وفي فارس أهم الصناعات في نسج القطن والكتان والسجاد...كما كانت مصر والأندلس والمغرب العربي وفارس وخراسان مراكز للتجارة...»[٣].

(١) تاريخ العرب الحديث، الثالث الاعدادي ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ١٢٠ و١٢٥.
(٢) تاريخ الحضارة العربية، الأول الثانوي، ص ٧.
(٣) المرجع نفسه ص ١٢١ و١٢٦.

أما تأثير الفرس وعاداتهم فقد امتد إلى المناطق العربية المجاورة حيث «احتفل في العصر العباسي ببعض الأعياد الفارسية النيروز (عيد بدء فصل الربيع) والمهرجان (أول الشتاء)... كما تأثرت المناطق الشرقية في أعيادها بالأعياد الفارسية»[١].

وأما مدرسة جند سابور التي أنشئت في عهد الملك الفارسي سابور الأول «فكانت منبعاً للثقافة اليونانية... وكان تأثيرها بالنسبة إلى العرب واضحاً في مجال الطب...»[٢].

وفي الناحية العلمية في إطار حركة الترجمة والتعريب والتأليف: «برز عدد من الكتَّاب من أصل فارسي نقلوا بعض تراث قومهم إلى اللغة العربية... هذا بالإضافة إلى اطلاع العرب على الآداب والأمثال الفارسية.. أما من الناحية الاجتماعية فإن الناس تأثروا بما كان لدى الفرس من عادات في المأكل والملبس والأعياد... ولبس القضاة وعظماء الدولة القلنسوة كالفرس...». «وقد تعرَّف العرب (قبل الإسلام) على طب الشعوب المحيطة بهم كالفرس والهنود»[٣].

وفي الحديث عن الغزو الخارجي للوطن العربي في تاريخ العرب في العصر العباسي، للثاني الإعدادي، يقتصر الفصل في صفحاته الخمس عشرة (من ص ١٤١ ـ ١٥٦) على الغزو الصليبي والغزو المغولي. أما الأطماع الاستعمارية في أطراف شبه الجزيرة العربية فلا يشترك فيها الفرس (قياساً إلى الكتب العراقية)، وهي فقط: الأطماع البرتغالية، والأطماع الهولندية، والأطماع البريطانية[٤].

أما الوضع الحالي لإيران، فقد اختلف عن تاريخها السابق. وهي في تعريفها الذي يقدمه الدرس الرابع والعشرون ضمن قارة آسيا «جمهورية، قامت فيها ثورة شعبية إسلامية معادية للصهيونية وتقف إلى جانب حركات التحرر وتساندها»[٥].

(١) المرجع نفسه ص ١٣٩.
(٢) تاريخ الحضارة العربية، المصدر السابق، ص ١٦٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٤-١٨٥، ٢٢٤.
(٤) تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الثالث الثانوي الادبي، ص ١١٨.
(٥) مبادئ الجغرافية العامة والعالم، الأول الاعدادي ١٩٩٣-١٩٩٤ ص ١٣١.

ويكتفي الدرس بهذا المقدار من التعريف السياسي لإيران. أما باقي الصفحات فتعرض للموقع والحدود والتضاريس والسكان والمناخ والثروات.. وفي المقارنة مع الجمهوريات الأخرى كتركيا أو الهند أو حتى أفريقيا ودولها، نلاحظ أن إيران وحدها حصلت على هذا التعريف الإيجابي، بينما بدأ الحديث عن الجمهوريات الأخرى بالموقع والحدود مباشرة. من دون أية مقدمة لنظامها السياسي [١].

وكذلك يفرد كتاب تاريخ العصور الحديثة، الجزء الثاني، درساً خاصاً للثورة الإسلامية الإيرانية، يعرض فيه باختصار لا يتجاوز الصفحتين، لمحة تاريخية عن إيران قبل الثورة وأسباب الثورة، وينتهي بتأكيد فساد نظام الشاه السابق الذي «استطاعت الثورة الإسلامية التي قادها آية الله الخميني الانتصار في ١١ شباط ١٩٧٩ على النظام الملكي وأعلنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية فبادرت إلى الانسحاب من حلف السانتو والانضمام إلى حركة عدم الانحياز في عام ١٩٧٩ كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وأغلقت مكاتب دولة الصهاينة»[٢].

علماً بأن الثورات الأخرى التي تم التطرق لها في الدروس السابقة في الكتاب نفسه حصلت على اهتمام تفصيلي واسع. فالثورة الصينية، على سبيل المثال، عُرضت في قسمين بلغت صفحاتهما ثماني عشرة صفحة (من ١٣٥ إلى ١٥٢). ونالت الثورة الفييتنامية أيضاً في قسمين أربع عشرة صفحة (من ١٥٣ إلى ١٦٧)، بينما لم تتجاوز الثورة الإسلامية الإيرانية صفحتين فقط (من ١٧٨ إلى ١٧٩).

لا ترسم الكتب المدرسية السورية صورة قاتمة للإيراني. وعندما تفعل ذلك تردها إلى المراحل التاريخية الماضية، من دون أن تربط احتلال الفرس للأرض العربية بنزعة عدوانية أو بحقد دفين، بل تعرض ذلك كوقائع. وهي عندما تذكر الحركات المعادية للعرب، لا تحصرها بالفرس أو تقصرها عليهم، بل تتجاوز التعميم إلى موضوعية تاريخية، بحيث ترد الإشارة دائماً إلى أن هذه الحركات «ضمت العديد من الفرس».. كما أنها تفسِّر بالمقابل الأسباب الاجتماعية والسياسية

(١) المرجع نفسه ص ١٣١-١٥١.

(٢) مبادئ الجغرافيا العامة والعالم، المرجع السابق، ص ١٧٨-١٧٩.

التي دعت هؤلاء الفرس أو الموالي إلى التمرد والثورة، لكن ذلك كله لا يفضي إلى التركيز على صورة مشرقة تفصيلية وخاصة لإيران، بل يقتصر الأمر على الإشارة إليها كجمهورية إسلامية تختلف في سياساتها عن سياسة الشاه السابق، من دون أي مديح أو مغالاة.

إن عناصر هذه الصورة يتم تقديمها في إطار سياق عام متسلسل من الوقائع التاريخية والراهنة. فالتركيز في أكثر من كتاب على الأراضي العربية المحتلة من جانب الفرس أو إيران، لا يمنع الإشارة إلى التحول الإسلامي الذي حصل في إيران وفي سياساتها، بمعنى أن هناك التزاماً عاماً في هذه الكتب لرؤية إيران بالمنظار العربي القومي الذي يشدِّد على الحقوق من جهة، وعلى رؤيتها بالمنظار الموضوعي الذي لا يغفل التغيرات التي حصلت فيها من جهة ثانية، علماً بأن التطورات التي حصلت في العلاقات الإيرانية، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وخصوصاً حربها مع العراق التي استمرت ثماني سنوات، لاتتطرق إليها هذه الكتب. أي أنها تتجنب مقولة الصراع الإيراني العربي المعاصر، والدخول في أسبابه أو نتائجه. (ربما بسبب طباعتها قبل تلك الحرب...).

إلا أن العنصر الآخر الذي تشدِّد عليه الكتب السورية كثيراً وتجعله في طليعة المخاطر التي تعرضت لها الأمة العربية ولا تزال، هو العنصر الصهيوني الذي يحجب إلى حد بعيد ذلك الجانب السلبي في الصورة الإيرانية، فالخطر الصهيوني، خطر عنصري، والاستعمار الصهيوني «يمثِّل الشكل النموذجي للاستعمار الاستيطاني الذي تحول إلى قاعدة إمبريالية متقدمة في الوطن العربي.. مهمته إعاقة حركة التحرر القومي وتثبيت التجزئة والتخلف وإجهاض خطط التنمية بما يخلقه من بؤر التوتر وتهديد السلام والأمن في المنطقة»[١]، في حين لم تنعت إيران(أو الفرس) مطلقاً بأية من هذه الصفات حتى في تاريخها الفارسي القديم.

(١) تاريخ العصور الحديثة، الثاني الثانوي الأدبي، ج٢ دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٣-١٩٩٤، ص ١٠٦-١٠٧؛ تاريخ العرب الحديث، الثالث الإعدادي، ص ٩٧، وجغرافية العالم البشرية والاقتصادية ومشكلاته الكبرى، الثانوي الثاني الإعدادي دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٣-١٩٩٤، ص ١٠٢-١٠٤.

ثالثا: صورة إيرن في الكتب المدرسية المصرية:

تغلب على الكتب المدرسية المصرية صورة الذات أكثر من أية صورة أخرى، فسلسلتا التاريخ والجغرافيا على امتداد المرحلة الثانوية، يجمعهما قاسم مشترك هو مصر، يترافق مع دراسة الحضارات القديمة، والتاريخ المعاصر وجغرافية الوطن العربي وحوض النيل، بالإضافة إلى مصر وطني ومصر والعالم. هكذا تحتل صورة مصر مجمل المساحة في مادتي التاريخ والجغرافيا اللتين تُقدمان إلى الطلاب. كما أن هذه الصورة لا تستند إلى أي معيار مقارن للدلالة على وجودها أو قوتها أو أهميتها، إذ يكفيها «إرث الماضي وعراقة الحضارة منذ القدم». لكن ذلك لا يعني غياب الصور الأخرى تماماً، كصورة الوطن العربي، وصورة الفارسي، والإسرائيلي، والإفريقي وغيرهم.

لا تقدِّم هذه الكتب صورة بارزة ومحدَّدة للإيراني. وعندما تفعل ذلك فإنها تقتصر على دوره في أحداث تاريخية بعيدة، فإذا اقتربت من التاريخ المعاصر تلاشت ملامح تلك الصورة لتختفي تماماً وكأنها غير موجودة في الخارطة الجيوسياسية للمنطقة التي تنتمي إليها مصر. وحتى ما يمكن اعتباره صورة للإيراني أو للفارسي في العصور القديمة فإنه ليس خصماً أو عدواً. فالأحداث التي ترويها الكتب تنساب بهدوء وتسلسل فكرة تلو الأخرى وشعب مكان آخر في وقائع تاريخية مختلفة ومتعاقبة.

وفي لمحة عن دور الفرس في التاريخ القديم، يكتفي كتاب الجغرافيا بالإشارة إلى «عجزهم عن طرد القبائل العربية التي وفدت من اليمن واتجهت إلى المنطقة الخصبة غرب الفرات في مكان أطلق عليه الحيرة، ثم اتخذوا منهم حلفاء ضد القبائل العربية وهجماتها، وليكونوا عوناً لهم كذلك في حروبهم مع الروم» ، لكن ذلك لا ينفي أن هؤلاء الفرس كانت لهم حضارة، عبَّر عنها السؤال في نهاية الدرس على الشكل التالي:

«لماذا تأثرت حضارة المناذرة وحضارة الغساسنة بحضارات اليمن والفرس والروم»[(١)].

(١) جغرافية الوطن العرببي وتاريخه في العصر الاسلامي، للصف الثاني الاعدادي القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ١٢٧.

وفي التأكيد على أهمية الوطن العربي وموقعه الاستراتيجي، يبرز الفرس كقوة من القوى السياسية الكبرى التي حاولت السيطرة عليه منذ القدم «فقد سيطر الفرس على البحار المحيطة بالوطن العربي من أجل السيطرة على أراضيه، وكذلك فعل الرومان في القرن الثاني قبل الميلاد، وأتى الغزو المغولي من سهوب آسيا والحملات الصليبية من أوروبا من أجل السيطرة عليه»[(١)].

أما القادسية التي هُزم فيه الفرس على يد العرب المسلمين، فليست مناسبة للافتخار المصري بالعروبة أو للطعن بالفرس والتشكيك فيهم وهي حادثة تاريخية ومحطة من محطات الفتح الإسلامي التي هزم فيها الفرس هزيمة ساحقة أمام الجيش العربي... وأصبحت بلاد الفرس جزءاً من الدول الإسلامية واعتنق الفرس الإسلام ونعتهم العرب بالموالي»[(٢)]. لكن هذه الأدوار التي لعبها الفرس، والهزائم التي ألحقها بهم الجيش الإسلامي لم تحجب في الكتب المدرسية المصرية حضارتهم العريقة التي اتصل بها العرب وأخذوا منها وتفاعلوا معها. فقد «كان من نتائج الفتوح الإسلامية أن اتصل العرب بمراكز الحضارات القديمة مثل الحضارة اليونانية.. والحضارة الرومانية، والحضارة الفارسية وحضارة الهند والصين»، «وتأثر العرب في إدخالهم نظام الدواوين في الإدارة الإسلامية بالفرس». «وقد ظهرت حركة الترجمة من اليونانية والهندية والفارسية إلى اللغة العربية...»[(٣)].

مع الاقتراب من العصر الحديث تختفي صورة إيران القديمة، وترسم لها صورة محايدة في الصراعات والنزاع على الأراضي والحدود حتى في الوطن العربي، فلا تؤكد هذه الكتب احتلال إيران للجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، أو منطقة الأهواز، كما تؤكد ذلك الكتب السورية والعراقية.

وهرمز على سبيل المثال «مضيق بحري هام يصل بين الخليج العربي وخليج عُمان، تطل عليه إيران من الشمال والشمال الشرقي وعُمان من الغرب والجنوب

(١) مصر وحضارات العالم القديم، للصف الأول الثانوي، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ١٣٧.

(٢) جغرافية الوطن العربي وتاريخه في العصر الاسلامي للصف الثاني الاعدادي، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٣) المرجع نفسه ص ١٧٤ و١٧٧ و ١٨٨.

الغربي وتظهر قربه بعض الجزر الصخرية، منها جزيرة قشم وأبو موسى وغيرها.. وتظهر أهمية المضيق في كونه المنفذ البحري الوحيد لعدد من الدول..»[١].

لم يذكّرنا الكتاب بدور هذا المضيق في الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي غابت هي الأخرى عن كتب التاريخ والجغرافيا المصرية، بينما يذكر كيف احتلت بريطانيا مضيق باب المندب، نظراً إلى أهميته «منذ سنة ١٨٣٩ واستولت على جزيرة بريم قبل ذلك التاريخ بأربعين عاماً...»[٢].

أما الحدود البرية للوطن العربي... فتستمر في اتجاهها نحو الجنوب حتى الطرف الشمالي للخليج العربي ممتدة هنا وسط سهول متصلة في كل من إيران والعراق(منطقة شط العرب السهلية)، وتُعد تلك المنطقة من مناطق النزاع الحدودية بين الدولتين والتي لم تحل لغاية الآن[٣].

وفي الوقت الذي تؤكد الكتب العراقية والسورية على وجود مناطق محتلة في العالم العربي كالأهواز والإسكندرون.. فإن الكتب المصرية لا ترى إلا في فلسطين المحتلة استمراراً للاحتلال، «فقد اكتسب الوطن العربي أهمية استراتيجية (عسكرية) لتحكمه في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، لذا تنافست الدول الاستعمارية الكبرى في الاستيلاء عليه منذ أواخر القرن الثامن عشر وتقسيمه إلى دول صغيرة، وقد كافح الشعب العربي في سبيل التحرر حتى نالت جميع أقطاره استقلالها ما عدا فلسطين المحتلة»[٤].

وما يُثار حول الأطماع أو التهديدات الفارسية للوطن العربي وثقافته وتاريخه لا تراها الكتب المصرية كذلك، «فقد حمت الحدود الطبيعية الوطن العربي من تسرُّب العناصر غير العربية إليه كالعناصر الإيرانية والتركية إلا بقدر ضئيل لا يؤثر في شخصية الوطن العربي»[٥].

---

(١) جغرافية الوطن العربي، للصف الثاني الثانوي، ص ٩.
(٢) جغرافية الوطن العربي، المرجع السابق، ص ١٧.
(٣) المرجع نفسه ص ١٨.
(٤) جغرافية الوطن العربي وتاريخه في العصر الإسلامي، للصف الثاني الإعدادي، ص ١٠.
(٥) المرجع نفسه، ص ١٨.

أما الحرب التي استمرت ثماني سنوات بين العراق وإيران فلا تخوض الكتب المصرية في تفاصيلها أو في أسبابها السياسية والعسكرية ولا تشير إلى بدايتها بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كما أنها لا تذكر أصلاً هذا التحول في إيران، وإنما تكتفي، في معرض إشادتها بدور مصر ونشاطها ومشاركتها في المنظمات الإقليمية والدولية والعربية والإسلامية، بالإشارة إلى قرار صدر عن المؤتمر الإسلامي يدعو إلى وقف العمليات العسكرية، حيث «وجه المؤتمر نداء إلى الدولتين الإسلاميتين المتحاربتين إيران والعراق بوقف العمليات العسكرية والدخول في مفاوضات لحل ما بينهما من مشاكل وتشكيل لجنة للسعي بين الدولتين لتحقيق هذا الغرض»[١].

فإيران إذاً دولة إسلامية كالعراق تماماً، وهي دولة غير معتدية، وكذلك العراق لأن القرار المذكور لا يحدِّد ذلك، وإنما يدعو إلى حل المشاكل العالقة بالمفاوضات. يبرز هذا الحياد بطريقة أخرى عندما تعرض الكتب المدرسية لكل دولة من الدول العربية وتتجنب الإشارة إلى أي خلاف سواء في ما بينها أو مع الدول المجاورة وعلى رأسها إيران.

العدو ليس إيران

إن اللافت في الكتب المدرسية المصرية هو التركيز على العدوان الإسرائيلي وعلى اغتصاب فلسطين الذي يتكرر بشكل واضح وبارز في جوانبه التاريخية والمعاصرة، من دون أن يُسقط ذلك من فصول بعض الكتب عملية السلام والصلح الذي سارت فيه مصر منذ كامب ديفيد مع إسرائيل.

أما الدعوة إلى التكامل العربي التي يختتم بها كتاب جغرافية الوطن العربي... للصف الثاني الثانوي، فليست موجهة ضد أحد من جيران هذا الوطن,(لا ضد إيران ولا ضد غيرها) وإنما ينبغي العمل على هذا التكامل بأساسه الاقتصادي «لأن الواقع المعاصر للمشكلات والظروف الدولية والإقليمية أضحى بالغ الأهمية للأخذ بمفهوم

---

(١) المرجع نفسه ص ١٠٩.

التكامل الاقتصادي بين الدول حيث لم يكن هناك مجال للكيانات الصغيرة المشتتة وسط عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية العملاقة في العالم»[1].

لا تهتم الكتب المدرسية المصرية إلا بالتركيز على دور مصر وحضارتها. ويمتد هذا الدور إلى بيئة مصر الإقليمية وعلاقاتها في العالم. لهذا تناولت كتب التاريخ والجغرافيا من خلال عناوينها وفصولها الدوائر الإفريقية والعربية والعالمية والحضارية التي تريد مصر التأكيد على الانتماء إليها وفاعليتها فيها.

أما إيران فلم تحظ بالاهتمام أو التركيز الواسع، وليس لها صورة محددة سلباً أو إيجاباً، إذا وضعنا جانباً الأحداث التاريخية القديمة المتعلقة بالفرس ودورهم، لا بل تحاول هذه الكتب، كما أشرنا سابقاً، أن تضع إيران في دائرة الحياد من دون أن تنزع عنها صفتها الإسلامية ضمناً. ويمكن القول إن هذه السمة تنطبق على كل العلاقات المصرية التي تتعرض لها هذه الكتب. فليس هناك إشارة إلى أية عقدة أو مشكلة سياسية أو حدودية أو أمنية مع أية دولة أو حركة سياسية، باستثناء ما أشرنا إليه من تركيز على العدوانية الصهيونية واغتصاب فلسطين، والسلام اللاحق الذي وقعته مصر في كامب ديفيد من دون إغفال لموجز عن الانتفاضة.

رابعاً: إيران في الكتب المدرسية المغربية

لا يخلو كتاب من كتب التاريخ في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في المغرب من فصول أساسية عن المغرب وتاريخه. ويشكِّل هذا القسم في بعض الحالات ثلثي الكتاب.

وليس لإيران أية صورة في الكتب المدرسية المغربية. ولا يبدو غيابها متعمداً أو مفتعلاً. فالتركيز على المغرب كبلد وكمنطقة، لا يبرِّر أي حديث عن إيران سلباً أو إيجاباً، لأن الدوائر التي تنتقل إليها فصول هذه الكتب هي الإفريقية والعربية فقط. وعندما تُنقل إلى الطلاب التجارب العالمية فإنها تختار ذلكً من دون أي ترابط منطقي. فهي على سبيل المثال تبدأ في بعض الأحيان (التاريخ، السنة السابعة من

(١) المرجع السابق، ص ٢١٩.

التعليم الأساسي) بأوروبا بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر، ثم تنتقل إلى الشرق الإسلامي، ثم الغرب الإسلامي وقيام الدولة المغربية والحضارة المغربية.

وإذ يهتم أحد دروس التاريخ بالتطور العام في تركيا والدول العربية(التاريخ، السنة الثالثة الثانوية) فإنه لا يفرد لإيران مكاناً إلى جانب أي من الدول، أو حركات التحرر أو مقاومة الاستعمار، أو أية صفة أخرى من الصفات التي رافقت الحديث عن كثير من بلدان أوروبا وأفريقيا والعالم الإسلامي ودول المغرب تحديداً. فإيران غير موجودة. وهذا يعني أن التحولات التي حصلت فيها على مستوى انتصار الثورة الإسلامية، أو على مستوى الحرب مع العراق، أو حتى مشاكلها الحدوديه ومشكلة الجزر التي لم تُحل كلها، هي أيضاً غير موجودة. فالطالب المغربي يتعلم في هذه الكتب الانتماء أولاً وأخيراً إلى المغرب الذي يعيش فيه، والمغرب الكبير الذي يضمه. كما أن الدروس كلها لا تتخذ من أية دولة عدواً أو صديقاً، بل تعرض لأحداث تاريخية في غالبيتها، بما فيها القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وينتهي الحديث عنهما عند الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤. أما الانتماء إلى الوطن العربي، كما تُشدِّد على ذلك الكتب العراقية والسورية وحتى المصرية وإن بنسبة أقل، فهو انتماء غير موجود. فليس هناك أية إشارة إلى هذا الانتماء. ونظراً إلى أن إيران ليس لها حدود مع المغرب، وليس لها أية علاقات أو وجود تاريخي في هذه المنطقة، فإن غيابها عن دروس التاريخ والجغرافيا بات أمراً طبيعياً. والصورة الوحيدة التي تقدمها كتب التاريخ فقط، هي صورة الفارسي الذي لعب دوراً في التاريخ الإسلامي من دون أن تترك هذه الصورة أي انطباع سلبي أو تنقل أي إحساس بالكراهية، بل على العكس من ذلك، هي صورة متوازنة، تعرض الوقائع التاريخية التي يُجمع عليها الباحثون، من دون أن تخوض في الأيديولوجيا أو التحريض السياسي أو العرقي «فقد انتهت بسقوط بغداد الخلافة العباسية التي كانت توحِّد الشرق الإسلامي. فظهرت على إثر ذلك محاولات لتوحيد المنطقة من طرف دول أخرى ومن بينها المماليك والصفويون»[1].

(١) التاريخ، للسنة السابعة من التعليم الأساسي، الرباط: وزارة التربية الوطنية، ١٩٩١، ص ٣٩.

وفي تعريف الدولة الصفوية يبقى الأمر أيضاً في إطار «التاريخ المحايد»، من دون أية خلفية سياسية أو عصبية توحي بكراهية أو عداء، «فالدولة الصفوية ظهرت بإيران بعد أن تعاقب على البلاد دويلات صغيرة منذ تدهور الإمبراطورية المغولية. وقد تأسست الدولة الصفوية على يد الشاه إسماعيل... وهو من أتباع الشيخ إسحاق صفي الدين الذي يعتبره مؤرخوه أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم الإمام الشيعي، وإلى الشيخ صفي الدين يعود نسب الدولة الصفوية».

ويقابل ذلك عرض لحضارة الفرس الذين اقتبس الخلفاء الراشدون عنهم مظاهر التنظيم العسكري «للانخراط في الجندية ومراتبها وقيادتها..»، كما اهتم الصفويون بالجانب الحضاري... فقد نظموا الجيش وأقاموا بعض الصناعات العسكرية، مثل صنع المدافع بمساعدة الإنكليز، وشيَّدوا الطرق والقنوات وأماكن نزول القوافل في جميع أنحاء إيران، ورعوا الحياة الفكرية وخصوصاً في مجالات الفقه والفلسفة والعلوم الطبيعية. وكان النشاط المعماري هو العلاقة المميزة للعصر الصفوي. ولم يهتم الصفويون في تنظيم دولتهم بأمر الخلافة الإسلامية كما فعل المماليك، بل أقاموا دولة شيعية تختلف في مذهبها عن باقي منطقة الشرق الإسلامي ذات المذهب السني[1].

حتى الموالي الذين تنسب إليهم تُهم العصبية والعنصرية والشعوبية بما هم أغلبية فارسية، كما يرد في الكتب العربية الأخرى، فإن كتاب التاريخ للسنة الأولى الثانوية يقدِّم لهم صورة «منصفة» يقرأ من خلالها الأسباب السياسية والاجتماعية التي أدت إلى حرمانهم من حقوقهم والمجالات التي تفوقوا فيها، من دون أن يشير إلى العرق الذي ينتمون إليه[2].

إذاً ليس في كتب التاريخ والجغرافيا في المغرب، ما يشير إلى صورة محددة لإيران المعاصرة. فهي دولة ما وراء الحدود، ليس لها علاقات أو مشاكل مباشرة مع المغرب. وما حصل فيها من تحولات غائب هو الآخر، بينما يحضر إلى جانب التركيز

---

(١) التاريخ، المرجع السابق، ص ٧٠ و٧٤ والتاريخ، للسنة الأولى الثانوية، ص ٨٣ و٨٤.

(٢) التاريخ، للسنة السابعة، المرجع السابق، ص ٤٦.

على المغرب كوطن في تاريخه وحاضره، التعريف بالدول الأوروبية وبتاريخها الحضاري والاستعماري ربما لأن المغرب وهواجسه على تماس مباشر مع أوروبا أكثر مما هي مع أي بلد آخر.

خامساً: إيران في الكتب المدرسية السعودية

يشمل تدريس مادتي التاريخ والجغرافيا في الكتب الرسمية في المملكة العربية السعودية المرحلتين المتوسطة والثانوية، وقد بلغ عددها ٣٤ كتاباً موزعة بالتساوي تقريباً بين المادتين.

وتتوزع فصول الدراسة في تلك الكتب على المحاور التالية: الأنبياء ودعواتهم، الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، وفي العهود الأموية والعباسية والعثمانية، موجات العدوان الداخلية والخارجية على العالم الإسلامي، نماذج من شخصيات إسلامية تاريخية، الدعوة السلفية وسيرة محمد بن عبد الوهاب والدولة السعودية في مراحلها الثلاث وسيرة ملوكها في العصر الحديث، مخاطر الصهيونية وتاريخ القضية الفلسطينية، ومعالم الحضارة الحديثة. وتتكرر هذه المحاور في كتب الجغرافيا (جغرافية العالم الإسلامي وبلدانه، وجغرافية المملكة العربية السعودية وعلاقاتها بتلك البلدان)، فتحتل البرنامج المقرر في عشرات الدروس، بينما تتوزع الموضوعات الأخرى، على الجغرافيا البشرية والطبيعية والفلكية.

لا تبدو في كل هذه الدروس صورة خاصة لإيران. فحجم الاهتمام بالعالم الإسلامي الواسع، لا يترك لها مكاناً مميزاً. وعلاقات المملكة العربية السعودية الجيدة مع كل الدول العربية والإسلامية لا تستثني إيران، على الرغم من التفاوت في التشديد على هذه العلاقة بين دولة وأخرى. وعلى الرغم من السيرة التاريخية التي تروي أحداث المعارك التي خاضها الفرس ضد الجيوش الإسلامية في زمن الفتوحات الأولى، فإن صورة إيران المعاصرة لا تتأثر بما فعله الفرس في الزمن القديم، علماً بأن هذه الصورة نفسها تبقى في الإطار التاريخي من دون أي تحريض مباشر أو غير مباشر على الفرس كقوم أو كعنصر معادٍ للعرب. ولا يثير الحديث عن تاريخهم البعيد أكثر

مما تثيره سيرة المغول وهمجيتهم. لذلك يمكن القول أن صورة إيران هي في المقام الأول صورة الفرس القدماء من دون أي رابط بينهم وبين إيران المعاصرة.

وعلى الرغم من تشديد الكتاب المدرسي السعودي على الانتماء الإسلامي، كما تؤكد ذلك كل الدروس في التاريخ والجغرافيا، ومقدماتها التي «تشد انتباه الطالب إلى أن العالم الإسلامي أمة واحدة مهما تفرقت بلادها في القارات»، فإن للعالم العربي مكانة خاصة (يسردها فصل واحد) دون سائر العالم ليس بسبب العروبة أو القومية المشتركة بل لأنه يمتاز بأهميته الدينية، ففيه نزلت رسالات السماء على رسل الله وأنبيائه بدعوة التوحيد.

فليس للقومية أي أثر في تكوين هذا العالم، وهي لم تكن يوماً موضع دعوة أو اهتمام؛ لذا تتجنب الكتب السعودية ذكر القومية، وتتجاهل الدعوة إليها في الفترة المعاصرة من تاريخ العرب الحديث، خلافاً لما تفعله الكتب السورية والمصرية والعراقية.

ولا تكتفي كذلك الكتب المدرسية السعودية بتأكيد الانتماء إلى عالم الإسلام وأمته الواحدة، بل تعتبر أن القومية إلى جانب الشيوعية والدعوات الدينية المنحرفة هي «أحد عناصر العدوان الداخلي على العالم الإسلامي في العصر الحديث. وهي من الدعوات العلمانية، واسم جديد للعصبية التي عرفتها أمم كثيرة في الماضي.. والقومية العربية حركة سياسية فكرية متعصبة، تدعو إلى تمجيد العرب، وإقامة دولة موحدة لهم، على أساس من رابطة الدم والقربى والتاريخ وإحلالها محل رابطة الدين، وهي صدى للفكر القومي الذي سبق أن ظهر في أوروبا».

«وقد شجَّع على ظهور القومية العربية في صورتها العلمانية عدد من الدول التي كانت تطمح إلى احتلال الشرق الإسلامي وعلى رأسها بريطانيا». «كما أن الدعوة القومية المجردة دعوة جاهلية تهدف إلى محاربة الإسلام والتخلُّص من أحكامه وتعاليمه.. وقد أحدثها الغربيون من النصارى لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول... هي دعوة باطلة وخطأ عظيم ومكر ظاهر وجاهلية نكراء وكيد سافر للإسلام وأهله»[1].

(١) السيرة النبوية وتاريخ الدولة الإسلامية، للصف الأول الثانوي، ص ٨٧-٨٨-٨٩.

وبسبب هذا الانتماء الإسلامي وليس القومي، تنظر هذه الكتب إلى إيران باعتبارها جزءاً من العالم الإسلامي، لا باعتبارها عدواً قومياً أو عنصرياً. فهي «بلد إسلامي عريق في حضارته، فقد استقر فيه الإيرانيون، وهم من الهنود الأوروبيون، في العصور القديمة فعمروا القرى والمدن وشيَّدوا حضارة لا يزال الكثير من آثارها قائماً حتى اليوم.. وقد اتبع الإيرانيون القدماء الديانة المجوسية التي جاء بها زرادشت، وهي ديانة فاسدة تقوم على الشرك وعبادة النار... وانتشر الإسلام بسرعة في بلاد فارس، كما أصبحت تسمى فيما بعد، فأنقذ أهلها وأخرجهم .. إلى رحاب الإسلام.. فتدفق الخير في البلاد»[1].

ويتوقف تاريخ إيران عند مرحلة دخولها إلى الإسلام. فليس هناك أية إشارة إلى التطورات المعاصرة التي حصلت فيها لا قبل الشاه ولا بعد انتصار الثورة الإسلامية ويكتفي كتاب الجغرافيا في معرض حديثه عن سكان إيران ولغتهم بالتوضيح أن «اللغة الفارسية هي الرسمية، وتكتب بالحروف العربية، ولكل مجموعة جنسية لغتها الخاصة بها إضافة إلى اللغة الرسمية، مع العلم بأن المدارس الدينية للجماعات كلها تدرس اللغة العربية»[2].

علماً بأن تغييب الجوانب المعاصرة والحديثة من تاريخ إيران لا ينطبق على جميع البلدان أو القضايا التي تناولتها كتب التاريخ. فالحديث عن أفغانستان يرتبط بمساندة العربية السعودية إياها ضد الغزو السوفياتي. و«الجمهوريات الإسلامية كانت تنتمي إلى الإتحاد السوفياتي السابق»[3].

وتضرب الكتب أمثلة أخرى لنزاعات حديثة كمشكلة الصحراء بين المغرب والجزائر، ومشاكل كشمير والباكستان كنماذج للخلاف بين أبناء الأمة الإسلامية بسبب الاستعمار[4].

(١) التاريخ (العالم الإسلامي)، المرحلة الثانوية، الصف الأول، الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتطوير التربوي، ١٩٩٣، ص ٥٠-٥١.

(٢) الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي، المرحلة الثانوية، الصف الثالث للبنات الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتطوير التربوي، ١٩٩٣، ص ١٠٣.

(٣) جغرافية العالم الإسلامي، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني للبنات، ص ٧٩.

(٤) التاريخ (الدولة الإسلامية)، المرحلة الثانوية، الصف الثاني، ص ٨٤.

تبرز صورة المملكة العربية السعودية في إطار الانتماء إلى العالم الإسلامي كدولة مبادرة تحرص على وحدة المسلمين وتضامنهم ورفع شأنهم بين الأمم، لذلك عملت المملكة العربية السعودية دائماً من أجل ذلك ومن خلال قادتها جميعاً وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين، على بذل الجهد والمال الذي فاق كل تصور انسجاماً مع تعاليم الإسلام وأصوله. كما كانت سبّاقة إلى ما يوحد العرب ويجمع كلمتهم، «فقد حمل الملك فيصل بن عبد العزيز، طيَّب الله ثراه، لواء الدعوة للتضامن الإسلامي»... ولقد أتبع الملك فيصل، رحمه الله، القول بالعمل سواء كان ذلك في سياسته أم في البذل السخي الذي فاق كل تصور[١].

«وقد تابع جلالة الملك خالد بن عبد العزيز، رحمه الله، خطة سلفه فواصل دعوة التضامن الإسلامي.. هذا ويتابع خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز جهوده في سبيل دعوة التضامن الإسلامي»[٢]. أما عندما تتحدث الكتب السعودية عن علاقات المملكة بالدول العربية والإسلامية، فتحظى إيران بالجانب البارد فيها قياساً إلى الدول الأخرى. وفي الوقت الذي لا تشير فيه هذه الكتب إلى طبيعة المشاكل والتوترات التي حصلت بين السعودية وإيران، منذ انتصار الثورة الإسلامية، فإنها تعيد استحضار الجانب التاريخي في هذه العلاقة من جهة، وتمر سريعاً على الجانب الراهن الذي تختصره فقط قضايا البترول وحضور موسم الحج من جهة أخرى. إن «علاقات إيران بالمملكة العربية السعودية علاقات تاريخية منذ فتح العرب بلادهم لنشر الإسلام فيها، وتقوم في الوقت الحاضر بين إيران والمملكة العربية السعودية صلات وثيقة من روابط الدين والمصالح المشتركة في ميادين التعاون الاقتصادي ولا سيما في قضايا البترول... ويحضر موسم الحج سنوياً عدد كبير من الحجاج الإيرانيين».

أما العلاقات مع الدول الإسلامية الأخرى مثل تركيا وباكستان، فهي شديدة الحرارة تجمعها كلمة التوحيد ونصرة الإسلام وخصوصاً قضية فلسطين. إن «لتركيا علاقات وتاريخ قديم مع المملكة ، وتقوم في وقتنا الحاضر علاقات وطيدة لحمتها

(١) التاريخ (الدولة الإسلامية)، المصدر السابق ، ص ٢٠٢-٢٠٦و ٢٠٨.
(٢) تاريخ المملكة العربية السعودية، للصف الثالث الثانوي، الرياض: وزارة المعارف، ١٩٩٣، ص ١٣٢. وكذلك جغرافية العالم الإسلامي، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني، ص١٤ .

وسداها الروابط الدينية التي تجمع شعبيهما، وتكرار الزيارات لتوحيد وجهات النظر في المصالح المشتركة ووضع الخطط في قضايا الدول الإسلامية وحل مشكلاتها وبخاصة قضية فلسطين».

وتربط المملكة العربية السعودية مع باكستان «روابط لا انفصام لها من الأخوّة الإسلامية ومشاعر المودة الروحية.. وباكستان من أهم الدول الإسلامية التي تتجاوب مع المسلمين في القضية الفلسطينية»[١].

«حتى العراق تربطه بالمملكة روابط الدين والدم واللغة والحدود المشتركة. وترتبط الدولتان بروابط ثقافية واقتصادية خاصة في قضايا البترول.. وهما عضوان في جامعة الدول العربية»[٢].

ومع ليبيا «تعمل المملكة على حفظ حقوق العرب، وسوف تزداد هذه العلاقات نمواً ورسوخاً بين الدولتين على اعتبار أنهما ركيزتان عظيمتان في الدفاع عن الإسلام والمسلمين مادياً وأدبياً»[٣]. ومع المغرب «علاقة خاصة لنصرة الشعوب الإسلامية المغلوبة على أمرها في فلسطين والفيليبين وغيرها...»[٤].

ومع الأردن تواجه الدولتان، إلى العلاقات الوثيقة بينهما في مجال السياسة الدولية، والتعاون الاقتصادي والثقافي، عدواً مشتركاً يتربص بالمسلمين الدوائر، ويزيد من متانة هذه الصلات ما تقدمه المملكة العربية السعودية من مساعدات مالية وحربية لتعزيز الجبهة الأردنية التي «تقف بصمود في وجه الصهاينة وأطماعهم وسيتحقق النصر بإذن الله قريباً»[٥].

أما مع مصر فالعلاقات كثيرة وهي في ازدياد ونمو بفضل وحدة العقيدة الدينية واللغة والدم والأهداف المشتركة لخدمة المسلمين، و«تزيد هذه العلاقات رسوخاً بالروابط الاقتصادية الثقافية وتبادل التمثيل السياسي لتوحيد الآراء والمبادئ والوسائل

(١) جغرافية العالم الإسلامي، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني للبنات، ص ٤٥-٥٥، و ص ٦٣.
(٢) جغرافية العالم الإسلامي، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني، ص ٥٦.
(٣) جغرافية العالم الإسلامي، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني للبنات، ص ١٠٥.
(٤) المرجع نفسه ص ٢٦.
(٥) المرجع نفسه، ص ٧٢.

التي تخدم القضايا الإسلامية والسياسية مادياً وأدبياً في المحافل الدولية وبخاصة قضية فلسطين. . . »[1].

كيف تشكَّلت صورة إيران في الكتب المدرسية العربية؟

لا تقدم الكتب المدرسية العربية صورة واحدة لإيران، إذ تختلف عناصر هذه الصورة بين دولة وأخرى تبعاً للسياسات العامة لهذه الدولة محلياً وإقليمياً، وتبعاً لعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع إيران.

ويمكن أن نستنتج فنقول إن لإيران صورة تنقسم إلى قسمين أو مستويين: قديم وحديث.

أما القديم فيعود إلى مرحلة الدولة الفارسية وهزيمتها أمام جيوش الفتح الإسلامي. هذه الصورة، تشترك في تقديم جانبها التاريخي كل الكتب المدرسية العربية عندما تتحدث عن مراحل تطور الدعوة أو عهود الخلفاء، أو مراحل التاريخ الإسلامي عموماً. وتختلف الإشارة إلى تلك المرحلة من التاريخ الإيراني بين كتاب وآخر، من حيث التفصيل، أو التحريض أو عدم التدخل في سرد الأحداث. ففي حين تشرح الكتب السعودية بتفصيل يمتد على صفحات، طبيعة المعارك التي خاضها الجيش الإسلامي ضد الفرس من دون أية إضافات أيديولوجية على وقائع الأحداث، تفعل الكتب العراقية خلاف ذلك، إذ تشدِّد على النص الأيديولوجي التحريضي وتُهمل التفاصيل المتعلقة بسير المعارك، «لأن الفرس أعداء الإسلام والعروبة حاولوا تشويه القرآن وطعنوا اللغة العربية»، وتعتبر هذه الكتب «القادسية الأولى» مؤشراً للقادسية الثانية، «قادسية صدام» التي ستحصل في العصر الحديث. أما الكتب السورية فتذكر هذه الحادثة التاريخية، وكذلك تفعل الكتب المغربية والمصرية، دون أي إسقاط سياسي أو أيديولوجي عليها، وإن كانت هذه الأخيرة تعرضها سريعاً حتى من دون أي تفصيل لافت.

كذلك تفصل هذه الكتب بين صورتي إيران القديمة والمعاصرة. فلا تجعل إيران

(١) المرجع نفسه، ص ٩٢.

الحالية بسياستها وحكامها امتداداً لتاريخها الفارسي القديم المعادي عندما وقفت بوجه الفتوحات الإسلامية، باستثناء الكتب العراقية التي صدرت أثناء الحرب، التي تشدّد على هذا الامتداد والترابط وتجعل لإيران خلفية فارسية، وأطماعاً واحدة تبدأ منذ فجر الدعوة وصولاً إلى نظام الحكم الحالي. إلا أن هذا الفصل بين المستويين، القديم والحديث في صورة إيران، كما تقدمه الكتب المدرسية العربية، يتوقف عند حدود ما يمكن أن نسميه الحياد أو عدم التحريض من دون أن يتقدم إلى ما هو إيجابي. ففي حين لا تشير هذه الكتب مطلقاً إلى فارسية إيران الحالية تذكيراً بأطماعها التاريخية القديمة، فإنها بالمقابل لا تذكر أيضاً انتصار الثورة الإسلامية فيها. وتتركها دولة عادية لم يحصل فيها أي تغيير مهم، وليس لها أية سلبيات أو إيجابيات، ناهيك من تجاهلها كلياً في بعض الكتب. وحدها الكتب السورية ذكرت الوضع الجديد لإيران كجمهورية إسلامية، التي تغيرت سياستها عن سياسات الشاه السابقة. بينما أهملت كل الكتب الأخرى هذا التحول إهمالاً تاماً.

العرب في الكتب المدرسية الإيرانية:

في مقابل هذه الصور المتعددة التي ترسمها الكتب المدرسية العربية لإيران قديماً وحديثاً، تبدو صورة العرب من منظار الكتب الإيرانية التي تغيرت بعد «الثورة الإسلامية» أكثر انسجاماً، بعدما تبدلت محتوياتها وأهدافها. فقد كانت قبل الثورة تشدِّد على أهمية إيران القديمة، وترجح العنصرية القومية الفارسية على الديانة الإسلامية في تعريف الهوية الوطنية الإيرانية في التاريخ ماضياً وحاضراً. وكانت تصف فتح إيران على أيدي المسلمين باعتباره وحشية وهمجية «من أعراب بلا حضارة» على مدنية عظيمة ومشرقة. وكانت تقدِّم القضية الفلسطينية من منظور السياسة الأميركية. أما بعد الثورة فتحوَّل تمجيد القومية إلى «التوازن بينها وبين الإسلام». وإلى اعتبار الإسلام من المكونات الأساسية لتلك القومية. وبدلاً من أمجاد «إيران القديمة» ذهبت فصول الكتب إلى البحث في الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وفي سلبيات وإيجابيات المجتمع الإيراني قبل الإسلام. واستبدل تجاهل العالم العربي والعالم الإسلامي بنظرة إيجابية إلى علاقتها مع العرب ومع المسلمين.

فغابت صورة العداء والاحتقار التي رسمتها الكتب السابقة في عهد الشاه وحلّت مكانها صورة ذات بعدين:

الأول: هو ارتباط العرب بالإسلام.

والثاني: هو اهتمام إيران بتعليم اللغة العربية في مدارسها.

ولم تعمد إيران إلى تغيير كتبها التعليمية في المرحلة الثانوية في أثناء الحرب مع العراق. بل بقيت على ما هي عليه. ويفسِّر «غلام علي حداد عادل» الذي اهتم بدراسة هذه الكتب(*) عدم التحريض ضد العرب، بتجنُّب إيران كل ما يمكن أن يسبِّب ضعف الإسلام والإتحاد الإسلامي ولا سيما العرب، في تعليم الناشئة. ولهذا السبب عندما تذكر الكتب المدرسية أسباب انحدار الجيوش الساسانية أمام الجيش العربي، لا تردّ ذلك إلى همجية العرب كما كانت تفعل كتب النظام السابق، بل إلى عدم الكفاءة وإلى استبداد كسرى وظلمه الذي أدى إلى الضعف ثم إلى الانهيار. كما تشير تلك الكتب إلى رموز وشخصيات عربية في كتب تعليم اللغة العربية التي أصبحت إلزامية في المدارس الإيرانية بعد المرحلة الابتدائية. فيقرأ الطلاب عن «ابن الهيثم» العالم العربي المصري، وعن الشاعر التونسي «أبي القاسم الشابي»، ولامية ابن الوردي.. ويتعرَّف الطالب في كتب التاريخ على الحقب الإسلامية المختلفة. وعلى جغرافية الجزيرة العربية، ومدنيات ما بين النهرين والأقوام السامية، وظهور الإسلام والدول العربية... كما تناولت بعض الفصول في كتب اللغة الفارسية، والتاريخ، واللغة العربية، حق الشعب الفلسطيني وصراع العرب مع إسرائيل، واعتداءات هذه الأخيرة على الدول العربية.. أي أن صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية هي صورة كلية، لا تفاصيل فيها سلبية أو إيجابية عن هذا البلد العربي أو ذاك. بل عن قضايا الإسلام وفلسطين واللغة العربية...

(*) غلام علي حداد عادل، «صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية»، نشرت في أعمال مؤتمر، العلاقات العربية-الإيرانية. الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

الإدراك العربي غير الرسمي لإيران (المجتمع المدني/ المؤتمر القومي العربي)

من أبرز هيئات المجتمع المدني العربية التي تجتمع دورياً منذ سنوات وتتناول «قضايا الأمة» بما فيها علاقاتها مع إيران، هي «المؤتمر القومي العربي». أما الهيئات الأخرى مثل نقابات المحامين والأطباء والمهندسين والأدباء والصحافيين والفنانين، وكذلك هيئات مقاومة التطبيع، ونصرة الشعب الفلسطيني، ودعم فلسطين، والقدس، والمقاومة، والعراق... فلم تحظ إيران بأي اهتمام لافت في لقاءاتها أو في البيانات التي صدرت عنها. بما فيها الهيئات التي يسيطر عليها الإسلاميون. بل طغت غالباً على تلك اللقاءات والبياناتَ الهموم الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل بلد. وكذلك هموم فلسطين، وحصار العراق ثم احتلاله...

و«المؤتمر القومي العربي» هو تجمع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدة، مقتنعين بأهداف الأمة العربية، وراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي، وهو يعمل على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم. وينعقد سنوياً للنظر في حال الأمة ومناقشة قضاياها الحيوية...»[1]. وهذا المجتمع ليس له انتماء سياسي أو فكري واحد. ففيه القومي والليبرالي والعلماني والإسلامي والماركسي والاشتراكي... ولهذا السبب أمكن اعتباره، من خلال بياناته السنوية بحضور عدد كبير من هؤلاء المثقفين، عينة ممثلة إلى حد بعيد، لتحولات الإدراك العربي غير الرسمي لإيران من منظور علاقتها بالمنطقة العربية وقضاياها الحيوية.

أما الإسلاميون فهم تيارات، بعضها سري لم يُصدر نشرات علنية يبيِّن فيها مواقفه من الأمة وقضاياها وعلاقاتها الإقليمية على غرار بعض التنظيمات في مصر أو الجزائر. ولم يكن لهذا الاتجاه أية مواقف يمكن الاستناد إليها لمعرفة التبدل الذي حصل في إدراكه لإيران في العقدين الماضيين. باستثناء بيانات تدين السلطة، أو تهدِّد الأميركيين، أو تدعو إلى وقف العنف (في مصر)، أو إلى قبول الوئام المدني (في الجزائر).

(١) راجع «المؤتمر القومي العربي»، الوثائق الأساسية، والبيانات السياسية ١٩٩٠-١٩٩٢ بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٩٢. وكذلك النسخة المعدَّلة التي صدرت في نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

ومن الإسلاميين من يشغله ترتيب بيته الداخلي عن أية اهتمامات أخرى. من الحصول على الشرعية، أو المشاركة في الإنتخابات، إلى كيفية تنظيم العلاقات مع السلطة ومؤسساتها... كما في تجارب الأردن والكويت ومصر والبحرين والمغرب وسواها.. ومنهم من جعل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي أولوية تجنَّب بسببها أي تقييم سلبي لدول الجوار مثل إيران، وحتى للدول العربية نفسها، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، لحاجته إلى كل دعم ممكن من أي مصدر عربي أو إسلامي. ومن هذه التيارات من هو مؤيد أصلاً لإيران مثل حزب الله في لبنان وتنظيمات أخرى في بعض الدول العربية.. ولم يتبدل إدراكه الإيجابي لها منذ سنوات.

على أن تيار العنف السري «الجهادي» ورمزه تنظيم «القاعدة» وأميره أسامة بن لادن، عاد بعد احتلال أفغانستان والعراق إلى إدراج «قضايا الأمة»، في بياناته التي ينشرها على الإنترنت. مبرِّراً عملياته في أكثر من مكان، وفتاوى الجهاد والتكفير التي يصدرها بالدفاع عن تلك القضايا من فلسطين إلى العراق...

منذ انطلاقة المؤتمر القومي العربي الأول في عام ١٩٩٠ غلب على إدراكه لإيران وصورتها ودورها في المنطقة الطابع الإيجابي. وفي الوثائق الأساسية والبيانات السياسية لمؤتمراته الأربعة الأولى التي جُمعت سوياً في كتاب واحد صدر في عام ١٩٩٤ اقتصرت الإشارة إلى هذا الدور الإيجابي على أهمية التعاون مع دول الجوار الإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية.

وفي مقارنة النصوص التي تناولت إيران نلاحظ التحول في إدراك دورها وفي طبيعة العلاقة العربية معها. ففي المؤتمر الأول الذي انعقد في تونس في عام ١٩٩٠، أي بعد نحو سنة على وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، تم التأكيد على «أن الأمن القومي العربي يتعزز بحسن العلاقات مع دول الجوار، على أساس الأمن المتبادل وحماية مصالح الطرفين». ودول الجوار هنا تشمل من حيث المبدأ تركيا وإيران وليس هذه الأخيرة وحدها. بينما اتخذت الإشارة المباشرة إلى الدور الإيراني صفة سلبية من خلال الانحياز إلى الموقف العراقي من الحرب «والاعتزاز الذي عبَّر عنه المؤتمرون..

بسالة الشعب العراقي في حماية الحدود الشرقية للأمة..»(ص ٣٧). إلا أن مثل هذه الإشارة لم تتكرر في أي من المؤتمرات القومية اللاحقة. نظراً لانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية من جهة، ولاحتلال العراق الكويت من جهة ثانية، ولطبيعة التهديدات الجديدة التي تعرضت لها الأمة منذ عاصفة الصحراء في عام ١٩٩١، والتي عُقد في خلالها عشرة مؤتمرات قومية. فتحولت إيران والنصوص التي تناولتها في هذه المؤتمرات إلى صورة مختلفة تماماً عن الصورة الضبابية والسلبية التي غلبت على المؤتمر الأول في عام ١٩٩٠. لكن هذا المؤتمر أكد في الوقت نفسه على الرغم من إشارته إلى «وجود بؤر توتر حرجة تحيط بالأمة على الحدود الشرقية (مع إيران) والشمالية الجنوبية(ص ٣٨)، أن المخطط الصهيوني هو التهديد الأكبر للوطن ومصيره مما يجعل من الصراع العربي الصهيوني قضية العرب المركزية» (ص٣٩).

وفي المؤتمر الثاني الذي عُقد في عمان في عام ١٩٩١، يستخدم بيان «إلى الأمة» السنوي مصطلح الدائرة الإسلامية والعالم الإسلامي، الذي سيتحول تدريجياً إلى الإشارة الواضحة إلى إيران في المؤتمرات اللاحقة.. ففي أسباب «أزمة الخليج»: «لاحظ المؤتمر أن البعد الدولي لهذه الأزمة نبَّه الذاكرة التاريخية لشعوب الدائرتين العربيةوالإسلامية، وكشف الصلة الوثيقة القائمة بين مشكلاتها وبين إقامة الغرب وطناً قومياً لليهود في فلسطين، وما للوطن العربي من أهمية استراتيجية.. فاستحضرت هذه الذاكرة كيف قامت هذه الدائرة الغربية بتقطيع أوصال الدائرتين العربية والإسلامية وتجزئة أراضيها وفرض الاستعمار عليها..» (ص٥٢).

وشدّد المؤتمر على «قضية فلسطين بما هي جوهر الصراع في المنطقة، وعلى أن روح الانتفاضة في فلسطين والوطن العربي والعالم الإسلامي تزداد قوة» (ص ٥٥).

ومن أهم التحولات الفكرية التي أقرَّها المؤتمر القومي الثاني، التي وردت في «بيان إلى الأمة»: «التلازم العضوي الذي أكدته أزمة الخليج بين العروبة والإسلام، وأن أي ادعاء بوجود تناقض بينهما لا ينبغي الالتفات له بعد ذلك. فالإسلام هو المحتوى الثقافي والحضاري للعروبة، والعرب هم حملة رسالة الإسلام إلى العالم قاطبة (ص٦٣) وسيمهِّد هذا التأكيد الذي حسم جدلاً طويلاً في الأوساط القومية حول

العلاقة بالإسلام، إلى تأسيس المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وإلى نزوع متدرِّج نحو «خفض التوتر» المزمن بين القوميين والإسلاميين، كما سيساهم هذا التأكيد حول علاقة الإسلام بالعروبة في الإدراك الإيجابي لإيران، كدولة إسلامية، وكدولة من دول الجوار الذي يشدِّد «بيان إلى الأمة» على أهمية العلاقات والتعاون بين الوطن العربي وبينهما لانتمائهما جميعاً إلى دائرة الحضارة العربية الإسلامية «(ص ٦٣).

إن استخدام مصطلح «دائرة الحضارة العربية الإسلامية» يعكس تبدُّلاً في تقسيم الدوائر التي كانت سابقاً دائرتين عربية وإسلامية. (ص ٥٢)، لتصبح أكثر توحّداً والتصاقاً ولتصبح دائرة حضارية واحدة عربية إسلامية، ولتتحول في «بيان» المؤتمر الثالث الذي عقد في بيروت في عام ١٩٩٢ إلى «رفض المخططات (النظام الشرق الأوسطي الجديد) التي لا تتفق مع مصالح أمتنا العربية وسلامة العلاقات بين دول تربطها بنا علاقة الجوار وآصرة الدين، وهو الأمر الذي يدعونا إلى التمسك بالموقف القاضي بضرورة التوصل إلى صيغة تعاونية راسخة للعلاقة مع دول الجوار تقوم على التبادل الإيجابي للمنافع (ص٨٧) وتتكرر هذه الدعوة في بيان المؤتمر الرابع الذي عُقد في بيروت عام ١٩٩٣، إلى تطوير هذه العلاقات، مع تحديد هذه لأول مرة» لاسيما إيران وتركيا وأثيوبياً، وعلى ضرورة أن يتم السعي، بمختلف الوسائل إلى تطوير هذه العلاقات باتجاه إيجابي . . يضمن المصالح المشتركة للأمة العربية وللأمم المجاورة لها، ويكون أميناً للروابط الروحية والحضارية العميقة التي تربط بين العرب وجيرانهم، ويفوّت الفرصة على كل المشاريع، للإيقاع بين دول الجوار وبعض الدول العربية بغية إحكام السيطرة الأجنبية على مواردها وقرارها ومستقبلها (ص١٠٩).

ومن بين هذه المشاريع يتحدث «البيان» عن «الإجراءات الإيرانية القديمة والجديدة غير المسوغة في جزيرة أبو موسى، واستمرار احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى»، لكنه يدعو إلى حل سلمي لهذا النزاع يرتكز على الحوار والتفاهم والتراضي والحرص على روابط الجوار والإخاء والتراث الحضاري المشترك واحترام المواثيق والقواعد الدولية في حل مثل هذه النزاعات، وتفويت الفرصة على الغرب والاستعمار اللذين يستغلان هذا النزاع للإيقاع بين العرب ودول الجوار» (ص ١٠٩ ـ ١١٠).

وستستمر الإشارة إلى قضية «احتلال الجزر» في المؤتمرات القومية اللاحقة لكن مع الدعوى أيضاً إلى حلها بالطرق السلمية، دون أن تبدِّل هذه الدعوة من استمرار التقدم في التصور الإيجابي لإيران بما هي دولة من دول «العمق الإسلامي» التي تمثل مع الدائرة الإفريقية «عمقاً استراتيجياً للأمة العربية» (ص ١١٠) ذلك أن برنامج المواجهة لا بدَّ أن يتضمن(*) إقامة نظام إقليمي عربي يوفر الأمن للدائرة العربية ويرتبط بنظام إقليمي لدائرة الحضارة العربية الإسلامية (ص١٦٦). ولهذا السبب يجب أن تتغير النظرة إلى دول «الجوار الجغرافي» إيران وتركيا وأثيوبيا بشكل خاص. . من اعتبارهم خصوماً محتملين إلى قيام حوار وتخطيط وتنفيذ سياسات في اتجاه تحويلهم إلى جيران أصدقاء، والتشديد على الرابط الحضاري الإسلامي في هذا المجال. وقد يكون إقامة حوار عربي ـ إيراني، وكذلك حوار عربي ـ تركي(**) على المستويات الفكرية والسياسية غير الرسمية مقومات ضرورية لهذا الغرض. . » (١٧٢).

وإذا كان إدراك «المؤتمر القومي العربي» لإيران إيجابياً بوجه عام منذ تأسيسه، فلم تظهر في بياناته ووثائقه الأساسية في مؤتمراته الأربعة الأولى أية رؤية معادية لإيران ودورها ـ لا بل تطورت هذه الرؤية تدريجياً لتصبح أكثر اقتراباً من الدائرة الإسلامية ومن الدائرة الحضارية الواحدة ـ العربية/ الإسلامية، فإن التطور في تلك الرؤية ترافق في الواقع مع التحولات الإيجابية في العلاقات الإيرانية ـ العربية. فقد توقفت الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأعقبها احتلال العراق للكويت، ووقفت إيران ضد هذا الاحتلال وضد القوات الأجنبية في الوقت نفسه، ثم انعقد مؤتمر مدريد «لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي» في عام ١٩٩١. ووقفت منه إيران موقفاً معارضاً، كما وقفت ضد اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣، ودعت إلى استمرار المقاومة. وتطابقت هذه المواقف الإيرانية مع مواقف المؤتمر القومي العربي نفسه كما أظهرت كل بياناته إلى الأمة في هذه المرحلة. كما بدأ التوتر ينحسر نسبياً في العلاقات العربية ـ الإيرانية واستعيدت العلاقات الديبلوماسية بين إيران وبين بعض الدول العربية.

(*) بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول «مؤتمر التسوية» المؤتمر القومي العربي (نسخة معدَّلة نيسان / أبريل ١٩٩٤ ص ١٦٦.

(**)تحققت هذه الدعوة لاحقاً في ندوتين حول العلاقات العربية- الإيرانية، والعربية- التركية. عقدهما مركز دراسات الوحدة العربية.

و«ظهرت في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ بعض بوادر الانفراج النسبي في العلاقات الإيرانية ـ المصرية، جسدته الزيارات الأكاديمية المتبادلة.. ومشاركة إيران بفاعلية في أعمال المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية، الذي انعقد في القاهرة في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٤»[١]، كما تم تعيين أول سفير للمغرب في إيران منذ قطع العلاقات الثنائية بينهما في عام ١٩٨١. وقام وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي آنذاك بزيارة إلى دول الخليج في عام ١٩٩٣، أسفرت عن الاتفاق على تشكيل لجنة كويتية إيرانية لتطوير التعاون الاقتصادي، كما شاركت ١٢ شركة إيرانية في المعرضين التجاري والصناعي اللذين أقيما في دبي في الشهر نفسه[٢].

وعلى ضوء الرؤية الاستراتيجية نفسها للعلاقة العربية مع إيران، أكد المؤتمر القومي الخامس في بيانه إلى الأمة «على ضرورة تطوير الجوانب الإيجابية مع هذه الدائرة الحضارية التي تمثل في الوقت نفسه عمقاً استراتيجياً للأمة العربية ـ بما يضمن المصالح المشتركة للطرفين، ويصون الروابط الروحية والحضارية العميقة التي تربط بينهما[٣]. وهذه الإشارة المزدوجة إلى المصالح المشتركة والروابط الروحية لم تحصل سوى للدلالة على التمايز في طبيعة علاقة العرب المفترضة مع كل من تركيا وإيران؛ إذ تمت الدعوة في مناقشات هذا المؤتمر إلى التمييز بين منهج التعامل مع تركيا ومنهج التعامل مع إيران: «لأن اهتمامنا بالدائرة الحضارية الإسلامية، لا يصلح مدخلاً إلى التعاون مع كل دولة، فمدخل التعاون مع تركيا يجب أن يقوم على المصالح المشتركة وليس على الحضارة الإسلامية، فهم لهم نظرة مختلفة ولهم علاقات مع إسرائيل وأوروبا وهم جزء من الحلف الأطلسي، وينظرون إلى أنفسهم نظرة مختلفة.. وفيما يتعلق بإيران.. إن المدخل الأساسي هو الحاضرة الإسلامية..»[٤]، وسيصبح هذا

(١) حال الأمة ـ الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال عام ١٩٩٤ ـ المؤتمر القومي العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٥، ص ٢٨.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، العرب ودول الجوار الجغرافي، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الخامس، الوثائق القرارات، البيانات، أيار/ مايو ١٩٩٤، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٤، ص ٦٢.

(٣) بيان إلى الأمة ـ حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الخامس، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٤) رياض قاسم ـ تقرير عن المؤتمر القومي العربي الخامس، المرجع السابق، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

التمييز في العلاقة المنشودة مع دول الجوار (أي تركيا وإيران) أكثر ثباتاً ووضوحاً ابتداء من المؤتمرالقومي الخامس، وستبرز في المؤتمرات اللاحقة الدعوات إلى التعاون الوثيق والمباشر مع إيران، في حين ستتراجع مثل تلك الدعوات مع تركيا، فقد اعتبر «بيان» المؤتمر السادس «أن إقدام تركيا على توقيع اتفاق عسكري استراتيجي مع إسرائيل يهدد الأمن القومي العربي ويضغط على سوريا، وفي موقفها من المسألة المائية بينها وبين كل من سوريا والعراق، وانتهاكها للأراضي العراقية غير مرة».

«وفي حين دعا المؤتمر الدول العربية كافة إلى ممارسة الضغوط على الحكومة التركية لفك تحالفها مع الكيان الصهيوني، وهو التحالف الذي يلحق الضرر بالمصالح المشتركة والروابط التاريخية، فقد ناشد إيران التجاوب مع الدعوة العربية إلى إيجاد حل سلمي لمسألة الجزر الإماراتية الثلاث بما يكفل التعاون الإقليمي والتضامن بين إيران والوطن العربي، وبما يفوِّت الفرصة على التدخلات الأجنبية للإيقاع بين الطرفين»[١].

وسيستمر المؤتمر في دوراته اللاحقة في التأكيد على هذه الدعوة التي تشكِّل بالنسبة إليه ملفاً يعكِّر صفو العلاقات العربية ـ الإيرانية، بينما تشكِّل الاتفاقات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية خطورة تستدعي النبذ الفوري[٢].

وهكذا أدانت مجدداً لجنة العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات العربية مع دول الجوار في المؤتمر القومي الثامن «الحلف العسكري التركي ـ الصهيوني...» مما يستوجب إعادة النظر في العلاقات العربية ـ التركية الاقتصادية.. وأكدت اللجنة في الوقت نفسه أهمية التحسن الذي عرفته العلاقات العربية ـ الإيرانية. وهي تشيد بالموقف الإيراني من الصراع العربي ـ الصهيوني ودعم المقاومة في جنوب لبنان، وتؤكد التضامن مع إيران بالنسبة لكل محاولات التهديد والحصار التي تستهدفها، وتلح على ضرورة تطوير التعاون العربي ـ الإيراني وتعزيز التواصل الشعبي في جميع

(١) بيان إلى الأمة ـ حال الأمة العربية ـ المؤتمر القومي العربي السادس ـ الوثائق، القرارات، البيانات نيسان/ أبريل ١٩٩٦ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٦ ص ٤٢٨.

(٢) بيان إلى الأمة: حال الأمة العربية أالمؤتمر القومي العربي السابع ـ الوثائق، القرارات، البيانات آذار/ مارس ١٩٩٧ الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، ص٤٤٩.

مجالات التعاون. وتؤكد اللجنة أهمية حل مشكلة الجزر العربية بين إيران والإمارات العربية المتحدة بالحوار والوسائل السلمية على قاعدة القانون الدولي لإزالة كل العوائق التي تعرقل تطوير العلاقات الإيرانية ـ العربية وتجنيب المنطقة أزمات إضافية»[(١)].

وفي «عرض وتحليل لحوارات «المؤتمر التاسع» الذي تناول في مستواه الثالث علاقة البلدان العربية مع دول الجوار الجغرافي «اتجهت معظم التعليقات إلى ضرورة تنمية تفاعل إيجابي في العلاقات مع إيران، ودعا بعض المشاركين إلى أن يتعامل القوميون العرب معها تعاملاً يتناسب مع الرؤية الاستراتيجية الجديدة لقيادتها ـ والتي تمتد من الصراع العربي ـ الصهيوني إلى وقف التغلغل في جمهوريات آسيا الإسلامية. ودعا أصحاب هذا الرأي إلى أنه مع التمسك الشديد بكل شبر من الأراضي العربية، فيجب تهدئة الخلاف المبالغ فيه من جانب بعض البلدان العربية والذي قد تكون وراءه الولايات المتحدة الأميركية.. ونبَّه مشاركون إلى أهمية التحولات الديمقراطية في إيران وصعود تيار متفتح بشكل إيجابي على قضايا الأمة العربية..»[(٢)].

وفي البيان الختامي للمؤتمر التاسع نفسه، بدت التحولات نحو إيران وإدراك دورها تتويجاً تراكمياً لمسار المؤتمرات القومية السابقة وصلت إلى حد الدعوة لبناء «جبهة شرقية تضم لبنان وإيران وسوريا والعراق وتكوّن جزءاً من جبهة أوسع عربية ـ إسلامية لتصحيح الخلل في موازين القوى الإقليمية»[(٣)]. فتحت عنوان العلاقة مع إيران وتركيا يشير البيان «إلى دخول العلاقات العربية ـ الإيرانية بعد مرور عشرين عاماً على الثورة الإسلامية مرحلة من النضج والإحساس بالحاجة المتبادلة إلى تطوير العلاقات الأخوية على قاعدة الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة ولسيادة كل دولة من دول المنطقة. وانعكس هذا التطور في مواقف سياسية ـ كما في علاقات تبادلية ـ بحيث

(١) ورد تقرير اللجنة في حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن ـ الوثائق، القرارات، البيانات، نيسان/ أبريل ١٩٩٨، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤.

(٢) محسن عوض: حوارات المؤتمر التاسع(عرض وتحليل)، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع، الوثائق، القرارات، البيانات ـ آذار/ مارس ١٩٩٩، ص ٤٩٦.

(٣) قارن مع المؤتمر القومي الثاني(١٩٩١) الذي اقتصرت فيه الدعوى إلى إحياء هذه الجبهة على الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية فقط (من دون إيران)، راجع المؤتمر القومي العربي، مرجع سابق ١٩٩٤ ـ ص ٧٠.

بات العديد من العرب يشعرون بأن إيران يمكن أن تشكِّل عمقاً استراتيجياً وحضارياً لهم في صراعهم مع المشروع الصهيوني ـ الأميركي.

وإذا كانت مواقف إيران من القضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية المجاهدة ومن التهديدات التركية لسوريا، ومن العدوان الأميركي على العراق، شكَّلت إضافات هامة للرصيد الإيراني في الوجدان العربي، فإن الأنظار ما زالت مشدودة إلى تطوير هذه المواقف باتجاه بناء جبهة شرقية حقيقية تمتد من الناقورة في جنوب لبنان وتصل إلى العمق الإيراني مروراً بدمشق وبغداد، وتكون جزءاً من جبهة عربية إسلامية تضم مصر ودول الجزيرة العربية والخليج والمغرب العربي، كما تمتد إلى العمق الإسلامي في وسط آسيا، بحيث تبرز قوة إقليمية عربية إسلامية بارزة تعيد تصحيح الخلل في موازين القوى الإقليمية من جهة، وتسمح بقيام منظومة أمن إقليمية[(*)] تخرج القوات الأجنبية من منطقة الخليج وتشجع قيام نظام القطبية المتعددة على المستوى الدولي من جهة ثانية...

وإن العقلانية المنفتحة التي تطبع السياسة الإيرانية تشجع قيام حوار عربي عميق وصريح مع القيادة الإيرانية حول مجمل المشكلات العالقة بين بعض الدول العربية وإيران، سواء تلك المتصلة بذيول الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ أو الجزر الإماراتية الثلاث التي ينبغي الوصول إلى حل سلمي لها يمنع أي استغلال خارجي لهذه المشكلة»[(١)].

وكذلك فعل المؤتمر القومي العاشر، الذي شدَّد في بيانه الختامي «على ضرورة العمل لتطوير العلاقات العربية ـ الإيرانية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يتطلبه الأمن القومي والمصالح والدائرة الحضارية المشتركة، وحل كل المشاكل العالقة وفي مقدمتها قضية الجزر العربية الثلاث سلمياً. وخصوصاً بعد التطورات الإيجابية التي شهدتها إيران في مجال الديمقراطية وبناء المؤسسات، والذي بات نموذجاً ينبغي

(*) قارن مع بيان المؤتمر القومي الثاني الذي عقد في عام ١٩٩١، والذي أكَّد «أن أمن الخليج العربي لن تحميه إلا الترتيبات الأمنية العربية.» راجع المؤتمر القومي العربي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ (نسخة معدَّلة، مرجع سابق، ص ٦٩).

(١) بيان إلى الأمة، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع، المرجع السابق، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨.

الاهتمام به والاستفادة من تجربته، وهي تطورات يأمل المؤتمر أن تعطي دفعاً جديداً للعلاقات العربية ـ الإيرانية في ظل التحديات المشتركة التي تمر بها المنطقة العربية والإسلامية»[1].

ولم تتبدل مواقف المؤتمر القومي العربي ورؤيته إلى إيران بعد احتلال العراق. ففي الوقت الذي أدان فيه انطلاق العدوان على العراق من أراضي بعض الدول المجاورة له ومن مياهها الإقليمية [2]، تفَّهم «الخيار الإيراني» المتمثِّل في:

ـ عدم السماح للقوات الأميركية ـ البريطانية باستخدام أجوائها.

ـ عدم تمكين قوات المعارضة على أرضها من المشاركة في العدوان.

ـ التمييز بين خلافها مع نظام الحكم في العراق ورفضها إطاحته أميركياً.

ـ التأكيد على أن أمن الخليج لا يتحقق من دون مساهمة إيرانية فعالة...

وكذلك استمر المؤتمر الرابع عشر في دعوته إلى «الوقوف في وجه الحملة الأميركية الجديدة التي تتعرض لها إيران، لأنها تستهدف كل الدول والقوى التي وقفت إلى جانب نضالات الشعب الفلسطيني وساهمت بفاعلية في دعم المقاومة ودحر الاحتلال الصهيوني من جنوب لبنان».

كما رفض المؤتمر نفسه «استهداف إيران بعد العراق، لأنه حلقة من حلقات إضعاف الصمود العربي الإسلامي في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة من تاريخ أمتنا ومنطقتنا...»[3].

شهدَ إدراك إيران في التصور المدني العربي غير الرسمي من خلال وثائق وبيانات «المؤتمر القومي العربي» منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ تحولات إيجابية، بدأت مع

(١) بيان إلى الأمة، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي العاشر ـ الوثائق ـ القرارات ـ البيانات. نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٠، ص ٥٥٥.

(٢) المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، الوثائق.القرارات.البيانات، أيار/ مايو ٢٠٠١.مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. آذار/ مارس ٢٠٠٢. ص ٥١٣.

(٣) المؤتمر القومي العربي الرابع عشر، الوثائق، القرارات، البيانات، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

«حسن الجوار» ودائرة «الانتماء الحضاري المشترك»، مروراً بـ«الجبهة المشتركة العربية ـ الإسلامية» وصولاً إلى «رفض استهداف إيران...»

وقد ارتكز «المؤتمر القومي العربي» إلى استراتيجية ثابتة وواضحة، أسَّست لرؤيته اللاحقة إلى إيران وإلى العلاقة معها. وتقوم هذه الاستراتيجية على بعدين أساسيين:

ـ الأول هو: حسن العلاقات مع دول الجوار(إيران، وتركيا، وأثيوبيا) التي جعلها المؤتمر القومي العربي منذ عام ١٩٩٠ مع انعقاد مؤتمره الأول، هدفاً ثابتاً ومؤكداً لأن «الأمن القومي العربي يتعزز بحسن هذه العلاقات، على أساس الأمن المتبادل وحماية مصالح الطرفين».

ـ الثاني هو: التأكيد على أن الخطر الصهيوني هو التهديد الأكبر للوطن العربي ومصيره. «ما يجعل من الصراع العربي الصهيوني قضية العرب المركزية.. ومن قضية فلسطين جوهر الصراع في المنطقة». وهذا يعني أن أي صراع خارج هذه القضية المركزية ليس صراعاً جوهرياً، وهو ابتعاد عن مواجهة الخطر الصهيوني. وأن دول الجوار، مهما كانت طبيعة العلاقة معها ليست هي التهديد الأكبر للوطن العربي. كما ارتكز «المؤتمر القومي العربي» في تطوير إدراكه الإيجابي عن إيران إلى التقدم الذي كان يحصل، وإن بوتيرة متفاوتة، في العلاقات العربية ـ الإيرانية. وإلى الدعم المباشر الذي كانت تقدمه إيران إلى حركات المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وإلى حركة المقاومة الإسلامية ضد إسرائيل في لبنان. وهذا يفسِّر التبدل الذي بدأ يظهر في إدراك المؤتمر القومي لكل من تركيا وإيران. مع استمرار استراتيجيته الثابتة في «حسن الجوار».

هذا التصور المدني العربي غير الرسمي، لإيران، كان أكثر تقدماً من الإدراك الرسمي لها. ففي حين رأى هذا التصور في إيران «دائرة حضارية واحدة» مع العرب، ودعا إلى إشراكها في «منظومة أمن إقليمية تخرج القوى الأجنبية من المنطقة»، وإلى أن تكون عمقاً استراتيجياً وحضارياً للعرب في صراعهم مع المشروع الصهيوني ـ الأميركي.. كان الإدراك الرسمي لإيران في الكتب المدرسية العربية الرسمية يتراوح بين التجاهل والتحريض، إلى العداء المتزامن مع الحرب...

الفصل السادس

سقوط كابول
(التخلص من طالبان)

«كانت طالبان بعدائها البالغ للشيعة وقتلها إياهم، وتجارة المخدرات وجعل إيران واسطة ترانزيت لهذه التجارة، أسوأ أنواع الحكومات الأفغانية على مر التاريخ بالنسبة إلى إيران والمصالح القومية الإيرانية....»

(جريدة إيران)

في أقل من سنة واحدة وجدت إيران نفسها بين حربين:

الأولى: تلك التي حصلت في أفغانستان.

والثانية: المتوقعة على العراق.

وفي الحالتين كان على طهران أن تبحث عن حماية «أمنها القومي». فالذي قاد الحرب الأولى، والذي سيقود الحرب الثانية المحتملة هو قوة عظمى ليس بينها وبين إيران أي علاقات مباشرة، بل خصومة وتوتر وحصار واتهام وتهديد. كما أن الدولتين المستهدفتين ليس بين نظامهما وبين النظام الإيراني علاقات ود وصداقة أو حسن جوار. فمع حركة طالبان التي حكمت أفغانستان بضع سنين، وصلت الأمور حداً من التصعيد بلغ حافة الحرب والاستعداد المباشر لها على جانبي الحدود التي تمتد نحو ألف من الكيلومترات. ومع النظام الحاكم في العراق تبادلت إيران حرباً امتدت ثماني سنوات، هي الأطول في تاريخ الحروب الحديثة، راح ضحيتها مئات الآلآف من الشباب وأنفق على شراء السلاح لها عشرات المليارات من الدولارات.. وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على توقف تلك الحرب لم تتحول العلاقات بين إيران والعراق إلى علاقات طبيعية تماماً. ولم تنجح محاولات التقارب والتعاون والتبادل التجاري وفتح الحدود، بإقصاء التوتر نهائياً، أو بتجاوزعدم الثقة المتبادلة من أذهان الطرفين الجارين. فبقيت بعض «الملفات» عالقة مثل الحدود والأسرى والمعارضة في كلا

البلدين.. تتم العودة إليها وإلى «الأطماع التاريخية» كلما عاد التأزم إلى تلك العلاقات. وإيران هي من بين أكثر الدول قلقاً على أمنها واستقرارها من جوارها. وقد تفاقم هذا القلق في مطلع التسعينات عندما ظهر «فجأة» على حدودها الشمالية وبجوار بحر قزوين أكثر من دولة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وما ترتب على ذلك من مخاوف جديدة مصدرها تارة النزاعات داخل هذه الدول، وتارة محاولاتها التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد اضطرت إيران إلى التدخل في بعض الاحيان إلى جانب هذا الطرف أو ذاك مثلما حصل في الصراع الآذري الأرمني الذي وقفت فيه إيران إلى جانب الأرمن مخافة نشوء آذربيجان كبرى تجذب إليها القومية الآذرية في إيران، وتحسباً من العلاقات الوثيقة الآذربيجانية ـ الأميركية التي لا ترتاح إليها إيران...

ولم تشعر إيران بالاستقرار على حدودها الشرقية مع أفغانستان لا أثناء الاحتلال السوفياتي ولا بعده. فقد تحملت عبء دعم بعض فصائل «المجاهدين» ضد هذا الاحتلال خوفاً من التطويق السوفياتي لها، وتحملت طيلة عشر سنوات لجوء نحو مليون أفغاني إليها، وما نجم عن انتشارهم في إيران من مشاكل اقتصادية ـ اجتماعية وصحية وسواها... ولم يتراجع هذا الشعور بالقلق بعد الانسحاب السوفياتي، إذ اقتتل المجاهدون في ما بينهم، ثم تقاتلوا مع حركة طالبان، وبعد سيطرة هذه الأخيرة على معظم الأراضي الأفغانية، نكَّلت بالشيعة الأفغان وارتكبت مذبحة بحق ديبلوماسيين إيرانيين. وهكذا استمرت الحدود الشرقية لإيران مبعثاً للقلق وللتوتر ولمحاولات التدخل والتوسط دفعت بعض الأوساط في إيران إلى اعتبار التهديد الأفغاني في لحظة معينة تهديداً رئيسياً ينبغي مواجهته وردعه قبل أي تهديد آخر. وفي الجوار الباكستاني ثمة «حروب» متنقلة بين تنظيمات شيعية وتنظيمات سنية، وباكستان دولة نووية، وعلاقاتها جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية... وهكذا لو نظرنا أيضاً إلى الجوار التركي لإيران من الغرب حيث الدولة التي يحكمها الجيش ضمن معادلة ثلاثية: حماية العلمانية، وعلاقات جيدة مع إسرائيل، وصلة وثيقة بالولايات المتحدة الأميركية. أما على الحدود الجنوبية فيتركز كل الاهتمام الدولي، وكل الأطماع ومبررات التدخل.

فمن هنا يُصدَّر النفط، شريان العالم الذي لا يستطيع العيش من دونه، ومن بحر

عُمان تعبر البواخر التي تحمل هذا النفط إلى دول العالم كافة. ولا تخفي الولايات المتحدة حرصها على استمرار تدفق النفط وعلى ثبات أسعاره، فهو كما تكرر ذلك دائماً ركيزة مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل.

إذن لا تستطيع إيران أن تشعر بالاستقرار أو بالاطمئنان في ظل جوارٍ غير ودي حيناً وغير آمن حيناً آخر، أو في ظل جوارٍ موضع اهتمام دولي، أو موضع تحالف وتعاون مع خصميها الايديولوجيين والسياسيين، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومبعث ذلك القلق موجود حيثما توجهت أنظار الإيرانيين شمالاً أو جنوباً أو شرقاً أو غرباً...

هذا البعد الجغرافي ـ السياسي هو أحد الأبعاد الأساسية «الثابتة» في سياسات إيران التي تبحث فيها عن تحقيق مصالحها وعن حماية «أمنها القومي»؛ وهو بُعد إقليمي ودولي في وقت واحد. البعد الثاني هو التحولات الداخلية بعد وفاة الإمام الخميني، وتوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية من جهة، وصعود التيار الإصلاحي منذ عام ١٩٩٧ من جهة ثانية. فقد جعلت «الجمهورية الإسلامية» لنفسها بعد تلك الحرب المدمرة هدفاً «استراتيجياً» هو إعادة بناء إيران وإعمارها، مقارنة مع شعارات الثورة وأهدافها حول نشر الإسلام في العالم وقلب الأنظمة الرجعية وتوحيد المستضعفين.. وقد برز الشيخ هاشمي رفسنجاني في أثناء رئاسته دورتين متتاليتين (١٩٩٨ ـ ١٩٩٧) كأبرز حاملي هذا الهدف من خلال دعواته إلى فتح أبواب إيران أمام الخبرات الإيرانية الموجودة في الخارج، ومن خلال تسهيل فرص الاستثمار الأجنبي، وتوسيع دوائر الحوار مع العرب ومع الغرب. وترافقت تلك الحقبة التي بدأت عقب وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩ مع نقاشات واسعة في أوساط النخب الإيرانية والقيادات السياسية والفكرية تراوحت بين اتجاهين حول موقع إيران في العالم الإسلامي: اتجاه يذهب إلى القول بأن على إيران أن تقدِّم تجربة إسلامية ناجحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وهذا يعني أن عليها التخلي عن فكرة «أم القرى» العالم الإسلامي، وأن تنصرف إلى الاهتمام بقضاياها أولاً، واتجاه لا يرفض بناء «تجربة إسلامية ناجحة» ولكنه لا يريد التخلي في الوقت نفسه عن شعارات الثورة وأهدافها،

وعن دور إيران الإسلامي في العالم وفي قضايا المسلمين.. وسوف يتبلور هذان الاتجاهان في ما سيعرف لاحقاً بالإصلاحيين والمحافظين. وإن كانت الاختلافات بين هذين الفريقين تمتد أيضاً إلى القضايا الداخلية الإيرانية، لكن صعود الإصلاحيين القوي منذ عام ١٩٩٧ والالتفاف الشعبي حول شعاراتهم، ونسبة الأصوات العالية التي حصلوا عليها في الإنتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية، سوف تجعل منهم ومن الرؤى التي يحملونها عن «إيران أولاً» قوة لا يمكن التقليل من شأنها في صياغة مواقف إيران وفي التأثير فيها في مواجهة ما يجري على حدودها، أو في علاقاتها مع العالم بما في ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساهم في تعزيز قوة هذا الاتجاه نحو «إيران أولاً» تعثر بناء «نموذج إيراني إسلامي»، على الرغم من «النجاح» الذي حققه في ارتباط إيران بقضايا المسلمين وفي مقدمتها قضية فلسطين ومعها قضية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. فقد تفاقم الوضع الداخلي الإيراني في سنوات ما بعد الحرب على مستوى البطالة والأزمات الاجتماعية، وفساد الإدارة، والتضييق على الحريات...[١] فكان ذلك من أبرز أسباب التذمر التي دفعت الشباب والنساء إلى الالتفاف حول التيار الإصلاحي الصاعد الذي يعتبر أن مصادر الهوية الإيرانية ثلاثة: الفارسية، والإسلام، والغرب. في حين يقلب الاتجاه الآخر ترتيب هذه المصادر ليجعلها الإسلام أولاً، ثم الفارسية، ثم الغرب... وسوف نلاحظ أن هذا الاختلاف ليس نظرياً مجرداً، بل سيمتد تأثيره أيضاً إلى تحديد مصالح إيران مع العالم ومع دول الجوار ومع قضايا المسلمين. ولا يمكن أن نفهم على سبيل المثال رؤية بعض الباحثين الإيرانيين لمصادر «أمنهم القومي» باعتبارها ذات أبعاد دولية أكثر مما هي إقليمية إلا على ضوء هذا الترتيب في أولوية العلاقات مع العالم. وخصوصاً أن هذا الاتجاه من الباحثين يرى «أنه لا يمكن لإيران تشكيل أي ائتلاف إقليمي.. فالاقتصاد الإيراني غير مرتبط بجدية باقتصاد المنطقة ولا باقتصاد الدول الشرقية.. فالغرب يمثل العمق الاقتصادي والعلمي

(١) باستطاعة المرء أن يفترض إذا كانت الظروف الاقتصادية أسوأ في إيران فسيكون هناك ضغط متزايد على النظام لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة».
روبرت ليتواك: إيران والعراق. مع مجموعة من الباحثين. سلسلة دراسات عالمية. عدد ٤٨. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى ٢٠٠٣. ص ٤٢.

والفني والتكنولوجي الإيراني، ولو أرادت البلاد امتلاك ثروة وطنية فإن ذلك يستلزم إقامة علاقات منطقية مع الغرب... أما لماذا الغرب؟ فلأن المصدر الأول للقوة على الصعيد العالمي بيد الغرب».

يمكن أن نلاحظ على سبيل المثال كيف ينعكس هذا الاختلاف حول ترتيب أولويات الأمن القومي ومصادر الهوية أو مصادر التهديد أو تشكيل الائتلاف على الموقف من القضية الفلسطينية؛ بين من يعتبرها «قضية خارجية» يمكن البحث في كيفية دعمها وفي شروط هذا الدعم، وبين من يعتبرها قضية مبدئية وجزءاً من أمن إيران القومي ولا يمكن التهاون بشأنها، حتى لو تعرضت إيران بسبب ذلك إلى الحصار أو إلى الضغوط... وينبغي ألا يفوتنا التذكير أن هذا التيار الإصلاحي الذي برز بقوة منذ عام ١٩٩٧ وفاز مرشحه في الإنتخابات الرئاسية بأكثر من سبعين بالمئة من الأصوات، بدأ «معركته» في مواجهة خصومه من المحافظين بمحاولة إسقاط محرَّمين لم يجرؤ أحد على الاقتراب منهما بعد الثورة: الأول هو صلاحيات المرشد وسلطته. فقد بدأ بعض رموز التيار الإصلاحي بالحديث عن ضرورة تعديل هذه الصلاحيات لمصلحة رئيس الجمهورية تارة، أو بالدعوة إلى تحديد مدة ولاية المرشد تارة أخرى. أما الثاني فهو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أمراً استثنائياً وغير عادي أن يدعو من يقف على رأس الهرم التنفيذي في الجمهورية الإسلامية في إيران إلى «فتح الحوار مع شعب الولايات المتحدة» كما فعل الرئيس محمد خاتمي في أول مقابلة صحافية له مع شبكة «سي.إن.إن» العالمية منتقداً احتجاز الرهائن الأمريكيين وشعار «الموت لأمريكا» ومعتبراً أن الأمة الأمريكية هي «أمة عظيمة»..

«كان ذلك له دلالات بعيدة، وهي خطوة ذات مفترق طرق بالتأكيد» كما يقول محمد صادق الحسيني في كتابه «سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان»، «وإن ما فعله الرئيس خاتمي هو «كسر الحاجز الجليدي الضخم والمعتم الذي ظل محرَّماً الاقتراب منه من جانب أي كان.. عندما كان الحديث عن فتح باب الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية أشبه بالخيانة العظمى..». هكذا تحول النقاش عن هذا الحوار من السر والهمس إلى الجهر والعلن: في الصحف والمنتديات والجامعات وعلى المنابر السياسية. وباتت هذه العلاقة جزءاً من أدوات المعركة التي استخدمت

بين الإصلاحيين والمحافظين، تارة لجهة مبدأ العلاقة نفسه وطوراً لجهة التوقيت المناسب. . كما أصبحت شروط العلاقة جزءاً من المشهد السياسي الإيراني الداخلي طيلة السنوات الماضية. ولم تُخفِ الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مناسبة تأييدها حركة الإصلاح في إيران، سواء في عهد كلينتون أو في عهد الرئيس بوش الإبن، إذ غالباً ما تم التعبير عن ذلك بالتمييز بين «منتخبين» في إشارة إلى الإصلاحيين، وبين «معينين» في إشارة إلى المحافظين. وذلك في محاولة أمريكية لتوسيع شقة الخلاف الداخلي الإيراني، أو رهاناً منها على «تعديل الخطاب السياسي الإيراني أملاً في التوصل إلى تسويات حول قضايا كثيرة مع طهران». ومع أن مرشد الثورة الذي يتمتع بصلاحيات واسعة وإليه يعود البت في قضية من هذا النوع كان يتدخل للتنديد بمن يحاول إعادة العلاقات مع «الشيطان الأكبر»، فإن ذلك التدخل لم يغلق أبواب النقاش حول هذه العلاقات وصلتها بالأمن القومي الإيراني أو بالانفتاح الاقتصادي، ولم يقفل قنوات الاتصال الخلفية «الرياضية والثقافية والإنسانية» التي كانت تحصل في إيران وفي أوروبا وفي الولايات المتحدة نفسها. وما لا ينبغي أن يفوتنا هنا أن تلك القنوات من الاتصال لم تكن الأولى التي بدأها البعض في إيران أو حاول دفعها قُدُماً في عهد الإصلاحيين، بل سبقها محاولات أخرى في عهد الرئيس رفسنجاني الذي نسبت إليه في منتصف الثمانينات ما سمي في حينه «قضية أو فضيحة ماكفرلين» إشارة إلى زيارة هذا الأخير السرية إلى طهران لترتيب صفقة أسلحة لها مقابل توسطها لإطلاق رهائن أمريكيين في لبنان ومقابل مشروع لتغيير النظام في العراق على أن توقف إيران الحرب. كما تردد أن الرئيس رفسنجاني وقبل فترة وجيزة من انتهاء ولايته في عام ١٩٩٦ أرسل «إشارات» إلى الولايات المتحدة الأميركية بخصوص «إمكانية تعاون نفطي بين البلدين. . من شأنه أن يحدث تحولاً كبيراً في العلاقات الثنائية. .»، لكن ذلك لم يحصل، وكان هذا التعاون من نصيب الشركات الأوروبية.

المهم أن شعار «الموت لأمريكا» الذي رافق الثورة منذ بدايتها لم يمنع في مراحل معينة محاولات التقارب أو التعاون إذا كانت «المصالح» تفترض ذلك، من دون أن تكون تلك المحاولات سياسة رسمية أو بأوامر مباشرة من مرشد الثورة• حتى إن القضاء الذي يسيطر عليه المحافظون أصدر قراراً بسجن كل من يدعو علناً إلى الحوار

مع الولايات المتحدة الأميركية. كما قام في مطلع عام ٢٠٠٤ بسجن عباس عبدي لقيامه باستطلاع للرأي بين الشباب تبين فيه أن أكثر من ٧٠ بالمئة منهم تؤيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، علماً بأن الدستور نفسه لا يتضمن أية إشارة إلى عدم جواز تلك العلاقات.

عاد النقاش في الداخل الإيراني بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلى سخونته السابقة حول قضيتين أساسيتين: المصالح القومية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زاد من حدة هذا النقاش الاستعدادات الأمريكية للحرب على أفغانستان وطبيعة التهديد الذي شكَّله نظام طالبان للحكومة الإيرانية. ومن يطَّلع على طبيعة ذلك السجال في الصحافة الإيرانية سوف يلاحظ تبايناً واضحاً بين دعوتين: واحدة تشرح «لماذا لا نقيم علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأميركية؟ استناداً إلى «المبادئ الإسلامية والشك والريبة في السياسة الأمريكية، وتأييد نظام بهلوي، والعمل على إنشاء قواعد عسكرية في دول مجاورة لإيران، ما يعرِّض أمننا القومي للخطر. . . وما دامت الولايات المتحدة كذلك، فإن صلاح ومصلحة الأمة الإيرانية يتطلب الاستمرار في قطع العلاقات الأمريكية حتى إشعار آخر. .»[1]. وواحدة تدعو إلى نقيض ذلك تماماً. فمصلحة إيران القومية تتطلب بالنسبة إلى وجهة النظر هذه «أن تقوم الحكومة الإيرانية وخاصة الشخص الأول السيد خامنئي ووسائل الإعلام بالإدانة الصريحة والقاطعة لجرائم الإرهاب ضد الأمة والحكومة الإمريكية، إلا أنه يبدو أن قادة إيران لا يدركون أين تقع مصلحتهم ولا يهتمون بمصالح إيران القومية على المدى البعيد». ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك. إذ يعتبرون أن على إيران ألا تفوِّت «الفرصة الذهبية» للحوار مع الولايات المتحدة كما فعلت في السابق، وخصوصاً أن مصالح بعض الدول المجاورة تعمل لاستمرار القطيعة بين إيران وأمريكا. يقول علي كشتكر على سبيل المثال في جريدة إيران أمروز: «إن الأمر يحتاج إلى مزيد من الحنكة السياسية حتى نعرف أنه توجد في إسرائيل وتركيا وباكستان وبعض الدول العربية ودول الخليج محافل سياسية لها وزنها تطالب بالعمل على استمرار

(١) السياسة اليوم، ٢٤/١١/٢٠٠١.

وازدياد هذا الخلاف بين إيران وأمريكا وترى أن مصالحها القومية والتوسعية تكمن في استمرار هذا الخلاف وذلك العداء. . . وإصرار آية الله خامنئي والمحافل المحافظة المتشددة على استمرار الخصومة والعداوة بين أمريكا وإيران هو حتى الآن في صالح أعداء إيران ومنافسيها على الساحة الإقليمية، وكثير من المثقفين وأصحاب الرأي يعتقدون أنه توجد أيدٍ عميلة أجنبية داخل الجناح اليميني المسيطر على إيران». أما الفرص التي فقدتها إيران فتعود بسبب أصحاب هذا الاتجاه إلى وقوفها إلى جانب حركات دينية متشددة في دول المنطقة: «فعلى مدى العقدين الماضيين حُرمت إيران من فرص ذهبية كثيرة في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب بسبب العداء مع أمريكا عن طريق تبني سياسة دعم الحركات والتيارات الدينية المتشددة في دول المنطقة، وقدَّمت تلك الفرص لمنافسيها بل لأعدائها أيضاً. . . وما تم على يد جماعات طالبان وبن لادن والجماعات الإرهابية الأخرى التي لا يوجد أدنى شك في عدائها لإيران، هو فرصة ذهبية كي تتمكن الحكومة الإيرانية عن طريق إدانة المشتبه بهم حتى يتم تهيئة المجال لترميم العلاقات المتبادلة بين إيران وأمريكا في وقت يضمن حفظ المصالح الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية ويعوِّض أخطاءها السابقة في السياسة الخارجية إقليمياً ودولياً»[١].

وعلى قاعدة هذه «الفرصة الذهبية» لتغيير نظام طالبان وترميم العلاقات مع الولايات المتحدة، وحفظ المصالح القومية، ومنع المنافسين من توسيع شقة الخلاف الإيراني ـ الأمريكي، سوف يفرض هذا الاتجاه نفسه في تعاطي إيران مع المتغيرات الدولية والإقليمية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الأزمتين الأفغانية والعراقية.

لنقرأ كنموذج لهذا الاتجاه ما يقوله حميد أحمديان زادة في جريدة إيران[٢]، في أثناء البحث في مستقبل الحكومة الأفغانية «إن قيام حكومة مؤلفة من كافة القوميات الأفغانية، عند أي مستوى من الاستقرار، سيكون في صالح جيران أفغانستان بصورة عامة وإيران بصورة خاصة. . وإن قيام أية حكومة في أفغانستان تحت رعاية الغرب سيكون أفضل من الوضع الحالي لهذا البلد. . لقد كانت طالبان بعدائها البالغ للشيعة

(١) إيران أمروز، ١٧/٩/٢٠٠١.

(٢) إيران، ١٦/١٠/٢٠٠١ .

وقتلها إياهم، وتجارة المخدارات وجعل إيران واسطة ترانزيت لهذه التجارة، أسوأ أنواع الحكومات الأفغانية على مر التاريخ بالنسبة إلى إيران والمصالح القومية الإيرنية. . .». ويدعو الكاتب إيران إلى التعلم مما فعلته باكستان «التي استوجبت مصالحها القومية الوقوف ضد حلفاء الأمس وفكرت جيداً في اغتنام الفرصة لتحسين أوضاعها الداخلية والخارجية. . وإن النهج الباكستاني على هذا النحو، يعني أن هذه الدولة تدرك تماماً كيف تغير أوراق اللعب ومتى. وأن إيران يمكنها أن تجني منافع جمة بدخولها هذه اللعبة، لذا يجب عليها أن تزيد من فاعليتها في الميادين الدبلوماسية الموسعة».

أصبحت إيران منذ نهاية الحرب العراقية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) أسيرة هاجس التهديد المحتمل لأمنها القومي وما يفرضه هذا الهاجس من أولوية الدفاع والاستقرار والتنمية. ولم تكن تريد أن تدخل أي تجربة حرب أخرى. ولم تكن تبحث عن الحروب وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية. حتى شعار «الموت لأمريكا» أصبح شعاراً سياسياً وثقافياً وتعبوياً، من دون أن يعكس أي رغبة فعلية في المواجهة العسكرية مع «الشيطان الأكبر». وهذا يفسِّر كيف ستتكرر استراتيجية «الحياد الإيجابي» عندما تواجه إيران تدخلاً أمريكياً على حدودها مثل ما حصل في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، عندما كان الموقف الإيراني في ذلك الوقت هو عدم التدخل إلى جانب النظام العراقي، وعدم المشاركة في قوات التحالف الدولي، مع الإعتراض المبدئي على وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج. وعندما قررت الولايات المتحدة أن تشنّ حربها المفتوحة ضد الإرهاب ابتداءً من أفغانستان للقضاء على تنظيم «القاعدة» وعلى نظام طالبان، وجدت إيران نفسها في وضع يشبه إلى حد بعيد ما تعرَّضت له في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. فلا هي مؤيدة أو حتى صديقة للنظام الذي يتعرَّض للتهديد ولا هي حليفة للقوة التي تمارس هذا التهديد. ما يعني عدم ممانعة إيرانية للتخلص من جار «مزعج» إذا لم يشكِّل ذلك تهديداً جديداً لأمنها القومي، فكيف إذا كانت تلك القوة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي مارست «الاحتواء» على إيران ولا تقيم معها أية علاقات، بل تسد عليها السبل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية. من هنا كان الاتجاه الأقوى في التعامل مع التوترات الجديدة في أفغانستان وفي الحرب المحتملة على

العراق هو الانخراط في «اللعبة» بدلاً من «الحياد السلبي» كما كان عليه الموقف أثناء حرب الخليج الثانية. وهذا الانخراط الإيجابي، أو استراتيجية الحياد النشط له من يبرره ويدافع عنه في أوساط فكرية وسياسية بحجة «عدم تفويت الفرصة الثمينة للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما يفتح الباب لحل المشكلات بين إيران وأمريكا، كما يقول د. داود هرمیداس باوند، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الإمام الصادق، لأن هذه الأخيرة بحاجة الآن إلى إيران في معالجة أي قضية إقليمية مثل أفغانستان أو العراق»، كما وصل بعض رموز التيار الإصلاحي إلى الاستنتاج نفسه عندما قدَّموا توصية من خلال اللجنة البرلمانية في مجلس الشورى «بإجراء محادثات مع الإدارة الأمريكية حول مستقبل الوضع في أفغانستان لحفظ الأمن القومي الإيراني». وأضاف مقرر اللجنة «إن هذا الاقتراح قُدِّم إلى الرئيس محمد خاتمي في الجلسة التي جمعته مع أعضاء اللجنة». وتعتبر هذه التوصية من اللجنة البرلمانية أول دعوة رسمية إيرانية لمحادثات مع الولايات المتحدة. وتنسجم هذه الدعوة مع ما يراه أيضاً بعض مثقفي هذا التيار «بأن علينا أن نتعلَّم أنه ليس لنا صديق دائم أو عدو دائم. وأن الشعب الإيراني لا يمكنه أن يتحمل وحده مسؤولية إنقاذ العالم الإسلامي... وأن عدم وجود علاقات مع أمريكا لا يساهم في حل مشاكلنا بل يزيدها تعقيداً، وأن استئناف هذه العلاقات يصب في مصلحة الشعب الإيراني». إلا أن هذه التوصية أثارت مجدداً الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين حول قضية العلاقة مع الولايات المتحدة. فقد انتقد وزير الدفاع علي شمخاني موقف حكومة خاتمي بوصفه «متساهلاً أكثر مما ينبغي تجاه الهجمات الأمريكية على أفغانستان.. وأن إيران تتجاهل المشاعر المناهضة لأمريكا المتصاعدة في العالم الإسلامي»، ودعا إلى العودة إلى أفكار الإمام الخميني الراحل.. «لأن البعض مستعد أن يبيع بالرخيص قضيتنا باسم التغيير»، كما هاجم محسن رضائي، أمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام والقائد الأسبق للحرس الثوري المقرَّب من مرشد الثورة، الإدارة الأمريكية. وكذلك فعل قائد الحرس رحيم صفوي كما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية في ١٥/١٠/٢٠٠١.. أما مرشد الثورة نفسه فقال في كلمة أمام أهالي أصفهان في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠١ «إننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان ونرفض الدخول في

أي تحالف تقوده أمريكا.. منتقداً أولئك الذين يدعون إلى محادثات معها وإن كانوا غير سيئي النية فإنهم غافلون عن أن هذه المحادثات تعني القبول بتحقيق المصالح الأمريكية».

إلا أن ما حصل لاحقاً لم يكن فعلاً محادثات مباشرة. كما لم يكن في الوقت نفسه قطيعة تامة. وباتت الاستراتيجية الإيرانية في ظل التجاذب الداخلي من العلاقة مع الولايات المتحدة وفي ظل الضغوط المتزايدة لاغتنام هذه «الفرصة الثمينة هي استراتيجية الدخول في «اللعبة» التي تجري على تخومها، حفاظاً على مصالح الأمن القومي، من دون التطبيع الرسمي أو المحادثات المباشرة مع الولايات المتحدة، حتى لو كانت هذه «اللعبة» تعني في الوقت نفسه حفظاً للمصالح الأمريكية أو تقاطعاً معها. أي أن إيران وجدت نفسها في مواجهة أحد الاحتمالات التالية:

- أن تكتفي بموقف التنديد والإدانة للسياسة الأمريكية ولأي عملية عسكرية تقوم بها ضد أي دولة إسلامية، وتقف «متفرِّجة» على ما يمس أمنها القومي مباشرة في بلدان مجاورة لها.

- ألا تكتفي بمثل هذا التنديد، بل تعمل في الوقت نفسه لحفظ مصالحها القومية، استناداً إلى «واقعية سياسية» حتى لو أدى ذلك إلى التقاطع مع مصالح الآخرين بما في ذلك مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

- أن تنتقل من التنديد إلى المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية جنباً إلى جنب مع البلد المهدَّد المجاور لها.

لم يكن بوسع إيران أن تقف متفرِّجة على ما يمس أمنها القومي مباشرة في ظل تزايد الضغوط الداخلية من تيار قوي يدعو إلى التدخل من أجل ذلك.

ولم يكن بوسع إيران أن تختار المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا هي ترغب في أي مواجهة مماثلة مع أية دولة بعد ما تحمَّلته من الحرب العراقية - الإيرانية وما قدمته فيها من أثمان لا تعوَّض، وفي ظل البحث عن حل لمشكلاتها الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كما أن إيران ليست وحدها المعنية بالملف الأفغاني ولن يكون «الملف العراقي»

اللاحق شأنها وحدها أيضاً. فإذا لم يكن بين الدول الإسلامية والعربية من يريد المواجهة مع واشنطن في هذين الملفين، بل ثمة من يريد التعاون وتقديم القواعد العسكرية.. فمن غير المعقول ان تنفرد إيران بقرار حرب إلى جانب حكومات ليس بينها وبين طهران إلا سوء الظن والشكوك المتبادلة، وينظر واحدها إلى الآخر على أنه تهديد لأمنه القومي، حتى لو كانت القوة التي تهدد هذه الحكومات هي الولايات المتحدة الأمريكية. ففي مثل هذه الحالة، وطالما أن الضربة آتية لا محالة ولن تستطيع إيران، ولا الدول الأخرى، ردها، وطالما أن تغيير هذه الحكومات قادم بدوره، فلماذا عدم ممارسة «الواقعية السياسية» من خلال عدم الإعتراض على تغيير تلك الأنظمة، بل حتى المشاركة في عملية التغيير إذا كان ذلك ممكناً ويحفظ ما تعتقده إيران مصالحها وأمنها؟ وهذا ما سوف يحصل في التعاطي مع الحرب على طالبان في أفغانستان ، وفي الحرب اللاحقة على العراق.

ففي الحالة الأولى لم تقف إيران متفرِّجة على نظام طالبان وهو يتهاوى. ولم تكتف بالتنديد بالهجوم الأمريكي وبالأهداف الاستراتيجية لهذا الهجوم وبالمصالح النفطية، وبالمخاوف على نفسها من التطويق... بل أعلنت دعمها «تحالف الشمال» الذي قاد الهجوم ضد طالبان. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أكد الرئيس رفسنجاني أن الدور الإيراني كان مباشراً في العمليات العسكرية، وأنه لولا هذا الدور لما سقطت كابول نفسها، وقد قيل في ذلك الوقت أن القيادة الميدانية الأمريكية كانت تخطط لتأجيل الهجوم على العاصمة الأفغانية.

ومن المعلوم أن إيران شاركت أيضاً في مؤتمر بون لتشكيل حكومة «ما بعد طالبان» قبل بدء العمليات العسكرية، وساهمت في إنجاح المؤتمر من خلال نفوذها على بعض الجماعات الأفغانية، وهي اليوم من أكثر الدول التي قدَّمت الدعم لإعادة إعمار أفغانستان ولها صلات جيدة مع حكومة كرازاي ومعظم الوزراء، إلى الكثير من زعماء العشائر والقبائل في الأقاليم الأفغانية المختلفة. ويبدو استقرار أفغانستان في ظل حكومة كرازاي هدفاً حيوياً لإيران وللولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد، ولكن من دون أن تعترض طهران في الوقت نفسه على العمليات التي تتعرض لها القوات

الأمريكية، ومن دون أن تتقدم العلاقات الإيرانية ـ الإمريكية أي خطوة جدية إلى الأمام. فما أن انتهت هذه الحرب ووضعت أوزارها، حتى ضمّت واشنطن إيران إلى «محور الشر».

قبل الحرب على العراق

لم تختلف استراتيجية إيران في مواجهة قرع طبول هذه الحرب عن استراتيجيتها في أفغانستان. وقد أطلقت على ذلك ما سمته «الحياد الإيجابي» الذي يعني اللاءات التالية:

ـ لا قتال ضد القوات الأمريكية، ولا عرقلة لعملياتها.

ـ لا مشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق.

ـ لا قتال إلى جانب النظام العراقي.

وأدانت إيران في الوقت نفسه مبدأ الحرب، ودعت إلى عدم حصولها ليس فقط لانسجام ذلك مع مواقف دول المنطقة والعالم بل لمخاوف إيران الحقيقية من تمدد أمريكي جديد على حدودها إلى جوار منابع النفط وطرق تصديره بعد التمدد في أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى بمحاذاة بحر قزوين وثرواته.

ولا شك أن إيران تدرك تماماً مخاطر مثل هذه الحرب وما يمكن أن تسببه من كوارث إنسانية ستدفع بمئات الآلاف من العراقيين إلى الداخل الإيراني، ومن أزمات اقتصادية قد تنجم عن توقف ضخ النفط أو عن احتراق آباره، ومن فوضى قد تقود إلى حروب داخلية في العراق؛ أو من احتمالات للتقسيم. وهي لهذا السبب لا ترغب فعلياً، وانطلاقا من مخاوفها ومصالحها، في حصول تلك الحرب. لا بل سيطر على الإيرانيين هاجس «التهديد المقبل» بعد العراق، باعتبار أن الولايات المتحدة تمهد من خلال عدوانها على العراق، وما رافقه من تبرير لتغيير أنظمة المنطقة، ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، إلى الاعتداء على إيران. «إن إيران يجب أن تحاصر وتقهر، الهجوم على العراق سيكمل حلقة محاصرة إيران. وهذا هو الأهم لدى

إسرائيل والولايات المتحدة اليوم محاصرة وضغط ، وغداً هجوم»[1]. ولهذا السبب بدأ بعض المسؤولين الإيرانيين بإطلاق مواقف التهديد ضد الولايات المتحدة، كما فعل مرشد الثورة، بينما قام البعض الآخر مثل الرئيس هاشمي رفسنجاني بتذكيرها بدور إيران الإقليمي المحوري والإيجابي الذي لا يمكن تجاهله أو تهميشه، كما حصل في أفغانستان. . . في حين «سعى بعض النواب الإصلاحيين في مجلس الشورى إلى إجراء نوع من الحوار مع بعض المسؤولين الأمريكيين لدرء المخاطر المحدقة بإيران. وعلى أثر تحذير خامنئي وتهديد السلطة القضائية بمعاقبة من يفتح حواراً مع الأمريكيين. . ظهر خاتمي ليعترف بأن المرشد هو من يتخذ القرار النهائي ويطالب بإنهاء أي نوع من الحوار مع الأمريكيين»[2].

إلا أن إيران تحولت مرة جديدة إلى محطة إقليمية يزورها الوسطاء والموفدون تارة لمعرفة موقفها إذا اندلعت الحرب ضد العراق، وتارة لممارسة الضغوط عليها أو تقديم التطمينات لها. كما عادت مرة جديدة إلى الداخل الإيراني النقاشات حول «حماية الأمن القومي» ومصالح إيران إذا حصلت الحرب وحصل تغيير في النظام العراقي. ووقفت إيران مثل باقي دول المنطقة إلى جانب تطبيق قرارات الأمم المتحدة ودعت العراق إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وتنفيذه ونزع الذرائع من يد الولايات المتحدة. كما دعت في الوقت نفسه إلى منح المفتشين الدوليين الوقت الكافي لإنجاز مهمتهم بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية في ١٥/١/٢٠٠٣ عن الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني حسن روحاني قوله: «إذا كان هدف الأمريكيين نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، فإن جميع دول المنطقة تؤيد ذلك. لكن إذا كانوا يريدون تغيير النظام فإن ذلك يخالف شرعة الأمم المتحدة وجميع بلدان المنطقة ترفض ذلك». وأضاف «على العراق أن يمتثل لقرارات الأمم المتحدة. وعلى المفتشين أن يحصلوا على المزيد من الوقت لإنجاز مهمتهم». وأشار روحاني إلى خشية إيران من سقوط الأبرياء، وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة

---

(١) مهدي محمدي، في : كيهان، ٩/١٠/٢٠٠٢ .
(٢) الرسول، ٢٧/٩/٢٠٠٢ .

للعراق وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط العراقي وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق.

يعكس هذا الموقف مخاوف إيران الحقيقية مما يمكن أن يحصل على حدودها الجنوبية. لكن الأمور لم تتوقف عند حدود هذه المخاوف بالنسبة إلى إيران. فقد تسارعت التحضيرات الأمريكية لعراق ما بعد الحرب الأمريكية على مستوى جمع المعارضة العراقية، بموازاة الحشود العسكرية والضغوط الإعلامية والنفسية. وعادت معها الأصوات الداخلية الإيرانية لتختلف مجدداً على الخيار الذي يُفترض اتخاذه من التطورات المتلاحقة.

يقول مهدي محمدي ملخصاً هذا الخلاف في جريدة كيهان: «ما هو القرار العقلاني لمواجهة هذه الظروف؟ ألا نعمل لصالح أعدائنا، هذا صحيح. لكن ألا يعتبر الجلوس ومشاهدة استعراض العدو لقوته نوعاً من الغباء؟ ما هو هدف الإصلاحيين من تذكير الشعب بالجرائم التي ارتكبت ضد إيران؟ من أي منعطف ـ اعتبر نائب رئيس الجمهورية للشؤون البرلمانية ـ أن أي حكومة في العراق أفضل من حكومة صدام؟ هل المقصود (أي حكومة) حتى لو كانت موالية للولايات المتحدة؟ ألا يُدرك مدَّعو الإصلاح أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا شركاء في الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب المفروضة؟ أفلم تشعل مناصرة الولايات المتحدة وتحركاتها الحرب وأدت إلى استمرارها؟ أليست هذه خيانة للرأي العام أن تقصّوا القصة حتى النصف وتتكتموا على الجزء الرئيسي منها؟ للأسف لا يوجد رجل واحد من الإصلاحيين يقول الحقيقة كاملة. وكيف يمكن مواجهة العداء الذي يكنّه [النظام العراقي] والولايات المتحدة لإيران؟. لدينا عدوان أحدهما ضعيف والثاني قوي. أحدهما فاشل والآخر في قمة توحشه. الأول لا يمكنه أن يتجرأ علينا حتى لو امتد به العمر مائة عام، والآخر إذا أصبح جارنا اليوم سيسبب لنا الألم غداً. لنكن منصفين، مجاورة أي منهما أفضل لإيران؟ هل من الجائز أن نخرج من الحفرة ونقع في البئر؟»[1].

ودعا علي رضا صادقي سبزواري في دورية همبستكي من خلال تساؤله عن:

---

(١) كيهان، ٩/١٠/٢٠٠٢.

«ماذا نفعل في هذه الظروف الخاصة والتاريخية»، إلى ما يسميه «رؤية أكثر واقعية للنظام الدولي، فلنحاول خلق آليات جديدة في قواعد اللعبة حتى نستفيد استفادة قصوى من الفرص المتاحة، بدلاً من أن نغلق على أنفسنا كل أبواب التعامل المعقول والمنطقي وذلك برفضنا الظروف والإطار الجديد للقوى الدولية». ويرى سبزواري «أن الجهاز الدبلوماسي مكلَّف في ظروف الأزمة الراهنة بأن يخلق علاقة منطقية نشطة بين المبادئ الأيديولوجية والمصالح القومية بما يتفق مع العقل والمنطق للحفاظ على المصالح القومية الإيرانية»[1].

بينما رأى مجلس الخبراء (المحافظ) في بيانه حول القضايا الإيرانية الذي نشرته صحيفة جمهوري إسلامي: «أن الطبيعة الاستكبارية لساكني البيت الأبيض في واشنطن لم تدفع فقط إلى الحماية غير المشروطة للسفاحين المحتلين (في إسرائيل)، بل تدفع أيضاً إلى نشر الاضطرابات في الشرق الأوسط وإشعال نار الحرب في هذه المنطقة الحساسة، غافلين أن أقل خطوة لهم في هذا الصدد سوف تعرض مصالحهم في كل أنحاء العالم لخطر الهلاك والدمار..»[2].

وعلى عكس ما ورد في بيان مجلس الخبراء تجاه الولايات المتحدة الأميركية، دعت صحيفة همشهري (إصلاحية) «الدبلوماسيين الإيرانيين إلى أن يعلموا جيداً أنه في مجال السياسة الدولية دائماً ما توجد خيارات أكثر نفعاً من النهج الحيادي، وأن تحقيق مصالح مشتركة ولو بشكل جزئي أصبح شيئاً مألوفاً في التفاعلات الدولية... وأن ثمة فرصة أمام إيران لتحقيق مصالح حيوية والحصول على مكانة دولية مرموقة من خلال موقفها من المسألة العراقية»[3].

هذا التباين بين «إصلاحيين» و«محافظين» في تقدير التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية وفي تقدير «المصلحة القومية» وفي تقدير «من هو أسوأ» بالنسبة إلى إيران، وفي «اغتنام الفرص لمكانة دولية».. كان لا بدَّ من أن يعكس نفسه على «موقف» ما

(١) همبستكي، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.
(٢) جمهوري إسلامي، ١٠/٩/٢٠٠٢.
(٣) همشهري، ١٦/٩/٢٠٠٢.

من الوضع في العراق. فكانت محصلة ذلك كله هو استمرار سياسة «الحياد الإيجابي» من دون إهمال ما يجري التخطيط له لمستقبل العراق، أي ما يمكن أن نسميه الحياد الإيجابي «النشط» وليس السلبي تماماً. وهذا يعني بالنسبة إلى إيران أن تضمن في بغداد نظاماً غير معادٍ لها. وهكذا لم تعترض إيران حتى على رغبة أنصارها من المعارضة العراقية بالمشاركة في اللقاءات التي تمت مباشرة تحت الرعاية الأمريكية مثل ما حصل في مؤتمر لندن بحضور زلماي خليل زاد المبعوث الأمريكي لهذا المؤتمر...

والأهم من ذلك كله هو الموقف المفاجئ لمجموعة من النواب الإصلاحيين التي دعت في ١٢/١/٢٠٠٣ وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي وكذلك الرئيس خاتمي إلى عدم استقبال وزير الخارجية العراقي ناجي صبري وهددت بسحب الثقة من الأول، وبدفع الثاني إلى الاستقالة إذا ما تم تجاوز هذه الدعوة. علماً بأنه سبق لناجي صبري أن زار إيران قبل أشهر. وقد وضعت هذه المجموعة من النواب الإصلاحيين شروطاً دعت بغداد إلى تلبيتها قبل حصول تلك الزيارة. ومن تلك الشروط: تقديم اعتذار عراقي إلى إيران عن الحرب العراقية ضدها، ودفع تعويضات عن تلك الحرب بقيمة ألف مليار دولار؛ والاعتراف النهائي باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي ترسم الحدود بين البلدين؛ وإقفال ملف الأسرى والشهداء. وقد تم إلغاء الزيارة فعلاً؛ ففسَّر البعض هذه الخطوة بأنها «فرصة» للحصول من العراق، في هذه الظروف، على ما لم يتم الحصول عليه طيلة العقد الماضي منذ توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية. وقيل بأن هذه الشروط المطالب، هي بمثابة رسالة إلى النظام المقبل في بغداد عليه ألا يتجاهلها إذا أراد تطبيع العلاقات مع إيران مستقبلاً، بينما رأى البعض الآخر في تلك الخطوة «خدمة» للولايات المتحدة الأمريكية في اللحظة التي تمت فيها، لأن هذه الأخيرة تعمل على مزيد من عزلة النظام العراقي سياسياً ودبلوماسياً، أو أنها خطوة إضافية لتأكيد النيات «غير العدائية» تجاه الولايات المتحدة في الملف العراقي.

لم تغيِّر تلك «الرسائل» موقف إيران الثابت من رفض الحرب ومن رفض أي هيمنة أمريكية على العراق. فها هو الرئيس خاتمي يؤكد بعد استقباله وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ١٩/١/٢٠٠٣ «يجب ألا نسمح بأن يفقد العراق استقلاله ويستخدم أداة للسياسات الأمريكية التي هي ضد مصالح العراقيين والشعوب الأخرى

ودول المنطقة». كما كرر ذلك الموقف الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني لدى استقباله رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي محمد الجاسم الصقر في ١٩/ ١/ ٢٠٠٣ قائلاً: «إن أسوأ الحلول للأزمة العراقية سيكون إقامة ديكتاتورية موالية للأمريكيين»...

تبدو إيران في محصلة تعقيدات «الأزمة العراقية»، غير مبالية بمصير النظام الحاكم، لكنها في الوقت نفسه شديدة القلق من أي تمدد أمريكي جديد على حدودها. وقد أصبحت أكثر استعداداً بعد التغييرات الدولية في مطلع التسعينات، وخصوصاً بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لاعتماد استراتيجية «الحد من الخسائر» إذا لم يكن بمقدورها تحقيق المكاسب أو دفع المخاطر من جراء التهديدات الإقليمية أو الدولية. فإذا كان من الممكن عرقلة قيام «ديكتاتورية موالية للأمريكيين» في العراق - كما قال الرئيس هاشمي رفسنجاني - فلماذا لا تفعل إيران ذلك؟ وإذا كان من الممكن وجود قوى عراقية حليفة لها في النظام المقبل، فلماذا لا تشجع ذلك أيضاً إذا كان هذا الأمر «يحد من الخسائر» التي تخشى طهران وقوعها إذا وضع الأمريكيون قبضتهم على العراق؟ حتى إن البعض يذهب أبعد من ذلك قائلاً بأن على إيران أن تبحث مباشرة مع الولايات المتحدة في نقاط الاختلاف والاتفاق، أو في «تقاطع المصالح».. مثل ما تفعل باقي دول المنطقة وباقي دول العالم.

وما عزز هذه الاستراتيجية التي دافعت عنها أوساط سياسية إصلاحية في داخل مجلس الشورى وخارجه أن تجربتي أفغانستان في ظل طالبان والعراق تحت نظام صدام كانتا من أسوأ التجارب مع الدول المجاورة بالنسبة إلى الشعب الإيراني بعد انتصار الثورة، وشكلتا تهديداً مباشراً لأمنه ولاستقراره لا يمكن أن يطوى بسهولة أو يمحوه النسيان. فها هو على سبيل المثال محمد رضا طاجيك أحد مستشاري الرئيس خاتمي يقول في معرض رده عن أسئلة تتعلق بسياسة إيران الدفاعية في جريدة إيران: «يجب مراقبة العراق مراقبة صارمة. فهذه الدولة تتحين الفرصة المناسبة لاستخدام إيران كطعم. وفي الوقت نفسه تستعد للهجوم على إيران. ومن الضروري تنظيم قوى الردع الدفاعية الإيرانية بالشكل الذي يجعل العراق لا يفكر مرة أخرى في مهاجمة إيران.

فعلى سبيل المثال من الممكن أن يعقد العراق صفقة تحالف مع الولايات المتحدة ضد إيران»[1].

وعلى الرغم من ذلك تبقى المخاوف الإيرانية من اندلاع الحرب مخاوف حقيقية وجدية لا توازي رغبتها في تغيير النظام الحالي في العراق. وهي لذلك لا تفضل اندلاعها وتخشى من عواقبها ومن التمدد الأمريكي الذي سينجم عنها، ومن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي ستتسبب بها هذه الحرب. وإيران تفضل، مثل باقي دول المنطقة، إذا ترك لها الخيار، إما بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، أي نظام قوي ومحاصر، ولا يشكل أي تهديد لجواره، وأما إذا كان لا بدَّ من تغييره بسبب الضغوط الأمريكية، فليكن ذلك سلماً وليس حرباً... وهذا ما حاولت دول المنطقة التوصل إليه قبل فوات الأوان من خلال تنسيق تركي - سوري - سعودي - مصري - أردني - إيراني، بعدما تصاعدت موجة الإعتراض على الحرب في أنحاء العالم كافة.

وما يجري على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية ليس سوى مرآة لتحولات سياستها الداخلية التي تشهد تجاذباً بين إصلاحيين ومحافظين، ليس فقط على مستوى الحريات وصلاحيات الرئيس وقوانين الصحافة والإنتخابات، بل على مستوى أولويات التهديد التي يتعرض لها الأمن القومي الإيراني وثوابت الثورة، وكيفية معالجة هذا التهديد وحماية ذلك الأمن؛ بين من يدعو «إلى الانسجام مع الحقائق الدولية» في فلسطين والعراق... وبين من لا يريد أن يتخلى عن ثوابت الثورة في سياستها الخارجية تجاه واشنطن والكيان الصهيوني من دون التفريط بطبيعة الحال بالأمن القومي والمصالح الإيرانية.

يقول بيروز مجتهد زاده في تفسيره للتغيير في السياسة الخارجية ولتأثير صعود التيار الإصلاحي إن التحول في المجال الجيوبوليتيكي لإيران مثل المحاولات الأمريكية لعزلها عن مناطقها الجغرافية الطبيعية، أي الخليج وبحر قزوين، يمثل العامل الآخر الذي دفع إيران إلى تغيير مواقف إيديولوجية محضة كانت قد اتخذتها في عقدي

(١) إيران، ٢٩/٨/٢٠٠٢.

الثمانينات والتسعينات، وإعطاء الأولوية للسعي وراء المصلحة القومية في مجال السياسة الخارجية في مطلع القرن الحادي والعشرين.. وهذا الوضع يفرض نفسه بشكل أكبر في ما يتصل بالعلاقات الإيرانية مع العرب وما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي. ويقول مجتهد زاده مضيفاً: «ولعل بعض الأكاديميين على مدار السنوات القليلة الماضية كانوا مؤثرين في عملية جذب اهتمام الشعب والدولة إلى ضرورة السعي وراء المصالح القومية في العلاقات الخارجية الإيرانية مع العالم»[1].

ربما يفسِّر صعود التيار الإصلاحي وشعبيته الواسعة وضغوطه الشديدة من أجل الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ كسبيل لدرء الأخطار عن إيران ـ بالإضافة إلى نزعة «البراغماتية» عند اتجاهات ورموز سياسية أخرى، أبرز ما جرى على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أكثر من قضية. لكن المسألة قد تكون أكثر تداخلاً من ذلك إذ ثمة «تلازم» يعتقد به البعض بين النزوع إلى الإصلاح الداخلي وبين الاستعداد إلى «التكيف الخارجي» حتى مع «الحقائق» التي تفرضها الولايات المتحدة...

---

(١) إطلاعات: ٢٦/٨/٢٠٠٢؛ ٢٦/٩/٢٠٠٢؛ ٢٦/١٠/٢٠٠٢.

الفصل السابع

موت الإصلاحات؟

[إن بعض الإصلاحيين كانوا يعملون من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية وليس من أجل مصالح «جبهة الثاني من خرداد»].

«سعيد حجاريان

ماذا حقق الإصلاحيون في إيران بعد ثماني سنوات من التجربة الرئاسية وأربع سنوات من التفويض الشعبي الواسع في مجلس الشورى، وفي البلديات؟ وما هو مستقبلهم بعدما انحسر تأييدهم في أوساط الشباب والطلاب، الذين ذهبوا إلى حد التجرؤ على مطالبة خاتمي بالاستقالة لأنه لم يحقق ما وعدهم به. ؟

ماذا سيفعل الإصلاحيون بعدما خسروا مجلس الشورى الجديد(٢٠٠٤) وأحكم خصومهم (المحافظون) السيطرة عليه ـ بعد المؤسسات الأخرى التي لم تخرج أصلاً عن تلك السيطرة؟ وكيف يفسر الإصلاحيون امتناع أكبر تجمع طلابي «مكتب تعزيز وحدة» من المشاركة في الاقتراع في الإنتخابات الرئاسية (حزيران / ٢٠٠٥) على الرغم من وجود مرشح إصلاحي بين المتنافسين هو الدكتور مصطفى معين ؟

وماذا عن تنافس أكثر من مرشح إصلاحي (مصطفى معين ومهدي كروبي ـ الرئيس السابق لمجلس الشورى ذي الغالبية الإصلاحية) في الإنتخابات الرئاسية (٢٠٠٥) وعدم حصول أي منهما على نسبة الأصوات الكافية التي تؤهله البقاء إلى دورة الإنتخاب الثانية التى وصل إليها مرشحان آخران من غير الإصلاحيين هما الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام ومحمود أحمدي نجاد عمدة بلدية طهران من الاتجاه المحافظ؟ ما يعني أن الإصلاحيين عجزوا أيضاً عن خلافة الرئيس خاتمي ولم يفلحوا في الوصول مجدداً إلى رئاسة الجمهورية؟

هل سيبقى الإصلاح كما يقول مؤيدوه بعد تجربة الصعود والهبوط التي عرفها، جزءاً من المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي الإيراني، لا يستطيع أحد تجاهله أو التنصل منه؟ وهل سيتبنى المحافظون مرغمين شعارات الإصلاح التي وقفوا بوجهها طيلة السنوات الماضية؟

أم أن هذا التيار سينكفئ كما يقول خصومه وستعود رموزه إلى الظل بعد تراجع التأييد الشعبي له وخسارته للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وبعد انتهاء ولاية خاتمي الثانية(٢٠٠٥)؟

تلك هي بعض الأسئلة التي تثار في داخل إيران (بين المحافظين والإصلاحيين) وخارجها حول التجربة الإصلاحية ومستقبلها. وحول دروس تلك التجربة ومكامن القوة ونقاط الضعف فيها.

لعل ما تميز به التيار الإصلاحي وكان سبباً لصعوده وللإلتفاف الشعبي من حوله في بداية الأمر، هو تلك الشعارات التي رفعها السيد خاتمي مفتتحاً بها معركته الرئاسية ومؤكداً على تحقيقها طيلة رئاسته. وهي شعارات لم تألفها الساحة الإيرانية منذ انتصار الثورة مثل: «المجتمع المدني»، «وتطبيق القانون»، «واحترام الدستور»، «والحرية والشفافية»... وإذا كان العالم يردد منذ سنوات هذا النوع من الدعوات، فإن إيران كانت حتى وصول الرئيس خاتمي عام ١٩٩٧ لا تزال متمسكة بـ: «ثوابت الثورة» و«حفظ النظام» و«الدفاع عن الإسلام»، «والموت لأمريكا، وللمنافقين، ولأعداء ولاية الفقيه»... تكررها وسائل الإعلام والمسؤولون في كل مناسبة.

ولهذا عندما رفع الرئيس خاتمي شعارات «الخارج»؛ المجتمع المدني، وتطبيق القانون، واحترام الدستور... بدل شعارات «الداخل» التقليدية جذب إليه الأنظار والاهتمام، خاصة من الطلاب الذين يتوقون إلى التغيير وإلى مستقبل أفضل. وأثار في الوقت نفسه مخاوف المحافظين من حجم هذا التأييد الشعبي له. ومما أطلقوا عليه لاحقاً «الاختراق الثقافي» «والتخلي عن مبادئ الثورة»...

إلا أن التيار الإصلاحي شهد بعد الفوز الكاسح للرئيس خاتمي في الدورة الرئاسية الأولى (٢٧ مليوناً)، اتجاهاً قوياً، لم يتحمس له خاتمي، لاستخدام هذا

«التفويض الشعبي الواسع» لمواجهة المؤسسات التي يسيطر عليها المحافظون(أي ما سماه بعض الإصلاحيين استراتيجية الضغط من أسفل والتفاوض من أعلى). وما أطلق عليه البعض الآخر: «الشارع» في مقابل «المؤسسات» لفرض المطالب التي يريدها الإصلاحيون، أو لكف المضايقات التي يتعرض لها أنصارهم، أو لدفع المحافظين إلى التراجع، عن هيمنتهم على المجالس المهمة مثل مجلس صيانة الدستور، ومجلس الخبراء، والقضاء... وقد حصلت فعلاً مواجهات حقيقية وواسعة في «الشارع» في ١٩٩٩/٧/٩، لم يسبق لها مثيل منذ انتصار الثورة بين الطلاب وبين قوى الأمن في جامعة طهران وفي المناطق المحيطة بها، ذهب ضحيتها قتلى من الطلاب، وتسللت إلى صفوفها قوى كثيرة ضد النظام. واتسع الحديث في داخل إيران وخارجها عن «ثورة مضادة» تشبه الثورة الطلابية التي قامت ضد الشاه. وقد اضطر الرئيس خاتمي، بسبب المخاوف من حجم الانفلات والتعدي على الممتلكات العامة، إلى الحد من اندفاع أصحاب اتجاه المواجهة في داخل التيار الإصلاحي، وإعلانه عدم تأييد الفوضى والإخلال بالأمن، وعدم موافقته على ما يكتب في بعض الصحف الإصلاحية ضد النظام وضد «الولي الفقيه». كما اضطر إلى التأكيد للتمايز عن بعض القوى في داخل التيار الإصلاحي ـ أن مشروعه ليس ضد النظام الإسلامي وليس مشروعاً انقلابياً.

التهديد الآخر الذي واجهه الرئيس خاتمي وتياره منذ ولايته الأولى كان من المحافظين من خلال المؤسسات التي يسيطرون عليها. فقد عمد هؤلاء وبواسطة القضاء، أو محكمة رجال الدين على سبيل المثال، إلى إقصاء بعض الرموز الإصلاحية المقربة من الرئيس خاتمي عن الحياة السياسية، وسجنها بتهمة «الإساءة إلى ولاية الفقيه، والانقلاب على مؤسس الثورة...» إلى إقفال عدد من الصحف الإصلاحية، وسجن رؤساء تحريرها. أما التهديد الثالث والمباشر فكان من «الحرس الثوري». الذي توعَّد باللجوء إلى العنف لمواجهة «الانقلاب على مبادئ الثورة». كما جاء في البيان الذي صدر عن مجموعة من ضباط الحرس، يهدد فيه باستخدام القوة ضد «الانحراف». إلى اغتيال بعض المعارضين، لبث الخوف في النفوس ولإشاعة حال من الاضطراب يتحمل مسؤوليتها الرئيس خاتمي وتدفعه إلى الاستقالة. وقد فقد هذا التهديد فاعليته بعدما انضم قائد الحرس الثوري إلى تأييد الرئيس خاتمي. وبعدما أعلن

مرشد الثورة نفسه إدانة عمليات الاغتيال ورفضه هذا الأسلوب في التعامل مع المعارضين. أما التهديد الرابع، فهو التحدي الفعلي الذي طرحه الإصلاحيون على أنفسهم وفشلوا في مواجهته أي موقع «الولي الفقيه» والصلاحيات التي يتمتع بها وفقاً للدستور. إذ تتجاوز هذه الصلاحيات رئيس الجمهورية. لأن لولي الفقيه الحق في تعيين رئيس السلطة القضائية وقائد الحرس الثوري، ورئيس أركان القيادة المشتركة... وله الحق في طلب إلغاء أي مشروع لا يتناسب مع «المصلحة الإسلامية»، كما حصل مع مشروع تعديل قانون الصحافة الذي اقترحه البرلمان الإصلاحي في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٠. واضطر رئيس البرلمان الشيخ مهدي كروبي إلى سحبه بعد طلب المرشد.

لقد حاولت بعض القوى في داخل التيار الإصلاحي أن تأخذ من صلاحيات الولي الفقيه وأن تحد منها، لتضعها في كفة الرئيس. فكان ذلك أحد أهم أسباب «خوف» المحافظين، على النظام. «والمبرر الشرعي» لمنع تلك القوى من الوصول إلى ما تريد. وقد أدرك الرئيس خاتمي بعد تجربة السنوات الأولى من ولايته استحالة تحقيق هذا الهدف، والاضطراب الذي سيؤدي إليه . فنأى بنفسه عن تلك القوى. مؤكداً على موقع الولي الفقيه في النظام والدستور. كما أعلن المرشد (الولي الفقيه) دعمه للرئيس خاتمي. ورغبته في الإصلاح من داخل النظام الإسلامي. وقد حصل هذا «التقارب» بعد أحداث جامعة طهران التي كادت تخرج عن سيطرة الجميع.

وهكذا سيتجه التيار الإصلاحي وخصوصاً الرئيس خاتمي في ولايته الثانية إلى «التكيف» مع صلاحيات المرشد، وليس إلى الصدام معها. بعدما تبين استحالة، أو خطورة استهداف تلك الصلاحيات... لكن ذلك لم يمنع الرئيس خاتمي من الاستمرار في دعوته إلى الحرية وإلى احترام القانون وإلى «المجتمع المدني الإسلامي»... كما سيتجه الرئيس خاتمي إلى التمايز أكثر فأكثر عن المتطرفين في داخل التيار الإصلاحي نفسه[1]. مثل تمايزه عن أقرانهم في التيار المحافظ. كما عبَّر

(١) يقول محسن ميردامادي نائب الأمين العام لجبهة المشاركة،(أهم حزب إصلاحي)، تعبيراً عن هذا الابتعاد عن خاتمي: «لا يمكن أن نقول أن خاتمي هو قائد أو زعيم الإصلاحات ونحن نعلم أن الأفراد يأتون ويذهبون». =

عن ذلك في الهجوم القاسي الذي شنه على المتطرفين من الجانبين في الخطاب الذي ألقاه في الاحتفال الرسمي للذكرى الثانية والعشرين لانتصار الثورة. في العاشر من شهر شباط/ فبراير ٢٠٠١. أي أن الرئيس خاتمي أراد التأكيد على المضي في مشروعه الإصلاحي، وعلى ثوابته الداخلية والخارجية من دون الاصطدام بمرشد الثورة وبصلاحياته خلافاً لرغبة بعض الرموز الإصلاحية. لأن ولاية خاتمي الأولى شهدت تراجعاً للاستقرار الداخلي وصدامات متكررة بين أنصار التيارين في الجامعات ومع قوى الأمن لم يكن بمقدور خاتمي أن يسمح باستمرارها، مع دعوته إلى الاستقرار الإقليمي وإلى الانفتاح على العالم وعلى دول الجوار وإلى نبذ العنف وإلى التعاون بين دول المنطقة... خصوصاً وأن هذا الاستقرار الإقليمي قطع شوطاً مهماً في ولاية خاتمي الأولى بين ١٩٩٧ و٢٠٠١. التي حققت فيها إيران تقدماً مهماً في علاقاتها العربية والدولية. كما تلقّى التيار الإصلاحي الدعم والتأييد من خارج إيران أيضاً. من الدول العربية التي اطمأنت إلى وجهه الانفتاحي الذي يبحث عن التعاون والاستقرار ونبذ العنف. ومن أوروبا التي وجدت في دعوات «المجتمع المدني» والشفافية، وتطبيق القانون، انسجاماً مع معاييرها ومبرراً لمزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري مع إيران. ومن الولايات المتحدة التي راهنت على اعتدال الإصلاحيين تجاه عودة العلاقات معها، لتعميق الانقسام بين التيارين، والجهر بدعم من هو «منتخب» والهجوم على من هو «معين».

عاد طلاب جامعة طهران إلى التظاهر مرة ثانية في نهاية شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ولكنهم رفعوا هذه المرة شعارات تختلف كثيراً عن شعارات المرة السابقة التي اعترضوا فيها على إغلاق الصحف الإصلاحية واعتقال رؤساء تحريرها. فقد تجرأ المتظاهرون هذه المرة على دعوة خاتمي إلى الاستقالة، وعلى التنديد بمرشد الثورة.

لكن ردود الفعل أيضاً على تلك التظاهرات لم تكن بدورها مثل المرات السابقة، لا في داخل إيران ولا في خارجها. فقد أكد الرئيس خاتمي حق الطلاب في التظاهر

= رسالت (٢٠٠٣/١١/١٠). راجع مختارات إيرانية. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدد ٤٢، يناير ٢٠٠٤، ص٣١.

كمظهر للديمقراطية. لكنه أدان في الوقت نفسه لجوءهم إلى الفوضى وإلى الإخلال بالأمن. خاصة وأن التأييد الأميركي لتلك التظاهرات جاء مباشراً وقوياً. من مستشارة الرئيس للأمن القومي آنذاك، كوندوليزا رايس، التي دافعت عن «هؤلاء المتظاهرين»، إلى الرئيس الأميركي نفسه الذي اعتبر ما يحصل «بداية ولادة إيران الحرة»[1]. ما كان يعني بتعبير آخر تشجيع المتظاهرين على الاستمرار لإسقاط النظام الإسلامي. وهذا ما لا يمكن لأحد من الإصلاحيين الجهر به أو تحمل مسؤوليته خاصة وأن الطرف الذي يدعو إليه، ويشجع عليه قد فرغ لتوه، وقبل أشهر قليلة فقط من إسقاط النظام في العراق...

لقد تميزت الحركة الطلابية الإيرانية، مثل معظم الحركات الطلابية في العالم بالراديكالية والمعارضة منذ تأسيس أول جامعة إيرانية عام ١٩٣٤، وحتى انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. ولعبت هذه الحركة دوراً مهماً في مناهضة الشاه طيلة العقود التي سبقت الإطاحة به. وتأثرت بشكل واسع بالاتجاهات السياسية والفكرية التي سادت في الخمسينات والستينات، كالماركسية والاشتراكية. والتحق قسم من هذه الحركة بحزب تودة (الشيوعي)، وآخرون بالمنظمات الماركسية المختلفة، ولاحقاً بالاتجاهات القومية والوطنية والإسلامية التي أعقبت إسقاط الدكتور مصدق عام ١٩٥٣. كما تبنى بعض الاتجاهات الطلابية العمل السري المسلح ضد نظام الشاه، خاصة وأن مثل هذا الأسلوب شهد رواجاً في تلك الحقبة في دول عدة في الشرق الأوسط وفي أميركا اللاتينية ضد الاحتلال وضد الأنظمة الديكتاتورية.

وتعرضت الحركة الطلابية بسبب نشاطها السياسي إلى حملات متلاحقة من القمع. وفي بداية السبعينات أصبحت الجامعة ساحة واسعة لنشاط الاتجاهات الإسلامية ولنشر أفكار الإمام الخميني. وتم افتتاح «حسينية إرشاد» وكان الدكتور علي شريعتي والشهيد مرتضى مطهري من أبرز المحاضرين المعارضين للنظام فيها، ولها

(١) وصف الرئيس الأميركي التظاهرات المناهضة للنظام في إيران بأنها «إيجابية» مشيراً إلى أنها بدايات الدفع إلى «حرية أوسع» في الجمهورية الإسلامية. وقال: «أظن أن الحرية دافع قوي. وأظن أن هذه الحرية ستنتصر يوماً في كل مكان لأن الرغبة في الحرية هي قوة دفع كبيرة للشعوب.. هذه بدايات تعبير الشعب عن توقه إلى إيران حرة. الأمر الذي اعتبره إيجابيا». (النهار في ٢٠٠٣/٦/١٦، نقلاً عن رويترز).

تأثير واسع بين الطلاب. كما لعبت الجامعات الإيرانية دوراً مهماً في الاعتصامات وفي التظاهر وفي تقديم الشهداء. كما لم يتردد الطلاب من الالتحاق بجبهات القتال في «الحرب المفروضة» مع العراق. وبعد انتصار الثورة كان «الطلاب السائرون على نهج الإمام» هم الذين اقتحموا السفارة الأميركية (وكر التجسس) واحتجزوا العاملين فيها ٤٤٤ يوماً.

مع توقف الحرب ورحيل الإمام الخميني، والتحاق أجيال جديدة من الشباب بالجامعات التي ازدادت أعدادها في كل المدن الإيرانية (أكثر من مليون طالب جامعي) بدأ يتشكَّل لدى هؤلاء الشباب بعد التسعينات وعي جديد بمحيطهم الاجتماعي ـ السياسي، والاجتماعي ـ الثقافي بعيداً من «المرحلة الثورية» ومن «مرحلة الشاه» التي لم يشهدها الكثيرون منهم. وهو وعي بحاجاتهم الخاصة، وبطموحاتهم، التي لا تمت غالباً إلى جيل آبائهم الثوري. ولا إلى «إيديولوجيا النظام» كما تبثها يومياً وسائل الإعلام الرسمية. وتجاوز هذا الوعي «حدود الفقر» التي كانت تفصل شباب الطبقات الفقيرة خاصة في جنوب طهران، عن شباب الطبقات المتوسطة في الشمال. وبات القلق من المستقبل مشتركاً بين الجميع، وبين الأهل في كل الطبقات الاجتماعية. وتم التعبير عن هذا التحول عند الشباب والطلاب خاصة بالدعوات إلى «الديمقراطية» وإلى «التعددية». وللمفارقة فقد ساهم في هذا التحول، الخدمات التي قدمتها «الجمهورية الإسلامية» نفسها إلى هذا الجيل بعدما أمدَّت معظم المدن والأرياف بالكهرباء فأصبحت نسبة من يمتلكون جهاز تلفزيون حتى في القرى النائية نحو ٨٠٪ بعد الثورة، في حين كانت هذه النسبة ٧٪ فقط قبل الثورة. أما في المدن فبلغت ٩٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٠. وقد أتاح هذا الجهاز استخدام الفيديو، ومتابعة القنوات الفضائية التي تتجاوز ما يجري فيها «الجمهورية الإسلامية» وخطابها السياسي والثقافي الذي يصفه قسم كبير من الشباب بالبارد وشديد التدين مقارنة مع ما يشاهدونه عبر الفيديو، وما يلتقطونه عبر «الساتلايت». وهكذا نشأت هوة ثقافية تزداد وضوحاً واتساعاً بين جيلين: جيل الآباء الذي كان على استعداد للتضحية بحياته من أجل الثورة والمبادئ، وجيل الأبناء الذي يريد «مجتمعاً مدنياً» لإطلاق الحريات، وتقليص الضغوط، وتأمين فرص العمل،

التي يعتقد بوجودها بشكل أفضل في مكان آخر . . . وتراجعت عملياً الآمال التي عقدتها الثورة على الشباب والطلاب . . [1].

فمع تزايد الانقسام في المجتمع الإيراني بين «إصلاحيين ومحافظين، واتساع ظاهرة انتقاد النظام، وتفاقم معاناة الشباب إزاء مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (البطالة، والسكن، والحريات . . .)، بدأت الحركة الطلابية تتحلق حول المثقفين النقديين لنظام الجمهورة الإسلامية أمثال عبد الكريم سروش، وهاشم آغاجري، ومحسن كديور . . . ثم وجدت هذه الحركة ضالتها السياسية في الرئيس خاتمي فخاضت معركة الرئاسة إلى جانبه بقوة وأعطته ملايين الأصوات دفاعاً عن شعارات «المجتمع المدني، والتنمية السياسية . . .».«وصوت الإيرانيون لمرشح ذي خطاب ثقافي أكثر منه خطاب اقتصادي»[2]. . . . إلا أن الحركة الطلابية عادت وتراجعت عن هذا التأييد في ولاية خاتمي الثانية، ودعت إلى تجاوزه، وإلى استقالته، لأنه «فشل في تحقيق الوعود التي قطعها للطلاب وللشعب، ولم يواجه السلطة . . .»

وهكذا تحول قسم كبير من الحركة الطلابية من الدفاع عن النظام وأيديولوجيته بعد انتصار الثورة وأثناء الحرب مع العراق، إلى انتقاده والمواجهة معه في داخل الجامعة وفي خارجها بعد التسعينات[3]. وما لا يمكن إغفاله في المقارنة بين تجربتي التظاهر الأولى والثانية (١٩٩٩و٢٠٠٣) لطلاب جامعة طهران، أن الأولى حصلت بعد

---

(١) راجع لمزيد من التفاصيل حو ل الشباب والطلاب في إيران:

Masserat Amir - Ebrahimi “une revolution et deux jeunesses”.

- Mortaza Monadi” les jeunes et les questions identitaires” les cahiers de l’orient, quatrieme trimestre No 60,2000 Paris.

(٢) Ebrahimi. مرجع سابق. ص١٢٠.

(٣) راجع حول تحولات الحركة الطلابية، هاشم صاغيان: أربعة عقود من الحركة الطلابية. جريدة ياس نو (الحياة الجديدة) الإيرانية. في ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣. وفي مختارات إيرانية عدد ٤٣/ فبراير ـ شباط ٢٠٠٤ .
ـ إبراهيم عبد الله زاده: الحركة الطلابية ـ النشأة والتطور. المرجع السابق نفسه في ٧/ ٢/ ٢٠٠٤ .
ـ دور الحركة الطلابية في الثورة الإسلامية. جريدة آفتاب(الشمس). في ١٥/ ٢/ ٢٠٠٤. مختارات إيرانية. عدد ٤٥٠ أبريل ـ نيسان ٢٠٠٤.
ـ مهدي أمين زاده، جريدة أخبار روز (أخبار اليوم). في ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٤. (مختارات إيرانية) عدد ٥٠/ أغسطس ـ آب٢٠٠٤).
ـ وكذلك تاريخ الحركة الطلابية في إيران. جريدة الحياة (لندن) في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٩، ص١٧ .

سنتين فقط من وصول الرئيس خاتمي. في ذلك الوقت كان كثير من الإصلاحيين يعتقد بأن المواجهة مع المحافظين الذين يسيطرون على المؤسسات لن تجدي نفعاً إلا في «الشارع» الذي يؤيدهم بقوة وسبق واقترع للرئيس خاتمي بأغلبية غير مسبوقة. وكان بعض هؤلاء الإصلاحيين من الكتاب والسياسيين والصحافيين يمارس الضغوط على الرئيس خاتمي، ويقوم بتحريضه لتوظيف الشارع في مواجهة المؤسسات. أي ما أطلقت عليه واشنطن لاحقاً دعم من هو «منتخب» ضد من هو «معيَّن».

إلا أن أحداث جامعة طهران كانت اختباراً سيئاً لهذا النوع من المواجهة. فقد اتسع نطاقها، حتى فقد الإصلاحيون السيطرة عليها بعدما اندفع الطلاب وقوى أخرى كثيرة إلى الشوارع لتحطيم الممتلكات العامة. ومنذ ذلك الوقت تحفظ الرئيس خاتمي عن العودة مجدداً إلى هذا الاختبار. وتراجع الإصلاحيون عن دعوات التهديد بالتظاهر. خصوصاً وأن الولايات المتحدة دخلت بقوة وعلانية على خط تلك التظاهرات، ودعت إلى تأييدها، بعدما رفع الطلاب شعارات «سقوط خاتمي» نفسه. ووجه قادتهم إليه رسالة انتهت بدعوته «إلى الإقدام بشجاعة على الاستقالة»، هذا نصّها:

«اخرج من صمتك أو استقل واتركنا نواجه السلطة:

«حضرة رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمي،

بعد السلام والتحية وتقديم مراتب الاحترام،

على أعتاب الذكرى السنوية لكارثة «١٨ تير»(الاضطرابات الطلابية في جامعة طهران عام ١٩٩٩) وبعد الحوادث الأخيرة التي أدت إلى إعادة انتهاك الحرم الجامعي والاعتقالات الواسعة للطلبة الجامعيين الأحرار، ارتأينا نحن مجموعة من الطلبة الناشطين في الحركة الإصلاحية ودعاة الديمقراطية لفت نظرك إلى عدد من الأمور باعتبارك منتخباً من الشعب مباشرة والمسؤول الأول عن تطبيق الدستور سعياً منا إلى إتمام الحجة على أنفسنا وعليك وعلى جميع الذين يشغلون مواقع السلطة بالإيجار أملاً في إبراء ذمتنا أمام الضمير وحكم الأجيال القادمة.

السيد خاتمي،

ما شهدناه في الأيام الأخيرة وبغض النظر عن الممارسات المشبوهة التي لا يعلم أحد من خطَّط لها ولأي هدف، كان انتهاكاً صريحاً للقانون وتجاهلاً لحقوق المواطنين وحرياتهم المشروعة. إن نزول مجموعات غير مسؤولة وأمية في الشوارع بحجة إقرار الأمن وبهدف إرهاب الناس والطلاب الذين ظهروا مرة بملابس مدنية ومرة بملابس قوى الأمن أمر لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. وإذا كانت قوات الشرطة عاجزة عن السيطرة على الأزمة وفرض النظام فإن في إمكان المجلس الأعلى للأمن القومي أن يعلن رسمياً نظام الطوارئ ليتبين مدى اتساع الأزمة وليعرف الناس أن مسؤولية إقرار الأمن وفرض القيود تتحملها القوات العسكرية وقوى الأمن. وغير ذلك علينا أن نتوقع أن استمرار الوضع الحالي الذي يشكِّل جرحاً لكرامة الشعب والطلبة على يد الأوباش المعربدين غير المسؤولين سيتحول إلى رد فعل عنيف.

السيد رئيس الجمهورية

باعتبارك ثاني رجل في الدولة ورئيسا للسلطة التنفيذية والمسؤول الأول عن تطبيق الدستور وقد أقسمت في بيت الشعب (البرلمان) وأمام الله على المحافظة على حقوق الشعب وصون الدستور، ما هو موقفك من عمليات خطف المواطنين في الشوارع والأزقة وهو ما حدث أخيراً وفي ظل أوضاع غير عادية؟ أي قانون يجيز إقامة معتقلات سرية ودون علم المراجع المسؤولة واعتماد أساليب غير عادية في الاعتقال والتحقيق مع المواطنين؟ ألا يتوجب عليك، وأنت صاحب المواقف الحازمة أمام الأعداء الخارجيين أن تتخذ مثل هذه المواقف دفاعاً عن حقوق المواطنين في مواجهة تيار مرفوض، وأن تزيل الاستغراب حيال سكوتك المؤلم والمحبط للآمال وأن تنبري دفاعاً عن الطلبة المظلومين وأن تعترض على انتهاك حقوقهم؟

السيد خاتمي،

نحن الآن على أعتاب «ذكرى ١٨ تير» ولم نستطع خلال السنوات الماضية التمتع بحقنا في إحياء ذكراها كل عام. منعت وزارة الداخلية إعطاء الترخيص لإقامة التجمعات والمسيرات خارج حرم الجامعة بحجج واهية كما إن رئاسة الجامعة تنوي

ايضاً إقامة هذه المراسم داخل الحرم الجامعي أيضاً. ألا تعتقد أن هذا الكبت المتراكم سيتفجّر صرخة مدمرة تقضي على الأخضر واليابس؟

نعلن هنا لك وبصراحة باعتبارك الممثل المباشر للشعب في الحكم والشخص الذي رفع لواء المطالب الإصلاحية لأكثرية الشعب، أن ما نقوله هنا هو آخر ما يدور من حوار بين الحركة الطالبية ونظام الجمهورية الإسلامية. وإذا ما انهار هذا الحوار ويئست الحركة الطالبية من كل حوار مع كل قطاعات النظام السياسي الحاكم منتخبة كانت أم منصَّبة، فإن ما سيأتي هو فتنة كبرى ستعم البلاد، هي بالتأكيد «لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة»[(١)].

من هنا نطالبك بالتحرك بما تستطيع لمنع وقوع هذه الفتنة الكبرى قبل أن يفوت الأوان وأن تبحث عن مخرج عقلاني للأزمة وإلا فسيكون عليك الإقدام بشجاعة على الاستقالة من منصبك وألا تستمر أكثر من هذا في تبرير السياسات الظالمة والقمعية لتترك الطلبة الجامعيين يدبرون أمرهم مع الحكم.

السيد خاتمي،

إذا ما استمرت الأوضاع الحالية على ما هي عليه ولم يعد المتمسكون بالسلطة إلى رشدهم، فإن آخر قول لنا مع مجموعة المسؤولين الحاليين هو «إنك لن تستطع معي صبرا»[(٢)]، وعلى هذا فإن «هذا فراق بيني وبينك»[(٣)]، وأنت تعلم جيداً ما الذي ستؤدي إليه المواجهة بين الحركة الطالبية والسلطة التي تشارف شرعيتها على الانتهاء وسيشمل هذا كل المسؤولين سواء أكانوا في مواقع تنصيبية أم انتخابية. إذن فاحرص على ألا تقع الواقعة.

والسلام عليكم[(٤)].

بعد انقضاء ولاية خاتمي الرئاسية الأولى، ستتخذ التجربة الإصلاحية سبيلاً

(١) سورة الأنفال، آية ٢٥.
(٢) سورة الكهف، آية ٦٧.
(٣) سورة الكهف، آية ٧٨.
(٤) النهار في ٢/٧/٢٠٠٣.

آخر. فبدل استخدام «الشارع» ستتحول الضغوط باتجاه المؤسسات نفسها. وستبدأ محاولات النواب الإصلاحيين في مجلس الشورى تعديل القوانين مثل قانون الصحافة، وتحديد صلاحيات مجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، والمطالبة (الدستورية) بتحديد الأسباب التي يمنع بموجبها مجلس صيانة الدستور أياً كان من الترشح إلى مجلس الشورى أو إلى الرئاسة بدلاً من التكتم عنها. والمقصود من ذلك تقليص صلاحيات تلك المجالس، وخصوصاً مجلس صيانة الدستور حتى لا يبقى ما يتخذه من قرارات سيفاً مسلَّطاً على مرشحي الإصلاحيين، وعلى ما يصدر عن مجلس الشورى، وفي الوقت نفسه توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي قال يوماً أنه لا يملك من الصلاحيات أكثر من أي مواطن عادي في إيران.

فشل الإصلاحيون في تحقيق التعديلات القانونية، وفي تقليص صلاحيات مجلس صيانة الدستور، وفي تمرير قانون جديد للصحافة... وتراجعوا عن استخدام ورقة الشارع. وتراجع الطلاب بدورهم عن تأييد الرئيس خاتمي بعدما شارفت ولايته الثانية على الانتهاء من دون تحقيق «ما وعدهم به». وزادت الهوة اتساعاً بين خاتمي وبين التيار الإصلاحي. فتوجه النواب الإصلاحيون إلى «الأمة» لتذكير معارضي الإصلاح بأنهم «لن يسكتوا بحجة وجود خطر خارجي، ولن يسمحوا بمزيد من الإحباط واليأس»، في الرسالة التالية:

«أيها الشعب الإيراني الشريف إن التطورات الداخلية والأخرى المحيطة بإيران خلال السنتين الماضيتين (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣) جعلت بلادنا في وضع حساس، الأمر الذي يستلزم وعياً وتعاطياً واقعياً مع هذه التطورات من أجل الدفاع عن الأهداف السامية للثورة الإسلامية، وهي الاستقلال والحرية والحفاظ على النظام الإسلامي. إن ارتكاب أي خطأ في هذه الظروف، من جانب القوى السياسية أو جزء من السلطة سيؤدي بالبلاد إلى كارثة لا يمكن لأي إيراني حر وشريف أن يرضى بها.

لقد شاهدنا جميعاً الحملة العسكرية الأميركية ـ البريطانية على العراق بذريعة مكافحة الإرهاب والقضاء على أسلحة الدمار الشامل وإقامة الديموقراطية والحرية وقد شهدنا جميعاً كيف انهار وضع النظام الديكتاتوري الحاكم منذ ثلاثين عاماً، وصدامه

المستبد وكيف أصبح بلد إسلامي غني وعريق تحت سلطة من لا يفكرون سوى بالهيمنة على مصادر النفط في الشرق الأوسط، وحل القضية الفلسطينية وفق مصالح الكيان الصهيوني.

إن الدرس البليغ في هذه الكارثة ينبع من موقف المتفرِّج الذي وقفه الشعب العراقي أمام سقوط النظام الحاكم، وهو ما أدى إلى احتلال بلاده على يد قوى خارجية.

من جانب آخر، فإن غالبية أفراد شعبنا الذين يطالبون منذ حملة الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ بتنفيذ الإصلاحات وتلبية السلطة مطالبهم القانونية والمشروعة أكدوا بإعادة انتخابهم للسيد خاتمي باثنين وعشرين مليون صوت في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، سعيهم لمواصلة طريق الإصلاحات. إلا أن ممارسات جزء من السلطة مثل التضييق على الحريات السياسية والصحافية والاعتقالات والمحاكمات شبه القانونية بل السياسية، وتعويق عمل البرلمان في سن القوانين وممارسة الرقابة والملاحقة القضائية للنواب والوصول إلى حد اعتقالهم، وإطلاق الاتهامات المختلفة والشائعات ضد الإصلاح والإصلاحيين. كل هذا جعل المواطنين يدركون أن أصواتهم التي منحوها في الإنتخابات لم تترجم عملياً في ممارسة الحكم ولم تُجب أحد على مطالبه، فضلاً عن أن الوجه الإيجابي والناجح لإيران والذي ظهر بعد الثاني من خرداد(فوز خاتمي بالرئاسة) على الساحة الدولية، بدأ يتغير، بالإعلان عن مقاطعة ٨٥ في المئة من الإيرانيين انتخابات المجالس البلدية، وصدور بيانات وتقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان في إيران من جانب المحافل الدولية.

إن استمرار توسيع الهوة بين السلطة والشعب وخلق أجواء اليأس من إمكان إصلاح النظام الحاكم، يوفِّر الفرصة لشن حملات إعلامية ضد إيران تحت شعارات الدفاع عن حقوق الإنسان، والحريات السياسية والاجتماعية والدعوة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. وبتمركز القوات الأميركية في أفغانستان واحتلال العراق، وصل الخطر إلى حدودنا الوطنية.

نحن النواب الإصلاحيين في البرلمان، إدراكاً منا لهذه الظروف نرى أن الخروج

بسلام من هذه المرحلة الحرجة لا يتم إلا بتنفيذ استراتيجيا «الإصلاحات» و«خلق الثقة» في الساحتين الوطنية والدولية. من هنا نؤكد مرة أخرى أهمية تقدم مسيرة الإصلاح في البلاد باعتبارها الطريق الوحيد للوصول إلى غد أفضل، والحفاظ على الاستقلال والحرية والسيادة ونظام الجمهورية الإسلامية، ونرى أن لا مكان للعدول عن هذا الطريق.

إن تدعيم شعبية النظام لا تتم إلا من خلال تضييق الهوة بين الحكم والشعب، وإعادة النظر في الممارسات العقيمة والفاشلة من جانب جزء من السلطة. وبتعبير أوضح، الرضوح لإرادة الشعب. في هذا الصدد فإن إقرار لوائح قانون «تعديل قانون الإنتخاب» «وتعديل نظام صلاحيات رئيس الجمهورية» أو عدم إقرارها يعد مؤشراً للشعب.

مرة أخرى نحذر معارضي الإصلاحات بأن عليهم أن يعوا خطورة الظروف الحالية، وأن يبادروا إلى المصالحة مع الشعب، من أجل مواجهة الأخطار الخارجية، وهذا ما لا يتم إلا من خلال المصالحة مع الشعب.

وفي الوقت نفسه نعتقد أن هناك إمكاناً لاستثمار الفرص المتاحة لتحويل الخطر إلى مناسبة لتدعيم موقفنا. وهنا لا بدَّ من اعتماد استراتيجيا الردع السياسي في ساحة السياسة الخارجية باعتبارها مكملاً لاستراتيجيا الإصلاحات وبناء الثقة في الساحة الداخلية، إضافة إلى اعتماد أساليب مثل الديبلوماسية الفعالة في الساحة الداخلية من أجل تطبيع العلاقات مع الدول والتحالف من أجل السلام والديموقراطية ونرى أن اعتماد هاتين الاستراتيجيتين، كفيل بإخراج البلاد من الأزمة نحو غد مشرق.

كما نذكّر بأنه لم يكن بإمكان جزء من السلطة مواصلة التصرف حسب أهوائهم متجاهلين كل هذه التحذيرات والنصائح الصادقة. ونحذر من أن مواصلة سياسة التسلط وتجاهل حقوق الشعب ومطالبه لن يؤديا إلا إلى إضعاف الوحدة الوطنية وزيادة إمكان تعرض النظام لأضرار الخطر الكبير المحدق بنا.

وهنا نذكر بأن على معارضي الإصلاح أن لا يتوقعوا منا السكوت بحجة وجود خطر خارجي فلن نتمكن من أن نشهد المزيد من الإحباط واليأس لدى شعبنا الأعزل

أمام الأخطار الخارجية. لقد عاهدنا شعبنا على أن ندافع عنه ولن ندخر في هذا السبيل جهداً وسنبذل كل مساعينا للخروج من هذه المرحلة الخطيرة، كسبيل وحيد لإنقاذ البلاد.

رد خاتمي على الذين ينتقدون سياسته وعلى ممارسات بعض النواب، رداً يكشف حقيقة الفراق الذي بدأ يرتسم بينه وبين «أنصاره» من الإصلاحيين الذين ذهب بعضهم إلى حد العداء للنظام نفسه، وليس إلى مجرد الإصلاح من داخله. يقول خاتمي: هل تعتقدون أنني لا أعرف ما الذي يحدث ويقال في جلساتكم ضد الدين والثورة والنظام؟... إن البعض يعاتبني بأنني قد انحرفت عن مبادئ الإصلاحات. ولكني أقول لهؤلاء أنكم أنتم الذين انحرفتم عن المبادئ، أما أنا فإنني لا زلت ثابتاً على مبادئ الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية. وأنني أنتهج مبادئ تحكم مسيرتي وتوجهي. وأهم مبدأ بالنسبة لي هو حفظ النظام وحمايته. وأنني لا أسير وراء القضايا التي تعرِّض النظام للخطر. ومن هنا فإنني أؤيد كل شخص يعتقد في هذه المبادئ والأهداف. وان حماية النظام هي «مبدأ أساسي» بالنسبة لنا [1].

لجأ النواب الإصلاحيون بعد ذلك إلى التهديد باستقالات جماعية من مجلس الشورى الذي يسيطرون عليه. لم يؤيدها الرئيس خاتمي. ثم استبدلوها باعتصامات في المجلس نفسه، ورفضوا طلب الرئيس خاتمي بإنهائها، احتجاجاً على إقصاء مجلس صيانة الدستور مئات المرشحين الإصلاحيين (بينهم ٨٢ من أعضاء البرلمان) قبيل انتخابات مجلس الشورى في شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

فعاد هؤلاء النواب إلى انتقاد مجلس صيانة الدستور وصلاحياته في بيان تلي في مجلس الشورى في ٢٠٠٤/١/١٢[*]. قبل شهر من انتخابات ذلك المجلس التي

---

(١) جريدة كيهان (الدنيا) في ٢٠٠٤/١١/١٥. وفي مختارات إيرانية عدد ٤٣/ فبراير شباط/ ٢٠٠٤. (ص٣٣ ـ ٣٤).

(*) راجع بيان الإصلاحيين في ملحق هذا الفصل.

وراجع أيضاً الرسالة التي وجهتها ٣٥٠ شخصية سياسية وثقافية وجامعية إلى المرشد، للتعبير عن القلق العميق من الممارسات التي تخالف مطالب الشعب ـ ولدعوته إلى تغيير أعضاء مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام. وإلى عزل وإقالة رموز السلطة القضائية التي تعارض =

ستنتهي بعودة الأغلبية المحافظة إلى السيطرة عليه بعد تراجع واضح في شعبية الإصلاحيين وازدياد التفرق بينهم، وانفراط عقدهم في تلك الإنتخابات التي قاطعها البعض، وترشح لها البعض في لوائح غير موحدة. وانكفأ الناس عن تأييدهم فيها... ففقد الإصلاحيون بسبب ذلك وجوهاً بارزة في مجلس الشورى الجديد أمثال الشيخ مهدي كروبي والسيد علي أكبر محتشمي...

ماذا حقق الإصلاحيون إذاً بعد تجربة السنوات الثماني وفي ظل دورتين متتاليتين لرئاسة خاتمي؟ وما الذي أوصل تلك الحركة إلى المأزق الذي يجمع عليه مؤيدوها ومعارضوها في وقت واحد بعد هزيمتهم في مجلس الشورى في شباط/ فبراير ٢٠٠٤؟ ثم في الإنتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥؟

تختلف إجابات الإصلاحيين أنفسهم عن هذا السؤال ليس فقط بين شخص وآخر، بل وبين مرحلة وأخرى أيضاً. فمع انتهاء الولاية الأولى للرئيس خاتمي، ينفي بعض رموز تلك الحركة وقادتها تهمة الفشل عن التجربة التي تحققت. فيذهب محمد رضا خاتمي أمين عام حزب جبهة المشاركة إلى اعتبار ما أنجز خطوة مهمة وأساسية في طريق التغيير الطويل. ويؤكد «لقد سجلنا نجاحات بارزة، فقد بدأ المجتمع المدني بالتشكُّل، وتم الاعتراف الرسمي بالكثير من المنظمات السياسية، وأبصرت النور أكثر من ٤٠٠٠ منظمة غير حكومية. وكذلك مئات المطبوعات المستقلة، التي بلغت نحو ٧٠٠ في المدن، والف مطبوعة في المناطق. كما نظمنا، ولأول مرة في التاريخ انتخابات محلية وبلدية، إطلاقاً لمسار من اللامركزية الديمقراطية. وقد أصبحنا قوة إقناع، وسيعمل الزمن لمصلحتنا».

ويدافع بدوره مدير مكتب الرئيس خاتمي، السيد محمد علي أبطحي عن إنجازات الرئاسة قائلاً: «لماذا ننسى بسرعة، أننا وضعنا اليد على وزارة الاستخبارات، وطهرناها قبل أن نمنعها من أي عمليات إرهابية في الخارج أو اغتيالات سياسية في الداخل، أو حتى من دعم السلطة القضائية والمحاكم التي تسمى ثورية. أما الثمن الذي

= المطالب الإصلاحية، وإلى محاكمة من سيعزلهم وإلى الاعتراف بالخطأ في تعيين هؤلاء. وإلى الإفراج عن جميع المسجونين السياسيين والصحافيين.. (راجع الملحق).

دفعناه مئات من الموقوفين، وإغلاق عشرات الصحف، فهو بنظرنا ثمن متواضع قياساً إلى المكتسبات التي تحققت. وفي كل الأحوال فنحن على ثقة بأن خصومنا لن يتمكنوا أبداً من احتواء تيار الحداثة الذي يجتاح بلادنا.

ويذهب منظِّر الحركة الإصلاحية سعيد حجاريان في الاتجاه الثقافي نفسه عندما يلاحظ أن «الإنتاج الثقافي تطور كمياً ونوعياً في المجالات كافة، في السينما، والمسرح، والأدب... لقد حولنا المناخ السياسي إلى درجة اضطرار خصومنا إلى استخدام مصطلحاتنا نفسها، من الاحتكام إلى سيادة القانون، إلى التعددية وإلى احترام حقوق الإنسان... ولا يلجأون إلى الإرادة الإلهيه إلا في نهاية المطاف». لكن حجاريان، يستدرك قائلاً: «لا نزال بحاجة إلى إنجاز مهمات صعبة. مثل إيجاد قيادة موحدة لحركتنا، واستراتيجية مشتركة، والوسائل التي سنغير بواسطتها ميزان القوى لمصلحتنا. لقد علَّمنا التاريخ العالمي. أن المكتسبات الثورية أيضاً يمكن الانقلاب عليها...»[1].

إن هذه المهمات الصعبة التي يتحدث عنها حجاريان ستبدو أكثر اتساعاً من القيادة الموحدة والاستراتيجية المشتركة، حتى قبل نتائج انتخابات مجلس الشورى (٢٠٠٤) التي ستُخرج غالبية الإصلاحيين من هذا المجلس. إذ يتحدث أحد أعضاء تكتل الثاني من خرداد في مجلس الشورى (التكتل الإصلاحي بعد فوز الرئيس خاتمي) عن انهيار وسقوط جبهة المشاركة «بسبب عجزها عن تلبية مطالب الشعب... ومحاولاتها احتكار السلطة... ولأن الدفاع عن الإصلاحات صار يهدف إلى استبعاد القوى غير المتوافقة معهم في جميع المدن. وأن من يتحدث عن مقاطعة الإنتخابات... يعاني من انهيار سياسي... واعتقد أن هؤلاء يهدفون إلى البحث عن حجج يبررون بها التراجع... وأن استطلاعات الرأي تبين السقوط السياسي لجبهة المشاركة»[2].

وسيزداد انتقاد جبهة المشاركة قسوة، وصرامة ومعها التجربة الإصلاحية بعد

(١) Iran, Bilan presidential, le Monde Diplomatique. Juin 2001.

(٢) محمد رضائي: جبهة المشاركة على حافة الانهيار والسقوط. جريدة رسالت (الرسالة) ٦/١١/٢٠٠٣. مختارات إيرانية عدد ٤٢ يناير/ ٢٠٠٤.

الهزيمة في انتخابات مجلس الشورى. (٢٠٠٤) إذ سيبدأ الحديث عن غياب البرنامج، وعن عدم إدراك القضايا، وعن عدم الاعتقاد بنظام الجمهورية، وعن أولوية المصالح الشخصية على حساب الإصلاحات، وعلى حساب الشعب... فيتحدث غلام رضا آلوند مساعد وزير الداخلية عن مجموعة عوامل مهمة أدت إلى المأزق الذي يتحمل الإصلاحيون مسؤوليته بالدرجة الأولى. لأن الإصلاح كما يقول آلوند عملية ليس لها نهاية.

«لكن بعض الإصلاحيين لا يعرف معنى الإصلاحات. أو أنه ضلَّ الطريق حتى يمهد لتدخل القوى الأجنبية في شؤون الدولة. في حين أن ٩٠٪ من الإصلاحيين يطالبون بتحقيق الإصلاحات انطلاقاً من اعتقادهم بنظام الجمهورية الإسلامية. وأن الإصلاحات لها تعريف خاص يرتبط بمن يتبناها. وأن الإصلاحيين منذ بداية الأمر خلقوا عدة جبهات ضدهم في وقت واحد. وأنهم في بداية ولاية خاتمي لم يكن لديهم دراية كاملة بطبيعة القضايا والمشكلات المحيطة. وللأسف لم يكن لديهم أي برنامج قط. وأن من كانوا مع خاتمي كانوا يفتقدون إلى العدالة والإنصاف. وأن الضربات التي تحملها خاتمي كانت بسبب خوفه على نظام الجمهورية الإسلامية.

وأن الإصلاحيين كانوا يريدون رئيساً للجمهورية ورئيساً للمجلس ينفذ ما يقولونه حرفياً. لكن خاتمي لم يقبل بأي عمل يعتبر ضربة لمبدأ وأصل وأساس النظام. وكذلك مهدي كروبي (رئيس المجلس)[١].

أما سعيد حجاريان الذي تحدث عن التراكم الثقافي وعن تحول المناخ السياسي لمصلحة الإصلاحيين قبل سنوات فيذهب بعد نتائج تلك الإنتخابات عام ٢٠٠٤ إلى نعي الإصلاحات، مفسِّراً موتها وهي شابة في المرحلة السابقة بسببين:

- الهجوم الذي تعرضت له من كل النواحي.

- إن بعض الإصلاحيين كانوا يعملون من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية وليس من أجل مصالح جبهة الثاني من خرداد. (التكتل الإصلاحي).

(١) غلام رضا آلوند في حوار مع جريدة مردم سالاري (السيادة الشعبية) في ٢٠٠٤/٧/١٧. مختارات إيرانية عدد ٥٠، أغسطس/آب ٢٠٠٤، ص٣٦.

ويعترف حجاريان إن قوة الإصلاحيين في المرحلة السابقة كانت تتركز في المجلس والحكومة، ولم يتبق أحد من أجل تنظيم جموع الشعب... ولذا فإن الهدف الأساس في المرحلة المقبلة هو ضرورة السعي نحو الشعب أكثر مما سبق...»[١].

ما هو إذاً مستقبل الإصلاح والإصلاحيين بعد تلك التجربة التي انتهت «بموت الإصلاحات» كما يقول حجاريان؟

تختلف آراء الإصلاحيين أنفسهم بشأن هذا المستقبل. فمنهم من يطرح «استراتيجية العودة إلى الشعب». لأن ابتعاد جبهة المشاركة الإسلامية (أكبر حزب إصلاحي) المتزايد عن حاجات الشعب الأساسية، أظهر الفجوة بينها وبينه. ولهذا ينبغي تفعيل أداء هذه الجبهة عبر أربعة أواليات أساسية:

- تقوية الجانب التنظيمي.

- العودة إلى الشعب.

- تدعيم الارتباط بمنظمات المجتمع المدني.

- صياغة ائتلاف جديد[٢].

ومن الإصلاحيين، كنموذج آخر، من يذهب إلى ما هو أبعد وأخطر. إذ يدعو إلى فتح الأبواب أمام التدخل الخارجي. فبعد التجربة السلبية لجبهة الثاني من خرداد، وبعد عجز الحركة الإصلاحية عن استغلال قوتها الكبيرة في السلطة التنفيذية، وعن مواجهة الرجعية (المحافظين) من باب الخوف، والتراجع في جميع الأزمات... يدعو جمشيد أسدي إلى «استمرار المواجهة السلمية حتى لا يتقدم العدو (الرجعية). لكن اليأس والإحباط من إمكانية أي إصلاح من داخل النظام، تدفع إلى الاعتقاد بأنه ليس أمام الشعب إلا بصيص من الأمل لفتح المجال الإيراني المغلق عن طريق الحلول

(١) حوار مع سعيد حجاريان. جريدة شرق في ٢٠٠٤/٥/١٧. وفي جريدة إيران أمروز (إيران اليوم) في ٢٠٠٤/٧/٢٧. راجع مختارات إيرانية، عدد ٤٨ يوليو / حزيران ٢٠٠٤ ص ٣١ - ٣٢ وعدد ٥٠ أغسطس/ آب ٢٠٠٤، ص٣٨.

(٢) أبو الفضل عمومي: الاستراتيجية المستقبلية لجبهة المشاركة: العودة إلى الشعب جريدة همشهري (المواطن) في ٢٠٠٤/٥/١٨. مختارات إيرانية عدد ٤٨ يوليو/ تموز ٢٠٠٤ ص ٣٤.

الخارجية. وينبغي أن يكون ذلك استراتيجية جديدة للحركة الإصلاحية التي تجنبت في استراتيجيتها السابقة أي صراع مع القوى المحافظة والامتناع عن التشكيك في النظام. أما الاستراتيجية الجديدة للحركة الإصلاحية فيجب أن تقوم على الاتصال بالقوى التحررية العلمانية داخل وخارج الحدود وقبول المواجهة مع الرجعية... وهذه الأزمة سوف تأخذ نظام الجمهورية الإسلامية في طريقها مثل الرياح...»[١].

في حين يرى آخرون «أن انتخابات الدورة السابقة لمجلس الشورى الإسلامي وجهَّت رسالتين إلى المجتمع الإيراني:

ـ الأولى مفادها أن المحافظين لم يتمكنوا من الحصول على مكانة جديدة ولم يستطيعوا الحصول إلا على ٢٠٪ فقط من الأصوات.

ـ أما الثانية، فإن الشعب الذي صوَّت مرات عدة للإصلاحيين، فضَّل الصمت على الادلاء بصوته لصالح المحافظين. وأن هذا الشعب لا يزال موافقاً على الاستمرار في برامج الإصلاحات. ولكن على الإصلاحيين إحداث تغييرات جذرية في أساليبهم وبرامجهم السابقة وبأقصى سرعة»[٢].

أما سعيد حجاريان فتقوم استراتيجيته الجديدة لعودة الإصلاحيين «على تفعيل دورهم في منظمات المجتمع المدني والنقابات، وفي الاهتمام بالطبقة الفقيرة التي يمكن أن تلعب دوراً فعَّالاً في عملية الإصلاح... لأن مؤسسات الدولة مثل البرلمان والوزارات والمجالس المحلية التي سعى الإصلاحيون طيلة السنوات الماضية للسيطرة، عليها كان يمكن كما يقول حجاريان «تعطيلها وإيقاف فاعليتها بسهولة بالغة»... من هنا ضرورة السعي نحو الشعب أكثر مما سبق»[٣].

إلا أن ما شاء الله شمس الواعظين أحد رموز الكتَّاب الإصلاحيين. يعتقد أن ما

---

(١) جمشيد أسدي: »دروس انتخابات المجلس السابع من وجهة نظر أحد الإصلاحيين».
إيران أمروز (إيران اليوم) ١١/٣/٢٠٠٤. مختارات إيرانية عدد ٤٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤ ص ٣٢.

(٢) ـ خليل سازجار نجاج، صحيفة شرق ٧/٤/٢٠٠٤. مختارات إيرانية عدد ٤٦ مايو/ أيار ٢٠٠٤، ص٤٣ ـ ٤٤.

(٣) حوار مع سعيد حجاريان. مرجع سابق.

حصل سيؤدي إلى تشكيل «طبقة وسطى» سترفع راية الاستقلال عن كل من المحافظين والإصلاحيين»[١].

يعترف الإصلاحيون إذاً بهبوطهم بعد الصعود الذي عرفوه مع الرئيس خاتمي في ولايته الأولى. ويفسِّرون ذلك بابتعادهم عن حاجات الشعب الأساسية، وانصرافهم عنه إلى المواقع الشخصية التي أرادوها لأنفسهم... ولكن ماذا عن خسارتهم المدوية للانتخابات الرئاسية (٢٠٠٥) التي يردها بعض الإصلاحيين إلى «غياب التنسيق والانسجام بين الجماعات الإصلاحية» التي لم يتمكنوا حتى من الاتفاق حولها على مرشح واحد؟

يقول محمد رضا تاجيك في جريدة «إيران» في ٢/٨/٢٠٠٥: «أن الفجوة المتسعة بين شعارات الإصلاح وبين منهجه أثارت مشكلات خطيرة وغير متوقعة أمام عملية الإصلاح نفسها. وقد أدى عدم وجود برنامج محدد للعمل الإصلاحي وعدم وجود الفاعلين والناشطين، إلى ذبول الوجه النظري للإصلاح، كما أن سلبية الكثير من الإصلاحيين وتركيز اهتمامهم على الأمور الهامشية، أدى إلى الانفصال البطيء والمستمر عن المجتمع وتحولاته الداخلية».

أما جريدة التضامن (همبستكي) فتعرض في ٢٦/٩/٢٠٠٥ لآراء بعض الإصلاحيين حول شروط عودتهم إلى الحياة السياسية مع تأكيدها على أن «السؤال الأهم» هو: «هل سيصطف الإصلاحيون إلى جوار بعضهم مرة أخرى»؟. يجيب عضو مجلس الشورى المركزي «لمجمع روحانيون مبارز» محمد مقدم: «إذا حصل توافق عام بين الاحزاب الإصلاحية فمن الطبيعي أن تصطف هذه الأحزاب إلى جانب بعضها في المستقبل. لأن الحاجة باتت ملحة لاعادة النظر في مواقف الاحزاب وصولاً إلى الوحدة والتقارب». لكن «مقدم» لا يرى تلك الوحدة قريبة المنال: «إذ يحتاج الإصلاحيون إلى وقت طويل للعودة مجدداً إلى الوحدة والتماسك. ولا يمكن لهم التوصل إلى اجماع على المدى القصير وربما تمكنوا من ذلك على المدى الطويل».

---

(١) حوار مع ما شاء الله شمس الواعظين. جريدة شرق. ١١/٧/٢٠٠٤. مختارات إيرانية، عدد ٥٠/ أغسطس/ آب ٢٠٠٤.

أما عضو جبهة المشاركة علي مزروعي فيرى «أن القدرة على التنسيق والوحدة بين الجماعات الإصلاحية أصبحت أكثر ملاءمة. . . ولكن السؤال الأهم في هذا السياق: ما هو الشيء الذي سيتوحد حوله الإصلاحيون؟ حتى الآن هذا الهدف غير واضح المعالم».

لا يمكن إذاً رد انكفاء الإصلاحيين وخساراتهم المتتالية في أقل من عامين لمجالس البلديات ولمجلس الشورى ولموقع رئاسة الجمهورية إلى مجرد تطويق المحافظين لهم. فمثل هذا التطويق أمر بديهي في الصراع السياسي بين الاتجاهات المتنافسة والمختلفة• فاستراتيجيات الإصلاحيين الخاطئة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن ما حل بهم: فقد استهدفوا تحت شعارات الإصلاح موقع المرشد وصلاحياته، ثم استخدموا الشارع الذي كاد يطيح بكل شيء، ضد المؤسسات، ثم شغلوا بالبحث عن مواقع النفوذ وتعيين الانصار والمؤيدين في الادارات المختلفة، وتفرقوا ولم يتوحدوا، وانتهوا بالابتعاد عن الشعب وحاجاته. . . وعن خاتمي نفسه.

بيان الإصلاحيين

فيما يلي نص بيان النواب الإصلاحيين في مجلس الشورى والذي تلاه النائب شمس الدين وهابي في ١٢/١/٢٠٠٤ اعتراضاً على عملية رفض الصلاحيات التي قام بها مجلس صيانة الدستور على نطاق واسع:

«وأنجينا الذين آمنوا وكانوا يتقون» [سورة النحل الآية/ ٥٣].

الأمة الإيرانية الشريفة المستنيرة:

يقوم نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ركنين أساسيين هما: الجمهورية والإسلامية، ويتجلى هذا الأمر بوضوح في العديد من مواد الدستور، ومن المؤكد أنه لا يمكن استمرار السيادة بدون الاعتماد على هذين الركنين.

وطبقاً للمادة السادسة من الدستور «يجب أن تدار شؤون البلاد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالرجوع إلى الرأي العام وذلك عن طريق الإنتخابات». وطبقاً للمادة التاسعة «لا يحق لأي شخص تحت مسمى الحفاظ على الاستقلال وسيادة البلاد أن يسلب الحريات المشروعة».

بناءً على هذا، من الطبيعي أن يكون المقصود بالإنتخابات في المادة السادسة الإنتخابات الحرة القانونية التي أشير إليها في المادة التاسعة، حتى يتمكن كل المواطنين سواء كانوا ناخبين أو مرشحين من أن يشاركوا في هذا الأمر المصيري وقد جاء في المادة ٩٩.

«يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء الزعامة ورئاسة الجمهورية ومجلس الشورى والاستفتاء العام».

ومن المؤكد أنه يقوم بهذا الإشراف لتطبيق المادتين السادسة والتاسعة من

الدستور، والحفاظ على «حقوق الأمة الأساسية» التي يشملها الفصل الثالث ابتداء من المادة التاسعة عشرة وحتى المادة الأربعين.

إذن فهذا الإشراف هو الإشراف الذي يجب أن تكون نتيجته تحقيق مطالب الأمة وإرادتها وتطبيق الديمقراطية الشعبية الدينية في ظل انتخابات حرة وقانونية بكل ما تعنيه الكلمة.

لقد أدى تمسك مجلس صيانة الدستور بالإشراف الوصائي إلى سلب حق الإنتخاب الحر والقانوني.

وعلى هذا من الضروري أن نضع هذه النقاط بين ناظري الأمة الإيرانية الشريفة:

١ ـ إن رفض الصلاحيات على هذا النطاق الواسع لا يستند إلى القانون، وقد نتج عن إعمال الرؤى الخاصة والتوجهات الحزبية، وهو من وجهة نظر نواب أمتكم باطل وغير قانوني ولهذا يجب على كل مسؤولي النظام كل على حسب صلاحياته ألا يسمحوا بأن تواجه «مشروعية النظام» أزمة بسبب النظرة الضيقة والتوجهات السياسية الخاصة.

٢ ـ إن أزمة المشروعية مرتبطة بالإنتخابات غير الحرة، التي تكون نتيجة لإعمال الإشراف الوصائي السلائقي، وتفتح الباب أمام التوجهات الخاصة وإعمال وجهات النظر المنحازة، والتي تمثل لطمة سياسية ستشوه الثقة الوطنية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، سيكون لها مردود سيء على الرأي العام في الداخل والخارج، وفي كلتا الحالتين لن يكون الأمر في صالح هذه الأمة العظيمة، وستؤدي أزمة المشروعية إلى انخفاض المشاركة الشعبية في الإنتخابات.

٣ ـ للأسف، تخلى مجلس صيانة الدستور عن مكانته كمؤسسة عامة شاملة تقوم طبقاً للعديد من مواد الدستور بدراسة القوانين ومشروعات القوانين المرفوعة إليه ومطابقتها للمعايير الإسلامية والدستورية، وتحديد ما إذا كانت مطابقة أم مغايرة للشرع أو القانون، وقام بقراءته الخاطئة لعملية الإشراف بقلب حقيقة القانون وتغييره، فلم يتخلف عن أداء واجبه وإشرافه فقط، بل قام بقراءته الخاطئة للقانون بخصوص

المتقدمين للترشيح بوضع اختياره بدلاً من اختيار الشعب واتخاذ القرار نيابة عن الشعب.

إن نتيجة مثل هذه السلوكيات تظهر أن الشعب ليس لديه القدرة على تحديد مصيره، بل إنه يفتقد الصلاحية لتقرير مصيره، وتعتبره قاصراً، ومن ثم فإن رأيه شيء من الكماليات.

أنتم تدركون أن مثل هذه السلوكيات علاوة على أنها تفتح الباب لتضاؤل مكانة مجلس صيانة الدستور والحط من شأنه ، فإنها تحيله إلى راع لفكر خاص وتيار معين يؤدي إلى بلورة نوع من التفرقة العنصرية السياسية في البلاد وتتجاهل الحقوق الأساسية للشعب والمواطنين ويجعل النظام يواجه مأزقاً صعباً ولن يكون أبداً في مصلحة هذا البلد.

٤ ـ العمل المخالف للقانون هو عمل شائن بغض النظر عن الشخص الذي صدر منه هذا العمل، وإذا كان هذا التجاوز للقانون يحدث في أمور هامة تؤدي إلى انحراف النظام فإنه اقتداء بالإمام الراحل «قدس سره» وتأسياً بشهداء الثورة الإسلامية الذين بذلوا أرواحهم دفاعاً عن الكرامة الإنسانية والحفاظ على الإسلام وإحقاق حقوق هذه الأمة الواعية، يجب أن نتصدى بكل السبل القانونية لهذا التجاوز.

إن نواب الأمة انطلاقاً من واجبهم واليمين التي أقسموها عملاً بالمادة ٦٧ من الدستور يتمسكون وللأبد باستقلال البلاد ورفعتها والحفاظ على حقوق الأمة وخدمة الشعب، ويدافعون عن الدستور، ويراعون في أحاديثهم وكتاباتهم وتصريحاتهم استقلال البلاد وحرية الشعب وحماية مصالحه، وأنهم منعاً لأي انحراف ودفاعاً عن حقوق الشعب وحفاظاً على شعارات الإمام الراحل والأمة الغالية لن يسمحوا لأي اتجاه أو سليقة أو رؤية أو رأي أن يشوه الدستور عند تطبيقه بالابتداع أو القراءة الخاطئة أو أن يغير ما أكده الدستور من ضرورة احترام رأي الشعب ووجهة نظره وتمسكه بحقه في الإنتخابات.

وكلنا نعلم أن الإمام الراحل هو أكبر داعم لمكانة مجلس صيانة الدستور، وكان في الوقت نفسه أكبر ناقد لأداء هذا المجلس في بعض إجراءاته غير القانونية أثناء

الإنتخابات السابقة، ومن ذلك ما حدث في انتخابات الدورة الثالثة، وقد هدف الإمام من ذلك إلى عدم حدوث انحراف في مسيرة النظام.

إذن لا يجب السماح لمجلس صيانة الدستور من أجل هذا الرفض غير القانوني أن يُعمل رأيه بدلاً من إعمال حق سيادة الشعب.

وهذا العمل ليس من الإسلام ولا من القانون ولا من سيرة الإمام ولا من عُرف المجتمع ولا يمكن تبريره وسيؤدي في النهاية إلى وقوع مصالح الأمة في تحد خطر.

٥ ـ إننا الآن أمام لحظة مصيرية من تاريخنا المعاصر، وسنعمل طبقاً لقول الإمام «لا تسمحوا أن تذهب الثورة لغير أهلها». وإننا أمناء ونواب لهذه الأمة نعرف واجبنا وسنتصدى لهذه الانحرافات، وسيتجلى هذا في الدفاع عن حقوق من وكلونا، وفي الرد على الثقة التي منحونا إياها، وسنستخدم كل السبل الممكنة والأدوات القانونية المتاحة في المادة ٢٧٥ من الدستور.

ومن أجل استيفاء حقوق الأمة واعتراضاً على الإجراءات غير القانونية التي اتخذها مجلس صيانة الدستور، سنعتصم في مجلس الشورى، وإننا بالنظر إلى الظروف الداخلية والدولية نرى أن إجراء انتخابات حرة هو حق مسلَّم به وخطوة ضرورية لإقرار الأمن والتنمية الشاملة في البلاد والأمة العزيزة! هذا الموقف يهدف إلى الدفاع عن حقوق المواطنة وأهمها إجراء انتخابات حرة نزيهة، ويؤيد هذا الموقف كثير من النواب الذين تقدموا للترشيح، بل والذين حصلوا على صلاحية الترشيح»[1].

(١) مختارات إيرانية، عدد ٤٣ / شباط ٢٠٠٤.

١ ـ نص رسالة ٣٥٠ من الشخصيات السياسية الثقافية والجامعية إلى مقام المرشد

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة آية الله سيد علي خامنئي، مقام المرشد المحترم

بعد السلام والاحترم

يعتبر القرآن الكريم أن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وظيفة كل رجل مؤمن وكل إمرأة مؤمنة. وأمرنا النبي الأكرم فقال: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». إن أهم آلية ودور لإعمال هذه الفريضة السامية يتعلق بأصحاب السلطة والحكومة، أي أن تقييم ونقد عمل وسلوك رجال الدولة والمؤسسات الحكومية يعد من الأدلة الصادقة على إنجاز هذه الوظيفة الدينية. وبالإضافة إلى هذا فإن إحدى الوثائق الإسلامية التي تبعث على الفخر بشأن الحريات السياسية هي الخطبة السادسة والعشرين في كتاب «نهج البلاغة» التي توضح لجميع الناس أن الإمام العادل والأحرار جميعاً لا يجب أن يحرموا الشعب من «بيان الحق والشورى العادلة».

وفي هذا الصدد يعد السلوك الكريم للإمام علي(ع) مع معارضيه ومنتقديه إلى درجة لجوئهم للخشونة اللفظية معه ـ سلوكاً خالداً ورمزاً في عملية «إدارة الدولة الإسلامية».

وعلى هذا الأساس أوبالاعتماد على المادة الثامنة من الدستور التي تعرف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بوصفه حقاً قانونياً لجميع الشعب ـ يقوم عدد من المواطنين الإيرانيين من أساتذة الجامعة، رجال القانون، المدرسين، المحققين من رجال الحوزات العلمية، الكتاب، المثقفين، النشطاء السياسيين والصحفيين وغيرهم يقومون بتبيان مخاوفهم ومشاكلهم وتوصياتهم بشأن بعض القضايا الهامة الحالية إلى

جنابكم العالي بوصفكم مرشد الجمهورية الإسلامية وينتظرون في الوقت نفسه اهتمامكم بها في ظل الظروف الحساسة الراهنة التي تعيشها الدولة.

تعلمون جيداً أنه في أي مجتمع عندما يحدث انخفاض في درجة القبول العام لكبار مسؤولي الدولة السياسيين وكذلك ضعف الثقة في رؤاهم وأفكارهم يكون مدعاة وسبباً لحدوث «أزمة المشروعية» التي هي بدورها واحدة من العلامات والدلائل على تعارض الرأي العام مع سياسات وأعمال الزعماء والقادة في أي مجتمع وهو ما يشكل خطراً على واحد من أهم القضايا الحياتية في أي دولة.

كما أن «أزمة المشروعية» عندما يتبعها فشل للأساليب القانونية والسلمية الهادفة لإصلاح الأمور في أي مجتمع فإنها تتحول بدورها إلى «أزمة مشاركة» فضلاً عن «إزدواجية» في هيكل الحاكمية وهو ما يفرز بدوره سياسات متضادة وفشل وعقم الممارسات والقرارات التي تصدر عن المؤسسات المنتخبة بواسطة الشعب على يد المسؤولين أو المؤسسات «المعينة» من جانبكم وهو ما يؤدي كذلك إلى «أزمة في العمل والإنجاز».

في هذا الصدد يجب أن نضع في الاعتبار أن الدستور قد أكدَّ في مواضع كثيرة على حقوق الأمة في الوقت نفسه الذي تحدَّث فيه عن حقوق القائمين على شؤون الدولة.

ووفقاً للتجارب التاريخية سواء داخل إيران أو خارجها فإنه عندما تحدث الأزمات الثلاث التي سبق ذكرها ـ أزمة المشروعية، أزمة المشاركة، وأزمة العمل والإنجاز ـ فإن اللجوء إلى العنف والقمع والأساليب القهرية والقمعية، تماماً مثلما شاهدنا خلال الأيام الأخيرة في التصادم مع الطلاب، لا يؤدي إلا إلى تشديد ومضاعفة الأزمات ولا فائدة ينتظر تحقيقها من وراء ذلك، كما أن الاستفادة من مثل هذه الأساليب من أجل استمرار الحكومة ـ فضلاً عن كونه عملاً غير قانوني وليست له أية مشروعية شعبية أو أخلاقية أو دينية ـ فالمؤكد أنه لن يكون عملاً مثمراً.

كما تعلمون أيضاً أن التطورات والتقدم الفني والاقتصادي والسياسي والأزمات الاجتماعية الحالية صارت سبباً لازماً للابتعاد عن القرارات الفردية. وعليه، فإن عدم

الاهتمام بمطالب الشعب أو مجابهته، لن يسفر عن عمل جيد وهو أمر يضر بالمصالح القومية.

واليوم فإن زعماء ورواد جميع الأديان والمذاهب الفكرية والسياسية والأيديولوجية أيضاً يعملون جميعاً على أن يكون حضورهم السياسي مصحوباً دائماً بالأساليب الحرة القائمة على حاكمية وسيادة الشعب والمشاركة الجماعية لهم.

ولهذا السبب نفسه فإنه فضلاً عن أن الحاكميات (السيادة) «الفردية» أو «الجماعية» قد صارت بلا اختيار نحو إهمال حاكمية الشعب.. فإنها قد أثبتت أن تلك «الحاكمية الشعبية» صارت ضرورية من أجل استمرار وبقاء الدولة والأمة ككل وبشكل مستقل وفي ظل حالة من الأمن والاستقرار والهدوء والنظام.

ومن وجهة نظر الموقعين على هذه الرسالة فإن حساسية الوضع الحالي للدولة والمجتمع قد بلغت إلى درجة يمكن أن تجعل من أقل خطأ لقادة ومدبري شؤون الدولة وكذلك أقل خطأ من جانب القوى والأحزاب السياسية، يمكن أن يؤدي إلى فجيعة كبرى.

لهذا فإن العمل من أجل تجاوز الأطر المطروحة والمحددة والاعتقادات والمفاهيم الشخصية سوف يؤدي إلى إحداث توافق اجتماعي أكبر وطويل الأمد وهو ما يجعل من العمل على تحقيق ذلك ضرورة ملحة وتكليفاً سياسياً وإنسانياً.

الآن ونحن في العام الخامس والعشرين من استقرار الجمهورية الإسلامية قد بلغنا إلى درجة أننا أصبحنا نرى أن الشعب لم يعد راضياً عن مسيرة الدولة.

إن مشاركة الشعب في المحطات المحددة لمصير الدولة أيام الثاني من خرداد حيث انتخابات خاتمي الأولى، وكذلك في التاسع والعشرين من بهمن ـ فبراير ٢٠٠٠ ـ حيث الإنتخابات البرلمانية، وأخيراً الثامن عشر من خرداد/ يونيو ٢٠٠١ حيث انتخابات خاتمي لفترة رئاسية ثانية.. كل هذه المحطات إنما تكشف جلياً عن نظرة الشعب وإرادته نحو تغيير السياسات الرئيسية الحاكمة للدولة ووضع اتجاه ومنهج جديدين في هذا الصدد.

لكنكم تعمدون دوماً إلى حصر عدم الرضا العام هذا ورغبة الناس في الإصلاح في المجالات الاقتصادية والفقر، والفساد والتفرقة الاجتماعية في حين أنه يلزم من أجل معرفة جذور أسباب وعوامل تحول وجهة الشعب، أن نقوم بإجراء دراسة علمية من جانب الحكومة والشعب. فالشعب إضافة إلى المشكلات الاقتصادية والمعيشية ـ التي تبدو أسبابها وجذورها واضحة للجميع ـ فإن لديه مخاوف وقلاقل أخرى أهمها فرض سياسات وممارسات تخالف المطالب العامة للشعب وذلك فضلاً عن نقض القانون والحريات الأساسية للأمة وتحقير شأن كثير من النخب والمواطنين من جانب المؤسسات المسؤولة وغير المسؤولة. المؤكد أيضاً أنه يجب الاهتمام بنقطة مفادها أن جزءاً جديراً بالملاحظة والأهمية من الفساد والفقر والمرض المنتشر في القطاع الاقتصادي إنما له جذور في التأزم «السياسي» ووجود عصابات المافيا الاقتصادية والمالية. وعلى أية حال، فإن فصل الفساد السياسي عن الفساد الاقتصادي إنما هو أمر غير مقبول وبعبارة أخرى فإن «التأزم السياسي» نفسه يمكن رؤيته في مرآة الفساد الاقتصادي.

ونحن الموقعون أدناه نعتبر أن العمل على الإصلاح وتدبير شؤون الدولة والتحرك نحو حاكمية الشعب إنما هو وظيفة جميع الأفراد الذي يهتمون وينشغلون دوماً بالاستقلال، ووحدة أراضي الدولة والسيادة القومية، وتحسين حياة الشعب ورفعة إيران، ونحن نعتبر أيضاً أن السعي من أجل تقديم قراءة واقعية لحاكمية الشعب النابعة من الإسلام إنما هي الطريق الوحيد من أجل بقاء الإسلام داخل النطاق العام لكل مؤسسات الدولة.

كما أننا مطمئنون إلى أن الأصولية المتعصبة والاستبداد الديني ابداً لن يكون لهما مكان بين مسلمي إيران.

إن القلق العميق تجاه الأوضاع الحالية الخطيرة والإدراك التام للدور الهام الذي يمكن لجنابكم العالي أن يلعبه في سبيل تسهيل وتسريع الطريق نحو حاكمية الشعب. كل ذلك يجعلنا نعتقد أنه من الواجب علينا أن نضع بين أيديكم البرامج والأفكار الهامة واللازمة من أجل إقرار حاكمية الشعب رغم أنه من الواضح أن مطالب

المجتمع خاصة الشباب أكبر وأوسع وأشمل من هذه النقاط التي سوف نذكرها. لكن على أية حال، فإن تحقق هذه الاقتراحات التي سوف نذكرها يمكن أن يخلق الأمل لدى الشعب تجاه تحسن الأوضاع الحياتية إلى حد ما، كما يمكن أن يثلج صدورهم في هذا الصدد.

ومن وجهة نظرنا فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية صارت تقف الآن على مفترق طريقين مصيريين:

الطريق الأول يتمثل في أنه مع استمرار القراءة المستبدة عن الإسلام والدستور وكذلك تعيين الأفراد الذين لا يتمتعون بمكانة طيبة لدى الرأي العام والمعارضين لحاكمية الشعب، وكذلك مع استمرار انتهاج السياسات المخالفة للرأي العام، بل إن بعضها مخالف للمصالح الوطنية القومية فإن ذلك كله من شأنه أن يؤدي إلى هدم النظام وهو ما سوف يؤدى ـ ويسفر عن ـ دعم العوامل الخارجية المتربصة بالنظام وكذلك تزايد دورالعدو في ظهور وخلق المشكلات، كما أن إغفال دور العوامل الداخلية سوف يؤدي ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ إلى طوفان من اليأس والمعارضة من جانب الأمة.

أما الطريق الثاني فإنه مع قراءة دستورية قائمة على حاكمية الشعب، أي نفس القراءة التاريخية التي حدثت في عام ١٣٥٨ هـ. (١٩٨٠م) حدثت عن طريق الاستفتاء التاريخي آنذاك فإنه أوفي ظل الظروف الحالية ـ يمكن أن نجعل الشعب أكثر أملاً وكذلك يمكننا صد وردع التهديدات الأجنبية فضلاً عن إنقاذ الدولة.

نحن نعتقد أنه مع حساسية الوضع الحالي لإيران وكذلك عمق المطالب الشعبية فإنه لم يعد هناك طريق إلا أن يخضع الجميع أمام الإرادة القومية وأنه مع دعم أمل حاكمية الشعب وكلما زادت الثقة والمشاركة فإن ذلك من شأنه أن يجذب الشعب كله.

إن الشجاعة والصدق في قبول وتحقيق مثل هذه الإصلاحات إنما يعد دليلاً على الاقتدار والبصيرة النافذة والخضوع للأمة الإيرانية العظيمة.

ومع الوضع في الاعتبار النقاط المذكورة فإن الموقِّعين على هذه الرسالة يعلنون فيما يلي الحد الأدنى من المطالب، وهي المطالب التي سوف يؤدي عدم تلبيتها إلى موجة متزايدة من عدم الرضا العام وهو ما تطمع فيه القوى الأجنبية الكبرى التي تخطط

لركوب الموجة في هذا البلد، وهو ما سوف يعمِّق من الحوادث والتطورات السياسية والاجتماعية في المستقبل.

أولاً: ضرورة إجراء تغييرات أساسية في السلطة القضائية من أجل إحياء الدستور والحقوق الأساسية للشعب وتنفيذ العدالة.

إن أهم خاصية لأي نظام سليم تتمثل في حاكمية الشعب والإسلام، العدل في القضاء والمساواة بين الجميع أمام القانون. هذا في حين أننا وللأسف الشديد نرى أن أحد أكبر العوامل في عدم الرضا السائد الآن يتمثل في المسيرة غير العادلة للجهاز القضائي بالدولة، فضلاً عن عدم مراعاة إعمال الحقوق المدنية أثناء عمليات الضبط والقبض على الأفراد وكذلك التوقيفات والتحقيقات والمحاكمات ونقص الخبرة القانونية في هذا الجهاز. وللأسف الشديد فإن القضاء بشأن بعض الملفات والأفراد بات يعمل في خدمة السياسة وبناءً على ذلك فإن المديرين والأفراد المنتمين لجناح سياسي ما أوالذين يشتهرون بمخالفتهم للحريات المدنية والاجتماعية والسياسية والتهرب من القانون ـ لا بدَّ من إقالتهم وعزلهم من المناصب الرئيسية في السلطة القضائية وتعيين شخصيات محايدة، قانونية، عارفة بالثقافة الإسلامية والإيرانية وتحظى بتأييد المجتمع القانوني في الدولة.

ثانياً: من المنتظر أن يقوم المرشد أبوصفه أعلى مرجع علمي في اتخاذ القرار ـ بإجراء تغيير في تركيبة أعضاء المؤسسات والهيئات القائمة على التعيين، ومن جملة ذلك فإنه من الضروري أن يتم تغيير تركيبة أعضاء مجلس صيانة الدستور وكذلك مجمع تشخيص مصلحة النظام لصالح الإرادة العامة والمصالح القومية. إن التقييم العام من جانب النخب والمواطنين يقول بأن الوضع الحالي لمجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام بات مفتقداً للقاعدة الشعبية ولا يتمتعان برؤية مناسبة لألم ومتاعب الشعب، ولهذا السبب نفسه صارت هاتين المؤسستين حائلاً قانونياً أمام تطبيق القانون وتنفيذ قرارات مجلس الشورى الإسلامي الذي هو بيت الأمة والذي يجب أن يكون على رأس الأمور.

ولكي يتم إعادة المجلس إلى مكانته الحقيقية والقانونية فمن اللازم تعيين أعضاء

جدد من الفقهاء القانونيين، والشخصيات الجامعية، والسياسية، والثقافية والتنفيذية المتوافقة مع ميول وتوجهات الأغلبية من الشعب والمؤمنة بمبدأ حاكمية القانون في كلتا المؤسستين: مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام وذلك بدلاً من الأعضاء الحاليين.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يتم حصر التشريع في مجلس الشورى الإسلامي فقط وألا تقوم أية مؤسسات أخرى مثل «المجلس الأعلى للثورة الثقافية» بممارسة التشريع في تواز مع مجلس الشورى الإسلامي.

ومع الإسراع في إزالة العقبات القانونية أمام قرارات مجلس الشورى الإسلامي والتي توضع بواسطة مجلس صيانة الدستور أو مجمع تشخيص مصلحة النظام مثل العقبات الخاصة بشأن اللوائح الموضوعة والمتعلقة بإصلاح قانون الصحافة، وتشكيل هيئات التحكيم، وتعريف الجريمة السياسية، وكيفية تنفيذ المادة(٥٩) من الدستور بشأن الاستفتاء العام، وإصلاح القانون الخاص بتأسيس وزارة للعلوم.. وكل ذلك من شأنه أن يزيد من أمل الشعب في النظام والمستقبل.

ثالثاً: من المهم جداً تأييدكم أي المرشد ـ للائحتين المقدمتين بواسطة رئيس الجمهورية (اللائحة الخاصة بتوضيح سلطات رئيس الجمهورية واللائحة الخاصة بتعديل قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامي ودور مجلس صيانة الدستور فيها)، من المهم أن يتم تأييد هاتين اللائحتين من جانب مجلس صيانة الدستور حتى يتم ضمان حرية الإنتخابات من جانب وتتوقف المؤسسات الحكومية عن نقض حقوق المواطنين خاصة المعارضين والناقدين من جانب آخر.

رابعاً: من الضروري العمل على جعل المناخ السياسي للدولة أكثر صحة وسلاماً، ذلك أنه نتيجة للأعمال ضيقة الرؤية فإن تدخل جماعات الضغط والاستفادة من إثارة العوامل الخارجية.. كل ذلك يعمل على إشعال المناخ العام للدولة وجعله أكثر التهاباً وقلقاً.

ومن أجل تحقيق ذلك من الضروري العمل فوراً على الإفراج عن المتهمين

والمدانين بجرائم سياسية، صحفية وطلابية وأن يتم إعادة الصحف التي صدرت بحقها قرارات توقيف دون حضور أو مشاركة هيئة دفاعية.

إن جماعات الضغط تعتبر ـ وبشكل واضح ـ أن ممارساتها وأعمال العنف التي تقوم بها إنما تحظى بعناية وتأييد مقام المرشد.

لذا يجب على المرشد أن ينهض لتبرئة نفسه الصريحة من هذه الجماعات فهذا أمر لازم. كما أنه من اللازم أيضاً أن تمتنع قوات الشرطة والأمن بشكل قاطع عن ممارساتها القمعية، في هذا الصدد فإن السلطة القضائية ملزمة بالتحقيق وبأسرع وقت ممكن في هذه الاتهامات الموجهة لقوات الشرطة والأمن.

إن قناعتنا تقوم على أنه إذا ما تم تحقيق المطالب القليلة سالفة الذكر فإننا بذلك نكون قد ضمنا الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية للمواطنين، وكذلك ضمنا تحقيق حرية حقيقية في الإنتخابات، هذا فضلاً عن أن الموقعين على هذه الرسالة يدعون سائر القوى السياسية الأخرى من أجل المشاركة والعمل على حفظ الاستقلال، ووحدة الأراضي، والمصالح القومية والنظام السياسي وذلك في إطار الدستور الحالي.

مع أملنا في مزيد من التوفيق في خدمة شعب إيران.

٢٤ من شهر تير ١٣٨٢ هـ. الموافق ١٥ يوليو ٢٠٠٣ م

٢ ـ رد على رسالة ٣٥٠ شخصية الموجهة إلى مقام المرشد

بسم الله

السادة كاتبو وموقعو الرسالة الجماعية الموجهة إلى حضرة الزعامة المبجلة السلام عليكم

مع إعرابي عن بالغ سعادتي عما تحدثتم عنه في بداية رسالتكم إلى زعيم الثورة من توصية لزعيم العادلين والمنادين بالحرية و«بيان الحق والمشورة والعدالة» وكذلك أيضاً إشارتكم لسلوكه الكريم الذي يُعدُّ نموذجاً خالداً في إدارة الدولة الإسلامية، لا يمكن أن أخفي أسفي من مضمون الرسالة الذي طبقاً للدلائل التي سأعددها، جعل هذه السعادة عابرة قصيرة الأجل، ولذا أود قبل التعرض لتفاصيل رسالتكم، أن أشرح هذه الدلائل كالتالي:

أ ـ عدم الحرص على العدالة في الحديث: لقد أوردتم في بداية رسالتكم: «إن من أهم وأعظم الوثائق الإسلامية فيما يخص الحريات السياسية، الخطبة رقم ٢٦ من كتاب نهج البلاغة، والتي جاء فيها أن زعيم العادلين والمنادين بالحرية يطلب من كافة طوائف الشعب ألا يحرمونه قول الحق والمشورة العادلة.

هذه الوصية تعني على وجه الدقة نفس الشيء الذي تحتاج إليه اليوم التيارات السياسية لإصلاح سلوكها السياسي بشكل جاد، لأن ما هو كائن الآن على ساحة النزاعات والتحديات السياسية من تشويه مطلق العنان للآخر من الممكن أن يؤدي إلى صدامات ميكيافيلية للقضاء على المعوقات الرسمية والمدنية التي تقف في طريق الطموح نحو السلطة.

لقد حرك مطلع رسالتكم في نفسي الرغبة في ألا أتناول هذه الرسالة على الأقل

من زاوية الخلاف السياسي، لكن عندما طالعتنا وبكثرة تعبيرات مثل «العمل على الخروج من دائرة الأضواء والاعتقادات الشخصية» و«الإدارة العامة القائمة على اتخاذ القرارات الفردية» و«الاستبداد الديني»... ولم تحمّلوا أنفسكم عناء إبراز الدليل على أي من هذه الادعاءات تبلور في نفسي شعور آخر، ودفعني ذلك إلى تقديم رد على رسالتكم.

إن الشعب وسط هذا الخضم من التشويهات لن ينسى على الأقل سلوكين تاريخيين لتيارين سياسيين:

الأول: يتعلق بجبهة الثاني من خرداد. هذه الجبهة التي تنضوون تحت لوائها أشاعت في بداية أمرها أنه على عكس رغبة النظام، وعلى رأسه الزعامة، أجريت في الثاني من خرداد ١٩٩٧ انتخابات حرة نزيهة. بعبارة أخرى، تصوَّر هذا التيار أن فوزه في انتخابات نزيهة وقانونية كان بمثابة ثورة سياسية. فماذا حدث بعد ذلك؟ ألا يتعارض ذلك مع ادعاءات من قبيل «الاستبداد الديني» وإدارة البلاد وفقاً للأهواء الشخصية؟

لو أن البلاد كانت ولا زالت تُدار بالشكل الذي صورتموه، فكيف يعتبر وضع السلطة التنفيذية في يد شخص ثورة طبقاً لزعمكم، في حين أن تيار أصدقائكم كان يصوِّر الزعيم على أنه معارض وبشدة للتصويت لصالح مرشح جبهة الثاني من خرداد؟

ألم تكن الحقيقة هي أنه علاوة على أن مجلس صيانة الدستور قد تعرَّض لهجوم شديد، كان الاتجاه المسيطر على وزارة الداخلية باعتبارها الجبهة القائمة على إجراء الإنتخابات معارضاً تماماً لتياركم؟ ومع هذا كانت نتيجة الإنتخابات هزيمة قاسية لنفس التيار الذي كان مسيطراً على وزارة الداخلية، لكن البعض منكم، نظراً للمصالح التي سنعرض لها فيما يلي، عمل عن طريق التعتيم على دور الزعامة في خلق المناخ السياسي الصحيح الذي كانت من جملة نتائجه المباركة حماية رأي الشعب على أن يصور نتيجة الإنتخابات على أنها ثورة ضد أسس الحاكمية الدينية.

وحتى هذا الوقت قلما تحدث أحد عن محاولة الزعيم لخلق توازن سياسي عن طريق دعوة كل التيارات والأحزاب القانونية للوجود الفعال على الساحة السياسية بعد الأخطاء الاقتصادية والسياسية التي حدثت عام ١٩٩٢، والتي حالت دون أن تجد

بعض قوى اليسار طريقها إلى الإنتخابات بينما واجه البعض الآخر فشلاً ذريعاً. وثمة تساؤلات عدة دارت حول هذا الموضوع منها كيف تم توجيه الدعوة ثانية إلى العناصر البارزة والأساسية في التيار اليساري للوجود على الساحة السياسية؟ وكيف ـ على الرغم من العراقيل التي اختلقتها قوى الكوادر والقوى اليسارية المرتدة عن يساريتها ـ بدأوا نشاطهم بشكل تدريجي؟ لقد حاولت أقلام كثيرة الإجابة عن هذه التساؤلات. كانت التوصية الأكيدة من قبل الزعيم لشخصيات مثل السيد خاتمي وريشهري للترشيح لرئاسة الجمهورية يتم توجيهها في جلسات خاصة وعلى انفراد. هذه الأحداث سجلت في التاريخ على لسان هؤلاء السادة ولا يمكن التغاضي عنها. وبغض النظر عن هذه الحقائق تم انتقال السلطة التنفيذية عن طريق انتخابات حرة نزيهة، ويجب التذكير بأنه قبل عامين من عقد انتخابات هذه الفترة الرئاسية، حاول بعض الأشخاص الذين لا تختلفون عنهم كثيراً من الناحية السياسية تغيير الدستور حتى يظلوا لفترة ثالثة في رئاسة الجمهورية، وبهذا يبتدعون أول بدعة في علمية انتقال السلطة. والواقع أن الفترة الرئاسية الثانية للسيد هاشمي رفسنجاني، يجب أن تعتبر قمة النشاط السياسي والاقتصادي لحزب كوادر البناء، ومن المؤكد أن بعضكم أيها الموقعون قد استفاد منها.

ومرة ثانية وبشهادة الوثائق المدونة في تاريخ البلاد، كان الزعيم هو الوحيد الذي عارض وبصرامة إعاقة نشاط حزب كوادر البناء، وقضى في النهاية على كل المعوقات التي كانت تكتنف طريق الإنتخابات التي تتباهون بها دائماً.

وبعد أن يأس حزب الكوادر من سياسة السبل المغايرة للدستور للبقاء في السلطة قام بتدعيم علاقاته بالتيار اليساري في انتخابات ١٩٩٧، وبهذا الشكل فإنه إذا لم يستطع أن يظل في السلطة بشكل كامل عن طريق تغيير الدستور، فإنه قد استطاع بهذه العلاقة أن يحافظ على نفس مناصبه الاقتصادية في الحكومة الجديدة.

وما دام الأمر كذلك، فالنظام الحديث الذي تمكن بالفعل من تهيئة الإمكانات والآليات اللازمة لإجراء إنتخابات حرة نزيهة ومواجهة كافة التهديدات والإنحرافات، يمكن وصفه بالإستبدادي. هل تستطيعون من تدعون الديمقراطية أن تقدموا قائمة

بنشاطكم من أجل الوصول إلى انتخابات نزيهة للرأي العام «حتى يكون بمقدور الجميع الوصول إلى الحقيقة»؟ وعلى سبيل المثال فقط، يجب أن أعرض أنه لم تصدر عنكم أيها الموقعون على الرسالة، ليس فقط أدنى معارضة للتطرف السياسي لكوادر البناء، بل على العكس من الممكن رصد الكثير من مواقف أصدقائكم المؤيدة لحزب الكوادر.

السلوك التاريخي الثاني، يتعلق بالتيار السياسي الآخر المشهور الذي شارك في انتخابات المجالس المحلية الأخيرة، حيث قام الأشخاص البارزون في هذا التيار على أعتاب الدورة الثانية من الإنتخابات المحلية ـ مستفيدين في ذلك بنتيجة عمل الدورة الأولى التي لم تحظ بأي رضا أو تأكيد على عدم حياد المراقبين والمنفذين ـ ببث روح اليأس بين الشعب، حيث أكدوا على أنه لا جدوى من المشاركة في الإنتخابات، وروجت هذه الجماعة، أنه في إطار مؤامرة بين مراقبي المجلس ومنفذي وزارة الداخلية بما أنهم أصحاب توجه سياسي واحد، سيتم تغيير أصوات الشعب لصالح مرشحي التيار الذي يتبعونه. وللأسف أدت دعايات هذه العناصر غير المنصفة وغير الخاضعة للمبادئ التي أوجدها نظامنا السياسي الناشئ في هذه الفترة القصيرة إلى أن يظهر مظهر آخر للقلق ليس هيناً، علاوة على الصدمة الناجمة عن نتيجة عمل المحليات، ولأول مرة بعد انتصار الثورة الإسلامية، يحجم كثير من المؤمنين الغيورين عن الاشتراك في الإنتخابات، وعندما يمكن الوصول إلى تقييم دقيق لآثار هذا التشويه المدمر فسنعرف أن كثيراً من مسؤولي المؤسسات الثورية لم يشاركوا في الإنتخابات.

النقطة الجديرة بالاهتمام هنا، هي أنه بعد أن تم إعلان نتيجة الإنتخابات التي أدت إلى الإلغاء الكامل لتياركم أيها السادة كاتبو وموقعو هذه الرسالة قيل أن وزير الداخلية الذي كان متأثراً جداً في هذا اليوم قال لمعاونيه مازحاً «لعلكم قمتم بانقلاب حتى كان هذا المأتم من نصيبكم، فقد ذهبت جماعة وجاءت أخرى».

توضح هذه الحقائق جيداً وبسهولة أن نظام الجمهورية الإسلامية هيأ الظروف المواتية التي تتبلور فيها رغبة وإرادة الشعب بعيداً عن سلائق القائمين على الأمر، وهذا مما لا شك فيه يُعدُّ إنجازاً لا نظير له في تاريخ هذه الأمة.

ب ـ افتقاد الإيمان بنموذج الإمام علي(ع) في الإدارة الإسلامية للدولة في نص الرسالة على الرغم من أنه توجد لدينا كتابات عديدة لبعض كاتبي وموقعي الرسالة تنادي بضرورة الحد من تأثير الدين على صعيد الشؤون الشخصية. أدى تكريمكم لهذا النموذج الخالد في مطلع رسالتكم إلى سعادة كل ذي ضمير مشرق وقلب مخلص لثقافة هذه البلاد، لكن للأسف يجب القول أن القارئ لرسالتكم يصادف على امتدادها أشياءً تتعارض من الناحية البنيوية مع هذا النموذج، وتجعله يصاب بنوع من الحيرة في تقييم مواقفكم الفكرية.

إنني أعتقد وبشكل أكيد أن تمسك بعضكم أيها السادة بالنظم السياسية العلمانية الغربية في مجال الحكم يشبه الماركسيين الإيرانيين الذين كانوا في السابق يميلون تارة نحو موسكو وتارة نحو بكين، وكانوا على ساحة الاعتقاد في غفلة من أمرهم، وفي ظروف خاصة، يتوجهون إلى الله يطلبون منه العون والمدد.

إنكم تعرفون جيداً لماذا تم الربط بين الديمقراطية الشعبية والأسس الدينية في دستور الجمهورية الإسلامية. الواقع أن النموذج المتفق عليه في الدستور هو النموذج الذي يقبله الشعب ولا تتعارض مشروعيته وقراراته مع أسس الوحي. بناءً على هذا ونظراً لتقييد نظامنا بالمشاركة الشعبية المباشرة في الشؤون المتعلقة بالشعب ودوره المصيري في الشؤون التشريعية، من الممكن أن يطلق عليه تعبير نظام الديمقراطية الشعبية.

إن ما هو كائن اليوم في إيران من حيث الأخطاء الكثيرة التي يرتكبها القائمون على الأمر يبعد كثيراً عن إنجازات نموذج الإمام علي الخالد، لكن نظراً للمساعي العديدة التي بذلها خبراء الأمة لوضع دستور لهذا النموذج الخالد، عُقِد الأمل على القيام بإصلاحات من الداخل وتفعيل سبل التعاون والآليات التي تجعلنا أكثر قرباً من هذا النموذج الخالد لأن الأسس لا تتعارض فيما بينها. من المؤكد أنه إذا لم نقاوم الأخطاء والانحرافات الاقتصادية والنظرية، فإننا لن نكون سائرين مطلقاً على هدى هذا النموذج.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أنه في كافة النظم السياسية لا توجد «ديمقراطية

شعبية» غير مقيدة بمبادئ خاصة. على سبيل المثال، في بريطانيا لو اعتبرنا أن الديمقراطية الشعبية تتبلور في مجلس العموم الذي يختار نوابه عن طريق إجراء انتخابات يشترك فيها الشعب فإنه يوجد إلى جواره مجلس اللوردات الذي ليس للشعب أي دور في انتخاب أعضائه، وكما يتضح من إسمه فإن الأثرياء الكبار هم الذين يدخلون في عضويته، وفي النظام الرأسمالي البريطاني يتخذ في هذا المجلس الكثير من القرارات الهامة والمصيرية التي تمس النظام السياسي البريطاني كلية، ولا ترتبط بالحكومات العمالية فقط أو الحكومات المحافظة، مثل اتخاذ القرار الخاص بـ «بينوشيه» ديكتاتور شيلي الشهير الذي كان لسنوات عديدة موضع دعم مباشر من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. وقصة هذا القرار أنه عندما كان الديكتاتور مقيماً في لندن، قام عدد كبير من أسر ضحاياه برفع قضايا ضده في المحكمة البلجيكية، وطبقاً للقانون البريطاني كان يجب تسليمه إلى المحكمة، لكن عندما أحيلت عملية اتخاذ قرار في هذا الموضوع إلى مجلس اللوردات، أوجد هذا المجلس مخرجاً من هذا المأزق ولم يسلم هذا المطلوب، وبذلك حافظ على مكانة بريطانيا السياسية في تعاملها مع حلفائها الدوليين.

بناءً على هذا، لا يوجد هناك أي نظام سياسي على مستوى الديمقراطية الشعبية يعمل في حرية تامة، بل توجد في النظم الرأسمالية قيود من المؤكد أنها ليست ثابتة فهي تتغير وفقاً للحفاظ على مصالح هذه النظم، ولهذا فإن ثمة اختلافاً كبيراً بين رأسمالية القرن العشرين ورأسمالية القرن الثامن عشر والتاسع عشر، لكن الذي يجمع بينها هو مصالح الرأسماليين.

أما في النظام الإسلامي فهذه القيود ثابتة وهي بعيدة تماماً عن اجتهاد أصحاب النفوذ، ولهذا نرى أنه من اليسير أن تقوم كافة طبقات الشعب بالمقارنة بين نتائج هذا النظام ونموذج الإمام علي الخالد في إدارة الدولة. ولا يستطيع أحد أن يمحو، ليس فقط الأسس النظرية الإسلامية، بل النماذج العملية أيضاً، من الأذهان عن طريق خداع العامة لفترة طويلة.

بناءً على هذا، ففي دستورنا لا يمكن أن تختلف القرارات والسياسات التي

تعرب عن جمهورية النظام مع إسلامية النظام، لكن بالرجوع إلى رسالتكم، نجد أن موقفكم في هذا الصدد غامض ومبهم جداً «ويجب الانتباه إلى أن الدستور هو كل لا يتجزأ، وقد تم التأكيد فيه على حقوق الأمة، وحقوق أولي الأمر».

بالقراءة الديمقراطية الشعبية للدستور، أي نفس القراءة التي تم الاستناد إليها أثناء إجراء الاستفتاء العام التاريخي في عام ١٩٧٩، وفي ظل الظروف الحالية، من الممكن أن يتصدى الشعب للتهديدات الأجنبية وينقذ البلاد، وفي اعتقادنا أنه لو تم على الأقل إجابة هذه المطالب فستشارك باقي القوى السياسية الأخرى، وستعمل على الحفاظ على استقلال البلاد وسيادتها والمصالح الوطنية والنظام السياسي في إطار الدستور.

في أجزاء ثلاثة من هذه الرسالة نشاهد ثلاثة أنواع من التعامل تختلف مع الدستور الذي يتم تدوينه على أساس نظام ديني واحد في الجزء الأول، يتبادر إلى الذهن أن هناك نوعاً من الإدراك المؤمن بالدستور، وفي الثاني، تحيلون القارئ إلى نوع من القراءة الوهمية للدستور لأنه في أوائل شهر مارس ١٩٧٩ لم يتم إعلان أي مسودة، لا من جانب القوى المؤمنة بالحاكمية الدينية، ولا من قبل غير المؤمنة بها. بناءً على هذا، ليس معلوماً إلى أي قراءة تحيلون القارئ. أما بالنسبة لآخر جزء فأنتم تعلنون فيه صراحة أنكم لا تؤمنون بالدستور فقط، بل بأي نتيجة تتم في إطاره وتتعلق بقبول مطالبكم من جانب الزعامة.

من ناحية أخرى، إلى جانب هذا البيان الصريح بعدم الإيمان بالدستور الحالي الذي هو الميثاق الباعث على خلق الانسجام في المجتمع تقولون «إننا كذلك نرى أن العمل على تقديم أي قراءة واقعية، أي القراءة الديمقراطية الشعبية للإسلام هي الطريق الوحيد لبقاء الإسلام على الساحة العامة». بناءً على هذا، حتى لو تم تقديم القراءة التي تريدونها للإسلام فإن نصيب الإسلام في إدارة المجتمع ينصرف كلية إلى الساحة العامة، وهذا الموقف يعنى نفس الدعوة المروجة لضرورة الحد من نطاق نفوذ الدين على ساحة القضايا الشخصية. ولو كان الأمر كذلك إذاً فلماذا تحدثتم في مطلع رسالتكم عن النموذج الخالد في إدارة الدولة الإسلامية؟ إن خصوصيات فترة حكم الإمام علي عليه السلام كانت في بعديها النظري والعملي أكثر وضوحاً من ألا تتمكن

طبقات المجتمع المختلفة من التفرقة بين الأشخاص الذين يؤمنون بالنموذج الخالد لحكم مولى الأتقياء، ومن ثم فإنهم يضعون نتيجة عمل المسؤولين تحت المجهر ويقومون بتوجيه النقد اللاذع للانحرافات والأخطاء وبين الأشخاص الذين لا يؤمنون من الأساس بالنظام الديني، ويفكرون في تطبيق كافة النماذج والنظم الأخرى غير الدينية.

أما بخصوص الموضوعات الأخرى المتنوعة التي طرحتموها بشكل عاجل في رسالتكم، التي للأسف لم تكلفوا أنفسكم عناء تقديم الدليل لاستنتاجاتكم وادعاءاتكم فسأشير إلى عدة اعتبارات:

١ ـ مطالب الحد الأدنى والحد الأقصى: كما تقولون في ظل الظروف الخاصة الحالية، حيث يوجه الأجانب تهديدات للبلاد، تطرحون مطالب الحد الأدنى. لكن ثمة نقطتين يجب وضعهما في الاعتبار، النقطة الأولى هي علاقتكم بالحزب المسيطر على الحكومة والمجالس، هذه العلاقة المباشرة والمنظمة أحياناً تجعلكم أيها السادة مع حزب المشاركة تسيطران سيطرة كاملة على سلطتين من السلطات الثلاث، وبهذا لن يقف في طريقكم للوصول إلى السلطة المطلقة إلا السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور، والواقع لو أن هاتين الجبهتين المهمتين في البنية السياسية تتعاون معكم طبقاً لما تعترفون به أنفسكم من أنه في حالة تحقق مطالب الحد الأدنى فإنكم ستكونون على استعداد للعمل بهذا الدستور «على الرغم من عدم إيمانكم به» فلن يقف في طريق نواياكم السياسية مانع ولا حائل. بعبارة أخرى مع زيادة نفوذكم في السلطات الثلاث ومجلس صيانة الدستور ستصبحون قادرين وبسهولة على تغيير الدستور كميثاق وطني طبقاً لأهوائكم ورغباتكم. النقطة الثانية تتمثل في التحيز للمطالب التي طرحتموها، فلو تم طرح مطلب يساعد على تصور أنكم تسعون للإصلاح وليس لبسط النفوذ حتى ولو من باب الحفاظ على الناحية الشكلية في إطار المطالب الإصلاحية التي طرحتموها بخصوص السلطة التنفيذية والتشريعية لكان أفضل، وقد كان من الممكن أن يطلب إلى الزعيم إصلاح النظام الإداري في البلاد الذي أصبح اليوم ينتهك حرمة وكرامة الأبرياء الشرفاء، لكن الآن مثل هذه المطالب تجعلكم تتعارضون مع أصدقائكم، وبعبارة أخرى، تؤدي بكم إلى نقدهم. وقد وقعتم في التكرار بشأن بعض القضايا حين قدمتم

قائمة من المطالب الحتمية على سبيل المثال، جاء في مطلبكم رقم ٢ «. . . التعجيل بالقضاء على المعوقات التي تضعها قرارات مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومن بين ذلك ما يخص اللوائح والتشريعات المتعلقة بتعديل قانون الصحافة. . .» كذلك أيضاً جاء في مطلبكم رقم ٣ «تأييد اللائحتين المقدمتين من رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى من جانب مجلس صيانة الدستور».

بناءً على هذا أو طبقاً لزعمكم، ففي ظل الظروف الراهنة وفي إطار هذه المطالب التي تمثل الحد الأدنى، ستقضون على أي مانع قانوني يقف في طريقكم، وستسيطرون على كامل السلطة في البلاد. وهذا الإحساس الذي ينتقل إلى قارئ رسالتكم من المؤكد أنه لن يرضيكم بالشكل الكافي. وفي هذا الوقت عليكم أن تتوقعوا أنه لن توجد حتى هذه الشائبة الناجمة عن تهديد العدو التي أنتم بصدد الاستفادة منها استفادة سياسية سيئة بدلاً من أن تنهضوا لمواجهة العدو ودعم إرادة الأمة للوقوف في وجه التهديدات الأمريكية «مثل محاولة منع إيران من الحصول على التقنية النووية» كذلك أيضا تقدمون أنفسكم للمجتمع تحت عنوان القوى الوطنية ـ الدينية، فإن كان الأمر كذلك فعليكم أن تجيبوا على هذا السؤال: هل العناصر الغيورة والمتعصبة للقومية وللوطن من الممكن في ظل التهديدات الأجنبية التي تواجهها البلاد، وتعرفها جيداً، أن تتصدى للدفاع عن سيادة البلاد واستقلالها السياسي، أم تسعى لتحقيق مطالبها السياسية والحزبية؟

٢ ـ الأزمات الثلاث: ثمة ثلاث أزمات متزامنة هي «أزمة المشروعية» «أزمة المشاركة» و«أزمة الفاعلية»، ومن الواضح أن أي نظام سياسي عندما يواجه أزمة المشروعية فإن أولي الأمر يلزمون أنفسهم بمبادئ الدستور كميثاق بين الحكومة والأمة، والحقيقة هي أن درجة التمسك بهذه المبادئ العامة التي على أساسها خولت الأمة للحكومة هذه السلطة، هي التي تحدد مدى مشروعية الحكومات.

بناءً على هذا، لو أوضحتم أن هناك انتهاكاً أو انحرافاً عن أحد مبادئ الدستور قد وقع، وأي جهة ارتكبت هذا الانتهاك، لكان هذا الأمر أساساً مناسباً للبحث. ومن المؤكد في هذا الصدد أن قارئ الرسالة لن ينسى أنكم أشخاص تشاركون في النظام

بشكل مباشر أو غير مباشر، لقد اعترفتم علاوة على عدم الإيمان بالدستور بأنه طالما لم تخوَّل لكم السلطة بشكل كامل فإنكم لستم على استعداد لأداء الواجب في إطار الدستور.

أما بخصوص ادعاء حدوث «أزمة المشاركة» فقد قيل أن أزمة المشروعية مع فشل الأساليب القانونية السليمة لإصلاح المجتمع قد أدت إلى أزمة مشاركة، إنكم تطلقون هذا الادعاء في حين أن بعضكم أيها السادة يشارك بشكل مباشر في إدارة البلاد، وأنتم بصفة عامة في الغالب من القوى الأساسية في الحزب المسيطرة على الحكومة والمجلس، وبناءً على هذا، فليس من حقكم الحديث عن أزمة المشاركة.

من المؤكد أن أزمة الفاعلية بالنظر إلى الموضوعات التي طرحتموها صراحة تصبح أمراً جديراً بالتأمل، فأنتم من ناحية، تعترفون بعدم الإيمان بالدستور وأنكم لستم عاملين به، ومن ناحية أخرى، تمتعتم بمزايا السلطة، ووصلتم إلى المراكز الهامة، فمن المؤكد أن هذا الأمر سيكون له تأثيره بشدة على فاعلية النظام. إنكم جزء من ذلك التيار السياسي الذي لم يكن بعضه يؤمن بالحاكمية الدينية قبل الثورة والبعض الآخر أنظراً لأخطاء سياسية واقتصادية وقعت في فترة ما بعد الثورة ـ أعاد تقديم نفسه بشكل جديد، والواقع أن بعض مؤيدي هذا التيار، نظراً لقلة علمهم بالأسس الدينية وافتقادهم خبرة مؤسسات الفكر الإسلامي، والبعض الآخر، نظراً لاصطدامه بنتائج العمل السلبي من جانب بعض المسؤولين وعدم امتلاك التحليل الصحيح لهذه الأعمال، انفصل عن روح الدستور، وهم يعلنون اليوم هذا الأمر صراحة. من المؤكد أن هذه الحقيقة تحظى بالتقدير، لكن المشكلة هنا تكمن بالأساس في أنكم تحاولون إثبات فشل الدستور الحالي للتأكيد على صحة مواقفكم.

٣ ـ معارضة العنف والدفاع عن مكانة الحرية، لقد تحدثتم في رسالتكم تكراراً ومراراً عن معارضة العنف وتأييد الحرية، وذات مرة ظهرت بعض العناصر بمظهر أنها ضحية عنف التيار المنافس الذي يحظى بدعم غير مباشر من قبل الزعامة وطالبت الزعامة بالتبرؤ الصريح من هذا التيار.

إن طرح هذا المطلب على الأقل مع العلم بموقف الزعامة الصريح يؤدي إلى استمرار نوع ما من الصراعات السياسية غير المنصفة، أفضِّل ألا أتعرض لها.

لكن قراءة قائمة أسماء الموقعين على الرسالة تجعل مدى اعتقادكم أيها السادة في معارضة العنف أمراً مبهماً. أليس من حقنا عندما نطالع بين أسمائكم أسماء أشخاص يدخلون في زمرة مؤيدي العنف على ساحة القضايا الفكرية والسياسية أن نتشكَّك في دوافعكم؟ لو ادعيتم أن أصدقاءكم الذين وردت أسماؤهم في ذيل القائمة قد أصبحوا اليوم على عكس ما كانوا أمس، وأنهم قد تبرأوا من ممارسة أفظع أساليب العنف على ساحة المنافسات السياسية.. هل تستطيعون أن تحددوا أين أعلن هؤلاء الذين يتحدثون عن نفي العنف براءتهم من قتل المهندس بحرينيان وسائر الشخصيات التي كانت موجودة في القائمة التي كانت تضم عشرات من ضحايا حزبكم السياسي؟

أما بالنسبة لدور الحرية في نمو وازدهار المجتمعات البشرية فهناك أحاديث كثيرة، ومن المؤكد أن أكثر الأفراد انتهاكاً للحريات المشروعة يستطيع أن يتحدث عن الحرية بالحديث المعسول ويكتب حولها كتابات شديدة الجاذبية، لكن المحك الحقيقي هو طريقة أداء الأفراد والتيارات السياسية في هذا الصدد، وعلى سبيل الاختصار سنعرض للحادثة التي وقعت بين العلاقات العامة بمجلس الشورى و«مكتب دراسات وتدوين التاريخ الإيراني» فقد قرر هذا المكتب بعد نشر كتاب «حماية الحقيقة» لنقد مذكرات آية الله منتظري إرسال نسخة من الكتاب مع خطاب لكل عضو من أعضاء المجلس في الصناديق الخاصة بالنواب. لكن للأسف أصدر أحد العناصر المتشددة في حزب المشاركة بعد اطلاعه على محتوى هذه المظروفات الموضوعة في صناديق النواب أمراً بجمع هذه المظروفات. وبعد فترة علم المكتب بهذا التصرف المحيِّر، وخلال اتصال تليفوني مع العلاقات العامة بالمجلس أوالتي يوجد لها تسجيل في المكتب للاستفسار عن سبب هذا الإجراء ـ أعلن أحد مسؤولي العلاقات العامة وبكل صراحة أن مضمون الكتاب لم يتم السماح بنشره بعد، ولذا لن يوزع، وكما تعلمون لما يئِس المكتب من استجابة العلاقات العامة بالمجلس نقل النبأ لوكالة الأنباء (ايسنا)، ومع أن هذا الخبر لم يجد مكاناً في صحافة الثاني من خرداد، لكنه أدى إلى قيام المجلس بتسليم بعض المظروفات لعدد من النواب، وفي النهاية اضطر المكتب تلبية

لطلب بعض نواب الثاني من خرداد المعتدلين إلى إرسال الكتاب مرة ثانية ولكن على عناوينهم خارج المجلس.

ومن خلال متابعتنا واتصالاتنا فيما بعد مع بعض النواب، اتضحت لنا قضايا أكثر إثارة للأسف بخصوص الانتهاك المستتر وغير المباشر لحريات النواب، وسنتجنَّب الخوض في هذا الصدد لعدم وجود المستندات اللازمة.

٤ ـ الانسداد السياسي والفساد الاقتصادي: بخصوص الانسداد السياسي الذي ترونه حقيقة ملموسة في المجتمع، وربما لا يمكن توجيه الخطاب في هذا الصدد إلى الزعيم «فكان سيادته يرى دائماً أن الاستياء العام والميل إلى الإصلاح منحصر في الساحة الاقتصادية والفقر والفساد والتفرقة والغلاء» ثم تضيفون «إن قسماً كبيراً جديراً بالملاحظة من الفساد والفقر وقصور الأداء الاقتصادي على الساحة الاقتصادية له جذور في الانسداد السياسي ووجود المافيا الاقتصادية وما دام الأمر كذلك، لو كنتم حقاً تعتقدون أن هناك علاقة وثيقة بين الانسداد السياسي والمافيا الاقتصادية، فلماذا لم ترحبِّوا بدعوة زعيم النظام لمواجهة الفساد الاقتصادي، ولم تتخذوا الاجراءات اللازمة؟ وهل تستطيعون تقديم دليل موثق بعيداً عن الشعارات على قيامكم بأي محاولة للكشف والمواجهة مع المافيا الاقتصادية؟ ليس فقط لم يحدث هذا الأمر، بل إن نوابكم في المجلس عند التصويت على الوزراء المقترحين في الفترة الثانية من رئاسة السيد خاتمي قاموا بعقد الصفقات السخيفة مع الوزراء حتى أن السيد أعلمي النائب عن دائرة تبريز قد شبَّه منصة المجلس والمباحثات والمداولات التي تمت على مدى الأيام السابقة على عملية التصويت بين رجال المجلس والوزراء بسوق المكاره وبدلاً من أن تدينوا مثل هذه الممارسات داخل المجلس التزمتم الصمت إزاء هذه الانحرافات الاقتصادية، بل على العكس اختلقتم الأكاذيب للتستر على هذه الصفقات لقد وجه الفساد الرسمي وغير الرسمي الذي كان مسيطراً على المجالس المحلية الأولى بالصمت التام من أصدقائكم في السلطة التنفيذية. هل كنتم تتصورون أنه طالما لم يصدر نقد في هذا الصدد لن يعلم الشعب بهذا الأمر؟ لقد تحول أصدقاؤكم في مجلس بلدية طهران باستثناء عدد قليل إلى مدبري عمليات مشبوهة غير قانونية.

ولقد تغاضيتم عن ذلك ولم تكلفوا أنفسكم عناء النقد اليسير أو إعلان أن هؤلاء الأشخاص ليسوا في تيار الثاني من خرداد. إن تأكيدي على انحرافات أصدقائكم ليس لأنني أعتقد أن التيار المنافس لكم ليس منحرفاً عن مسيرة الحق أو أنه ليس منزهاً عن الخطأ إذا ما وقف أمام السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية. لا، إنني أصر على ضرورة استبعاد العناصر الفاسدة في السلطة القضائية أكثر منكم، لكن السبب وراء طرحي لهذا الموضوع، هو ألا نقول أنه بسبب الانسداد السياسي لم نتمكن من نقد أصدقائنا!

للأسف، إن سجلكم وسجل أصدقائكم في المجلس والحكومة في التعامل مع الانحرافات الاقتصادية التي وقع فيها التيار المنافس سجل أسود حالك السواد وغير قابل للتصديق، خاصة عندما تم إلقاء القبض على عدد من أبناء المشتغلين في السلطة القضائية بسبب إعمال نفوذهم في الشؤون الاقتصادية، وقد تم ذلك الأمر بناءً على تعليمات من الزعيم، فقد قام عدد من العناصر المتطرفة وحزب المشاركة بإرسال رسالة إلى أحد الشخصيات مفادها أنكم لو تصديتم لمحاولة «القبض على ابنكم» فسنكون مستعدين للدفاع عنكم، كان هذا السيد يعمل في ذلك الوقت كمدير لجريدة طهران تايمز، وقد طلبت في رسالة سرية الاستفسار من حزب المشاركة في هذا الصدد، ويجب أن أعرضها طبقاً للشهادات المتبادلة «التي يوجد لها صور» حتى يمكن اكتشاف هذه الحقيقة المرة ومفادها أن هناك أشخاصاً من بين من يطلق عليهم تيار الثاني من خرداد الذين لم يكونوا قبل انتصار الثورة يؤمنون بالحاكمية الدينية، يعملون بشتى الوسائل على إظهار فشل نموذج النظام الديني أمام الشعب.

ومن وجهة نظر هؤلاء الأشخاص، فإن مواجهة الانحرافات الاقتصادية تعني تحسين مستوى معيشة الشعب، ومن ثم وعلى المدى البعيد سيأمل الشعب خيراً وستتحسن صورة النظام الذي لا يؤمنون بدستوره، وغفلوا عن حقيقة أن عدم مكافحة الانحرافات الاقتصادية وشيوع هذه الآفة التي تجعلنا طبقاً لزعمهم نتطلع في المستقبل إلى إجراء تغييرات تكون لصالح زيادة سلطتهم، ستؤدي إلى مأزق، وبهذا نفقد قاعدتنا الشعبية تماماً، وبالفعل تحققت هذه النتيجة المنطقية في الإنتخابات الأخيرة.

٥ ـ تفعيل المناخ السياسي: المناخ السياسي في بلادنا ليس بالشكل المطلوب،

وذلك نظراً لقصر الفترة التي عايشت فيها أمتنا الاستقلال، فضلاً عن ضعف ثقافة التعايش السلمي. من ناحية أخرى، للأسف لم تحافظ التيارات السياسية أيضاً على مبدأ حفظ التوازن بين التيارات والأجنحة، وكانت على استعداد من أجل الحصول على مزيد من السلطة لأن تضحي بكل القيم، وهذه السمة لا تقتصر على تيار سياسي بعينه، فكل تيار سياسي يعمل على تهيئة طريقه للوصول إلى السلطة ولو لليلة واحدة باستغلال جزء من مقدسات الأمة أسوأ استغلال.

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى الصراعات الحزبية اللامنطقية، عندما يطالعنا تقسيمهم للمكانة القانونية إلى تعيين وانتخاب، لا نستطيع إخفاء أسفنا. وأنتم أيها السادة كاتبو وموقعو هذه الرسالة تستعينون بهذه الوسيلة للإقلال من القيمة السياسية للجهات القانونية التي لا تتعاونون معها من الناحية السياسية. على سبيل المثال، لا يحدث في أي بلد أن يتم اختيار مسؤولي القضاء عن طريق الإنتخاب المباشر من قبل الشعب، لأنه يتم تخويل المسؤولية للأفراد طبقاً للدستور، ما يحدث أنكم تقومون بالمغالطة من أجل إضعافهم أمام الرأي العام. وطبقاً للدستور يختار الشعب رئيس الجمهورية الذي يمارس نشاطه في هذا المنصب في حدود الصلاحيات المخولة له. وهناك كثير من المناصب الحساسة في النظام السياسي يكون الأمر فيها بالتعيين وهل من الممكن في حالة عدم رضانا على تعيينات رئيس الجمهورية أن نستخدم آلية الإنتخاب لإضعاف مكانة هؤلاء المعينين؟

هذا في حين أنكم تتغاضون عن كثير من التعيينات غير القانونية التي تتم لصالح أفراد مؤيدين لكم في الفكر «مثل السيد بهزاد نبوي نائب رئيس المجلس الحالي، والذي يتولى أيضاً رئاسة مجلس إدارة شركة بتروبارس». إن مثل هؤلاء الأفراد حينما يتولون مسؤوليات في السلطة التشريعية ومسؤوليات في السلطة التنفيذية في وقت واحد يكون هذا الأمر مخالفاً للنص الصريح للقانون. مثل هذه الازدواجية في التنفيذ وإطلاق الدعايات النفسية، هل تعد دليلاً على التمسك بضرورة تفعيل المناخ السياسي؟ إن القلق الأساسي في هذا الصدد يكمن في تبلور علاقات بين السلطة والثروة، أي نشب المخالب في الثروة العامة عن طريق مواقع السلطة، والانطلاق من الثروة إلى السلطة. كيف تقيمون نتيجة عملكم أنتم وأصدقائكم بالنظر إلى هذا القلق؟

من المؤكد أنه بغض النظر عن التصرفات التي تصر عن ضيق النظرة، فإن مجتمعنا اليوم يرحب بكل الحلول المخلصة لتفعيل المناخ السياسي في البلاد. إن أي اقتراح بنَّاء لإحداث مثل هذه الفاعلية سيؤثر في تصحيح المناخ السياسي في البلاد ابتداءً من رأس هرم السلطة وانتهاءً بقاعدته. من المؤكد أنني آمل أنه في حالة الاستجابة ألا تستعينوا بتوجيهات تكون بمثابة الخط الأحمر في مثل هذه القضايا، لأنه في هذه الحالة سأكون مضطراً إلى الكشف عن أساليب أصدقائكم غير العادلة على هذه الساحات. وعلاوة على نسبة القضايا غير المنصفة والتي تروج كثيراً هذه الأيام، فإنه توجد في دعاياكم أساليب لا منطقية تماماً موجهه لإضعاف زعامة النظام. عندما تنتشر شائعة قيام مكتب الزعيم بتحصيل مبلغ مليون تومان من كل معرض لبيع سيارات البيكان، من المؤكد أنه يتم تكذيبها على الفور، فكل من لديه وعي سياسي يستطيع فهم الغرض الذي ترمي إليه هذه الشائعات، من الممكن أن يكون لكم نقد مخلص لتفعيل النظام الديني، بل ولدى بعض العناصر ضيقة النظرة التي تتعامل معكم طبقاً لخطتهم. لكن الشعب لديه القدرة الواعية للتمييز بين الأعمال البناءة والأخرى الهدامة، إن استخدام مثل هذا الأسلوب في الدعاية الهدامة لجدير بأن يوصف بأنه أقذر الصراعات التاريخية على الساحة السياسية، وعلى الرغم من أنه يشوه الحقيقة أمام المجتمع لفترة، لكن هل يستطيع أن يكون عامل جذب لأهل الفكر في المجتمع؟

إن لكم الحق باعتباركم معارضين للنظام أن تختلفوا مع الزعيم، بل ومع منصب الزعامة، لكن هل لكم الحق في أن تجروا المجتمع إلى الهاوية بطرح موضوعات واهية لا أساس لها ثم تدعون أنكم أنصار تفعيل المناخ السياسي في البلاد؟

وفي النهاية، آمل ألا تجعلنا هذه الحوارات القلمية أن نحيد عن طريق العدل والإنصاف، وألا تؤدي إلى الغفلة عما يحيكه الأعداء من مؤامرات، فهم يحلمون باليوم الذي يسيطرون فيه على العالم الإسلامي وخاصة إيران. إن قاعدة الإسلام القوية في مجتمعنا استطاعت أن تمنح الاستقلال لإيران، ونحن نستطيع من خلاله أن ندرس كيف ندير مجتمعنا وبلدنا بقوتنا الذاتية، إنها نعمة كبرى لكنها قابلة للزوال، لذا يجب علينا أن نتجنب وبشكل جاد كل ما من شأنه أن يكون ذريعة في يد الأعداء، ويجب

التأكيد أيضاً وخاصة في هذه الفترة الحساسة على أن الأمة الإيرانية تعرف جيداً الفرق بين الإصلاحيين الذين يوجهون النقد من أجل تقوية الأسس الثقافية والسياسية، وبين الأشخاص الذين يقبعون في الخانة الإصلاحية بهدف إضعاف مقاومة الشعب ضد أي تهديد ورفع الروح المعنوية لدى الأعداء.

ونطلب من الله المتعال دوام التوفيق، وأن نكون دائماً في مصاف الطائفة الأولى، والا تقودنا المصالح الحزبية قصيرة الأمد إلى حظيرة قوى الطائفة الثانية.

عباس سليمي نمين

مدير مكتب دراسات وتدوين التاريخ الإيراني

الفصل الثامن

بعد سقوط بغداد

- «إن إيران لن تقف على الحياد في العراق وستكون إلى جانب المقاومة ضد الاحتلال».

(مرشد الثورة)

- «إن السياسة الإيرانية الراهنة التي تستعدي الولايات المتحدة تخدم في واشنطن الصقور المؤيدين لإسرائيل»

(إيران نيوز)

لم تتوقف إيران عن إعلان عدائها للولايات المتحدة الأميركية، والتنديد الرسمي بسياساتها، منذ انتصار الثورة، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وبعد احتلال أفغانستان والعراق. لكنها في الوقت نفسه بذلت جهوداً كبيرة مضنية ومكْلفة في اتجاهين:

الأول: هو البحث عن البدائل السياسية والاقتصادية والتسليحية التي تحد من أثر هذه التغيرات الإقليمية والدولية على أمنها الأقليمي والداخلي، وعلى دورها وموقعها. فتوجهت نحو أوروبا وروسيا والصين وكوريا الشمالية.

والثاني: هو تجنُّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، على الرغم من الاحتواء والحصار الأميركيين لها. وتجنُّب أي حرب إقليمية يمكن أن تتورط فيها ولا سيما بعد كارثة الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي استمرت ثماني سنوات. وسوف يكون على إيران أن تدفع ثمناً سياسياً واقتصادياً باهظاً بسبب مواقفها المعادية للولايات المتحدة، في الوقت الذي لا تشعر فيه بالإستقرار أو بالإطمئنان من جوارها في الاتجاهات كافة. وسوف تحتاج إلى سياسات معقدةٍ في التعامل مع هذا الجوار لحماية أمنها القومي من جهة، ولخفض التوتر وعدم الانزلاق في أية حروب لا ترغب في حصولها من جهة ثانية.

تعتبر شيرين هنتر أن عدم تعديل سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة بعد غياب الإتحاد السوفياتي، «بعيدٌ عن الواقعية». وتفسِّر ذلك بثلاثة أسباب: الآثار الأيديولوجية

للثورة التي حالت دون تفهُّم القيادة الإيرانية للتغيّرات الأساسية التي حدثت في عالم ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، واستمرار هذه القيادة في العداء للغرب ولا سيما أمريكا، وصراع الزعماء على السلطة الذي يتمثَّل أحد خطوطه في التنافس بين من يُسمَّون بالمعتدلين (الإصلاحيين) والمتشدِّدين، لأن المعتدلين أقلُّ تصلباً من الناحية الأيديولوجية وأكثر استعداداً للتوصل إلى نوع من التفاهم مع الغرب. أما السبب الثالث فيعود بالنسبة إلى هنتر إلى تشدد الموقف الأمريكي من إيران الذي ضاعف من مشكلاتها الاقتصادية، كما أسهم من بين أمورٍ أخرى في تدهور وضعها الأمني بتشجيع بعض جيرانها على اتباع سياسة بعيدة عن روح المجاملة...»(١).

أدركت إيران أن موقعها الاستراتيجي المهم المطل على مصدر النفط إلى العالم وعلى بحر قزوين (الذي يختزن ثروات هائلة من النفط والغاز)، بدأ يتحول إلى عبء عليها في ظل الواقع الدولي الجديد، وفي ظل سياستها المناوئة للولايات المتحدة. لأن واشنطن ردَّت على تلك السياسة على سبيل المثال بمعارضة قويةٍ لأي مشروع لتصدير أي جزءٍ من النفط أو الغاز في بحر قزوين عن طريق إيران ـ وهي أقصر الطرق ـ إلى أوروبا والعالم. وثمة من رأى أن من أهم أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان، إيجاد البديل «الأفغاني» من الممر الإيراني لأنابيب النفط والغاز التي ستخرج من بحر قزوين(٢).

التزمت إيران سياسة «الحياد» تجاه الحرب الدولية على العراق بعد احتلال الكويت، وستكرر هذا «الحياد» في الحرب الأمريكية اللاحقة لإسقاط النظام، لكنها استمرت في رفض القوات الأجنبية في منطقة الخليج، وفي رفض الالتحاق بها وبالسياسة الأميركية. ولا تعني تلك السياسة من «عدم التكيف»، ومن رفض الالتحاق عدم وجود اتجاهٍ آخر في داخل إيران يرى أن المصلحة تكمن في الاستئناف المباشر للعلاقات الشاملة مع الولايات المتحدة التي تمتلك المفاتيح السياسية والاقتصادية في

---

(١) انظر: شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، دراسات عالمية، العدد ٣٨ ([أبو ظبي]: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١).

(٢) VICKEN CHETERIAN: "L'ASIE CENTRAL BASE ARRIERE AMERRICANE", LE MONDE DIPLOMATIQUE, FEVRIER, 2003-P20-21.

هذا العالم. ويرى هؤلاء أن سبب مشاكل إيران كلها يعود إلى القطيعة مع الولايات المتحدة من جهة، وإلى مواقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط من جهة ثانية. وعلى سبيل المثال يقول السيد محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي وأحد أبرز المقرَّبين منه: «إن السياسة الخارجية الإيرانية لا يمكن أن تقوم على تصور أيديولوجي وأن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التغييرات الحقيقية التي طرأت على خارطة العالم... والتي جعلت جارة باسم أمريكا على جانبنا. وإذا كانت المصالح الوطنية هي الأساس فإننا نستطيع أن ننظِّم سياستنا الاعتيادية مع الجميع بما في ذلك مع أمريكاً. وعندما يُسأل السيد أبطحي: هل يجب أن نظل على موقف عدم الاعتراف بإسرائيل.. يجيب: »علينا أن ننظر إلى المسألة بجديةٍ أكبر ونقبل ما يختاره أبناء الشعب الفلسطيني لأنفسهم.. ولا داعٍ لأن نقول نحن غير ذلك..»(١).

كما حاولت إيران في إطار استراتيجية «عدم التكيف» مع الهيمنة الأمريكية أن تبحث عن روابط سياسيةٍ واقتصاديةٍ وعسكريةٍ مع قوى أخرى توازن بها القوة الأمريكية. فسعت إلى توثيق العلاقة مع الإتحاد الأوروبي(٢)، وإلى تعزيز التواصل مع الصين والهند وروسيا. وعلى الرغم من استقرار علاقات إيران مع هذه الدول وتقدمها في عدة مجالات نفطيةٍ وتجاريةٍ وصناعيةٍ وتسلحيةٍ، إلا أن هذه العلاقات لم تتحول إلى ما كانت تطمح إليه إيران أو تظنه ممكناً، أي إلى تشكيل قوةٍ دوليةٍ موازيةٍ للقوة الأمريكية. لأن لكلٍ واحدةٍ من الدول التي اعتقدت إيران أن بإمكانها أن تواجه معها «نظاماً عالمياً أمريكياً» مصالح خاصة مع الولايات المتحدة، لا تستطيع أن تذهب بعيداً في تعريضها للخطر. فروسيا تتجنب استفزاز الولايات المتحدة، والصين تعارض الهيمنة الأمريكية على العالم، لكنها تدرك في الوقت نفسه قيمة السوق الأمريكية الضخمة بالنسبة إلى صادراتها. كما تعرف مدى أهمية رأس المال والتقنية الأمريكية

---

(١) أنظر نص المقابلة في جريدة المستقبل اللبنانية في ١٩/٧/٢٠٠٣.

(٢) ساعدت إيران الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في سياسة «الحوار النقدي» معها. ففصلت على سبيل المثال في قضية سلمان رشدي، كقضية خلافية حادة مع أوروبا، بين الفتوى بإعدامه، وبين عدم تنفيذ هذه الفتوى بواسطة الحكومة الإيرانية نفسها. كما وافقت إيران بوساطة الاتحاد الأوروبي على التوقيع على البروتوكول الإضافي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ الذي يفترض خضوع المنشآت النووية الإيرانية لتفتيش مفاجئ من وكالة الطاقة الدولية. وقد انتقدت الولايات المتحدة بشدة تقرير هذه الوكالة الذي يتحدث عن «عدم خروقات إيرانية» في المجال النووي.

لنموها الاقتصادي. وهي غير مستعدة للتضحية بذلك كله إلا إذا كانت مصالحها الحيوية هي التي تتعرَّض للتهديد.» كما أن أولوية السياسة الصينية ستبقى لفترة طويلة، موجهة نحو التنمية الداخلية، وستعمل على المستوى الخارجي لحماية مصالحها...»[1].

المهم أن إيران أمضت العقد الأول الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة وهي تجهد في «عدم التكيف» مع القوة الأمريكية الوحيدة التي تسعى إلى الهيمنة على العالم، معتقدة أنها تحافظ على «مبادئ الثورة» بالقطيعة مع «الشيطان الأكبر»، وعلى دورها الإقليمي ومصالحها الوطنية من جهة ثانية. في الوقت الذي استمرت فيه الولايات المتحدة أيضاً بممارسة الاحتواء والعزل ضد إيران وفرضت عليها العقوبات، وجعلتها في قائمة الإرهاب، وسعت إلى عرقلة أي دورٍ لها أو أية ترتيبات إقليمية تريد أن تعقدها مع جوارها[2]. كما حافظت إيران في الوقت نفسه على ثوابت الموقف من «لا شرعية إسرائيل ووجودها»، وعدم القبول بأي مستوى من مستويات التفاوض معها، على الرغم من «التعديل» اللاحق في الموقف الإيراني من عملية التسوية الذي استجاب إلى «التمنيات الأوروبية» بهذا الشأن. إذ اعتبرت إيران أنها لن تلجأ إلى تخريب عملية التسوية على الرغم من عدم اعتقادها بجدواها أو جدوى ما يمكن أن تتوصل إليه من نتائج. كما حافظت إيران في الوقت نفسه على دعمها للمنظمات الرافضة لهذه العملية والمقاتلة للاحتلال الإسرائيلي مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي ومنظمات فلسطينية أخرى[3].

---

(١) THIERRY DE MONTBRIAL: "L'AMERIQUE A REDECOUVERT LES LIMITES DE LA PUISSANCE" POLITIQUE ETRANGERE N. 3-4/2003. P485.

(٢) كانت جميع الدول الواقعة جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى تقريباً سترحب بإقامة علاقات وثيقة مع إيران وبقيامها بدور إقليمي معقول، لولا المعارضة الأمريكية النشطة، وشنها حملات ضد إقامة مثل هذه العلاقات. وقد مُنعت إيران من تحقيق أهدافها في آسيا الوسطى، وظفرت دول تتمتع بمزايا استراتيجية أقل مما تتمتع به إيران، ولا سيما تركيا وإسرائيل، بموطئ قدم مهم في هذه المناطق. وشكلت نوعاً من التحالف المعادي لإيران مستفيدة في ذلك من السياسة الأمريكية القاضية بالعزل الفعلي لإيران، وقد شمل هذا التحالف ـ علاوة على تركيا وإسرائيل ـ من أذربيجان وأوزبكستان وجورجيا..». أنظر: هنتر، المصدر نفسه، ص٥١,٥٣.

(٣) لقد كررنا مطالبنا الثلاثة لإيران بوقف دعمها للإرهاب الدولي، ووقف دعم العنف ضد عملية =

لقد اختارت إيران «الحياد» في الحرب التي قادت فيها الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لإخراج الجيش العراقي من الكويت في ما عُرف بـ«عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، خلافاً لرغبات البعض وتوقعات البعض الآخر داخل إيران وخارجها، لأنها كانت تدرك تماماً أنها لا تريد الالتحاق بالسياسة الأمريكية أو تأييدها. ولأنها لم تكن تريد أيضاً أن تزجّ بنفسها في حربٍ جديدة، وهي لم تلملم بعد جراحات الحرب المدمِّرة التي شنَّها عليها طيلة ثماني سنوات[1] الطرف الذي يتعرض إلى العدوان، والذي لم يتوصل بعد إلى أي سلام بينه وبينها، على الرغم من توقف هذه الحرب قبل ثلاث سنوات (١٩٨٨). وإلى هذا كله لا تبحث إيران عن الصدام مع الولايات المتحدة.

سيكون لهذين العاملين، أي طبيعة القوة التي تشنُّ الحرب، وطبيعة القوة التي تتعرض للعدوان، التأثير البارز في استجابة «الجمهورية الإسلامية» لمصالحها الوطنية ولأمنها القومي. إذ ستحصل مع اقتراب عقد التسعينيات من نهايته تحولات مهمة داخل إيران وخارجها، من صعود الإصلاحيين الذين ينشدون التصالح بدلاً من عدم التصادم حتى مع الولايات المتحدة، إلى صعود «المحافظين الجدد» وهيمنتهم على الإدارة الأمريكية، إلى ما جرى يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والذي سيوفر الذريعة المناسة لهؤلاء المحافظين لشنّ هجومٍ غير مسبوق على الدول الإقليمية تحت

= السلام العربية ـ الإسرائيلية، ووقف جهودها لتطوير أسلحة دمار شامل. ولم تستجب إيران لمطالبنا«(كيتزمان) ويقول روبرت ليتواك مدير قسم الدراسات الدولية في مركز وودرو ولسون، وأحد موظفي مجلس الأمن القومي سابقاً، رداً على سؤال حول ماذا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل لتمكين الرئيس الإيراني محمد خاتمي من أن يكون أكثر تقارباً: «لقد جعل الإيرانيون الأمر أكثر صعوبة على الإدارة الأمريكية لاتباع سياسة متفاعلة تجاههم. إن أحد العوائق الرئيسية هو سلوك إيران العدائي والعنيد تجاه عملية السلام العربية. الإسرائيلية». وحقيقة أن العقوبات والمقاطعة الأمريكية فشلت في تغيير السلوك السياسي لإيران» جيمس بيل. أنظر: المصدر نفسه، ص ٤٦,٣٩,١٧و٥٥.

(١) تقّدر إيران خسائرها المباشرة وغير المباشرة من الحرب مع العراق بنحو ٨٧١ مليار دولار. بينما تقّدر الأمم المتحدة الخسائر الإيرانية بنحو ٩٧ مليار دولار. وقد بلغ مجموع الدخل الإيراني طيلة سنوات الحرب نحو ١١٢ مليار دولار. كما أدت الحرب إلى تدمير أكثر من ٦٠ مدينة و ٤ آلاف قرية بصورة كلية أو جزئية.

انظر: عبد الله يوسف سهر محمد «السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار» السياسة الدولية، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩). وحول التعويضات التي يجب أن يدفعها العراق لإيران، أنظر: Tehran Times، ١٤/٤/٢٠٠٣.

شعار «الحرب على الإرهاب» لتحقيق طموحاتهم في «قرنٍ أمريكي جديد»[١].

وسيكون لهذه التحولات تأثيرات إضافية على سلوك إيران الإقليمي، وعلى تفسير هذا السلوك تجاه الحرب التي ستشنها الولايات المتحدة على أفغانستان وعلى العراق. أي أن هذه التحولات لن تكون من دون تأثير على آلية صنع القرار في السياسة الخارجية، أوفي «تشخيص» «مصلحة الدولة.. على طول الخط الممتد بين الواقعية والمثالية»[٢]. ويدعو عبد الله يوسف سهر محمد في تحليله للسياسة الخارجية الإيرانية إلى التمييز بين السياسة الخارجية Foreign Policy للدولة التي تعني الأهداف والسياسات المعلنة تجاه القضايا العالمية، والبيئة الدولية بكياناتها الحكومية وغير الحكومية، وبين السلوك الخارجي Foreign Policy أي ما يتم في الممارسة العملية، في علاقة الدولة بالبيئة الخارجية المحيطة بها. لأن الدول بشكل عام تسعى إلى تجسيد سياستها الخارجية المعلنة على صعيد الواقع. إلا أن تناقضات الواقع وتزاحم المصالح بينها وبين الدول الأخرى تجعل هذه الدولة في عملية ترجيح بين المثال والواقع[٣].

كانت إيران واحدة من أبرز الدول التي شعرت بأنها قد تكون مستهدفة من الحرب الأميركية «الوقائية» ضد الارهاب بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وهي «متهمةٌ أصلاً بدعم الإرهاب وتشجيعه». وعندما سيتم تحديد «الهدف» الأمريكي - الدولي، الذي ستبدأ الحرب عليه ضده، أي نظام طالبان في أفغانستان وتنظيم القاعدة المتحالف معه، سيطرح في إيران مباشرة النقاش حول كيفية حفظ «المصالح القومية» في مواجهة هذه الحرب. وهو النقاش نفسه الذي سيتكرر في مواجهة الحرب التي ستشن على العراق أيضاً. من خلال الاسئلة التالية:

- هل من مصلحة إيرن التصادم مع القوة الأمريكية المهاجمة؟

- هل من مصلحة إيران الدفاع عن القوة التي تتعرض للهجوم، والوقوف إلى جانبها بغض النظر عن السياسات السابقة لهذه القوة تجاه إيران، بالمقارنة مع المخاطر الاستراتيجية التي ستنجم عن الاقتراب الإمريكي من الحدود الإيرانية؟

(١) النهار ٧/١/٢٠٠٤.
(٢) عبد الله سهر محمد المصدر نفسه.
(٣) عبد الله سهر محمد، المرجع السابق.

وستصوغ الإجابات عن هذه الأسئلة، السلوك السياسي الخارجي لإيران على الشكل التالي:

١ - لا مصلحة لإيران في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة.

٢ - ليس باستطاعة إيران أن تمنع الحرب على الدولة المجاورة (وليس لها مصلحة في الانضمام إلى القوة المستهدفة).

٣ - من مصلحة إيران (إذا كان ذلك سيحصل) التخلص من نظامٍ شكَّل (ولا يزال) تهديداً لأمنها القومي.

وهذا ما ستطلق عليه إيران اسم «الحياد الإيجابي» في مواجهة الحرب على أفغانستان والحرب على العراق.

أما القضية الرابعة كمحصِّلةٍ للإجابات الثلاث السابقة، فهي أن تعمل إيران إذا استطاعت على:

- عدم قيام نظام جديد معادٍ لها بعد سقوط النظام القديم.

- إيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد (سياسية واقتصادية وثقافية...)

لكن هذه الصياغة التي استقرت عليها «المصالح القومية والوطنية» الإيرانية لم تتم من دون ذلك السجال الداخلي الواسع بين من يدعو إلى استمرار القطيعة مع الولايات المتحدة مستنداً إلى المخاوف من السياسات الأمريكية، ومن قواعدها العسكرية في الدول المجاورة، ومن دعمها السابق لنظام الشاه[١]، ومن يرى أن على إيران ألا تفوِّت «الفرصة الذهبية» للحوار مع الولايات المتحدة[٢].

وقد قدمت بهذا الصدد مجموعةٌ من النواب الإصلاحيين في مجلس الشورى الإيراني توصيةً بإجراء محادثات مع الإدارة الأمريكية، حول مستقبل الوضع في أفغانستان «لحفظ الأمن القومي الإيراني». وعندما يتحدث بعض أفراد هذا الاتجاه عن حاجة إيران الشديدة بعد سقوط النظام العراقي «إلى إعادة هيكلةٍ سياسيةٍ تهدف إلى صلاتٍ جديدةٍ وفعَّالةٍ بين جموع الجماهير وبين المجتمع السياسي... من أجل أمن

(١) انظر تصريحات مرشد الثورة المعارضة للحرب على أفغانستان وللدخول في أي تحالف مع الولايات المتحدة في ٣٠/١١/٢٠٠١، وكذلك مواقف قائد الحرس الثوري رحيم صفوي في ١٥/١٠/٢٠٠١.
(٢) إيران أمروز، ١٧/٩/٢٠٠١.

إيران القومي...» فإن أحد أهداف هذه الحركة كما يقول كافيه أفرثيابي في مقالته حول «إيران وتناقضات القوة الأمريكية» في إيران نيوز ١٠/٤/٢٠٠٤ «هو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن السياسة الراهنة التي تستعدي الولايات المتحدة تخدم تحديداً الصقور المؤيدين لإسرائيل في واشنطن من المحافظين الجدد الذين يدعون إلى تدمير القوة الإيرانية».

إن هذه السياسة هي التي يجب اتباعها في فترة ما بعد الحرب على العراق، وإلا سيكون الاستمرار في سياسة العداء للولايات المتحدة واستفزاز آلتها العسكرية بمثابة انتحار. وما تحتاج إيران إلى القيام به في هذه اللحظة التاريخية هو التركيز على ما هو إيجابي في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، وتجنب الوقوع في براثن الصقور المناهضة لإيران في واشنطن». ويفسِّر أفرثيابي هذه الاستجابات المتعددة في سياسة إيران الخارجية بأربع أستراتيجيات:

١ ـ استراتيجية التبني Adaptive Strategy: ويقصد بها الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية. (كما ظهرت على سبيل المثال في التزام إيران القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة بالعقوبات ضد العراق بعد غزوه الكويت).

٢ ـ استراتيجية التحفيز الذاتي Self - Motivation Strategy: وتهدف إلى تأكيد دور إيران الإقليمي في المعادلة الآسيوية والخليجية والعربية (المشاركة في الترتيبات الأمنية..).

٣ ـ استراتيجية المساومات Bargaining Strategy: وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أعلى درجةٍ من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية.

٤ ـ استراتيجية التصلّب Intransigent Strategy: وبها تُظهر إيران استقلالها عن الغرب وعن الولايات المتحدة من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية، وعلى المبادئ الرئيسة للثورة[١].

سوف نلحظ «تطبيق» هذه الاستراتيجيات الإيرانية في مواجهة الحرب على

---

(١) K.L. Afrasiabi, After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy (Boulder, CO (14) Westview Press, 1994).
ذكره عبد الله سهر محمد «السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار». مرجع سابق.

أفغانستان ثم على العراق وبعد الإطاحة بالنظام العراقي. أي أن إيران اختارت «الحرب الباردة» مع واشنطن، من خلال البحث عن مواقع النفوذ والتأثير في الحكومات التي ستنشأ بدعم أمريكي مباشرٍ، بعد سقوط الأنظمة التي تختلف معها إيران (في أفغانستان والعراق)، بديلاً من المواجهة المباشرة التي قد تؤدي إلى اشتعال حربٍ، لا ترغب فيها إيران، ولا تبحث عنها، ولا تريد توفير الذرائع لها.

لقد «قبلت» واشنطن المشاركة في هذه «اللعبة» وسمحت بها أو «رضخت» لها، عند غياب البدائل. فعمدت تارةً إلى فتح «النوافذ» أمام إيران «للتفاهم»معها حول حجم المصالح المشتركة، وتارةً أخرى إلى ممارسة الضغوط القوية عليها لتقليص مساحة تلك المصالح وحجم النفوذ الإيراني إلى أقصى الحدود الممكنة (الضغوط والتهديد بالعقوبات في مجلس الأمن بسبب السلاح النووي، والاتهام بدعم الإرهاب، وبوجود عناصر من الحرس الثوري ومن حزب الله في العراق... إلى وضعها في «محور الشر» مباشرة بعد سقوط النظام في أفغانستان...)

وثمة من يفسر السلوك السياسي الإيراني في العراق، وقبله في أفغانستان، بأنه «مواءمة بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيِّرات التكتيك» في مواجهة الولايات المتحدة، التي جعلت دول المنطقة كلها وليس إيران وحدها تتجنَّب المواقف الراديكالية المتشددة. فهي مع الولايات المتحدة في هذا الجانب وضدها في جانب آخر. وهو مبدأ قديم في السياسة الدولية أرساه ونستون تشرشل وعرف هذا المبدأ بأنه «القدرة على امتطاء جوادين في وقتٍ واحدٍ». أي تلك البراعة في المواءمة بين ثوابت الاستراتيجيا ومتغيِّرات التكتيك التي تقبل التعامل مع الخصم بمهادنة في مرحلةٍ ما لمنعه من توجيه ضربةٍ تحسم الصراع بشكلٍ نهائي لصالحه... وهذا هو الأسلوب الذي تتبعه إيران وسوريا مع الولايات المتحدة...»[١].

بعد احتلال العراق

لن يختلف سلوك إيران السياسي تجاه الحرب على العراق عن سلوكها تجاه

---

(١) خالد عبد العظيم، «التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق»، السياسة الدولية، العدد ١٥٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

الحرب على أفغانستان. فالمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية استمرت على حالها بين الحربين. ولم يحصل ما يدعو إلى تبديل ذلك السلوك. فلقد تصاعدت لغة التهديد والوعيد الأمريكية «لتغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط»، وأكّد صقور الإدارة الأمريكية، أن مشروعهم بعد إسقاط النظام العراقي «نقل الديمقراطية إلى البلدان (العربية والإسلامية) التي تفتقد إليها. ومضت واشنطن إلى تلك الحرب ولم تتمكن لا أوروبا على الرغم مما بذلته من جهود سياسيةٍ ودبلوماسية في مجلس الأمن وخارجه، ولا الأمم المتحدة، من ردع واشنطن أو إقناعهابالعدول عن إشعال تلك الحرب. ولم تفلح حتى التظاهرات التي خرجت بالملايين في العواصم العالمية في تغيير القرار الأمريكي. ولم تعلَن على الصعيد الإقليمي أية مواقف بارزةٍ ترفض التعاون مع الولايات المتحدة أو تدعو إلى مواجهتها، أو ممارسة الضغوط عليها حتى لا تشنّ الحرب. بل شهدنا على العكس، ولأسباب مختلفة خفوت أصوات بعض الدول، وصمت البعض الآخر، وأعلنت دول أخرى استعدادها لتقديم التسهيلات، واستقبال الجنود الأمريكيين، وفتح المطارات والقواعد العسكرية. ولم تطبق أي من الدول العربية معاهدة الدفاع المشتركة التي تنص عليها جامعة الدول العربية، وتقاتل إلى جانب العراق. وشعرت الدول التي تندِّد بالحرب أو ترفض اللجوء إليها كأنها تغرِّد خارج «السرب الإقليمي» الذي لا يرضى بما يحصل ولا يجرؤ على الوقوف في وجهه، ولا يقدر على منعه. كما استمرت في الداخل الإيراني دعوات «الواقعية السياسية» «لحفظ الأمن القومي والمصالح الوطنية» حتى لو أدى ذلك إلى «التفاهم» مع الولايات المتحدة الأمريكية[1] في «التخلص من النظام العراقي».

---

(١) يستنتج محمود سريع القلم (أستاذ في جامعة الشهيد بهشتي في طهران) «أن المحصلة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي انتهت بالاطاحة بحكومة البعث في العراق، هي في أهمية وصحة نظرية ومنهجية مذهب الواقعية.. ولم تفرز الظروف منطقاً ينافس مذهب الواقعية وتفرعاته من حيث التماسك والقوة.. وإن هذا المنطق يفترض فهم مصالحنا ومصالح الآخرين حينما تكون الحساسية والانفعال في حدهما الأدنى فيما المنطقية والعقلانية في ذروتهما. وفي إطار هذه العقلانية يمتدح سريع القلم الدكتور فؤاد عجمي معتبراً: «أنه ليس من المغالاة القول أن الساحة لم تنجب عالماً بالسياسة وشخصية بارزة كالدكتور فؤاد عجمي في التحليل ومحورية العدالة في الفهم والإدراك السياسيين في الشرق الأوسط». أنظر: »العراق الجديد والشرق الأوسط، إيران والتداعيات النظرية»، شؤون الأوسط، العدد ١١١، ٢٠٠٣، ص٦٣.

من هنا ستعمد إيران مرةً ثانيةً إلى «الحياد الإيجابي» في الحرب الأمريكية على العراق، أي أنها لن تقاتل القوات الأمريكية ولن تعرقل عملياتها، ولن تقدم لها التسهيلات في الوقت نفسه. كما أنها لن تقاتل إلى جانب النظام العراقي، ولن تسمح للقوى العراقية المؤيدة لها، مثل فيلق بدر التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، القيام بأية عمليات ضد النظام وجنوده في أثناء الحرب إذا ما اندلعت. وهذا هو مبرِّر إعلان إيران إغلاق حدودها مع العراق قبل اندلاع الحرب.

استمرت إيران في إدانة مبدأ الحرب ودعَت إلى عدم حصولها، ليس حباً بالنظام العراقي الذي لم يخفِ الإيرانيون في مناسباتٍ عدةٍ سرورهم برحيله[1] بل قلقاً من الأوضاع الجديدة التي تنذر بتطويقهم بعد انتشار القوات الأمريكية في العراق بعد أفغانستان، ولا سيما أن الولايات المتحدة لم تخفِ أهدافها في «تغيير أنظمة المنطقة» بعد النظام العراقي. كما تدرك إيران أن واشنطن تريد الإيقاع بها، ولن توفر أية ذريعة لإحكام الطوق حولها، وإضعاف قدراتها وتهميش دورها وحتى توجيه ضربة اليها إذا توفرت الظروف الملائمة.

كما كانت إيران تخشى في الوقت نفسه أن تكون ذريعة التدخل الأمريكي لإسقاط النظام العراقي بحجة امتلاك السلاح النووي مقدمة لاستخدام الذريعة نفسها ضدّها في المرحلة اللاحقة. لهذا السبب كانت معارضتها للحرب معارضةً جديةً نابعةً من قلقٍ حقيقي على أمنها من التهديدات المحتملة التي ستتعرَّض لها، ومن عدم الاستقرار أو الفوضى أو الهيمنة الأمريكية التي يمكن أن تنشأ في العراق بعد سقوط النظام. «إن إيران تخشى سقوط الأبرياء، وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق، وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط العراقي، وتنصيب سلطةٍ تعمل لحساب الأمريكيين في العراق»[2].

---

(١) «حين دخلت الحرب الأنجلو ـ أمريكية التي استهدفت الإطاحة بنظام صدام حسين مرحلتها الأخيرة، شعر كثير من الإيرانيين بالراحة، إذ تم التخلص أخيراً من مجرم الحرب الذي كان مسؤولاً عن الاعتداء على الأراضي الإيرانية عام ١٩٨٠، والذي تسبب في قتل عدد ضخم من الإيرانيين. وتعد إيران أحد المستفيدين الرئيسيين من الحرب من وجوه كثيرة..» انظر: IRAN NEWS، ١٠/ ٤/ ٢٠٠٣.

(٢) حسن روحاني، الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، وكالة الأنباء الإيرانية في ١٥/ ١/ ٢٠٠٣.

ويبدو «الحياد الإيجابي» في التعامل مع الحرب على العراق، محصّلة تفاعل مجموع العوامل الداخلية والإقليمية، وسوف تستمر هذه السياسة إلى حدٍ بعيدٍ حتى بعد سقوط النظام واحتلال العراق من جانب القوات الأمريكية ـ البريطانية. وهي سياسةٌ تعكس بالدرجة الأولى مخاوف إيران من الاستهداف الأمريكي لها، وحرصها على عدم التورط في أيّ مواجهةٍ مباشرةٍ، وعلى عدم توفير الذرائع السياسية أو الأمنية التي تبرّر مثل هذه المواجهة، أو تبرر توجيه ضربةٍ أو المزيد من العقوبات. ولهذا السبب لا يمكن أن نعتبر سياسة إيران بعد احتلال العراق بأنها سياسةٌ جديدةٌ أو مفاجِئةٌ أو غير متوقعة. بل هي استمرارٌ لرؤيتها السابقة في المحافظة على قدراتها وعلى دورها وعلى نفوذها الإقليمي، وفي تجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وعدم توفير الذرائع لتلك المواجهة.

يقول الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني في معرض تحليله للاستراتيجية الإيرانية إزاء التهديدات الأمريكية: «إننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلا استراتيجيتين: أولاهما: أن نُظهر اللين والمرونة تجاه الولايات المتحدة، وأن نبدأ في التقهقر خطوةً خطوةً، وينتهي بنا الأمر إلى تركيع الجمهورية الإسلامية أمام الولايات المتحدة. وهو ما يعني تغيير ماهية النظام، فأساس هوية النظام هو الاستقلال. وفي النهاية سنصل إلى أنه لا يوجد في هذا البلد أي شخص يقوى على الصمود. وهنا سنضطر إلى مواجهة الولايات المتحدة لكن بعد أن نكون قد استسلمنا وفقدنا عزتنا. وثانيتهما، استراتيجية المقاومة والصمود في وجه الولايات المتحدة. وافضل آلية في استراتيجية المقاومة هي الردع، أي يجب أن نعمل بشكل يجعل كل عملنا وتحركنا رادعاً للولايات المتحدة. ماذا يعني الردع؟ الردع هو أن ترى الولايات المتحدة أن حربها مع إيران ستكون باهظة من خلال معادلة الكلفة، إن ضررها سيكون أكبر من نفعها. لو وصلنا إلى هذه المرحلة لن تهاجمنا الولايات المتحدة»[(١)].

وعلى هذه القاعدة المزدوجة من الحرص على امتلاك قوة الردع، وعلى منع

---

(١) مختارات إيرانية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٤٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

الولايات المتحدة من مهاجمة إيران، ستلتقي الاتجاهات الإيرانية في مواجهة مرحلة ما بعد احتلال العراق. لكن هذه الاتجاهات ستختلف في شروط الردع ومكوناته. فلقد أعلن مرشد الثورة عقب سقوط بغداد مباشرةً أن إيران لن تقف على الحياد في العراق، وستكون إلى جانب المقاومة ضد الاحتلال. في حين يرى حسن روحاني الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي أن استراتيجية الردع لها جوانب عديدةً يجب أن نأخذ بها جميعاً ونربط بينها. وأهم هذه الجوانب هو «أن نتحد ونتفق في مابيننا، وأن نعترف جميعاً بمحورية زعامة الثورة. وأن تُنحّي جميع التيارات خلافاتها جانباً، وأن ندرك أن ثقل قوتنا يكمن في وحدتنا الداخلية».

بينما يرى آخرون (التيار الإصلاحي أساساً) في «الردع» المقصود «تعظيم المشاركة السياسية، وخلق صلاتٍ فعّالةٍ بين جموع الجماهير والمجتمع السياسي، وحركةٍ سياسيةٍ جديدةٍ تتعهد بإشباع الحاجات السياسية للأجيال الشابة. ولكن أحد أهداف هذه الحركة يجب أن يكون تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن السياسة الإيرانية الراهنة التي تستعدي الولايات المتحدة تخدم في واشنطن الصقور المؤيدين لإسرائيل. وهذه هي السياسة التي يجب اتباعها في فترة ما بعد العراق..»[(١)].

بعد أربعة أشهر على احتلال العراق (٢٩/٨/٢٠٠٣) ستدعو إيران أمروز (إيران اليوم) إلى مواجهة الخطر الأمريكي من خلال «عرقلة وجود إجماع عالمي ضد إيران»، بعدما تؤكد على ترميم الانقسام بين «الحاكمية والأمة» من خلال إطلاق السجناء السياسيين ووقف إغلاق الصحف وتعديل قوانينها، ووضع استراتيجيةٍ واضحة للحركة الإصلاحية. بينما يذهب النواب الإصلاحيون مباشرة إلى الدرس البليغ من «الكارثة العراقية» الذي ينبع من موقف المتفرج الذي وقفه الشعب العراقي أمام سقوط النظام الحاكم، وهو ما أدى إلى احتلال بلاده على يد قوى خارجية، معتبرين أن «الخروج بسلام» من هذه المرحلة الحرجة لا يتم إلا بتنفيذ استراتيجية الإصلاحات، وخلق الثقة في الساحتين الوطنية والدولية. أما الردع المطلوب بالنسبة إلى نواب التيار الإصلاحي فهو «الردع السياسي» في السياسة الخارجية الذي يكمل استراتيجياً الإصلاحات وبناءً

---

(١) IRAN NEWS, 10/4/2004.

الثقة في الساحة الداخلية، واعتماد الدبلوماسية الفعَّالة لتطبيع العلاقات مع الدول، والتحالف من أجل السلام والديمقراطية. . .»[1].

إذاً يتفق الإيرانيون على أن إيران ستكون معرَّضة إلى التهديد الأمريكي المباشر في مرحلة «ما بعد العراق». ويتفق الإيرانيون على استراتيجية الردع لمواجهة هذا التهديد، لكنهم يختلفون على جوهر هذا الردع وكيفيته، بين من يراه في تنفيذ الإصلاحات الداخلية، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، وبين من يريده التفافاً وطنياً حول القيادة، وامتلاكاً للقوة، واستخداماً للنفوذ بما يمنع الولايات المتحدة من التفكير في أي عملٍ عسكري ضد إيران.

هكذا ستلجأ إيران فعلياً إلى «استراتيجية الردع» و«تفويت الفرص» على الولايات المتحدة بعد سقوط العراق. وسيتأكد الجميع فيها أن مخاوفهم من الاستهداف بعد العراق كانت حقيقية. لأن الانتصار السريع وغير المكلف الذي تحقق في العراق سمح للرئيس الأمريكي ولأكثر من مسؤول في الإدارة الأمريكية بإطلاق التهديدات مباشرة ضد سوريا وإيران بعد أيام قليلة على احتلال بغداد، وممارسة الضغوط للقبول «بالواقع الاستراتيجي الجديد» على حدّ تعبير كولن باول عند زيارته سوريا ولبنان بعد أسابيع على احتلال العراق. وتركَّزت هذه الضغوط ـ بالنسبة إلى سوريا في عدم عرقلة «خريطة الطريق» إن لم يكن تأييدها في فلسطين، وعلى منع حزب الله من البقاء كمقاومةٍ مسلَّحةٍ على الحدود اللبنانية الجنوبية في مواجهة إسرائيل، وعلى منع

(١) أنظر: رسالة ١٥٤ نائباً «خاتمياً» إلى الشعب الإيراني، النهار، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٣. ويقول النائب الإصلاحي محسن آرمين رداً عن سؤال ماذا أعدت إيران من أجل مواجهة هذه التحديات؛ (أي أن إيران تمثل الهدف التالي بعد العراق): هناك ثلاثة توجهات رئيسية: الأول هو التسليم غير المشروط بالمطالب الأمريكية وهذا غير مقبول، والثاني يتمثل في المواجهة العسكرية. . ولكن هذا التوجه لن يكون موضع قبول الدول الغربية، ويحتاج إلى تنويع مصادر السلاح. . أما التوجه الثالث فيعتمد على تفويت الفرصة على الأمريكيين وهو أفضل توجه مناسب من أجل التصدي للتهديدات الأمريكية. وهذا التوجه يعتمد على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحمي إيران في مواجهة التهديدات. وأساس هذه المحددات تضييق الهوة بين الحكام والشعب. وتدعيم الوحدة القومية على الصعيد الداخلي، ثم بعد ذلك تغيير صورة إيران على الساحة الدولية. مما يعرقل تحقيق الأهداف الأمريكية. أنظر: «الاستراتيجيات الثلاث في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية: حوار مع محسن آرمين»، إيران أمروز، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٣.

المنظمات الفلسطينية المقيمة في دمشق من النشاط الإعلامي، خاصة ما يتصل بالعمليات الاستشهادية في فلسطين المحتلة. ثم صدور القرار الدولي ١٥٥٩ الذي يندد بتدخل سوريا في لبنان، ويدعوها إلى إخراج قواتها المسلحة منه. (وقد تم خروج هذه القوات فعلاً في نيسان / أبريل ٢٠٠٥).

أما إيران تحديداً فتعرَّضت إلى نوعين من الضغوط الأميركية المباشرة إضافة إلى تكرار تهمة دعم الإرهاب (في لبنان وفلسطين) وجعلها في «محور الشر». الضغط الأول داخلي: من خلال تأييد التظاهرات الطلابية التي خرجت إلى شوارع طهران في متنصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ واعتبارها «أمراً جيداً، وبداية الانتقال إلى إيران حرة وديمقراطية.» بعد أسابيع على اجتماع عقد في واشنطن ضم شخصيات من الادارة الاميركية دعت علناً إلى «زعزعة الاستقرار في إيران».

والثاني خارجي: وتركز على قضية امتلاك إيران للسلاح النووي. وهي الذريعة نفسها التي بدأت بها الولايات المتحدة التحريض ثم الحرب ضد العراق. وأثارت هذه القضية مخاوف الكثيرين ظناً منهم أن السيناريو العراقي سيتكرر مرة ثانية في إيران. وجاء الموقف الأوروبي الذي أيد «اللجوء إلى القوة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل» بعد اجتماع وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في بروكسيل في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، والذي دعا إيران «إلى توقيع وتطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية على نحو عاجل. . .» والذي ربط أيضاً بين «التقدم في التدقيق في النشاطات النووية لإيران وبين تعزيز الحوار والتعاون مع الإتحاد الأوروبي. .» ليزيد من الضغوط السياسية والنفسية على إيران، حيث فُتح مجدَّداً باب السجال الداخلي حول كيفية التعاطي مع هذا الملف بين من يدعو إلى الإسراع في التوقيع «وعدم استفزاز أوروبا وأمريكا، وبين من يدعو إلى التريث. في مقابل من يدعو إلى الامتناع عن التوقيع نهائياً».

نجحت إيران طيلة شهورٍ من التفاوض المعقد مع أوروبا في الإفلات من «الكمَّاشة» الأمريكية. وجعلت وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا يأتون معاً إلى طهران ـ وهي لا تزال بالنسبة إلى واشنطن في محور الشر، ومتَّهمة بالإرهاب ـ في

شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، لتعقد معهم «صفقة» قبلت من خلالها بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي تريده الوكالة الدولية للطاقة النووية والذي ينص على التفتيش المفاجئ للمنشآت الإيرانية وعلى إيقافٍ «مؤقت» لتخصيب اليورانيوم، وحصلت بالمقابل على وعدٍ أوروبي بالمساعدة في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية. أما أهم ما حصل في هذه «الصفقة» فهو فشل الولايات المتحدة في عزل إيران، (حتى بعد احتلالها العراق) وفي جعلها دولة مارقة تهدِّد الأمن والاستقرار[1].

لقد نجحت إيران في «تفويت الفرصة» على الولايات المتحدة. فلم يهتز استقرارها الداخلي، ولا مكانتها الإقليمية ولا علاقاتها مع أوروبا أو روسيا. ولعل التصعيد الأمريكي ضدها، ومحاولات تطويقها وإشغالها بملفاتها الداخلية والنووية يهدف إلى منعها أو «ردعها عن أي محاولةٍ للتدخل المباشر في الشأن العراقي». وإيران تدرك ذلك تماماً. وتعرف أن واشنطن تبحث عن الذرائع لمهاجمتها أو لضرب منشآتها النووية، حتى بالواسطة الإسرائيلية. وهي بالمقابل لا تريد استفزاز الأمريكيين ولا سيما داخل العراق. بل ذهب السلوك السياسي الإيراني في اتجاهٍ آخر(غيرالاتجاه المتوقع بالنسبة إلى البعض) ينسجم مع «استراتيجية الدفاع» من دون «الاستفزاز». فعملت إيران على توسيع الانفتاح والحوار مع الدول المجاورة للعراق ومع أوروبا، وعلى التأكيد المتواصل على رفض الاحتلال، وعلى حق الشعب العراقي في استعادة سيادته واستقلاله ووحدته (ضد تقسيم العراق) ومع دعم الإنتخابات وتشكيل حكومة عراقية، كما أكدت على دور الأمم المتحدة في استعادة هذه السيادة (استراتيجية التبني: الالتزام بالأعراف الشرعية والدولية). وهي دعاوى تلقى القبول والتأييد عالمياً (أوروبا وروسيا) ولا تثير المخاوف الإقليمية والدولية من تدخلٍ إيراني مباشرٍ (غير مرغوب) في الشأن العراقي.

مهما قيل في حجم «المكاسب الاستراتيجية» التي حصلت عليها إيران، فأصبحت القوة الإقليمية الأبرز ومن دون منافسٍ بعد غياب القوة العراقية، إضافة إلى علاقاتها الإيجابية مع كل الأطراف العراقية، وخاصة مع الشيعة «الذين لم يتعانوا مع

---

(١) راجع الملف النووي الإيراني، في الفصل الثالث (إيران وأميركا).

الاحتلال»[1]. فإن تلك «المكاسب» لن تحقق لإيران «الاطمئنان الاستراتيجي» المفترض، لأن الولايات المتحدة التي لا ترغب في إشراك أوروبا في مستقبل العراق ولا الاعتراف بدورهافي الشرق الاوسط[2]، ولا تريد تدخل الأمم المتحدة، ولا تزال تهدِّد «باللجوء إلى القوة إذا لم تنفع الدبلوماسية»[3].. لن تسمح لنظام «الجمهورية الإسلامية» في إيران أن تكون له بكل بساطة اليد العليا في «أمن الخليج» بعد سقوط النظام العراقي. فأمن الخليج إضافةً إلى أمن إسرائيل، يختصر المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. ومن غير المعقول أن تتساهل واشنطن في حماية هذه المصالح. وها هي قرَّرت في ظلّ إدارة «المحافظين الجدد» استبدال العقوبات على العراق بإسقاط نظامه واحتلاله المباشر، وتبنت استراتيجية «الحرب الاستباقية» التي أخرجت إيران من «الاحتواء المزدوج» وأدخلتها في «محور الشر» الذي أطاحت بأحد أضلاعه (العراق). كما أن الولايات المتحدة ليست مهتمة كما يقول كينيث م. بولاك «بالإبقاء على تدفق النفط فحسب بل لديها مصلحةٌ في منع أي دولةٍ يمكن أن تصبح معاديةً من الفوز بالسيطرة على المنطقة ومصادرها، واستخدام مثل هذه السيطرة لحشد نفوذٍ هائلٍ أو لابتزاز العالم..»[4].

وفي ضوء هذه «المصلحة الأمريكية» في منع أي دولة من تكوين «نفوذ هائلٍ» حول النفط، يمكن أن نفهم استمرار التركيز الأمريكي على مخاطر السلاح النووي الإيراني، حتى بعد التوقيع على البروتوكول الإضافي، لانتزاع كل عناصر القوة التي تمتلكها إيران، والتي قد تمكّنها من نفوذٍ غير عادي أو قد تهدد إسرائيل. ونظراً «إلى الكابوس اللوجيستي» الذي يمنع الولايات المتحدة من التفكير في غزو إيران واحتلالها، »فعدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق، ومساحتها أربعة أضعاف

---

(١) أنظر: جوان كول، «الشيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين»، المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(٢) أصدر البنتاغون في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣ قراراً يمنع بموجبه الدول التي لم تشارك في الحرب على العراق من الاستفادة من عقود إعادة الإعمار التي قدرت بنحو ١٨ مليار دولار.

(٣) خطاب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في ٢٤/ ١/ ٢٠٠٤.

(٤) FOREIGN AFFAIRS (JULY - AUGUST 2003).

مساحته، وتضاريسها صعبة، وسكانها عموماً يلتفون حول النظام في وجه التهديدات الأجنبية، فإن المخاوف الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني يمكن تخفيفها ـ والحال هذه ـ بانبثاق حكومةٍ تعدديةٍ ومواليةٍ للولايات المتحدة في طهران.

وما لم يحصل ذلك قبل حصول إيران على السلاح النووي، فإن أفضل ما يمكن أن يردع «العدوان الإيراني» هو الوجود الأمني. . أي قوات أمريكية كبرى منتشرة في أنحاء الخليج الفارسي. . من منظور التعامل مع هذه المشكلة[١].

أي أن المطلوب أمريكياً ألا تتمكن إيران من تشكيل أي تهديدٍ، وأن يتواصل احتواؤها على الرغم من «إشارات» الانفتاح التي تبدو ذات مغزى بالنسبة إلى الداخل الإيراني، أكثر مما تنم عن استراتيجية تطبيع للعلاقة مع إيران. «ولهذا السبب ينبغي إيضاح أن أي عدوان إيراني سيلاقي رداً عسكرياً أمريكياً. ويجب مواصلة المساعي لتأمين دعم أوروبي وياباني وروسي في الضغط على طهران اقتصادياً ودبلوماسياً لإنهاء دعمها للإرهاب ولبرامجها للأسلحة التقليدية»[٢].

وفي ضوء هذه الضغوط الأمريكية المتواصلة، لانتزاع القوة الإيرانية وتهديد النظام ومستقبله، وفي ظل «الارتباك» الإقليمي الشديد الذي حصل بعد احتلال العراق تبدو السياسة الإيرانية سياسة ردع دفاعية، تبحث عن حماية أمنها ونظامها ولا تبحث عن التورط في المرحلة الراهنة، حتى لو استمر الوجود العسكري الأمريكي على ما هو عليه في العراق، أو انحسر إلى قواعد عسكريةٍ محددةٍ. . .

ما يعزِّز هذا الاتجاه الإيراني لعدم الاستفزاز وهو الوضع الإقليمي نفسه الذي لا يشجِّع ولا يحمي أي استراتيجية هجومية (معلنةٍ) ضد الولايات المتحدة، لا داخل العراق ولا خارجه. فها هو مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال في قمته الرابعة والعشرين التي عقدت في الكويت، يحذف من بيانه الختامي، كما ورد في التقارير

---

(١) فورين أفيرز، المصدر السابق، وأنطوني كوردزمان، «الشرق الأوسط الأكبر» المهمات الأمريكية سنة ٢٠٠٤» ، ورقة التوقعات التحليلية لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، يدعو فيها إلى «الانتقال في إطار الحلف الأطلسي إلى انتشار فعلي للقوات» يركز على «الشرق الأوسط الأكبر» في: النهار، ٢٥/١/٢٠٠٤.

(٢) كينيث بولاك، فورين أفيرز، المصدر نفسه.

الصحافية في ٢٣/١٢/٢٠٠٣ فقرة «الدعوة إلى التمييز بين الأعمال الإرهابية وحق الشعوب في الكفاح المشروع من أجل تحرير أراضيها واسترداد حقوقها». ويُبدي في مقابل ذلك «ارتياحه إلى التوجهات الجدية في سياسة الولايات المتحدة في شأن التعجيل في نقل الحكم والسلطة إلى العراقيين، ويرحِّب بما صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في العراق حيال ما تم التوصل إليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدولٍ زمنيٍ لنقل الحكم والسلطة إلى العراقيين بالطريقة التي يرتضيها الشعب العراقي».

وفي القمة المصرية ـ السورية التي عقدت في ٢٦/١/٢٠٠٣، بعد أربعة أيام على انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي، أكد الرئيسان حسني مبارك وبشار الأسد على «اهمية الحفاظ على استقلال العراق واستقراره ووحدته وعودة السيادة الكاملة للشعب العراقي وسيطرته على مقدراته وتمكينه من حكم نفسه بنفسه وفقا لبرنامج محدد»[١]. وسبق ذلك لقاء بين وزير الخارجية الإيراني السابق كمال خرازي والرئيس السوري بشار الأسد نقلت الصحف المواقف التي صدرت عنه في ٥/١٢/٢٠٠٣، وفيها «توافقٌ على ضرورة التضامن بين العراقيين لتشكيل الحكومة، وعلى ضرورة مواجهة كل خطر يهدد أمن العراق من جراء الوجود الأجنبي فيه». وشدد خرازي على «ضرورة الانتقال السريع للسلطة إلى الشعب العراقي، واعتبر الأسد «أن عدم الأمن والاستقرار هما من نتائج سياسة قوات الاحتلال التي تهدف إلى تقسيم العراق». ودعا إلى «انتخابات تجري تحت إشراف الأمم المتحدة لاختيار مجلس تشريعي يضع دستوراً للبلاد. . . ويضمن مشاركة جميع العراقيين. .» كما اعتبر وزير الخارجية فاروق الشرع «أن مجلس الحكم الانتقالي جزءٌ من الواقع الذي فرضه الاحتلال فالتعامل معه على أمل أن تتسع صلاحياته[٢].

كذلك رأت كل من السعودية والكويت ومصر وقطر والبحرين في تشكيل هذا المجلس «خطوة بناءة». وتميزت القاهرة باعتباره «بداية لتحول أوسع وأعمق» وخطوة في الاتجاه الصحيح. وجاء في بيان مجلس الوزراء السعودي: أن تشكيل مجلس

---

(١) السفير، ٢٧/١/٢٠٠٣.

(٢) السفير، ٢٣/١/٢٠٠٤.

الحكم العراقي «يمثل خطوة بناءة في اتجاه تلبية طموحات الشعب العراقي»[1].

وإذا كان الموقف السوري ـ الإيراني يتمايز بالإشارة إلى مسؤولية الاحتلال عن عدم الأمن والاستقرار، وعن احتمال تقسيم العراق، وإلى مد يد العون إلى الشعب العراقي، ومواجهة أي خطر يهدِّد أمن العراق من جراء الوجود الأجنبي. . «فإن هذا «التجرؤ» على الإشارة إلى الاحتلال، مقارنة مع المواقف المصرية والخليجية لم يتحول إلى تبن للمقاومة أو دعم لها. ولم يُشر إليها أو حتى يلمِّح إلى وجودها». ثم اختفت تلك الإشارة أيضاً من كل البيانات الثنائية والجماعية لدول الجوار الإقليمي للعراق. وها هو وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل يقر بشرعية مجلس الحكم الانتقالي[2] «لأن قرارات مجلس الأمن الخاصة بالوضع السياسي في العراق أكسبت مجلس الحكم شرعية. وعلى ضوء ذلك جاء قرار الجامعة العربية بتمثيل المجلس في الجامعة وهذا أمر أيدته السعودية».

لا تبحث إذاً بيئة إيران الإقليمية عن المواجهة مع الولايات المتحدة، ولا تريد سوى «عودة السيادة إلى العراق، وفق برنامج محددٍ، وإجراء الإنتخابات ووحدة العراق. . . كما أن هذه البيئة نفسها شديدة الانشغال بأوضاعها «القطرية» وينتابها القلق من عدم الاستقرار الذي تتسبب به عمليات التفجير المتنقلة ومحاولات الاغتيال والمواجهات مع الشرطة وزرع العبوات. . . والتي تنسبها إلى نفسها تنظيمات «إسلامية وجهادية. .» (مثل الاعتداءات التي حصلت في المملكة العربية السعودية وفي الكويت. . .). وكذلك القلق من سيف الإصلاح الذي ترفعه الولايات المتحدة بوجه حكومات المنطقة العربية من حقوق الإنسان، إلى إصلاح التعليم، إلى ديمقراطية الإنتخابات. . .

بعد نحو ثلاث سنوات على الاحتلال. وتأييد.تجربتي «مجلس الحكم الانتقالي»

(١) السفير، ١٥/١/٢٠٠٤.

(٢) كما عقد وزراء خارجية دول الجوار العراقي (إيران، السعودية، الأردن، البحرين، مصر، تركيا، الكويت، بالإضافة إلى العراق) سبعة مؤتمرات بعد احتلال العراق. في عواصم تلك الدول دعوا فيها إلى وحدة الأراضي العراقية) وإلى تعزيز دورالأمم المتحدة، ودعم جهود مجلس الحكم الانتقالي، ودعم العملية السياسية والانتخابات ودعوة كافة العراقيين إلى المشاركة فيها. . مع التنديد بالإرهاب ومن دون الإشارة إلى المقاومة.

«والحكومة المؤقتة» والاعتراف بهما، تحول اهتمام إيران ودول الجوار العراقي من دعم الإنتخابات العامة وتأييد الحكومة التي أتت بها والتي ستشرف من خلال الجمعية الوطنية على وضع دستور نهائي للبلاد، إلى دعم الاستقرار وتجنب الفوضى والحرب الأهلية.

لقد واجهت الحكومة الموقتة والمعينة التي رأسها إياد علاوي التي أشرفت على الإنتخابات التي جرت عام (٢٠٠٤) تحديات كبيرة من تيارات أساسية في المجتمع العراقي جاهرت برفضها للاحتلال، وقاومته بالعمل المسلَّح العلني مثل تيار السيد مقتدى الصدر، والسري مثل تيار «المقاومة السنية» الذي تنوعت فصائله من «جماعة أبو مصعب الزرقاوي» (أمير القاعدة على بلاد الرافدين) إلى «أنصار السنة». إلى المقاومة السلمية غير العسكرية مثل تيار المرجع الديني السيد علي السيستاني، وهيئة علماء السنة وجماعات وشخصيات أخرى من الشيعة والسنة. (بلغت قائمة الأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية العراقية بعد سقوط النظام ٢٦٨ حزباً ومنظمة وحركة. . وبلغ عدد التنظيمات النسائية ٥٠ منظمة ورابطة وحركة. .)[1]. وردت الحكومة المؤقتة على أنصار الخيارالعسكري بحملات عنيفة من القصف والتدمير (بمشاركة أميركية مباشرة)، أخرجت مقتدى الصدر من مدينة النجف، وأخرجت أهالي الفلوجة من مدينتهم من دون أن تتراجع عمليات المقاومة والتفجير والاغتيال في أنحاء متفرقة في العراق.

ومع اقتراب استحقاق الإنتخابات، ازداد انقسام العراقيين وضوحاً حول إجرائها. بين مؤيد لها من دون أي تأخير عن موعدها المقرر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، (موقف الشيعة والأكراد). وبين من يود تأجيلها لتعذر إجرائها بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، أو لربط المشاركة فيها «بجدولة الانسحاب الأميركي بعدها» (موقف السنة) وقد حصلت تلك الإنتخابات في موعدها المقرر.

وقد وقفت إيران وكل دول «الجوار العراقي» إلى جانب إجراء الإنتخابات ودعت إلى مشاركة كل الأطراف العراقية فيها. كما شددت الولايات المتحدة والأمم المتحدة

(١) راجع د. ناظم عبد الواحد الجاسور «عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية». السياسة الدولية. عدد ١٥٩/ يناير/ ٢٠٠٥ .

وباقي دول العالم على ذلك أيضاً. أي أن توافقاً دوليا وإقليمياً قد حصل حول إجراء تلك الإنتخابات. أما الانقسام الداخلي العراقي حول «موعد إجرائها»، وحول «شروط المشاركة فيها»، فلم يكن سوى رغبة في عدم حصول تلك الإنتخابات. لأن اياً كان لا يستطيع أن يضمن بعد ستة أشهر تراجع التدهور الأمني... بل ثمة من يستطيع أن يتعهد رفع وتيرة ذلك التدهور. فالمخاوف الحقيقية بالنسبة إلى دعاة التأجيل (عملياً عدم إجراء الإنتخابات لأن التدهور سيستمر) هي دستور العراق المستقبلي الذي ستقره الجمعية الوطنية (المجلس النيابي) التي ستأتي بها الإنتخابات المقررة والتي من المفترض أن يحصل الشيعة فيها على أكثرية نسبية من الأصوات بحسب قانون الإنتخاب. وهذا ما حصل بعد إجراء الإنتخابات ومقاطعة غالبية السنة لها. ما يعني إضفاء «شرعية ديمقراطية» على تركيبة الحكومة الموقتة التي أعطي الشيعة فيها الموقع التنفيذي الأول في البلاد. أي أن الإنتخابات ستكرِّس بإرادة العراقيين الانقلاب الذي حصل في موازين القوى داخل العراق، بعد الإطاحة بالنظام السابق. إذ سيتحول الشيعة إلى المستفيد الأكبر بعدما كانوا مع الأكراد طيلة عقود الخاسر الأكبر. بينما «سيكتشف» السنة، أنهم تحولوا إلى الخاسر الأول...وهذا ما تبين من خلال تردد الهيئات السنيةالمختلفة تجاه المشاركةفي لجنة صياغة الدستور. ثم اعتراف معظم قادة تلك الهيئات الإسلامية وغير الإسلامية بالخطأ الذي ارتكب في عدم المشاركة في الإنتخابات التي حصلت في مطلع العام ٢٠٠٥ والدعوة إلى عدم تكرار ذلك في أي انتخابات مقبلة بعدما خشي السنة العرب من أي صياغة لدستور البلاد بمعزل عنهم•وقد اتسعت عندهم المشاركة فعلياً في الإنتخابات التي جرت في الخامس عشر من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ .

لم يقتصر هذا القلق من اختلال التوازن على الداخل العراقي. إذ ثمة امتداد إقليمي عربي لهذا القلق. لأن ما حصل بعد سقوط بغداد أخلَّ أيضاً بالتوازن الإقليمي لمصلحة إيران التي أصبحت القوة الأبرز بعد غياب القوة العراقية، والأكثر استقراراً من بين دول الخليج كافة على الرغم من الضغوط الأميركية المتواصلة السياسية والنفسية عليها. وهذا هو مغزى «الإشارة» إلى «الهلال الشيعي» المحتمل الذي سيمتد من العراق إلى إيران فسوريا ولبنان.

ولن تتردد إيران في التعامل مع الحكومة التي أتت بها الإنتخابات العراقية التي رأسها ابراهيم الجعفري أحد قادة حزب الدعوة الإسلامي. وهي حكومة لن تجد فيها إيران أي شخص معاد لها مثل وزير الدفاع السابق حازم الشعلان في حكومة أياد علاوي الانتقالية الذي كان يكرر أن إيران هي عدو العراق الأول. وقد استقبل الجعفري في إيران مع وفده المرافق على أعلى المستويات في إيران (مرشد الثورة). وتم الاتفاق عل تعزيز التعاون في المجالات كافة، ومن بينها بناء ثلاثة أنابيب على نفقة طهران لتغطية احتياجات العراق الملحة من البنزين والمشتقات النفطية الأخرى. (السفير ١٩/ ٧/ ٢٠٠٥) وستتجه دول المنطقة أيضاً إلى التعامل مع تلك الحكومة (ومع أي حكومة أخرى تأتي بها الإنتخابات) ذات الأغلبية الشيعية. بعدما فازت لائحتها بأغلبية الأصوات في الإنتخابات العامة وستعمل إيران في هذه «الساحة» التي ستبقى مفتوحة داخلياً وإقليمياً، مع دول الجوار لحماية وحدة العراق، ولمنع تقسيمه، ولاتقاء أية فتنة داخلية مذهبية أو عرقية تتغذى من عصبيات عدة ومن اختراقات شتى. ولا مصلحة لأي دولة في اشتعال نيرانها..

ولهذا لن تشير إيران إلى أي طابع مذهبي للاغتيالات والتفجيرات التي تحصل في دور العبادة وفي الحسينيات وضد علماء وشخصيات سياسية. بل سيعتبر مرشد الثورة السيد علي خامنئي أثناء استقبال رئيس الحكومة العراقية إبراهيم الجعفري «أن من المرجح أن تكون العمليات الإرهابية العشوائية مدبرة من الصهاينة» (١٩/ ٧/ ٢٠٠٥).

لكن إيران ستستمر من جهتها بالعمل على ألا يشعر الأميركي بالاطمئنان في هذه الساحة، أو بأنه اللاعب الوحيد فيها. وبالكلفة الباهظة لاستمرار وجوده فيها، حتى لا يعتقد بسهولة تكرار التجربة في أي مكان آخر مجاور للعراق.. بعدما بينت تلك الحرب، كما يقول بريجنسكي «مدى خسارة الولايات المتحدة لصدقيتها ومدى عزلتها على الساحة الدولية...»[1] كما كشفت الحرب «أن للقوة حدوداً...»[2].

إن الانتقادات التي تعرَّضت لها إدارة الرئيس جورج بوش من كثير من المحللين

---

(١) Zbigniew Brjejinski "Pour une nouvelle strategie Americaine de paix et de securite". Politique etrangere. N 3-4/2003-P495.

(٢) Thierry de montbrial . مرجع سابق.

والخبراء السياسيين والاستراتيجيين الأميركيين أمثال بريجنسكي لم تكن في كثير من الأحيان بسبب مبدأ الحرب نفسه. بل في كيفية الإعداد لها من دون دقة في المعلومات الاستخبارية، وفي الذهاب إليها من دون حلفاء.

أما الانتقاد الأهم فكان بسبب غياب خطة «اليوم التالي لسقوط صدام» التي انكشفت بالارتباك الذي وقعت فيه الإدارة بحل الجيش العراقي وحزب البعث... ثم العودة عن ذلك، إلى المفاجأة بحجم المقاومة والعمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال، وبالعجز عن فرض الاستقرار أو تقديم «النموذج الديمقراطي» الذي ظن مخططو الحرب أنهم سيبلغونه بسهولة وبساطة بعد التخلص من النظام الديكتاتوري... وربما يعكس الاستياء المتزايد من جدوى البقاء في العراق، وتراجع شعبية الرئيس إلى أدنى مستوياتها وقرار هذا الأخير بتقليص أعداد جنوده في العراق في مطلع عام ٢٠٠٦، الاعتراف بتلك «الورطة» التي أوقع فريق المحافظين الإدارة الاميركية فيها، من دون أي تخطيط لما كان ينبغي القيام به بعد سقوط النظام. وها هو الحاكم الأميركي السابق للعراق بول بريمر يعترف بأن واشنطن لم تكن تتوقع المقاومة... وأن تركيز الحرب كان في المكان الخطأ. (رويترز ٧/ ١/ ٢٠٠٦) كما أن كوندوليزا رايس نفسها، وزيرة الخارجية تعترف بدورها بارتكاب آلاف الأخطاء التكتيكية في العراق (١/ ٤/ ٢٠٠٦).

وربما أهم ما فات مخططو تلك الحرب هو التطابق الذي حصل بين حسابات حقل العراق مع حسابات البيدر الإيراني. ففراغ ما بعد سقوط النظام العراقي لم تملأه واشنطن وحدها، بل شاركتها إيران بقوة فيه. وإذا كانت الأولى مرغمةعلى رحيل قواتها أو جدولة انسحابها يوماً... فإن إيران لا تشعر بمثل ذلك على الإطلاق. ومهما تشددت الولايات المتحدة في ضغوطها النوويه المباشرة على إيران، أوعلى حلفائها، فإنها لن تغير هذا الاختلال في الحسابات العراقية لمصلحة إيران كقوة إقليمية، من دون أن يمنع ذلك البحث عن قنوات للحوار... أو للتفاوض حتى بعد مجيء رئيس محافظ... لأن ما حصل بعد سقوط العراق ربما سيؤسس «لشرق أوسط جديد»، ولأمن إقليمي جديد، ولكن ليس بالضرورة على الطريقة الأميركية، إذ ستكون إيران في تلك التحولات كلها القوة الأبرز و«الجمهورية الصعبة» التي سيحتاج الجميع إلى التعاون معها.

الفهرس

$ 9

يتناول هذا الكتاب استجابة ايران للتحولات السياسية والاستراتيجية بعد حربي الولايات المتحدة الاميركية على افغانستان والعراق. ويتطرق الى الواقع الاقليمي الجديد الذي نشأ عن وجود القوات الاميركية على الحدود الايرانية وفي قلب الشرق الاوسط بعد احتلال العراق. وتواجه ايران فرصاً وتحديات فرضها هذا الواقع، الذي جعل منها القوة الاقليمية الابرز، والهدف المباشر للضغوط والتهديدات الاميركية في الوقت نفسه.

ويستعرض الكتاب صعود الحركة الاصلاحية واسباب هبوطها. وعودة المحافظين الى «المؤسسات المنتخبة» وصولاً الى موقع الرئاسة الاولى، وتأثير تلك العودة على ادارة العلاقة مع الغرب وعلى التشدد في «حق ايران النووي»، من دون إغلاق «نافذة» التفاوض مع «الشيطان الأكبر». في إطار هذه التحولات الاستراتيجية لا تقل مخاوف ايران من التطويق عن فرصها في الاعتراف بها «قوة إقليمية صاعدة» يصعب على أي كان تجاهل دورها ونفوذها...

طلال عتريسي : مواليد بيروت، استاذ علم الاجتماع ومدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

صدرت له مؤلفات ودراسات عدة في قضايا إجتماعية وتربوية وسياسية، آخرها عام ٢٠٠٥ «جدل السيادة والاصلاح في الشرق الأوسط».

ISBN 1-85516-747-6



